معهد التخطيط القومى

سلسلة قضايا التخطيط والتنمية

رقم (256)

التغيرات الاقتصادية والاجتماعية فى الريف المصر بعد ثورة يناير 2011

الباحث الرئيسى

أ.د. حنان رجائى عبد اللطيف

يناير 2015

جمهورية مصر العربية – طريق صلاح سالم – مدينة نصر – القاهرة – مكتب بريد رقم 11765

A.R.E Salah Salem St. Nasr City , Cairo P.O.Box : 11765

بسم الله الرحمن الرحيم

التغيرات الاقتصادية والاجتماعية في الريف المصري
بعد ثورة يناير 2011

عام

2014/2013

مستخلص

التغيرات الاقتصادية والاجتماعية في الريف المصري بعد ثورة25يناير 2011

أحدثت ثورة 25 يناير العديد من التغيرات على مستوى الاقتصاد الكلى والقطاع الزراعى والريفى، وقد كان لهذه التغيرات إنعكاساتها على جميع مكونات المجتمع المصرى وخاصة الريفى . رصدت الدراسة هذه التغيرات قبل وبعد قيام الثورة للتعرف على اثارها الايجابية والسلبية وذلك لتوجيه ما هو سلبي منها, وتوصلت الدراسة الى حدوث العديد من التغيرات الاقتصادية والاجتماعية كان من ابرزها تراجع معدلات النمو الاقتصادى على المستوى الكلى وانخفاض الاستثمارات وخاصة فى القطاع الزراعى, تزايد العجز فى الموازنة العامة للدولة وميزان المدفوعات . وعلى مستوى الاقتصاد الزراعى انخفاض المساحات المنزرعة من الاراضى وتراجع الانتاجية الفدانية للعديد من المحاصيل الزراعية , تزايد الواردات من السلع الغذائية الاساسية , سوء اوضاع الميزان الغذائى وزيادة الفجوة الغذائية ، تزايد الأسعار المزرعية لمعظم المحاصيل وكذلك التكاليف والاجور المزرعية ، كذلك رصدت الدراسة زيادة حالات التعدى على الاراضى الزراعية , بالاضافة الى تراجع اوضاع المؤسسات الريفية ، كما رصدت الدراسة العديد من التغيرات الاجتماعية ومن اهمها تراجع اوضاع التنمية البشرية فى الريف المصرى من تعليم وصحة وزيادة معدلات الهجرة الريفية وغير الشرعية ,هذا بالاضافة الى تراجع ادوار المحاكم والقضاء وتراجع الامن فى المجتمع وخاصة فى الريف المصرى , واستمرار تراجع دور الاعلام فى توعية الريفيين , استمرار تراجع دور الجمعيات الاهلية والنقابات المهنية ، وكذلك الاحزاب السياسية ، وازاء ذلك وضعت الدراسة العديد من التوصيات فى اطار معالجة التغيرات السلبية بعد الثورة ومن اهمها تهيئة المناخ الجاذب للاستثمار وخاصة فى الزراعة وزيادة الانتاج الزراعى والمساحات الزراعية وتفعيل القوانين الخاصة بالتعدى على الاراضى الزراعية ، إعادة هيكلة المؤسسات الريفية ، الاهتمام بالتنمية البشرية فى الريف ، وضع خطاب اعلامى مناسب للريفيين .على ان يرتبط ذلك كله بالدور الجديد للدولة بعد ثورة 25 يناير.

Abstract

Economic and social changes in the Egyptian countryside After the revolution of January 25, 2011

January 25 revolutionized many changes at the level of macro-economic and agricultural and rural sector has had repercussions of these changes on all the components of the Egyptian society, especially rural. The study monitored the changes before and after the revolution to identify the positive and negative effects and to guide the negative ones, the study found the incidence of many of the economic and social changes, notably the economic growth rates of decline in the level of macro-economic and lower investment, especially in the agricultural sector, increasing the budget deficit general of the state and the balance of payments. At the level of Agricultural Economics low cultivated areas of land and declining productivity Alfdanah of many agricultural crops, increasing imports basic food commodities, poor conditions of food balance and increase the food gap, rising prices of farm for most crops, as well as costs and wages farm, the study also monitored the increase in cases of encroachment on land farm, in addition to the decline in the conditions of rural institutions, as the study monitored the many social changes such as decline conditions of human development in the Egyptian countryside of education, health and increase rural migration and illegal rates, in addition to a decline in the roles of the courts and the judiciary and fell security in the community, especially in the Egyptian countryside and the continued decline in the role of the media in educating the rural, the continued decline in the role of NGOs and trade unions, as well as political parties, and about that developed many of the recommendations of the study as part of the treatment of the negative changes after the revolution is the most important attractive investment climate, particularly in agriculture and increase agricultural production and spaces and activating create for the infringement of the laws of farmland, the restructuring of rural institutions, attention to human development in the countryside, the development of a media speech suitable for rural people. on the whole it is linked to the new role of the state after 25 revolution in January.

فـريـق عمـل الـدراسة

من داخل المعهد

د.حنان رجائى عبد اللطيف	(باحث رئيسي)
أ.د/ سعد طه علام	(مستشار الدراسة)
أ.د عبد الفتاح حسين	
أ.د فريد أحمد عبد العال	
د.مجدة حسين إمام	
د. فريدة عبد النبى	(ادارة البحوث)

من خارج المعهد

أ .د ابراهيم سعد الدين محرم	(زراعة عين شمس)
أ.د أشرف كمال عباس	(وزارة الزراعة)
أ . أحمد أبو زيد	(وزارة الزراعة)

السكرتارية

السيدة / أميمة أحمد محمد سلطان
السيدة /فردوس محمد رمضان
السيدة / محاسن حسن أحمد
أ . هبة كامل

فهرس المحتويات

الموضوع	رقم الصفحة
المقدمة	**ص**
مشكلة الدراسة	**ق**
هدف الدراسة	ر
منهجية الدراسة	**ش**
محتويات الدراسة	ج–ر
الفصل الأول : التغيرات الاقتصادية الكلية قبل وبعد ثورة 25 يناير	**1**
1–1 تمهيد	**1**
1–2 تطور الناتج المحلى الاجمالى	**2**
1–3 تطور عجز الموازنة العامة للدولة	**4**
1–4 تطور الادخار المحلى	**10**
1–5 تطور الاستثمار	**13**
1–5–1الاستثمار المحلى	**13**
1–5–2الاستثمار الاجنبى	**17**
1–6 التغير فى عجز ميزان المدفوعات	**19**
1–7 اهم الظواهر التى ترتبت على الاوضاع الاقتصادية بعد ثورة يناير	**21**
1–7–1 إرتفاع معدل التضخم	**21**
1–7–2 إرتفاع معدل البطالة	**22**
1–7–3 ارتفاع نسبة الفقر	**25**
الفصل الثاني : أوضاع الاقتصاد الزراعي قبل وبعد ثورة 25 يناير.	**27**
2–1 تمهيد	**27**
2–2 نظرة تاريخية على عملية التنمية الزراعية في مصر	**27**
2–3 التنمية الزراعية في ظل التخطيط الشامل	**28**
2–4الإصلاحات الهيكلية في الاقتصاد القومي وانعكاسها على قطاع الزراعة.	**30**
2–5 قطاع الزراعة في ظل الإصلاحات الهيكلية	**31**
2–3 القطاع الزراعي قبل وبعد ثورة يناير	**33**
2–3–1 المساحة الأرضية الزراعية	**33**
2–3–2 التناقص في حجم الإنتاج من بعض السلع الزراعية الرئيسية	**34**
2–3–3 التغير في الإنتاجية الزراعية خلال فترة الدراسة	**34**
3–4 التغير في حجم الاستثمارات الزراعية قبل وبعد ثورة 25يناير	**35**
3–5 الأرقام القياسية لأسعار المنتجين والمستهلكين	**36**

تابع فهرس المحتويات

الموضوع	رقم الصفحة
الفصل الثالث: أوضاع الأمن الغذائي في الريف المصري والتجارة الخارجية قبل وبعد ثورة 25 يناير 2011.	**37**
3-1 تمهيد	**37**
3-2 الميزان الغذائى خلال الفترتين (2009-2010)، (2011-2012)	**37**
3-2-1 مجموعة الحبوب.	**38**
3-2-2 مجموعة الفاكهة.	**40**
3-2-3 مجموعة الخضروات.	**43**
3-2-4 مجموعة البقوليات.	**46**
3-2-5 المحاصيل الزيتية.	**48**
3-2-6 المحاصيل الدرنية.	**49**
3-2-7 المحاصيل السكرية.	**49**
3-2-8 مجموعة الزيوت النباتية.	**49**
3-2-9 المنتجات الحيوانية.	**50**
3-2-9- 1مجموعة الألبان.	**50**
3-2-9-2 مجموعة البيض.	**53**
3-2-9-3 الأسماك.	**53**
3-2-9-4 مجموعة اللحوم الحمراء.	**54**
3-2-9-5 مجموعة اللحوم البيضاء.	**54**
3-3 الاكتفاء الذاتى من أهم السلع الغذائية خلال الفترتين(2009-2010)، (2011- 2012).	**55**
3-4 الفجوة الغذائية لأهم السلع الغذائية.	**61**
3-5 التغيرات في هيكل التجارة الخارجية قبل وبعد ثورة 25 يناير 2011.	**65**
3-5-1 تمهيد	**65**
3-5-2 التغير فى التجارة الخارجية(الصادرات والواردات الكلية).	**65**
3-5-3 التغيرات فى ميزان التجارة الخارجية الزراعية قبل وبعد ثورة يناير.	**65**
3-5-3-1 التغير فى قيمة فجوة التجارة الخارجية الزراعية قبل وبعد ثورة 25 يناير.	**66**
3-5-3-2 نسبة تغطية الصادرات الكلية والزراعية والغذائية للواردات الكلية والزراعية والغذائية قبل وبعد ثورة 25 يناير.	**67**

تابع فهرس المحتويات

الموضوع	رقم الصفحة
الفصل الرابع:التغيرات في الحيازات والأسعار والإيجارات المزرعية قبل وبعد الثورة.	**69**
4-1 تمهيد	**69**
4-2 التغيرات في أوضاع الحيازات الزراعية قبل وبعد الثورة.	**69**
4-2-1 أوضاع الحيازات الزراعية قبل ثورة يناير 2011.	**69**
4-2-2 أوضاع الحيازات الزراعية بعد ثورة يناير 2011	**72**
4-2-2-1 تطبيق الحيازات الالكترونية.	**72**
4-2-2-2 مشروع إصدار قانون لتنظيم التعاونيات الزراعية في عام 2012	**73**
4-2-2-3 إصدار مشروع لتعديل قوانين الإصلاح الزراعي.	**75**
4-3 التغيرات في الأسعار المزرعية لأهم المحاصيل الزراعية قبل وبعد الثورة.	**76**
4-4 التغيرات في التكاليف الكلية لاهم المحاصيل الزراعية قبل وبعد ثورة يناير 2011.	**80**
4-5 التغيرات في التكاليف المتغيرة لاهم المحاصيل الزراعية قبل وبعد الثورة.	**82**
4- 6 التغيرات في نمط الإيجارات الزراعية بفئاتها المختلفة قبل وبعد الثورة.	**84**
4-6-1التغير في قيمة الإيجارات للأراضي الزراعية موزعة حسب المحصول قبل وبعد الثورة.	**85**
4-6-2 التغير في الأهمية النسبية لإيجار أهم المحاصيل الزراعية بالنسبة لجملة التكاليف(الإيجار/جملة التكاليف) قبل وبعد الثورة.	**86**
4-6-3 التغير في الأهمية النسبية لإيجار أهم المحاصيل الزراعية بالنسبة للتكاليف المتغيرة (الإيجار/جملة التكاليف المتغيرة) قبل وبعد الثورة.	**88**
4-6-4 التغير في الأهمية النسبية لإيجار أهم المحاصيل الزراعية بالنسبة لصافي العائد (نسبة الإيجار/صافي العائد) قبل وبعد الثورة.	**89**
الفصل الخامس :التعديات على الأراضي الزراعية قبل وبعد ثورة 25 يناير.	**91**
5-1 تمهيد	**91**
5-2 مفهوم التعدى على الاراضى الزراعية وإشكاله.	**92**
5-3 أسباب ظاهرة التعدى على الأراضى الزراعية.	**92**
5-3-1 تفتيت الملكية الزراعية.	**92**
5-3-2 تجريف التربة الزراعية.	**93**
5-3-3 الانفلات الأمنى وتباطؤ أجهزة الأمن فى القيام بأدوارها	**93**
5-3-4 طريقة الرى المستخدمه فى الزراعة.	**93**

تابع فهرس المحتويات

الموضوع	رقم الصفحة
5-3-5 الزيادة السكانية الكبيرة.	93
5-3-6 تأخير تحديد كردونات المبانى من قبل الحكومة.	94
5-3-7 وجود ثغرات قانونية لقضايا البناء.	94
5-3-8 تملح التربة وانخفاض أنتاجيتها.	94
5-3-9 سفى الرمال وحركة الكثبان الرملية على الاراضى الزراعية.	94
5-4 التوزيع والتحليل المكانى للتعديات على الأراضى الزراعية فى مصر.	95
5-4-1مناطق التعدى على الاراضى الزراعية.	97
5-4-2 التغير فى مساحات الاراضى الزراعية التى تم والتى لم يتم ازالة التعديات عنها قبل وبعد ثورة يناير	101
5-5 نتائج التعدى على الأراضى الزراعية.	102
5-5-1 تناقص مساحة الأراضى الزراعية.	102
5-5-2 فقدان المساحات المنتجة.	103
5-5-2-1 المحاصيل الشتوية.	103
5-5-2-2 المحاصيل الصيفية.	103
5-5-3 زيادة الواردات من المحاصيل	104
5-6 جهود مواجهه التعدى على الأراضى الزراعية.	106
الفصل السادس: التغيرات في أوضاع العمالة الزراعية والريفية والأجور وصافي العائد قبل وبعد الثورة.	110
6-1 التغيرات في أوضاع العمالة الزراعية.	110
6-1- 1التغير في أجور العمالة البشرية لأهم المحاصيل الزراعية .	110
6-1-2 التغير في الأهمية النسبية لأجور العمالة البشرية من جملة التكاليف.	112
6-1-3 التغير في متوسط أجور العمالة الآلية.	114
6-1-4 الأهمية النسبية لأجور العمالة الآلية من جملة التكاليف.	115
6-2 التغير في صافي العائد من اهم المحاصيل الزراعية.	116
6-2-1 متوسط صافي العائد قبل وبعد ثورة يناير 2011.	117
6-2-2التغيرفي معدل عائد الفدان/التكاليف المتغيرة قبل وبعد ثورة يناير 2011.	120
6-2-3التغير في معدل عائد الفدان/التكاليف الكلية قبل وبعد ثورة يناير 2011.	121
الفصل السابع: التغيرات في المنظمات الريفية والخدمات المساندة قبل وبعد الثورة.	122
7-1 تمهيد	122
7-2 التغير في أوضاع الجمعيات التعاونية الزراعية قبل الثورة وبعدها.	122
7-2-1 التطور التاريخى للحركة التعاونية فى مصر.	123

تابع فهرس المحتويات

الموضوع	رقم الصفحة
7-2-2 التغير في أعداد الجمعيات التعاونية قبل وبعد الثورة	124
7-2-3 التغير في عدد الأعضاء المساهمين بالجمعيات الزراعية ورأس المال.	125
7-2-4 التغير في دور الجمعيات الزراعية في مجال التسويق الزراعي.	126
7-2-5 التغير فى الجهاز الوظيفى بالجمعيات الزراعية.	128
7-2-6 التغير فى قيمة استثمارات الجمعيات الزراعية فى المشروعات الزراعية.	129
7-2-7 المعوقات التي تواجه التعاونيات الزراعية قبل و بعد الثورة.	131
7-3 التغير فى دور بنك التنمية والائتمان الزراعي بعد ثورة 25 يناير.	132
7-3-1 التغير في حجم القروض الممنوحة من البنك.	132
7-3-1-1 التغير في نوعية و قيمة القروض قصيرة الأجل لها قبل وبعد الثورة.	133
7-3-1-2 التغير في نوعية و قيمة القروض متوسطة الأجل قبل وبعد الثورة.	134
7-3-1-3 التغير فى نوعية وقيمة القروض طويلة الأجل قبل وبعد الثورة.	136
7-3-2 التغيرات الإدارية لبنك التنمية والائتمان الزراعي وأثارها على سياسة البنك قبل وبعد الثورة.	137
7-3-3 الإجراءات التي تمت أثناء الفترة الانتقالية بشان البنك.	138
7-3-4 المعوقات التي تواجه بنك التنمية والائتمان قبل وبعد الثورة.	138
7-4 التغير فى دور الإدارة المحلية فى الريف قبل وبعد الثورة.	139
7-4-1 أوضاع الإدارة المحلية قبل ثورة 25 يناير.	139
7-4-2 أوضاع الإدارة المحلية بعد ثورة 25 يناير.	141
7-4-2-1 وضع الإدارة المحلية في دساتير ما بعد الثورة.	141
7-4-2 -2 التغيرات فى المجالس الشعبية المحلية قبل وبعد الثورة واثرها على تنمية الريف المصرى.	142
7-4-3 الوضع الراهن للوحدات المحلية القروية.	144
7-5 التغير في جهاز الإرشاد الزراعي قبل وبعد الثورة	147
7-5-1 أوضاع الارشاد الزراعى فى مصر.	147
7-5-2- المعوقات التى تواجه الارشاد الزراعى قبل وبعد ثورة يناير.	152

تابع فهرس المحتويات

الموضوع	رقم الصفحة
الفصل الثامن: التغيرات في أوضاع التنمية البشرية في الريف المصري قبل وبعد الثورة	**154**
8-1 تمهيد	**154**
8-2-التغيرات السكانية فى الريف المصرى قبل وبعد الثورة	**154**
8-2-1 التغير فى عدد السكان ومعدلات الزيادة الطبيعية فى الريف المصرى.	**155**
8-2-2 اثار ثورة يناير على توزيعات السكان فى ريف المحافظات المصرية .	**156**
8-2-3 التغير فى التوزيع السكانى وفقاً للسن قبل وبعد الثورة .	**157**
8-2-4التغيرفى التوزيع السكانى وفقاً للحالة الزواجية قبل وبعد الثورة.	**158**
8-3 اوضاع التنمية البشرية فى الريف المصرى بعد ثورة يناير	**159**
8-3-1 موقع مصر عالمياً فى مستوى التنمية البشرية .	**160**
8-3-2 حالة التنمية البشرية فى مصر معدلا بعامل عدم المساواه	**161**
8-3-3 حالة التنمية البشرية فى مصرقبل وبعد الثورة وفقا لدليل التنمية البشرية	**162**
8-3-4 حالة التنمية البشرية على مستوى الريف المصرى.	**163**
8-4- التغير فى الاوضاع التعليمية فى الريف قبل وبعد الثورة	**163**
8-4-1 الإنفاق على التعليم من موازنة الدولة قبل وبعد الثورة.	**164**
8-5 التغير فى الاوضاع الصحية فى الريف المصرى	**165**
8-5-1 الانفاق على الرعاية الصحية من موازنة الدولة قبل وبعد الثورة .	**165**
8-6 التغير فى الهجرة الريفية قبل وبعد ثورة يناير.	**166**
8-6-1 التغيرات فى الهجرة الداخلية الريفية قبل وبعد الثورة .	**166**
8-6-2 الهجرة الخارجية والهجرة غير الشرعية.	**167**
8-7 التغير فى النوع الاجتماعى واحوال المراة الريفية قبل وبعد ثورة يناير	**169**
8-7-1 أوضاع المرأة الريفية فى سوق العمل	**169**
8-7-2 الاحوال التعليمية للمرأة الريفية	**170**
8-7-3 التوزيع العمرى لقوة العمل النسائية فى الريف	**171**
8-7-4 تأثير ثورة يناير على البطالة بين النساء الريفيات	**172**
8-7-5 التغير فى المشاركة السياسية للمرأة قبل وبعد الثورة	**173**
8-7-5-1 تطور أوضاع المشاركة السياسية للمرأة فى الدساتير المختلفة	**175**
8-7-5-2 التمثيل السياسي للمرأة قبل وبعد الثورة	**175**
8-7-5-2-1 تطور تمثيل المرأة فى المجالس المحلية	**175**

تابع فهرس المحتويات

الموضوع	رقم الصفحة
8-7-5-2-2 تطور تمثيل المرأة فى مجلس الشعب	176
8-7 -5-2-3 تطور تمثيل المرأة فى مجلس الشورى	176
الفصل التاسع: التغيرات في الأوضاع الأمنية والقضائية في الريف المصرى قبل وبعد ثورة 25 يناير 2011.	178
9-1 تمهيد	178
9-2 التغيرات في قطاع القضاء المصرى قبل وبعد ثورة يناير .	178
9-2-1أوضاع القضاء المصري قبل ثورة يناير.	178
9-2-2أوضاع القضاء المصرى بعد ثورة يناير.	179
9-3 التغير فى دور المحاكم تجاه القضايا المنظورة	181
9-3 -1 التغير فى الاهمية النسبية للقضايا قبل وبعد الثورة.	181
9-3 -2 التغير فى نسب الفصل فى القضايا.	181
9-4 التغير في الأوضاع الأمنية قبل وبعد ثورة يناير 2011.	183
9-5 أهم الأحداث التي ساهمت فى تردى الأوضاع الأمنية في مصر بعد ثورة يناير 2011.	187
9-5-1فتح السجون وحرق الأقسام والعديد من النقاط الشرطية خلال ايام الثورة	187
9-5-2 أحداث أستاد بورسعيد .	187
9-5-3 ثورة 30 يونيو.	188
9-5-4صدور قانوني التظاهر والتحرش.	188
9-6 الأوضاع الأمنية داخل الريف المصرى قبل وبعد ثورة يناير	189
9-6-1 الأوضاع الأمنية داخل الريف المصرى قبل ثورة يناير	189
9-6- 2الأوضاع الأمنية داخل الريف المصرى بعد ثورة يناير	189
الفصل العاشر:التغير في الإعلام وتأثيره على الريف المصري قبل وبعد ثورة 25 يناير 2011م.	191
10-1 تمهيد	191
10-2 اوضاع الاعلام المصري قبل ثورة يناير.	192
10-3 التغير في الاعلام المصري بعد ثورة يناير.	194
10-4 آراء المصريون فى أداء وسائل الإعلام بعد ثورة يناير.	196
10-4-1 آراء المصريون في اداء وسائل الإعلام المرئية.	196
10-4-2 اراء المصريون في اداء الصحف.	197
10-4-3 اراء المصريون في اداء المواقع الصحفية.	198
10-5 دور الاعلام فى الريف المصرى قبل وبعد الثورة.	201

تابع فهرس المحتويات

الموضوع	رقم الصفحة
الفصل الحادي عشر: التغير في أحوال المجتمع المدني بالريف المصري قبل وبعد الثورة	**203**
11–1 تمهيد	**203**
11–2 الجمعيات الأهلية ودورها قبل وبعد ثورة 25 يناير.	**204**
11–2–1التغير في أعداد الجمعيات الأهلية قبل و بعد الثورة.	**205**
11–2–2التغير في أعداد المستفيدين من خدمات الجمعيات الأهلية.	**206**
11–2–3التوزيع الجغرافي للجمعيات الأهلية.	**207**
11–2–4 التغيرات الاجرائية التي حدثت في الجمعيات الأهلية بعد ثورة يناير 2011	**208**
11–2–5 قانون الجمعيات الأهلية الجديد.	**209**
11–2–6المعوقات التى تواجه الجمعيات الأهلية بعد الثورة.	**209**
11–3 التغير في النقابات المهنية قبل وبعد ثورة يناير 2011.	**210**
11–3–1التغير في أعداد النقابات المهنية .	**211**
11–3–2 التغير فى الأهمية النسبية للنقابات المهنية.	**213**
11–3–3 التغير في الخدمات التي تقدمها النقابات المهنية لأعضائها بعد الثورة.	**213**
11–4 التغيرات فى الأحزاب والمشاركة السياسية بعد ثورة 25 يناير 2011.	**214**
11–4–1التغير فى الحياة الحزبية فى مصر قبل وبعد ثورة يناير.	**214**
11–4–1–1التغير في عدد ونوع الأحزاب السياسية بعد ثورة 25 يناير 2011	**214**
11–4–2 المشاركة السياسية قبل وبعد ثورة 25 يناير 2011.	**217**
11–4–2–1الاستحقاقات الانتخابية قبل وبعد ثورة 25يناير 2011	**218**
11– 4–2–1–1الدستور	**218**
11–4–2–1–2 الانتخابات البرلمانية قبل وبعد ثورة 25يناير	**219**
11–4–2–1–3انتخابات مجلس الشورى.	**220**
11–4–2–1–4انتخابات المجالس الشعبية المحلية	**221**
11–4–2–1–5 الانتخابات الرئاسية	**222**
11–5 المشاركة السياسية للريف فى الاستحقاقات الانتخابية	**223**
نتائج الدراسة والتوصيات	**225**

فهرس الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	رقم الصفحة
(1-1)	التوزيع الهيكلى ومعدلات نمو الناتج المحلى الإجمالي (بالأسعار الثابتة) خلال الفترة (2009/2008-2012/2011).	3
(2-1)	تطور العجز في الموازنة العامة للدولة خلال الفترة (2009/2008-2013/2012).	5
(3-1)	تطور هيكل النفقات العامة خلال الفترة (2009/2008-2013/2012).	6
(4-1)	تطور هيكل الدعم خلال الفترة (2009/2008-2013/2012).	8
(5-1)	حجم إستفادة شرائح المجتمع المصرى من دعم المنتجات البترولية في عام 2004/.2005	9
(6-1)	تطور الادخار المحلى خلال الفترة(2009/2008-2013/2012).	11
(7-1)	تطور الاستهلاك النهائى خلال الفترة (2009/2008-2013/2012).	12
(8-1)	تطور استثمارات الجهاز المصرفي في الأوراق المالية وأذون الخزانة خلال الفترة (2009/2008-2013/2012).	13
(9-1)	تطور الإستثمار المحلى خلال الفترة (2009/2008-2013/2012).	14
(10-1)	توزيع الإستثمار بين الإستثمار الحكومى والخاص خلال الفترة (2009/2008-2013/2012).	15
(11-1)	تطور هيكل الإستثمار الخاص حسب الأنشطة الإقتصادية خلال الفترة (2009/2008-2013/2012).	18
(12-1)	تطور مساهمة الإستثمار الأجنبى المباشر فى الإستثمار المحلى خلال الفترة (2009/2008-2012/2011).	19
(13-1)	أهم مؤشرات ميزان المدفوعات خلال الفترة (2009/2008- 2012/201).	21
(14-1)	تطور معدلات البطالة خلال الفترة من 2009/ .2012	22
(15-1)	البطالة وفقا لحالة التعطل بالريف والحضر خلال عامى 2012/2009.	23
(16-1)	حجم البطالة وفقاً للحالة التعليمية فى كلاً من الريف والحضر.	24

تابع فهرس الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	رقم الصفحة
(1-17)	نسب الفقر فى الريف المصرى خلال الفترة 2009/2008-2013/2012	25
(1-18)	نسب الفقر فى المحافظات الريفية	26
(2-1)	الانتاجية الفدانية لبعض أهم المحاصيل الزراعية.	35
(2-2)	الاستثمار في قطاع الزراعة من إجمالي الاستثمار القومي.	35
(2-3)	الأرقام القياسية لأسعار المنتجين والمستهلكين.	36
(3-1)	الميزان الغذائى لجمهورية مصر العربية خلال الفترة من عام 2009 حتى.2012	39
(3-2)	الميزان الغذائي للفاكهة لجمهورية مصر العربية خلال الفترة 2009 - 2012.	41
(3-3)	الميزان الغذائى للخضروات والزيوت لجمهورية مصر العربية خلال الفترة 2009 – 2012.	44
(3-4)	الميزان الغذائى للبقوليات والمحاصيل الزيتية والدرنية والسكرية لجمهورية مصر العربية خلال الفترة 2009 – 2012.	46
(3-5)	الميزان الغذائى للمنتجات الحيوانية بجمهورية مصر العربية خلال الفترة 2009-.2012	51
(3-6)	النسب المئوية للاكتفاء الذاتى لأهم المنتجات الغذائية خلال الفترة 2009-.2012	57
(3-7)	الفجوة الغذائية لأهم السلع الغذائية خلال الفترة 2009/2010-2011/.2012	63
(3-8)	الميزان التجاري الكلى والزراعي والغذائي قبل وبعد ثورة 25 يناير.	66
(3-9)	نسبة تغطية الصادرات الكلية والزراعية والغذائية للواردات الكلية والزراعية والغذائية قبل وبعد ثورة 25 يناير.	67
(4-1)	عدد الحيازات والاهمية النسبية لها موزعة علي الاقاليم المصرية لعام (2010).	70
(4-2)	توزيع الحيازات بأرض وبدون ارض علي الأقاليم المصرية قبل ثورة يناير (طبقا لبيانات التعداد الزراعي 2010).	70
(4-3)	جملة مساحة الحيازات والاهمية النسبية لها موزعة علي الاقاليم المصرية قبل ثورة يناير (طبقا لنتائج التعداد الزراعي 2010	71

تابع فهرس الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	رقم الصفحة
(4-4)	متوسط الحيازة الفدانية موزعة علي الأقاليم المصرية قبل ثورة يناير.	71
(5-4)	متوسط السعر المزرعي بالجنيه لأهم المحاصيل الزراعية قبل وبعد ثورة يناير.	80
(6-4)	متوسط التكاليف الكلية قبل وبعد ثورة يناير .2011	81
(7-4)	متوسط التكاليف المتغيرة قبل وبعد ثورة يناير .2011	83
(8-4)	متوسط الإيجار لأهم المحاصيل الزراعية قبل وبعد ثورة يناير 2011.	86
(9-4)	الأهمية النسبية للإيجار من التكاليف المتغيرة قبل وبعد ثورة يناير 2011	87
(10-4)	متوسط نسبة الإيجار للتكاليف الإجمالية قبل وبعد ثورة يناير 2011	88
(11-4)	(5-11) متوسط نسبة الإيجار لصافي العائد قبل وبعد ثورة يناير .2011	90
(1-5)	عدد حالات التعدى على الاراضى الزراعية فى مصر خلال الفترة (2006/1/1 - 2010/12/31).	95
(2-5)	عدد حالات التعدى على الأراضى الزراعية فى مصر خلال الفترة (2011/1/25-2014/2/11)	96
(3-5)	كمية وقيمة الإنتاج المفقود لبعض المحاصيل نتيجة التعدى على الأراضى الزراعية عام .2012	103
(4-5)	قيمة واردات القمح والذرة من الخارج بالجنية المصرى للفترة من 2008 إلى .2012	104
(1-6)	متوسط أجور العمالة البشرية المستخدمة للفدان من المحاصيل الرئيسية قبل وبعد ثورة يناير 2011	111
(2-6)	الأهمية النسبية لأجور العمالة البشرية من جملة التكاليف قبل وبعد ثورة يناير	113
(3-6)	أجور العمالة الآلية للفدان من المحاصيل الرئيسية قبل وبعد ثورة يناير 2011	115
(4-6)	الأهمية النسبية لمتوسط أجور العمالة الآلية من جملة التكاليف قبل وبعد ثورة يناير 2011.	116
(5-6)	التغيرات في متوسط صافي العائد من أهم المحاصيل الزراعية قبل وبعد ثورة يناير .2011	119

تابع فهرس الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	رقم الصفحة
(6-6)	معدل العائد/التكاليف المتغيرة قبل وبعد ثورة يناير .2011	**120**
(7-6)	التغيرات في معدل صافي العائد/التكاليف الكلية قبل وبعد ثورة يناير .2011	**121**
(1-7)	عدد الجمعيات التعاونية الزراعية خلال الفترة 2009/2008-2011./2010	**125**
(2-7)	عدد الأعضاء المساهمين بالجمعيات الزراعية ورأس المال.خلال الفترة 2009/2008-2012/2011	**125**
(3-7)	كمية المحاصيل المسوقة بالجمعيات الزراعية 2009/2008-2012/2011).	**128**
(4-7)	التغير فى الجهاز الوظيفى بجمعيات الائتمان الزراعي ما بين الفترة 2009/2010-2011/2012.	**129**
(5-7)	قيمة استثمارات الجمعيات الزراعية فى الأنشطة المختلفة خلال الفترة 2008/2009-2011/2012.	**130**
(6-7)	اجمالى القروض الاستثمارية الممنوحة من بنك التنمية والائتمان الزراعي خلال الفترة من 2008/2009-2011/2012.	**133**
(7-7)	تطور قيمة القروض قصيرة الأجل التى منحها بنك التنمية والائتمان الزراعي خلال الفترة (2008/2009-2011/2012 (بالمليون جنيه).	**134**
(8-7)	تطور قيمة القروض متوسطة الأجل التي منحها بنك التنمية والائتمان الزراعي خلال الفترة (2008/2009-2011/2012 (بالمليون جنيه).	**135**
(9-7)	قيمة القروض الطويلة الأجل حسب الغرض خلال الفترة (2008/2009- 2011/2012).	**136**
(10-7)	التغير فى عدد الوحدات القروية والقرى التى تخدمها قبل وبعد الثورة.	**145**
(11-7)	التغير في عدد المستفيدين من الخدمات التي تشرف عليها الوحدات المحلية طبقاً لنوع الخدمة.	**145**
(12-7)	عدد الوحدات المحلية والقرى التى تخدمها وعدد المستفيدين بالمحافظات المختلفة2008/ 2009-2011/2012.	**146**
(13-7)	التغير فى أعداد المرشدين الزراعيين بالقرى قبل وبعد ثورة يناير 2011.	**150**

تابع فهرس الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	رقم الصفحة
(14-7)	التغير فى حجم الجهاز الوظيفى للارشاد الزراعى قبل وبعد الثورة.	**150**
(15-7)	عدد المرشدين الزراعيين الي عدد الجمعيات الزراعية في محافظات الجمهورية.	**151**
(1-8)	التغير فى عدد السكان بكل من الريف والحضر خلال الفترة (2012/2009)	**155**
(2-8)	معدلات المواليد والوفيات الخام فى الريف المصرى	**155**
(3-8)	المواليد إحياء بحضر وريف الجمهورية طبقا للنوع	**156**
(4-8)	معدل نمو السكان في ريف وحضر الوجه القبلى والبحرى	**157**
(5-8)	التغير في التوزيع السكاني وفقا للعمر قبل وبعد ثورة يناير2011	**158**
(6-8)	التغير فى معدلات الزواج والطلاق قبل وبعد ثورة يناير2011	**158**
(7-8)	تطور حالة التنمية البشرية في مصر ونسب التغير عالمياً	**160**
(8-8)	دليل التنمية البشرية لمصر معدلا بعامل عدم المساواة عام 2012	**162**
(9-8)	حالة التنمية البشرية في مصر قبل وبعد الثورة	**162**
(10-8)	مؤشرات التنمية البشرية في الوجه القبلى والبحرى	**163**
(11-8)	معدلات القيد بالمراحل التعليمية المختلفة قبل وبعد ثورة يناير	**164**
(12-8)	التغير فى الانفاق على التعليم ونسبته للموازنة العامة للدولة	**165**
(13-8)	التغير فى الانفاق على الصحة ونسبتها للموازنة العامة للدولة	**165**
(14-8)	توزيع قوة العمل وإجمالي المشتغلات والمتعطلات بالريف قبل وبعد الثورة	**170**
(15-8)	توزيع قوة العمل فى الريف حسب النوع والمؤهل قبل وبعد الثورة	**171**
(16-8)	قوة العمل من الاناث الريفيات حسب التوزيع العمري	**172**
(17-8)	الأهمية النسبية للمتعطلات من الإناث الريفيات قبل وبعد الثورة	**172**
(18 -8)	الأهمية النسبية للمشتغلات من الإناث الريفيات قبل وبعد الثورة	**173**
(19-8)	تطور نسب تمثيل المراة في مجلس الشعب خلال الفترة (2000-2012).	**176**
(20-8)	تطور نسبة النوع في مجلس الشوري المصري خلال الفترة (2002-2012)	**176**
(1-9)	عدد القضايا ونسب الفصل فيها قبل وبعد ثورة يناير .2011	**182**
(2-9)	أعداد القتلى بثورة يناير 2011 وحتي 11 فبراير حسب المناطق بجمهورية مصر العربية.	**183**
(3-9)	المطالب الأكثر أهمية من وجهة نظر المصريين حتي يحققها الرئيس القادم لمصر (قبل الانتخابات الرئاسية 2012).	**184**

تابع فهرس الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	رقم الصفحة
(4-9)	آراء المصريين حول التغير في حالة الأمن بعد تولي محمد مرسي رئاسة الجمهورية.	**185**
(5-9)	مدي شعور المصريين بالتغير في الأحوال الأمنية حسب محل الإقامة.	**186**
(6-9)	مدي شعور المصريين بالتغير في الأحوال الأمنية (بعد 100 يوم من رئاسة مرسي) حسب محل الإقامة (بعد 100 يوم من رئاسة مرسي) حسب محل الإقامة.	**186**
(1-10)	مؤشر المساءلة والحريات والشفافية وانقاذ القوانين ومحاربة الفساد.	**195**
(2-10)	آراء المصريين في الاعلام المرئي.	**197**
(3-10)	آراء المصريين في الصحف المصرية بعد ثورة يناير .2011	**198**
(4-10)	آراء المصريين في المواقع الإعلامية المصرية بعد ثورة يناير 2011.	**199**
(1-11)	مجالات عمل الجمعيات الأهلية فى مصر.	**204**
(2-11)	عدد الجمعيات الأهلية وفقا لأنشطة الجمعية.	**206**
(3-11)	عدد المستفيدين من أنشطة الجمعيات الأهلية خلال الفترة 2012./2009	**207**
(4-11)	التوزيع الجغرافي للجمعيات الأهلية فى مصر.	**207**
(5-11)	عدد الجمعيات التي تم تجميد أرصدتها على مستوى المحافظات بعد ثورة يناير.	**209**
(6-11)	التغير في عدد النقابات المهنية في مصر عامي2010/2009- 2012./2011	**212**
(7-11)	أوضاع النقابات العامة قبل وبعد الثورة.	**213**
(8-11)	نسب المشاركة في الاستفتاءات الدستورية بعد ثورة 25 يناير.	**219**
(9-11)	انتخابات مجلس الشعب قبل وبعد ثورة يناير.	**220**
(10-11)	المشاركة السياسية في انتخابات مجلس الشورى (2010- 2012) .	**221**
(11-11)	نتائج الانتخابات الرئاسية 2005، 2012 ,.2014	**221**

فهرس الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	رقم الصفحة
(1-5)	اجمالى حالات التعدى على الاراضى الزراعية خلال الفترة من 2006/1/1 الى 2010/12/31 والفترة من 1 /1/ 2011الى 2014/2/11.	**97**
(2-5)	عدد حالات التعدى على الأراضى الزراعة من 2011/1/25-2014/2/11	**98**
(3-5)	مساحة التعدى على الاراضى الزراعية من 2006/1/1 إلى 2010./12/31	**99**
(4-6)	مساحة التعدى على الاراضى الزراعية من 2011/1/25 -2014./2/11	**100**
(5-5)	عدد الحالات التى لم يتم ازالتها نتيجة التعدى على الاراضى الزراعية خلال الفترة من 2006-2010 .	**101**
(6-5)	المساحة المفقودة بالفدان والكمية المنتجة بالأردب لبعض المحاصيل نتيجة التعدى على الأراضى الزراعية بج .م.ع عام 2012	**104**
(7-5)	تطور قيمة الواردات المصرية من القمح والذرة خلال 2002 الى 2012.	**105**
(8-5)	اجمالى عدد الحالات التى تم ازالتها نتيجة التعدى على الاراضى الزراعية فى مصر خلال الفترة من 2006/6/1 الى 2010/12/31	**106**

مقدمة

الريف المصري هو الضمان والسند الحقيقي في اى عملية تنمية، بل هو عصب التنمية ان صح القول فى الوقت الراهن (بعدما أثبتت التجارب خطأ الاعتماد على القطاع الصناعى واهمال الزراعة) وقد عانى الريف المصري طوال عقود طويلة من التهميش والإهمال نتيجة للعوامل التي تراكمت عبر السنين وأثرت على هيكله ومكوناته وبنياته.

وقد أدت حالة التهميش هذه إلى تردى أوضاع الريفيين وظهور العديد من المشكلات مثل مشكلات الفقر والبطالة وتدنى الخدمات التعليمية والصحية ، كما عانى من ارتفاع وتزايد الفجوة بينه وبين الحضر في مستوى هذه الخدمات ،ورغم التحولات التي شهدها الريف المصري في سنوات ما قبل الثورة نتيجة للعديد من العوامل سواء ما ارتبط منها بسياسات الانفتاح الاقتصادي في الثمانينيات وما ترتب عليها من تغير في الأنماط الاستهلاكية والحياتية للأفراد الريفيين ، أو بسياسات الاقتصاد الحر في التسعينات والتي كان من ابرز ملامحها فيما يخص القطاع الريفي تحرير القطاع الزراعي وخاصة مستلزمات الإنتاج الزراعي، وصدور قانون العلاقة الايجارية ، وإلغاء الدورة الزراعية وغيره من العوامل التي ساهمت إلى حد كبير في حدوث التحولات الكبيرة في أنماط الإنتاج الزراعي والتقنيات المستخدمة في الزراعة ، إلى جانب التحولات الاجتماعية في الريف ، إلا أن هذه التحولات كانت في غير مصلحة الريف والريفيين الذين زادت معاناتهم وتدهورت الأحوال المعيشية لهم مما دفع بالكثير للهجرة سواء للمدينة أو للهجرة خارج البلاد بحثاً عن مستويات أفضل للمعيشة ، كما تقلصت المساحات المنزرعة في مقابل البناء على الاراضى الزراعية ، ورغم الالتزام السياسي لنظام ما قبل ثورة 25 يناير بوضع الريف على أولويات التنمية والعمل على تحسين أحوال الريفيين والإجراءات التنفيذية المتخذة لذلك مثل (برامج شروق، مؤتمرات التنمية الريفية وغيرها) ، إلا أن ذلك لم يكن كافياً لاجتثاث الفقر والجهل ولتحسين معيشة الريفيين حيث شهدت سنوات ما قبل الثورة تفاقما و تردياً فى الاوضاع المعشية فى الريف حيث تدنت مستويات المعيشة الى اقصى حد وتنامت الفوارق الطبيعية بالاضافة الى سوء الخدمات الحكومية ، وتدهور معدلات النمو وتزايدت الفجوة بين الريف والحضر، ومن ثم فقد كانت ثورة 25 يناير هى الملاذ الوحيد امام الريفيين للتخلص من هذه الاوضاع فى ظل الشعارات التى نادت بها الثورة وهى عيش ،حرية، عدالة اجتماعية ، وكان للحشود الضخمة التى خرجت من الريفيين اثر كبير فى تغيير نظام بعد نظام، وعلى العكس مما كان متوقع فقد اثرت الثورة سلبيا على الريف المصرى واحدثت فيه العديد من التغيرات سواء على االمستوى السياسي أو الاقتصادي او الاجتماعي فقد انخفضت الظروف المعيشية في الريف وارتفعت مستويات الفقر . ومن جهة أخرى ارتفعت أسعار المحاصيل الرئيسية وأسعار مستلزمات الإنتاج بطريقة غير طبيعية كما انتشرت مظاهر العنف والفوضى في الريف تزامناً مع غياب الأمن والأمان الأمر الذي أدى إلى سوء الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية المعيشية في الريف المصري.

ونظراً لأهمية التغيرات التى حدثت بعد ثورة يناير سواء على المستوى الكلى أو على المستوى القطاع الزراعى والريفى فإن هذه الدراسة سعت للوقوف على أهم هذه التغيرات ومدى تأثيرها

علـى الريـف المصـرى وذلـك فـي سـبيل وضـع أسـس عمليـة لتنميـة وتطـوير القطـاع الزراعـى فـي ظل متغيرات محلية وعالمية منها ما كان متوقعاً ومنها ما كان غير متوقعاً.

مشكلة الدراسة :

أحدثت ثورة 25 يناير 2011 تحولاً من حالة الاستقرار النسبي إلى حالة من عدم الاستقرار النسبي ممتدة حتى الآن (2014) وأدت الى احداث العديد من التغيرات سواء على المستوى السياسي أوالاقتصادي أو الاجتماعي فى مصر ، ونظراً لأن القطاع الزراعى والريفى من أهم القطاعات الرئيسية التى يقع عليها عبء التنمية فى مصر وقد شهدت اوضاعه ترديا شديداً فى مختلف المجالات فى السنوات الأخيرة لذا فانه كان من أكثر القطاعات استجابة وتأثراً بنداء ثورة 25 يناير والتى نجم عنها العديد من الاوضاع السلبية والايجابية والتحولات العديدة فى الريف، ونظرا لندرة الدراسات التى رصدت التغيرات التى حدثت للريف المصرى بعد ثورة يناير، حيث كانت الاهتمامات منصبة على التغيرات السياسية بشكل اكبر، وعلى مستوى الحضر وليس الريف المصرى ، لذلك فقد كان رصد هذه التغيرات الحادثة فى الريف المصرى من الأهمية بمكان للتعرف على ايجابيات وسلبيات ثورة يناير على الريف ورغم ما اكتنف الموضوع من صعوبة نظراً لحالة عدم الاستقرار التى تمر بها البلاد بصفة عامة، خاصة وان ركب الثورة لم يحط رحاله بعد ، إلا انه يمكن صياغة مشكلة الدراسة فى السؤال التالى "ما هو مدى تأثر الريف المصرى بإعتباره النواه الصلبة والأساسية فى المجتمع بثورة يناير، وهل كانت أثار ثورة يناير عليه سلبية ام ايجابية حتى يمكن توجيهها فيما بعد والاستفادة منها .

هدف الدراسة :

تمثل الهدف الرئيسى للدراسة فى رصد وتحليل ما أحدثته ثورة يناير 2011 من أوضاع جديدة في الريف المصري بالمقارنة بما كانت عليه الحال في الفترة السابقة مباشرة (أى من عام 2009-2010) وذلك في مناحي الحياة الاجتماعية والاقتصادية للريفيين ، بما يساعد على بلورة رؤية علمية يمكن أن توضع تحت نظر صانع القرار لتأكيد وتثبيت التغيرات الايجابية ومعالجة أو تقليل أثر التغيرات السلبية ، وبما يعجل بالعودة إلى حالة الاستقرار ولكن بمعطيات جديدة ، ولتحقيق هذا الهدف فقد وضعت الدراسة مجموعة من الاهداف الفرعية التى تمثلت فى :

- رصد وتقييم التغيرات فى الاقتصاد المصرى بشكل عام قبل وبعد ثورة يناير
- رصد اوضاع الاقتصاد الزراعى قبل وبعد ثورة يناير
- التعرف على التطورات الحادثة فى بنية الاقتصاد الريفى قبل وبعد الثورة
- رصد التغيرات الاجتماعية فى الريف المصرى قبل وبعد ثورة يناير .
- وضع التوصيات اللازمة للتخفيف من الأثار السلبية وتدعيم الأثار الايجابية .

الطريقة البحثية ومصادر البيانات :

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفى والتحليلى لعرض أهم متغرات الدراسة ، بالاضافة للاعتماد على المنهج المقارن بين فترتين (2009–2010) و(2011–2012) واعتمدت على البيانات الثانوية المتاحة سواء المنشورة أو غير المنشورة ، واستخدمت ما هو مناسب من الاساليب الاحصائية ، كما تم الاستناد الى نتائج استطلاعات الرأى الحديثة لبعض المراكز البحثية المعروفة وذلك للحصول على البيانات الحديثة لفترة ما بعد الثورة، هذا بالإضافة إلى تحليل المضمون لبعض ما جاء فى الصحف الرسمية ومواقع الانترنت الصحفية المصرية ويختص بموضوع الدراسة .

الجدير بالذكر انه كان من اهم صعوبات الدراسة عدم وجود مصادر للبيانات لحداثة موضوع الدراسة من جهة وإضطراب الاوضاع السياسية والأمنية خلال فترة الدراسة وتأثير ذلك على الأجهزة الاحصائية والعلمية لدرجة توقف البعض منها عن اصدار اى بيانات منذ سنوات .

محتويات الدراسة:

تضمنت الدراسة احدى عشر فصلاً ركز الاول منها على دراسة التغيرات الاقتصادية الكلية الحادثة فى الاقتصاد المصرى قبل وبعد قيام الثورة ، كما تعرض الفصل الثانى لنظرة تاريخية على عملية التنمية الزراعية في مصر والتعرف على اوضاع القطاع الزراعى بعد الثورة ، فيما استعرض الفصل الثالث أوضاع الأمن الغذائي في الريف المصري قبل وبعد ثورة يناير 2011م، بالاضافة الى رصد التغيرات فى التجارة الخارجية الكلية والزراعية على وجه الخصوص ،كما تناول الفصل الرابع التغيرات في نمط الحيازات والأسعار والإيجارات المزرعية قبل وبعد الثورة والاجراءات التى تمت بعد الثورة بشأنها ، فيما تعرض الفصل الخامس لموضوع التعديات على الأراضى الزراعية والتعرف على الأسباب والدوافع والتغيرات التى تمت بشأنه ، اما الفصل السادس فتناول التغيرات في أوضاع العمالة الزراعية والريفية والأجور وصافي العائد الفداني قبل وبعد ثورة يناير،فى حين تناول الفصل السابع أهم التغيرات الحادثة في المؤسسات والمنظمات الريفية والخدمات المساندة قبل وبعد الثورة من حيث التنمية والجمعيات الزراعية ،بنك الائتمان الزراعى ، الوحدات المحلية القروية، دور الارشاد الزراعى كأحد الخدمات المساندة فى القطاع الريفى والزراعى ، اما الفصل الثامن فتناول التغيرات الحادثة فى أوضاع التنمية البشرية فى الريف المصرى.فى حين تناول الفصل االتاسع أوضاع القضاء المصرى قبل وبعد ثورة يناير ومدى تأثر الريف بهذه الأوضاع، اما الفصل االعاشر فقد تناول أوضاع الاعلام وخاصة الاعلام الريفى ومدى تأثيره على الريفيين ومدى تأثرهم به ودوره فى التنمية الريفية. فى حين رصد الفصل الحادى عشر أوضاع المجتمع المدنى وأحواله والتغيرات التى حدثت فى كل من الجمعيات ألأهلية والنقابات ، وكذلك التغيرات فى المشاركة السياسية وبشكل خاص المشاركة السياسية فى الريف ومدى التغير فيها قبل وبعد الثورة.

وفى النهاية يجب التنويه الى إنه بالرغم من ان دراسة التغيرات الاقتصادية والاجتماعية في الريف المصري قبل وبعد ثورة يناير 2011م قد واجهها العديد من الصعوبات والتى من اهمها صعوبة الحصول علي بيانات متاحة ومتوافرة عن التغيرات محل الدراسة خاصة لفترة ما بعد الثورة وبصفة اكثر خصوصية عن الريف نظراً لصعوبة توثيق معظم البيانات فى ظل الأحداث الجارية والمستمرة ، بالاضافة الى محدودية الامكانات البحثية حيث ترتب على ذلك اقتصار الدراسة على رصد وقياس بعض المتغيرات التى رأت من الأهمية التعرض لها فى ضوء الصعوبات السابقة, لذلك فإن الدراسة تعتبر هذه المتغيرات بمثابة مؤشرات يمكن ان تساعد متخذي القرارات علي تحقيق المأمول من تلك الثورة، كما انها تعتبر كتمهيد لدراسة اكبر واشمل وتعتمد علي احصاءات ومعلومات اكثر طولا ووزناً وتوثيقاً.

ومن ثم يأمل الباحث أن تكون تلك الدراسة محاولة جادة علي طريق تأكيد دور البحث العلمي في تنمية وتطوير المجتمع بصفة عامة والريف المصري بصفة خاصة, وفى النهاية يتوجه الباحث الرئيسى بخالص الشكر والتقدير لفريق الدراسة وكل من ساهم فى اعدادها على ما بذلوه من جهد فى سبيل اخراج هذه الدراسة .

والله ولى التوفيق

الباحث الرئيسي

د. حنان رجائى عبد اللطيف محمد

الفصل الأول

التغيرات الاقتصادية الكلية قبل وبعد ثورة 25 يناير

1-1 تمهيد :

تعرض الاقتصاد المصري ما بعد قيام ثورة 25 يناير لهزات عنيفة أدت إلى انكماشه وتباطؤ نموه وما زاد هذا الوضع تفاقما طول الفترة الانتقالية واستمرارها حتى الآن وما يشوبها من تطورات سياسية وأمنية شديدة التعقيد.

إن الأزمة الاقتصادية غير المسبوقة التى يواجهها الاقتصاد المصري في الوقت الراهن انعكست بوضوح من خلال العديد من المؤشرات الاقتصادية مثل انخفاض معدل النمو الاقتصادي نتيجة توقف العديد من المشروعات الإنتاجية من خلال إغلاقها أو هجرتها تماما خارج مصر، بالإضافة إلى اختلال هيكل النمو لما أصاب بعض القطاعات الاقتصادية المهمة مثل الصناعة والتى عانت بصورة أكبر نسبيا، وأدى هذا التباطؤ في إنتاج مثل هذه القطاعات المهمة إلى انخفاض الصادرات.

ومن أهم المؤشرات أيضا تفاقم ظاهرة عجز الموازنة العامة للدولة والذى أثر بدوره على قدرة الحكومة على تحقيق معدل معقول من الاستثمار، بالإضافة إلى مساهمته في زيادة معدلات التضخم وغير ذلك من أمور ترتبط بالسياسات المختلفة للموازنة العامة للدولة.

كما أن معدلات الادخار والاستثمار أخذت في التدهور إما بسبب التباطؤ الاقتصادي بشكل عام، أو العجز في الموازنة العامة للدولة، أو بسبب عزوف الاستثمار الخاص بشقيه المحلى والأجنبي نتيجة لتردى الأوضاع السياسية والأمنية، وغير ذلك من الأسباب التى تؤدى إلى ذلك.

وبدوره عانى ميزان المدفوعات من جراء انخفاض الصادرات والتدهور الشديد الذى أصاب الاستثمار الأجنبي، بالإضافة إلى تدهور قطاع السياحة وهذا كله أدى إلى الانخفاض الشديد في تدفقات النقد الأجنبي.

وهنا تجدر الإشارة إلى أن هذه الظواهر وتلك المتغيرات ليست متلازمة مع ثورة 25 يناير ونتيجة لها، فالسياسات الاقتصادية والمالية والنقدية التى طبقت خلال السنوات الطويلة التى سبقت هذه الثورة خاصة مع بدء الألفية الثالثة ركزت على تحقيق معدل نمو مرتفع دون مراعاة أن التنمية المستدامة تتطلب مع حدوث نمو إقتصادي أن يصاحب ذلك عدالة في توزيع ثمار هذا النمو ومن ثم زادت نسبة البطالة ومعدلات الفقر مع وجود الاختلالات المتمثلة في عجز الموازنة العامة وميزان المدفوعات وإرتفاع الدين العام وغير ذلك. كل ما هنالك أن هذه المؤشرات ازدادت تعمقا وتجذرا في فترة ما بعد الثورة بسبب الجمود الاقتصادي الذى ترتب على التداعيات السياسية والأمنية خلال المرحلة الإنتقالية خاصة مع طول إستمرارها حتى الآن.

وكما أن هذا الوضع الاقتصادي السئ يؤثر على مجمل المجتمع المصرى بكل مكوناته فإنه يؤثر بالتبعية على الريف المصرى بصورة غير مباشرة حيث أن هذا الوضع انعكس على قطاع الزراعة بإعتباره النشاط الرئيسي لسكان الريف من خلال التأثير على توفير مستلزمات الإنتاج الزراعي من حيث الكمية ومن حيث أسعار هذه المستلزمات التى أخذت في الارتفاع، بالإضافة إلى عدم مقدرة الحكومة في مواجهة النفقات الضرورية اللازمة اقتصاديا واجتماعيا لتحسين ظروف المعيشة في الريف المصري، كما أن هناك تأثيراً مباشراً لهذا الوضع الإقتصادى على الريف المصري كون أن جزءا مهما من سكان الريف يعملون في قطاعات اقتصادية أخرى بخلاف قطاع الزراعة تأثرت سلبا بسبب هذا الجمود الاقتصادي.

لذلك كان من الأهمية بمكان عند تناول التغيرات الاقتصادية والاجتماعية في الريف المصري بعد ثورة 25 يناير 2011م أن يتم التعرض لأهم المؤشرات الاقتصادية التى تشخص الوضع الاقتصادي بشكل عام منذ قيام هذه الثورة مقارنة بما كان قبلها مباشرة وذلك على النحو التالي:

1-2 التغير فى الناتج المحلى الاجمالى:

شهدت فترة ما بعد ثورة يناير إنخفاضا حادا في معدلات النمو مقارنة بما كان قبل هذه الفترة، فكما هو مبين بجدول (1-1) بعد أن كان معدل نمو الناتج المحلى الاجمالى قد بلغ نحو 5,1% عام 2010/2009 إنخفض في العام الذى شهد الثورة (2011/2010) حتى وصل إلى حوالى 2% وإن ارتفع في عام 2012/2011) بنسبة ضئيلة جداً حيث بلغ 2,2%.

إن هذا التباطؤ في النمو الاقتصادي انعكس بشكل عام على جميع الجوانب الاقتصادية والاجتماعية ولكن عند النظر إلى معدلات نمو القطاعات الاقتصادية المختلفة المولدة للناتج المحلى الإجمالي يتضح هذا الأثر السلبي بشكل أوضح، حيث كان الانخفاض ملحوظا في القطاعات الرئيسية (السلعية) التى تشكل قاعدة النمو الاقتصادي من ناحية ومصدر تغطية الاحتياجات الأساسية للمجتمع من ناحية أخري سواء كانت في صورة طلب وسيط (مستلزمات إنتاج) أو في صورة طلب نهائي من قبل مستهلكي هذه السلع، فلقد أنخفض معدل النمو لاجمالى القطاعات السلعية من 4.3% عام 2010/2009 إلى 1,1% عام 2011/2010، 1.6 عام 2012/2011.

ويرجع ذلك في المقام الأول إلى الانخفاض الحاد في أهم القطاعات القائدة والمحركة للنمو حيث إنخفض معدل نمو قطاع الصناعة من 5,1% عام 2010/2009 إلى معدل نمو سالب بمقدار 1% في عام 2011/2010 ثم ارتفع إلى أقل من 1% في عام 2012/2011، كما إنخفض معدل نمو قطاع التشييد والبناء من 13,1% إلى 3,6%، 3,3% خلال نفس السنوات. وبالرغم من تباطؤ النمو في قطاع الزراعة إلا أنه كان أقل نسبيا بالمقارنة للقطاعات السلعية الأخرى حيث إنخفض معدل نموه من 3,5% إلى 2,7%، 2,9% خلال نفس السنوات.

إن أبراز التباطؤ الشديد الذى أصاب القطاعات السلعية باعتبارها تمس أوضاع معظم المواطنين ولكن بدرجة أكبر أصحاب الدخول الدنيا وفي مقدمتهم مواطنى الريف المصري، لا يقلل أبدا من خطورة التباطؤ الذى أصاب أيضا القطاعات الخدمية والتى انخفض معدل النمو لها مجتمعة من 6% إلى 2,8% خلال نفس الفترة.

ولقد انعكس التفاوت في الانخفاض في معدل نمو القطاعات المختلفة على التوزيع الهيكلي للناتج المحلى الإجمالي حيث انخفضت حصة القطاعات السلعية مجتمعه باستمرار بحيث انخفضت من 50,5% عام 2009/2008 إلى 49,4% عام 2012/2011 مقابل ارتفاع حصة القطاعات الخدمية مجتمعة من 49,5% إلى 50,6% خلال نفس الفترة وفي داخل القطاعات السلعية بينما حافظ قطاع الزراعة تقريبا على حصته، انخفضت حصة كل من قطاع الإستخرجات والصناعة التحويلية من 14,3%، 16,1% إلى 13,2، 15,4% لكل منهما على الترتيب.

جدول (1-1) التوزيع الهيكلى ومعدلات نمو الناتج المحلى الإجمالي (بالأسعار الثابتة) خلال الفترة (2012/2011-2009/2008)

الأنشطـة الاقتصادية	2009/2008		2010/2009		2011/2010		2012/2011	
	%	معدل النمو (%)	%	معدل النمو (%)	%	معدل النمو (%)	%	معدل النمو (%)
الزراعة والغابات والصيد	13,4	-	13,2	3,5	13,3	2,7	13,4	2,9
الاستخراجات	14,3	-	13,7	0,9	13,5	0,6	13,2	0,1
الصناعات التحويلية	16,1	-	16,1	5,1	15,6	1,0-	15,4	0,8
الكهرباء والمياه	1,8	-	1,9	6,2	1,9	4,5	2,0	5,6
التشييد والبناء	4,9	-	5,2	13,1	5,3	3,6	5,4	3,3
اجمالى الأنشطة السلعية	50,5	-	50,1	4,3	49,6	1,1	49,4	1,6
اجمالى الأنشطة الخدميـة	49,5	-	49,9	6,0	50,4	2,8	50,6	2,8
الاجمالى العام	**100**	**-**	**100**	**5,1**	**100**	**2,0**	**100**	**2,2**

المصدر: محسوب من جدول (1-1) بالملحق.

إن تباطؤ النمو الاقتصادي بصفة عامة وما أصاب القطاعات السلعية بصفة خاصة ساهم بصورة أساسية – إلى جانب أسباب عديدة أخرى سيتم التعرض لها لاحقا– في تزايد معدلات التضخم ذلك أن انخفاض العرض من السلع والخدمات نتيجة إنخفاض معدلات النمو قابله زيادة في القوة الشرائية بسبب سياسات الموازنة العامة للدولة بجانب السياسات النقدية، فعلى سبيل المثال تمت زيادة الأجور والمرتبات تحت ضغط المطالب الفئوية بمعدلات كبيرة كما سيتم إيضاحه فيما بعد، بالإضافة إلى لجوء الحكومة إلى سياسات طبع البنكنوت أمام ضغوط العجز المتزايد في الموازنة العامة للدولة، وهذا كله أدى إلى زيادة عرض النقود بمعدلات أكبر بكثير من عرض السلع والخدمات ومن ثم حدث ارتفاع واضح في أسعار السلع والخدمات.

ومن المنطقى أن يكون للتضخم أثرا سلبيا على الجميع ولكن تزداد آثاره على سكان الريف على وجه الخصوص ذلك لأن معظمهم لم يستفد من الزيادات المتتالية التى حدثت في الأجور والمرتبات لكونهم ليسوا من أصحاب الوظائف الحكومية أو يعانون أصلا من معدل البطالة المتفشى في الريف، كما أن حظهم من الدعم باعتباره معوضا عن جزء من هذا التضخم يعتبر قليلا نسبيا مقارنة بفئات المجتمع الأخرى كما سيتضح عند تناول قضية الدعم لاحقا.

1-3 تطور عجز الموازنة العامة للدولة

تعانى الموازنة العامة للدولة من عجز مزمن منذ سنوات طويلة نتيجة لسياسات اقتصادية ومالية أدت إلى هذا العجز ولكن هذا العجز أخذ منحنى خطيرا بعد ثورة 25 يناير 2011 ليس في حجمه فقط وإنما في آثاره السلبية على فئات المجتمع الفقيرة خاصة تلك التى تقطن في الريف المصري والناتجة عن أسباب وكيفية مواجهة هذا العجز.

1-3-1 حجم عجز الموازنة

إرتفع حجم العجز في الموازنة العامة للدولة كما هو مبين بجدول (1-2) من سنة إلى أخرى حتى وصل في عام 2013/2012 إلى أكثر من ثلاثة أمثاله في عام 2009/2008، وبالتالى بعد أن كان معدل نموه السنوى في عام 2010/2009 (قبل عام الثورة) حوالى 11,9% تزايد هذا المعدل بصورة ملحوظة خلال سنوات ما بعد الثورة بحيث بلغ 18,6%، 22,0% في عامى 2011/2010، 2012/2011، ووصل إلى 53,1% في عام 2013/2012 بما يقارب خمسة أمثال نظيره في عام 2010/2009.

وأدى التزايد المضطرد في معدل النمو السنوى لعجز الموازنة إلى ارتفاع هذا العجز كنسبة من الناتج المحلى الإجمالي، فبعد أن كانت هذه النسبة في عامي ما قبل الثورة (2009/2008،

2010/2009) 8,7%، 10,2% على الترتيب، تزايدت هذه النسبة إلى أن بلغت 18,5% في عام 2013/2012، وهى أكبر كثيراً عما هو مسموح به، فتبعا لإتفاقية ماسترخت للاتحاد الأوربى تم وضع مؤشرا لحجم العجز المسموح به في الموازنة العامة للدولة، وهو في حدود 3% من الناتج المحلى الاجمالى[1]، ورغم ذلك فإن الاقتصاديين يرون أنه يمكن تجاوز هذه النسبة بشرط أن يكون هذا العجز بسبب زيادة النفقات العامة بهدف إقامة مشروعات إنتاجية تؤدى إلى زيادة فرص العمل الحقيقية وزيادة إنتاج السلع والخدمات وهو ليس الحال في مصر.

جدول (1-2) تطور العجز في الموازنة العامة للدولة
خلال الفترة (2009/2008-2013/2012)

مليار جنيه

السنوات	النفقات العامة	الإيرادات العامة	عجز الموازنة		
			قيمة	% من الناتج المحلى الإجمالي	معدل النمو (%)
2009/2008	375,3	284,8	90,5	8,7	-
2010/2009	395,5	271,4	124,1	10,2	11,9
2011/2010	437,5	270,9	166,6	12,1	18,6
2012/2011	511,4	308,2	203,2	13,2	22,0
2013/2012	665,8	354,8	311,0	18,5	53,1

المصدر: محسوب من جدول (1-2) بالملحق.

1-3-2 أهم أسباب عجز الموازنة:

أما عن أسباب هذا العجز الذى وصل إلى حدود خطيرة تتجاوز بكثير كل معايير استدامة المالية العامة والحفاظ على سلامة الإطار الكلي للاقتصاد، فبالطبع يرجع السبب بصفة عامة على عدم مقدرة الإيرادات العامة مقابلة النفقات العامة، ولكن هناك أسباب تفصيلية وراء هذا العجز والتى يمكن إدراكها من خلال جدول (1-3) الذى يعرض لهيكل النفقات العامة وذلك على النحو التالي:

- **زيادة الأجـور:**

إرتفع هذا البند بصورة ملحوظة بهدف مواجهة المطالب الفئوية التى ارتفعت وتيرتها بعد الثورة مباشرة وبخاصة في عام 2012/2011، حيث أخذت الحكومة المؤقتة في ذلك الوقت هذا النهج بهدف محاولة تحقيق قدر من الأمن والاستقرار، حيث بلغ معدل نمو بند الأجور وتعويضات العاملين في العام المذكور حوالى 27,5% مقارنة بنحو 12,2% في العام السابق للثورة، مما أدى إلى زيادة حصة هذا البند من اجمالى النفقات العامة من 21,6% عام 2009/2008 إلى 26,1% عام 2012/2011،

[1] عبد الحافظ الصاوى- موازنة ما بعد الثورة... دعم للأغنياء ولا عزاء للفقراء- مكتبة الشروق الدولية 2011، ص23.

وإن كانت وتيرة زيادة الاجور هدأت بعض الشئ في عام 2013/2012 حيث بلغ معدل نمو الأجور وتعويضات العاملين حوالى 16,5%، إلا أن الحكومة الحالية بدأت تعود إلى نفس النهج مرة أخرى ويمكن إدراك ذلك من خلال سياسات مشروع الموازنة لهذا العام (2014/2013) حيث بلغ المعتمد للاجور حوالى 172,2 مليار جنيه محققا معدل نمو 20,4% مقارنة بالعام السابق له، بل وصدر القرار الجمهورى رقم 105 لسنة 2013 من رئيس الجمهورية المؤقت باستخدام جزء من المبالغ الواردة من بعض الدول العربية لفتح إعتمادات إضافية للموازنة العامة للدولة لزيادة بعض بنودها وخصص منها للأجور وتعويضات العاملين نحو 2,64 مليار جنيه وبذلك يرتفع ما هو مدرج للاجور في موازنة 2014/2013 الى حوالى 174,8 مليار جنيه بزيادة 22,2% عن العام السابق.

وإن كان من الضروري زيادة المرتبات والأجور لزيادة دخول أصحاب الدخول الدنيا لتحقيق العدالة الاجتماعية كمبدأ من مبادئ الثورة ولكن من الملاحظ أن معظم الزيادات التى حدثت في الأجور والمرتبات تمت تحت ضغوط فئوية ومن ثم ذهبت في معظمها لأصحاب المرتبات الأعلى دون الفئات المهمشة كما أنها لم تصب معظم سكان الريف الذين لا يعملون أصلا في أعمال حكومية، والدليل على عدم مراعاة أصحاب الدخول الدنيا بالقدر الكافى هو أن الحكومة لم تقم حتى نهاية عام 2013 بتطبيق الحد الأدنى للأجور.

جدول (1-3) تطور هيكل النفقات العامة

خلال الفترة (2013/2012-2009/2008) **(%)**

السنوات	الأجور وتعويضات العاملين		شراء السلع والخدمات		الفوائد		الدعم والمنح والمزايا الإجتماعية		المصروفات الأخرى		الاستثمارات	
	%	معدل النمو	%	معدل النمو	%	معدل النمو	%	معدل النمو	%	معدل النمو	%	معدل النمو
2009/2008	21,6	-	7,3	-	15,0	-	36,1	-	7,7	-	12,3	-
2010/2009	23,3	12,2	7,7	9,3	19,8	36,9	28,1	19,0-	7,9	7,0	13,2	11,3
2011/2010	24,0	12,8	6,5	7,1-	21,2	17.7	30,6	19,5	7,8	8,7	9,8	18,4-
2012/2011	26,1	27,5	5,7	2,7	22,2	22,7	31,9	22,0	6,5	1,9-	7,6	8,9-
2013/2012	24,3	16,5	4,5	0,8-	25,0	40,8	33,5	31,2	6,0	13,6	6,7	10,0

المصدر: محسوبة من جدول (1-2) بالملحق.

ولم يقتصر الأثر السلبي لزيادة الأجور على عدم حصول الفئات المستحقة على نصيبها من هذه الزيادة وإنما هناك أثرا غير مباشر على هذه الفئات وهو أن الزيادات الكبيرة في الأجور أدت إلى زيادة القدرة الشرائية التى لم يقابلها زيادة في المعروض من السلع والخدمات نتيجة التباطؤ في النمو الاقتصادي والسابق الإشارة إليه ومن ثم حدوث موجات تضخمية أثقلت كاهل هذه الفئات على وجه الخصوص.

- **زيـادة قيمة الدعـم :**

يعـد الـدعم مؤشـر رئيسـي علـى تـدني القـدرة الشـرائية لشـريحة كبيـرة مـن المجتمـع، بحيـث لا تسـتطيع الحصـول علـى الضـروريات بأسـعار السـوق ممـا يضـطر الدولـة لـدعم تلـك السـلع (والخدمات) حتى يستطيع المواطن ذو القوة الشرائية المنخفضة الحصول على تلك السلع.

والمعـروف انـه كلمـا ازداد الـدعم دل ذلـك علـى ارتفـاع الاسـعار مـن جانـب وزيـادة الفقـر في المجتمع من جانب آخر مما يدل على أن هناك خلل اقتصادي شديد فى المجتمع.

ويلاحظ ان الدعم قد أرتفع بعد الثورة بمعدلات غير مسبوقة مقارنة بالعام السابق للثورة، فبعد أن كان معدل زيادة الدعم في عام 2010/2009 سالباً بحوالي 19% ارتفع إلى أن وصل إلى 31,2% عام 2013/2012 وبحيث أصبحت حصته من إجمالي النفقات العامة في هذا العام الأخير نحو 33,5% مقارنة بما وصلت إليه في عام 2-2010/009 حيث بلغت 28,1% نتيجة الجهود التى بذلت في سنوات ما قبل الثورة لتقليل حجم الدعم والتى أدت إلى انخفاض حصته من إجمالي النفقات العامة من 36,1% عام 2009/2008 إلى 28,1% عام 2010/2009.

وإذا كانت سياسات الدعم ليست شرا بطبيعتها حيث أنه لابد من وجود شبكات ضمان اجتماعي توجه بصفة أساسية لمحدودى الدخل والمهمشين لمواجهة الضغوط المعيشية بسبب التضخم الكبير وما يؤدي إلى ارتفاع تكلفة المعيشة، فإن العيب يكمن في تضخم الإنفاق على الدعم دون ضمان وصوله إلى مستحقيه، ويتضح ذلك من خلال مدى تناسب هيكله مع متطلبات الفئات ذات الاحتياج إليه ومن ثم مدى إستفادتهم منه.

فمن حيث التوزيع الهيكلى للدعم حسب بنوده المختلفة يوضح الجدول (1-4) أن دعم المواد البترولية يشكل الجزء الأكبر من حجم الدعم حيث شكل نحو 68% في المتوسط سنويا من اجمالى الدعم السنوى خلال الفترة (2013/2012-2009/2008) مقابل حوالى 32% فقط للبنود الأخرى والتى تخدم في مجملها الفئات ذات الدخول المنخفضة، حيث بلغت حصة دعم السلع التموينية 22,3% من اجمالى الدعم السنوى خلال نفس الفترة، وإن كانت إرتفعت بصورة ملحوظة في أول سنوات ما بعد الثورة مقارنة بما كانت عليه قبل الثورة، إلا أنها عادت فانخفضت بشكل ملحوظ في عام 2013/2012، وهذه الزيادة الكبيرة في دعم السلع التموينية دليل على انخفاض دخل الفئات الفقيرة في المجتمع وارتفاع اسعار السلع الضرورية وكذلك زيادة الانفاق الحكومي وما يؤدي اليه ذلك من اعباء على ميزانية الدولة وفي الوقت الذى بلغت حصة دعم المزارعين ودعم الانتاج الصناعى والتأمين الصحى والأدوية مجتمعه باعتبارها بنودا ضرورية نحو 0,98، شكلت حصة دعم تنشيط الصادرات حوالى 2,93% فى المتوسط سنوياً خلال الفترة المذكورة بما يعادل ثلاثة أمثال البنود السابقة، ومن

المعلوم أن الدعم يذهب إلى المصدرين من أصحاب الدخول العليا مقارنة بأصحاب الدخول المستهدفين من بنود دعم المزارعين والتأمين الصحى وإسكان محدودي الدخل، وأثبتت التجربة أن دعم المصدرين لم يؤد إلى تحقيق هدف زيادة الصادرات بما يتناسب مع حجم هذا الدعم[1]

جدول (1-4) تطور هيكل الدعم خلال الفترة (2013/2012-2009/2008)

(%)

البيان	2009/2008	2010/2009	2011/2010	2012/2011	2013/2012
دعم السلع التموينية	22,46	17,97	29,44	22,44	19,06
دعم المواد البترولية	66,83	71,10	60,86	70,79	70,25
دعم تنشيط الصادرات	4,49	3,54	2,89	1,92	1,80
دعم المزارعين	0,15	0,39	0,26	0,35	0,51
دعم الانتاج الصناعى	0,75	0,43	0,27	0,06	0,14
التأمين الصحى والأدوية	0,43	0,33	0,28	0,28	0,27
دعم إسكان محدودى الدخل	1,11	1,50	1,40	1,11	0,20
أخرى	3,78	4,74	4,60	3,05	7,77
إجمالى	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**

المصدر: محسوبة من جدول (1–3) بالملحق.

إن حصة دعم المواد البترولية تشكل أكبر مؤشر على عدم ملائمة سياسات الدعم الحالية لتوفير شبكة الضمان الاجتماعى لأصحاب الدخول الدنيا ومنهم سكان الريف الذين هم في حاجة ماسة للدعم، حيث أن دعم هذه المواد والذى يشكل الجزء الأكبر من إجمالى الدعم لا يستفيد منه أصحاب هذه الدخول إلا في حدود ضيقة جدا ويذهب معظمه إلى أصحاب الدخول العليا، فوفقا لآخر مسح لميزانية الأسرة تم إجراؤه في مصر كان نصيب الأسرة من دعم المواد البترولية لعام 2005/2004 في الشريحة الأعلى من الدخل والتى تمثل 2% من السكان يشكل نحو أكثر من سبعة أمثال نصيب الأسرة في الشريحة الأقل دخلا والتى تشكل 20% من السكان، ويشكل مجموع نصيب الأسر في أعلى

[1] معهد التخطيط القومى- الرؤية المستقبلية للقطاع الصناعى- الواقع ومقومات التطوير بالتركيز على صناعة الغزل والنسيج – سلسلة قضايا التخطيط والتنمية 2013، (غير منشورة) ص 31-32.

شريحتين للدخل (20% من السكان) نحو 1,5 مجموع نصيب الأسر في باقى شرائح الدخل (80% من السكان).

جدول (1-5) حجم إستفادة شرائح المجتمع المصرى من دعم المنتجات البترولية في عام 2005/2004

شريحة الدخل	نسبة الشريحة من إجمالى تعداد السكان	متوسط نصيب الأسرة من الدعم بالجنيه
الشريحة الأولى (الأقل دخلا)	%20	234
الشريحة الثانية	%20	314
الشريحة الثالثة	%20	551
الشريحة الرابعة	%20	640
الشريحة الخامسة (الأعلى دخلا:أ)	%18	873
الشريحة الخامسة(الأعلى دخلا: ب)	%2	1789

المصـــدر: د. إيهـاب محمـد يـونس- سـبل مواجهـة العجـز فـي الموازنـة العامـة للدولـة- مجلـة النهضـة – كليـة الاقتصاد والعلوم السياسية- المجلد الثالث عشر – العدد الثانى- أبريل 2012، ص 22.

ويتضح من ذلك إن هذه السياسات أدت إلى زيادة الدعم الفوائد الذى تتحمله الموازنة العامة للدولة، كما هو مبين بجدول (1-3) بصورة ملحوظة، فبعد أن كان معدل الزيادة في عام 2010/2009 حوالى 36,9% ثم إنخفض إلى نحو 17,7% في عام 2011/2010 بدأ في الارتفاع مرة أخرى إلى 22,7%، 40,8% في عامى 2012/2011، 2013/2012، مع ملاحظة أن الإنخفاض الذى حدث في عام 2011/2010 يرجع في المقام الأول إلى إعتماد الحكومة في النصف الثانى من العام المذكور (عقب الثورة مباشرة) إلى إستنزاف الاحتياطى النقدى بدلا من اللجوء إلى الاقتراض.

إن معدلات الزيادة الكبيرة في الفوائد أدى إلى زيادة حصتها من إجمالى النفقات العامة من 15% عام 2009/2008 إلى 25% عام 2013/2012، ومن ثم ساهم ذلك في عدم مقدرة الحكومة على مواجهة متطلبات النفقات العامة سواء منها الجارية أو الإستثمارية إلا من خلال المزيد من الاقتراض وهكذا تكتمل الدائرة ويستمر عجز الموازنة العامة في التزايد وما له من آثار سلبية تم التعرض لبعضها سابقا وسيتم التعرض لبعضها الآخر لاحقا عند تناول تطور الادخار والإستثمار.

وليس الأمر بجديد أن تقوم الحكومة بمواجهة عجز الموازنة العامة للدولة من خلال طبع البنكنوت بالإضافة إلى الإقتراض سواء محليا أو خارجيا وإنما الاعتماد في الوقت الراهن بصورة أكبر

على هاتين الوسيلتين، فلقد إستخدمت الحكومة إصدار السندات الحكومية وأذون الخزانة لتمويل العجز في الموازنة العامة للدولة بصورة مفرطة مما أدى إلى زيادة حجم الدين المحلى بمعدلات متسارعة، ولم يقتصر الأمر على زيادة حجم الاقتراض وإنما زيادة تكلفة هذا الاقتراض، حيث دفع الاعتماد الرئيسي على أداة إصدار السندات وأذون الخزانة الحكومة إلى رفع العائد على هذه الأذون حتى وصل إلى 16% في العام المالى 2012/2011.[1]

4-1 تطور الادخار المحلى

أشارت الدراسة سابقا أن الإقتصاد المصرى شهد ركودا واضحا في فترة ما بعد الثورة مقارنة بما كان الوضع عليه قبل ذلك وكان ذلك لأسباب عديدة ولكن من أهم هذه الأسباب الإنخفاض الحاد في القدرة الادخارية.

وما زاد الأمر صعوبة أن هذه القدرة الادخارية كانت ولسنوات طويلة قبل هذه الفترة تعانى من الضعف الشديد مقارنة بما هو مطلوب لتحقيق تنمية مستدامة للاقتصاد المصرى، فبينما يتطلب النمو المرتفع والقابل للإستدامة زيادة معدل الادخار المحلى إلى نحو 30%-35% [2]، إلا أن أكثر التقديرات تفاؤلا أشارت إلى أن معدل الادخار المحلى لم يتجاوز 17% من الناتج المحلى الاجمالى.[3]

وهذا ما يؤكده جدول (1-6) حيث بلغ معدل الادخار من الناتج المحلى الاجمالى لعامى 2009/2008، 2010/2009 (قبل الثورة مباشرة) حوالى 17%، 17,8% لكل منهما على الترتيب.

لكن الأمر إزداد سوءا في عامى 2011/2010، 2012/2011 حيث إنخفض هذا المعدل بصورة كبيرة فانخفض بنسبة 14,6%، 19,6% ليشكل نحو 14,9%، 11,7% من الناتج المحلى الاجمالى للعامين على الترتيب. ويتضح مدى التدهور في القدرة الادخارية عند مقارنة حجم الادخار الذى وصل إليه في عام 2012/2011 بما كان عليه قبل الثورة مباشرة (2010/2009) حيث إنخفض الادخار المحلى بين هذين العامين من حوالى 156,1 مليار جنيه إلى 107,2 مليار جنيه وبنسبة إنخفاض 31,3%.

ومن المتوقع أن تسير الأمور في نفس الاتجاه في الوقت الراهن حيث بلغ حجم الادخار المحلى الاجمالى في النصف الأول من عام 2013/2012 حوالى 53,1 مليار جنيه مقارنة بنحو 60,9 مليار جنيه خلال نفس الفترة من عام 2012/2011 بنسبة إنخفاض 12,8% وبعد أن كان يشكل 7,7% من

---

[1] جريدة الشروق- عدد الأحد 16 سبتمبر 2012.

[2] معهد التخطيط القومى – " آفاق النمو الاقتصادى في مصر بعد الأزمة المالية والاقتصادية العالمية"- سلسلة قضايا التخطيط والتنمية رقم (226) – يناير 2011، ص43.

[3] د. مصطفى السعيد – "الاقتصاد المصرى وتحديات الأوضاع الراهنة " – دار الشروق 2002، ص66.

الناتج المحلى الإجمالى إنخفض هذا المعدل إلى 6,5% للفترتين المذكورتين على الترتيب، وبذلك لا يشكل معدل الادخار المحلى المتحقق سوى نحو خمس المعدل الذى تتطلبه عملية التنمية المستدامة للإقتصاد المصرى.

وبالطبع يرجع انخفاض معدل الادخار المحلى لأسباب عديدة سائدة في المجتمع المصرى منذ سنوات طويلة ولكن إزداد حجمها ومن ثم آثارها في سنوات ما بعد الثورة، ومن أهم هذه الأسباب زيادة معدلات الاستهلاك وخاصة غير الضروري منه نتيجة للخلل في توزيع الدخول لصالح الفئات الأغنى نسبيا، بالإضافة إلى تفاقم العجز في الموازنة العامة للدولة وسياسات مواجهة هذا العجز.

جدول (1-6) تطور الادخار المحلى خلال الفترة
(2013/2012-2009/2008)

(مليار جنيه)

السنوات	الناتج المحلى الاجمالى بسعر السوق وبالأسعار الثابتة	الادخار المحلى بالأسعار الثابتة	الادخار/الناتج (%)	الزيادة السنوية في الادخار (%)
2009/2008	835,4	142,0	17	-
2010/2009	878,4	156,1	17,8	9,9
2011/2010	893,9	133,3	14,9	14,6-
2012/2011	913,8	107,2	11,7	19,6-
النصف الأول من 2012/2011	795,7	60,9	7,7	-
النصف الأول من 2013/2012	814,6	53,1	6,5	-

المصدر: محسوب من جدول (1-4) بالملحق.

فبالنسبة لمعدل الاستهلاك يوضح الجدول (1-7) أن هذا المعدل بلغ حوالى 83% من الناتج المحلى الإجمالى في عام 2009/2008 وأنخفض قليلا إلى 82,2% عام 2010/2009، ثم أخذ في الارتفاع بعد ثورة يناير حيث بلغ 85,1% في عام 2011/2010 ووصل إلى 88,3% في عام 2012/2011، ومن المتوقع أن يكون في الاتجاه التصاعدى في الفترة ما بعد 2012/2011 وحتى الآن حيث أن هذا المعدل أرتفع إلى 93,5% في النصف الأول من عام 2013/2012 مقارنة بحوالى 92,3% في النصف الأول من العام السابق له، وترجع زيادة معدل الاستهلاك النهائى إلى الناتج المحلى الاجمالى في سنوات ما بعد الثورة إلى الزيادة السنوية لهذا الاستهلاك من سنة إلى أخرى حيث ارتفع معدل هذه الزيادة من 4,2% فيما قبل الثورة إلى 5,3% ثم إلى 6,1% في سنوات ما بعد الثورة.

ويشكل الاستهلاك الخاص الجزء الأكبر من إجمالى الاستهلاك النهائى بصفة عامة وزاد ذلك فيما بعد الثورة بصفة خاصة حيث أنه كان يشكل 86,9% في عام 2009/2008 ثم ارتفع إلى 87,3% عام من هذا الاستهلاك الاجمالى في عام 2012/2011 وإلى 88% في النصف الأول من عام 2013/2012.

أما بالنسبة لتفاقم العجز في الموازنة العامة للدول وسياسات مواجهة هذا العجز وأثر ذلك على مستوى معدل الادخار المحلى، فكما أشارت الدراسة سابقا إلى تعاظم العجز في الموازنة العامة للدولة ومن ثم أدى إلى تحقيق الحكومة ادخارا سالبا.

ولم يقتصر التأثير المباشر لهذا العجز على مدخرات الحكومة وإنما إمتد ليؤثر بصورة غير مباشرة على الادخار الخاص من خلال استحواذ الحكومة على جزء كبير من هذه المدخرات وتوجيهها لسد هذا العجز، فكما أشارت الدراسة من قبل اعتمدت الحكومة بصورة أساسية على إصدار السندات الحكومية وأذون الخزانة لتمويل العجز، وأمام رفع الحكومة لأسعار الفائدة على هذه السندات والأذون وإنخفاض مخاطر الاستثمار فيها أقبلت البنوك على الاستثمار في هذه السندات والأذون ومن ثم تم إستخدام جزء كبير من الادخار الخاص في تغطية الانفاق الجارى للحكومة.

جدول (1-7) تطور الاستهلاك النهائى خلال الفترة (2009/2008-2013/2012)

السنوات	نسبة الاستهلاك الاجمالى/الناتج المحلى الاجمالى (%)	الزيادة السنوية في الاستهلاك الاجمالى (%)	هيكل الاستهلاك الاجمالى	
			الاستهلاك الخاص (%)	الاستهلاك الحكومى (%)
2009/2008	83,0	-	86,9	13,1
2010/2009	82,2	4,2	86,8	13,2
2011/2010	85,1	5,3	87,0	13,0
2012/2011	88,3	6,1	87,3	12,7
النصف الأول من 2013/2012	93,5	6,3	88,0	12,0

المصدر: محسوبة من جدول (1-4) بالملحق.

فكما يوضح الجدول (1-8) إستثمرت البنوك جزءا متعاظما من أصولها في الأوراق المالية وأذون الخزانة حيث ارتفعت نسبة أرصدة الأوراق المالية وأذون الخزانة من حوالى 30,5% عام

2009/2008 إلى 37,3% عام 2011/2010 ثم إلى 40,7% عام 2012/2011، ومن المتوقع أن تكون هذه الزيادة المضطردة سارية منذ هذا التاريخ وحتى الآن حيث وصلت خلال الربع الأول من عام 2013 إلى 41,1% مقارنة بحوالى 38,8% في نفس الفترة لعام 2012.

جدول (1-8) تطور استثمارات الجهاز المصرفي في الأوراق المالية وأذون الخزانة خلال الفترة (2009/2008-2013/2012)

(مليار جنيه)

السنوات	إجمالي أصول البنوك	أرصدة الأوراق المالية واستثمارات في أذون الخزانة	نسبة أرصدة الأوراق المالية وأذون الخزانة إلى إجمالي أصول البنوك
2009/2008	1092,0	332,6	30,5
2010/2009	1220,7	405,9	33,3
2011/2010	1269,7	474,2	37,3
2012/2011	1366,2	555,3	40,7
مارس 2012	1348,4	522,9	38,8
مارس 2013	1531,9	629,5	41,1

المصدر: البنك المركزى – المجلة الاقتصادية – أعداد مختلفة.

1-5 تطور الإستثمار [1]

1-5-1 الإستثمار المحلى

يعتبر الإستثمار أحد أهم المقومات التى يجب توافرها لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، حيث يتطلب النمو المرتفع والقابل للإستدامة قدراً مناسباً من الإستثمارات، فبعض التقديرات تشير إلى أن الإرتفاع بمعدل النمو إلى 7%-8% يستوجب الإرتفاع بمعدلات الإستثمار إلى 35%-40% سنوياً [2].

وتتوقف القدرة الإستثمارية على عدة عوامل لعل من أهمها: القدرة الإدخارية المحلية، وما تتبعه الدولة من سياسات مالية ونقدية، وبخاصة تلك المتعلقة بعجز الموازنة العامة

[1] لمزيد من التفاصيل أنظر مساهمة الباحث فى دراسة "الرؤية المستقبلية للقطاع الصناعى- الواقع ومقومات التطوير بالتركيز على صناعة الغزل والنسيج – مرجع سابق ص14-18.

[2] معهد التخطيط القومى – "آفاق النمو الإقتصادى فى مصر بعد الأزمة المالية والإقتصادية العالمية"- مرجع سابق ص43.

للدولــة، وتــدفقات الإســتثمار الأجنبى.ونظــراً لضــعف القــدرة الإدخاريــة فــى الإقتصــاد المصــرى- كمــا أوضــحت الدراســة ســابقاً- بصــفة عامــة وتــدهورها فــى ســنوات مــا بعــد ثــورة ينــاير بصــفة خاصــة فــإن معــدل الإســتثمار المحلــى- كمــا هــو مبــين بجــدول (1-9) – أخــذ فــى التنــاقص مــن ســنة إلــى أخــرى حيــث إنخفــض مــن 19,2% مــن النــاتج المحلــى الإجمــالى بالأســعار الثابتــة فــى عام 2009/2008 إلى 18,7% من هذا الناتج فى عام 2012/2011.

ومــن المتوقــع أن تســير الأمــور فــي نفــس الاتجــاه فــي الوقــت الــراهن حيــث بلــغ حجــم الاســتثمار المحلــى فــي النصــف الأول مــن عــام 2013/2012 حــوالى 112,7 مليــار جنيــه مقارنــة بنحــو 116,9 مليــار جنيــه خــلال نفــس الفتــرة مــن عــام 2013/2011 وبعــد أن كــان معــدل الاســتثمار المحلــى مــن النــاتج المحلــى الاجمــالى يشــكل 14,7% أنخفــض هــذا المعــدل إلــى 13,8% للفترتين المذكورتين على الترتيب.

جدول (1-9) تطور الإستثمار المحلى خلال الفترة (2009/2008-2013/2012)

(مليار جنيه)

السنوات	الناتج المحلى بسعر السوق	الإستثمار المحلي[*] بالأسعار الثابتة	الإستثمار/الناتج (%)	الزيادة السنوية فى الإستثمار(%)
2009/2008	835,4	160,1	19,2	-
2010/2009	878,4	166,4	18,9	3,9
2011/2010	893,9	166,7	18,7	0,2
2012/2011	913,8	171,3	18,7	2,3
النصف الأول 2012/2011	795,7	116,9	14,7	.
النصف الأول 2013/2012	814,6	112,7	13,8	.

المصدر: محسوب من جدول (1-4) بالملحق.

أما عن أثر سياسات الموازنة العامة للدولة على معدلات الإستثمار المحلى، فلقد أوضح الجدول (1-10) أن حصــة الإســتثمارات الحكوميــة مــن إجمــالى النفقــات العامــة بلغــت 12,3% فــى عــام 2009/2008 وانخفضت إلى حوالى النصف فى عام 2013/2012 لتبلغ 6,7%.

[*] يتضــمن الإســتثمار المحلــى بالأســعار الثابتــة للنصــف الأول مــن عــام 2012/2011 وكــذلك مــن عــام 2013/2012 التغير في المخزون نظرا لعدم فصلهما عن بعضهما البعض كما هو معمول به في إحصاءات السنوات الكاملة.

وبالنظر إلى توزيع إجمالى الإستثمار المحلى بين الإستثمار الحكومى والإستثمار الخاص يلاحظ أن الإستثمار الحكومى إنخفض بصورة ملحوظة عقب قيام الثورة مباشرة، حيث إنخفض من 97,6 مليار جنيه فى عام 2010/2009 إلى 84,1 مليار جنيه فى عام 2011/2010 بنسبة 13,8% لتنخفض حصته من إجمالى الإستثمار من 43,5% إلى 36,7%، وإن حدثت زيادة طفيفة له فى عام 2012/2011 فقد عاود الإنخفاض مرة أخرى فى عام 2013/2012 ليصل إلى 89,7 مليار جنيه وأصبح يشكل 37,1% من الإستثمار الإجمالى .

وإلى جانب إنخفاض حجم الإستثمار الحكومى فإنه بطبيعته لا يؤدى مباشرة إلى بناء طاقات إنتاجية تساهم مباشرة فى إحداث نمو مستدام حيث أن هذه الإستثمارات توجهت إلى مجال إنشاء وإستكمال البنيات الأساسية، وهذا يكون إيجابياً فى حالة نهوض القطاع الخاص بفعالية فى زيادة إستثماراته سواء من حيث الكم أو من حيث النوع بأن يتجه إلى أولويات تتناسب مع متطلبات التنمية وهذا لم يحدث .

فمن حيث الكم أخذت معدلات الزيادة السنوية فى حجم الإستثمار الخاص فى الإنخفاض بحيث إنخفض هذا المعدل من 11,1% فى عام 2010/2009 إلى 5,9% فى عام 2012/2011، وأصبح هذا المعدل سالباً بنحو 0,8% فى عام 2013/2012.

جدول(1-10) توزيع الإستثمار بين الإستثمار الحكومى والخاص خلال الفترة (2009/2008-2013/2012)

السنوات	الإستثمار الحكومى			الإستثمار الخاص		
	قيمة بالأسعار الجارية	من الإستثمار الإجمالى (%)	معدل الزيادة السنوية (%)	قيمة بالأسعار الجارية	من الإستثمار الإجمالى (%)	معدل الزيادة السنوية (%)
2009/2008	83,1	43,2	-	114,1	56,8	-
2010/2009	97,6	43,5	17,5	126,8	56,5	11,1
2011/2010	84,1	36,7	13,8-	145,0	63,3	14,3
2012/2011	92,4	37,6	2,5	153,6	62,4	5,9
2013/2012	89,7	37,1	1,3-	151,9	62,9	0,8-

المصدر: محسوب من جدول (5) بالملحق.

أما من حيث نوعية الإستثمار الخاص ومدى ملاءمتها لأولويات الاقتصاد الوطنى يلاحظ أن هذا الإستثمار تركز نشاطه فى المجالات الريعيه وذات الربحية العالية نسبياً، فكما هو مبين بجدول (1-11) بلغت حصة قطاع الزراعة من إجمالى الإستثمار الخاص قبل قيام ثورة يناير 3,6%، 3,1%

خلال عامى 2009/2008، 2010/2009 ثم أخذت فى التناقص إلى أن بلغت 1,8% فى عام 2013/2012 بحيث إنخفضت هذه الحصة بنسبة 50% مقارنة بعام 2009/2008 – كما إنخفضت حصة قطاع الصناعة من 15,6% عام 2009/2008 إلى 11,2% عام 2011/2010 ثم ارتفعت مرة أخرى حتى وصلت 14.2% فى عام 2013/2012 وظلت عند مستوى أقل مما كانت عليه قبل الثورة.

وبالنسبة لحصة قطاع البترول والغاز فإنها إنخفضت أيضاً من 34,1% عام 2010/2009 إلى 26,2% عام 2013/2012، ولكن ظلت عند ما يقارب ضعف حصة قطاعى الزراعة والصناعة معا .

وعلى النقيض من ذلك إزدادت حصة قطاع الأنشطة العقارية بإستمرار من سنة إلى أخرى بحيث وصلت فى عام 2013/2012 إلى حوالى ضعف مستواها فى فترة ما قبل ثورة يناير.

ويتضح عدم مناسبة التطور النوعى لاستثمارات القطاع الخاص بصورة أكبر عندما يتم النظر إلى مدى مساهمة هذا القطاع فى إجمالى الإستثمارات (بشقيها العام والخاص) الموجهة إلى كل نشاط على حده، حيث ساهم الإستثمار الخاص فى إجمالى استثمارات قطاع الزراعة بنحو 59,4% فى عام 2009/2008 وانخفضت هذه النسبة إلى 34,2% عام 2013/2012، كما ساهم فى قطاع الصناعة التحويلة بنسبة 75,1% وإن ارتفعت إلى 84,1% خلال نفس العامين، وبلغت هذه النسبة فى قطاع البترول والغاز 87,1% وإنخفضت بين العامين المذكورين إلى أن وصلت إلى 68,3%.

وفى المقابل تفوقت مساهمة القطاع الخاص فى القطاعات الخدمية على مساهمته في القطاعات السلعية بإعتبار الأخيرة القطاعات القائدة للنمو المستدام حيث بلغت مساهمته في قطاع المطاعم والفنادق فى بداية الفترة المذكورة نحو 88,5% وارتفعت بصورة مستمرة حتى وصلت إلى 95,5% فى نهايتها، وبلغت ذروة هذه المساهمة فى الأنشطة العقارية والتى ارتفعت ما بين العامين المذكورين من 94,7% إلى 97,4%. والتوجه الشديد للقطاع الخاص نحو الإستثمار فى الأنشطة العقارية وارتفاعه الملحوظ ما بعد ثورة يناير ليس سلبياً فى حد ذاته ولكن سلبيته الشديدة تتمثل فى كونه:

1- بدلاً من أن يساهم فى حل مشكلة الإسكان التى يعانى منها جميع فئات المجتمع من ذوى الدخول الدنيا فإنه يركز على الإسكان الفاخر والمنتجعات الخاصة والسياحيه.
2- أن موسمية إستغلال ما يتم إنشاؤه من هذه المنتجعات فى العديد من الأماكن مثل الساحل الشمالى والبحر الأحمر وبالذات الأماكن الخاصة وغير السياحية تجعل هذه الأنشطة لا تدر عائداً إقتصادياً يتناسب مع ما تم إستثماره وهو ما يتنافى مع أبسط قواعد المنطق التى تحتم

على إقتصاد يمر بأزمة تنمية حقيقية أن تستثمر فيه كل الإمكانات فى أنشطة تتناسب مع تحقيق مفهوم التنمية المستدامة.

3- تم تجميد جزءاً ليس بالقليل من موارد المجتمع والتى يمكن الإستفادة منها فى تنمية قطاعات حيوية مثل قطاعى الزراعة والصناعة، ويكفى الإشارة إلى أن حجم إستثمارات القطاع الخاص فى الأنشطة العقارية فى عام 2012/2011 إقترب من ضعف إستثمارات هذا القطاع فى قطاعى الزراعة والصناعة معا (جدول 1-5 بالملحق).

4- وإذا كانت الدراسة أشارت سابقاً إلى أن تباطؤ النمو الإقتصادى مع الزيادة الملحوظة فى دخول بعض الفئات أدى إلى عدم تناسب المعروض من السلع والخدمات مع الزيادة فى القوة الشرائية ومن ثم زيادة معدلات التضخم وما يصاحبه من أثار سلبية على ذوى الدخول الدنيا والفئات المهمشة وعلى رأسهم ساكنى الريف، فإن توجه إستثمارات القطاع الخاص نحو الأنشطة الريعية المربحه يساهم فى تعميق هذه الظاهرة، إذ أن الإنفاق فى هذه القطاعات لا يخلق سلعاً وخدمات تتناسب مع الجزء الأكبر من أصحاب الدخول والتى تتوجه فى معظمها إلى السلع والخدمات الضرورية.

1-5-2 الإستثمار الأجنبى

تأثر تدفق الإستثمار الأجنبى بسبب ما صاحب أحداث ثورة 25 يناير من عدم إستقرار سياسى وأمنى وإستمر حتى الوقت الراهن، فكما هو مبين بجدول (1-12) إنخفض حجم الإستثمار الأجنبى من حوالى 44,2 مليار جنيه فى عام 2009/2008 إلى نحو 13 مليار جنيه فى عام 2012/2011 بحيث أصبح أقل من ثلث ما كان عليه قبل أربع سنوات، مع ملاحظة أن تدهور حجم الإستثمار الأجنبى إستمر خلال السنوات السابقة دون تحسناً، حتى أن الزيادة الطفيفة التى حدثت خلال عام 2012/2011 مقارنة بالعام السابق له إنما كانت زيادة صورية بسبب زيادة سعر صرف الدولار حيث أن حجم الإستثمار خلال العام الأخير مقوما بالدولار بلغ 2,1 مليار دولار مقابل 2,2 مليار دولار للعام السابق له محققا زيادة طفيفة جداً. بل أن تدفق الإستثمار الأجنبى فى النصف الأول لعام 2012/2011 كان سالباً حيث بلغ صافى التدفق للخارج حوالى 418,1 مليون دولار[1]، وتحول إلى تدفق موجب فى النصف الثانى لنفس العام.

[1] البنك المركزى – المجلة الاقتصادية – مجلد 52- عدد 2 لعام 2012/2011 – ص100 .

جدول (1-11) تطور هيكل الإستثمار الخاص حسب الأنشطة الإقتصادية خلال الفترة (2009/2008-2013/2012) %

النشاط	2009/2008	2010/2009	2011/2010	2012/2011	2013/2012
1- الزراعة والرى:					
حصة النشاط من الإستثمار الخاص	3,6	3,1	2,5	1,8	1,8
مساهمة الإستثمار الخاص فى إجمالى استثمارات النشاط	59,4	59,1	58,1	50,0	34,2
2- الصناعة التحويلية:					
حصة النشاط من الإستثمار الخاص	15,6	12,2	11,2	12,8	14,2
مساهمة الإستثمار الخاص فى إجمالى استثمارات النشاط	75,1	69,2	78,0	84,4	84,1
3- البترول والغاز:					
حصة النشاط من الإستثمار الخاص	33,7	34,1	26,5	28,1	26,2
مساهمة الإستثمار الخاص فى إجمالى استثمارات النشاط	87,1	95,4	95,3	69,1	68,3
4- النقل والمواصلات والتخزين:					
حصة النشاط من الإستثمار الخاص	16,7	21,8	19,3	18,4	17,3
مساهمة الإستثمار الخاص فى إجمالى استثمارات النشاط	51,9	62,2	62,5	60,0	63,9
5- المطاعم والفنادق:					
حصة النشاط من الإستثمار الخاص	4,0	3,2	3,7	3,2	4,2
مساهمة الإستثمار الخاص فى إجمالى استثمارات النشاط	88,5	90,9	94,7	89,3	95,5
6- الأنشطة العقارية					
حصة النشاط من الإستثمار الخاص	11,0	12,2	21,1	25,4	22,5
مساهمة الإستثمار الخاص فى إجمالى استثمارات النشاط	94,7	87,6	93,0	97,3	97,4
7- أخرى:					
حصة النشاط من الإستثمار الخاص	15,4	13,4	15,7	10,3	13,8
مساهمة الإستثمار الخاص فى إجمالى استثمارات النشاط	26,0	25,2	29,0	19,3	17,3

المصدر: محسوب من جدول (5) بالملحق.

ومع هذا التدهور المستمر فى حجم الإستثمار الأجنبى إنخفضت حصته من إجمالى الإستثمار المحلى من 22,4% فى عام 2009/2008 إلى 5,3% فى عام 2012/2011، كما إنخفض نصيبه

من الإستثمار المحلى الخاص من 38,7% إلى 8,5% خلال نفس الفترة بحيث أصبحت حصته لا تشكل سوى خمس ما كانت عليه قبل أربع سنوات.

جدول (1-12) تطور مساهمة الإستثمار الأجنبى المباشر
فى الإستثمار المحلى خلال الفترة (2009/2008-2012/2011)

(مليار جنيه)

السنوات	إجمالى الإستثمار المحلى	الإستثمار الخاص المحلى	الإستثمار الأجنبى	نسبة الإستثمار الأجنبى على إجمالى الإستثمار المحلى (%)	نسبة الإستثمار الأجنبى إلى إجمالى الإستثمار الخاص (%)
2009/2008	1971,1	114,1	44,2	22,4	38,7
2010/2009	224,4	126,8	37,3	16,6	29,4
2011/2010	229,1	145,0	12,8	5,6	8,8
2012/2011	246,0	153,6	13,0	5,3	8,5

المصدر:

- الإستثمار المحلى : وزارة التخطيط والتعاون الدولى – تقارير متابعة الخطة السنوية.
- الإستثمار الأجنبى : البنك المركزى المصرى- التقرير السنوى- أعداد مختلفة.

1- 6 التغير فى عجز ميزان المدفوعات:

أدى تدنى النمو الإقتصادي في فترة ما بعد ثورة يناير إلى ضعف الفائض والقدرة على التصدير من ناحية وإنخفاض قدرة الإنتاج المحلى على تغطية نسبة معقولة من الطلب المحلى ومن ثم زيادة الواردات من ناحية أخرى، وانعكس ذلك بشدة على موقف ميزان المدفوعات، فكما هو مبين بجدول (1-13) بعد أن كان ميزان المدفوعات يحقق فائضا كلياً في عامى 2009/2008 ، 2010/2009 (فترة ما قبل الثورة) حيث بلغ هذا الفائض لكل منهما حوالى 3,4 مليار دولار، تحول هذا الفائض إلى عجز في أعوام ما بعد الثورة حيث بلغ هذا العجز حوالى 9,8 مليار دولار في عام 2011/2010 ثم ارتفع إلى 11,3 مليار دولار في عام 2012/2011.

ويرجع هذا العجز في المقام الأول إلى عجز الميزان التجارى بسبب تناقص الصادرات السلعية وتزايد الواردات السلعية، فلقد إنخفضت الصادرات السلعية من 23,9 مليار دولار قبل الثورة (2010/2009) إلى حوالى 17 مليار دولار عام 2012/2011 بنسبة إنخفاض 28,9%، في الوقت الذى ارتفعت فيه الواردات السلعية خلال نفس الفترة من 49 مليار دولار إلى 58,7 مليار دولار بنسبة زيادة 19,8%.

إن هذا التطور في الصادرات والواردات السلعية أدى إلى انخفاض معدل تغطية الصادرات للواردات خلال نفس الفترة من 48,8% إلى 29%، كما أدى إلى إنخفاض نسبة الصادرات إلى الناتج المحلى الإجمالى من 2,0% إلى 1,1%.

وفي المقابل هناك بعض الظواهر الايجابية التى أدت إلى الحد من الأثر السلبى لعجز الميزان التجارى على حجم العجز الكلى لميزان المدفوعات وتتمثل هذه الظواهر في زيادة الصادرات الخدمية والتى ارتفعت من 23,5مليار دولار قبل الثورة مباشرة (2010/2009) إلى 30,8 مليار دولار في عام 2012/2011 بنسبة زيادة 31,1% مع زيادة المدفوعات عن الواردات الخدمية بمعدلات أقل حيث ارتفعت خلال نفس الفترة من 13,2 مليار دولار إلى 15,5مليار دولار بنسبة زيادة 17,4%.

كما أن صافى التحويلات ارتفع بصورة ملحوظة حيث زاد خلال نفس الفترة من 10,5مليار دولار إلى 18,4 دولار بنسبة زيادة 75,2%، ويرجع ذلك بصورة أساسية إلى الزيادة الكبيرة في تحويلات العاملين بالخارج والتى تضاعفت تقريبا خلال الفترة المذكورة حيث ارتفعت من 9,5مليار دولار إلى 17,8 مليار دولار.

وبالرغم من هذه الظواهر الإيجابية، فإنها لم تحل دون تفاقم عجز الميزان الجارى والذى تضاعف تقريبا خلال نفس الفترة ليسجل نحو 8 مليار دولار خلال عام 2012/2011 مقابل عجز بلغ 4,3 مليار دولار في عام 2010/2009.

إن هذا الاختلال الهيكلى في ميزان المدفوعات وتفاقمه بعد ثورة يناير أدى إلى تقلص في تدفقات النقد الأجنبى بحيث انعكس ذلك على الوضع الاقتصادى بصورة عامة سواء تهديد الاقتصاد بالمزيد من التراجع نتيجة عدم توافر الموارد اللازمة لمواصلة النشاط الانتاجى من خلال تمويل إحتياجاته من مدخلات الإنتاج المستوردة أو عدم قدرة الحكومة في توفير النقد الأجنبى لمواجهة الاحتياجات الضرورية من السلع المستوردة ومن ثم تدهورت قيمة الجنيه المصرى نتيجة الطلب المتزايد على النقد الأجنبى والذى أدى إلى ارتفاع سعر صرف الدولار الأمريكى والعملات الأجنبية الأخرى مقابل الجنيه المصرى، وكذلك ظهور سوق صرف أجنبة موازية بالرغم من الجهود المبذولة من قبل البنك المركزى لضبط سوق الصرف الرسمية والحد من الضغوط المتكررة بها.

ومجمل هذه التطورات إنعكس بصورة مباشرة في ارتفاع أسعار السلع والخدمات وخاصة الضرورية منها والتى تمس مجمل السكان وعلى وجه الخصوص ذوى الدخول الدنيا ومنهم سكان الريف.

جدول (1-13) أهم مؤشرات ميزان المدفوعات
خلال الفترة (2009/2008- 2012/2011) **(مليار دولار)**

البيان	2009/2008	2010/2009	2011/2010	2012/2011
المتحصلات:	49,0	47,4	48,9	47,8
حصيلة الصادرات السلعية	25,2	23,9	27,0	17,0
المتحصلات الخدمية	23,8	23,5	21,9	30,8
المدفوعات:	61,6	62,2	68,1	74,2
مدفوعات عن الواردات السلعية	50,3	49,0	54,1	58,7
المدفوعات الخدمية	11,3	13,2	14,0	15,5
رصيد المعاملات الجارية بدون التحويلات	(12,6)	(14,8)	(19,2)	(26,4)
صافى التحويلات ومنها:	8,2	10,5	13,1	18,4
تحويلات العاملين بالخارج	7,8	9,5	12,4	17,8
رصيد المعاملات الجارية	(4,4)	(4,3)	(6,1)	(8,0)
الفائض الكلى (العجز الكلى)	3,4	3,4	(9,8)	(11,3)

المصدر: البنك المركزى المصرى- المجلة الاقتصادية- أعداد مختلفة.

1-7 أهم الظواهر التى ترتبت على الأوضاع الاقتصادية بعد ثورة يناير:

إذا كانت هذه المتغيرات التفصيلية تحدد الصورة الإجمالية للحالة الاقتصادية فإنها أدت إلى جمود في النشاط الاقتصادى غير مسبوق، فنتيجة لانخفاض معدل نمو الناتج المحلى الإجمالى من حوالى 5,2% عام 2010/2009 إلى نحو 2,2% عام 2012/2011، وهو ما يقرب من معدل زيادة السكان مما يعنى أن معدل النمو الصافى يقل عن الصفر فان ذلك يشير إلى دخول الاقتصاد في مرحلة الكساد ، وقد أنعكس هذا الوضع الاقتصادي المتأزم في مجموعة من الظواهر الاقتصادية التى يقع عبؤها بصورة أكبر نسبيا على أصحاب الدخول الدنيا وهى:

1-7-1 أرتفاع معدل التضخم :

توضح بيانات الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء أن الرقم العام لمعدل التضخم كان 11,1% في عام 2010 وإنخفض إلى 10,3% في عام 2013، ولكن هذا الرقم العام لا يعكس حقيقة الأعباء التى وقعت على أصحاب الدخول الدنيا ومنهم معظم سكان الريف لإحتوائه على العديد من السلع والخدمات التى لا تندرج ضمن أولويات وحاجات هذه الفئات، والدليل على ذلك أن تطور الرقم القياسى لأسعار مجموعة سلع الطعام والتى تشكل القاعدة الأساسية لإنفاق هذه الفئات ارتفع من (100)

عام 2010 (سنة الأساس) إلى 127,3، 139,2، 157,6 لأعوام 2011، 2012، 2013 على التوالى، بنسبة تغير بلغت 27,3%، 11,9%، 18,4% لكل منها.[1]

ومن المتوقع أن يستمر هذا الوضع في عام 2014 حيث بلغت نسبة تغير الرقم القياسى للطعام لشهر يناير 2014 مقارنة بشهر يناير 2013 حوالى 19,1% لاجمالى الجمهورية، ونحو19,7% لريف الجمهورية.[2]

1-7-2 ارتفاع معدل البطالة

ارتفع معدل البطالة من 9% عام 2009 إلى 12% عام 2011م وتوالى فى الارتفاع حتى وصل إلى 13,4% فى الربع الثالث من عام 2013/2012 وقد أرتفع هذا المعدل فى حالة الذكور من 4,9% عام 2010 ليصل إلى 9,3% عام 2012م بزيادة قدرها 50% وفى الإناث ارتفعت هذه المعدلات من 22,6% عام 2010 إلى 24.1% عام 2012م.

جدول (1-14) تطور معدلات البطالة خلال الفترة من 2009/ 2012

البيان	ذكور	إناث	اجمالى
2009	5.22	22.97	9.4
2010	4.9	22.6	9.00
2011	8.87	22.73	11.99
2012	9.3	24.1	12.7

المصدر:الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء، الكتاب الإحصائى السنوى ، 2013

وقد تركزت البطالة بشكل أساسي بين الشباب الداخلين لسوق العمل لأول مرة سواء قبل الثورة أو بعدها حيث بلغت نسبة من لم يسبق لهم العمل أو الداخلين الجدد إلى سوق العمل نحو 84,6% من إجمالي المتعطلين خلال عام 2009 ، 36% منهم فى الريف ، 48,6% في الحضر، انخفضت هذه النسبة فى عام 2012 اى بعد ثورة يناير إلى 74,6% من اجمالى عدد المتعطلين الا انها ارتفعت في الريف لتصل الى 40,2% مقابل 34,4% فى الحضر .

---

[1] الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء- نشرة الارقام القياسية - احصائيات الأرقام القياسية ومعدلات التضخم لأسعار المستهلكين للأقسام والمجموعات- اعداد اعوام (2009 ، 2010 ، 2011، 2012)

[2] الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء- أسعار المستهلكين يناير 2014.

جدول رقم (1-15) البطالة وفقا لحالة التعطل بالريف والحضر خلال عامى 2012/2009

البيان/السنة	2009			2012		
	ريف	حضر	اجمالى	ريف	حضر	اجمالى
متعطل سبق له العمل	1190	2478	3668	3234	5443	8677
%	5	10,4	15,4	9,4	15,9	25,3
متعطل لم يسبق له العمل	8584	11529	20113	13774	11797	25571
%	36	48,6	84,6	40,2	34,4	74,6
جملة المتعطلين	9774	14007	23781	17008	17240	34248

جمع وحسب من: . الجهاز المركزى للعبئة العامة والاحصاء، الكتاب الإحصائى السنوى ، 2013.

– الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء،النشرة السنوية المجمعة لبحث القوى العاملة لعامي 2012، 2013، ابريل 2013

كما شهد عام 2012 ارتفاع نسبة المتعطلين الخارجين من سوق العمل من 15,4% عام 2009م الى 25,3% عام 2012م ، ارتفعت هذه النسبة فى الريف من 5% عام 2009 الى 9,4% عام 2012، ويمكن تفسير ارتفاع هذه النسبة نتيجة تسريح العمالة من المصانع والشركات التى توقفت عن العمل بالحكومة او القطاع الخاص خلال الثورة بالاضافة الى تدهور وتراجع قطاع السياحة والنشاط السياحي والمستوعب لاعداد كبيرة من العمالة وبصفة خاصة الريفية بعد الثورة .

من ناحية اخرى خلقت السياسات التعليمية الخاطئة على مدى السنوات السابقة فجوة هائلة بين احتياجات سوق العمل ومخرجات النظام التعليمى حيث تشير بيانات الجدول رقم(16.1) الى ان حوالى 88% من اجمالى المتعطلين فى مصر(لعامى 2012،2009) هم من حملة المؤهلات او ما يطلق عليه "بالبطالة التعليمية "و ان النسب المرتفعة لهذا النوع من البطالة تتركز فى فئة حملة المؤهلات المتوسطة والتى انخفضت نسبتهم فى عام 2012 لتصل الى 44,4% مقابل 46,7% عام 2009 وان هذه الفئة بلغت نسبتها فى الريف حوالى 52,6% وتشكل اعلى نسبة للبطالة بين باقى المؤهلات الاخرى.

كما ارتفعت معدلات البطالة بين كل من فئة من يعرفون القراءة والكتابة وفئة المؤهلا ت الاقل من المتوسطة من 1,5% ،4% عام 2009 الى 3%،8,7% من اجمالى بطالة المتعلمين عام 2102، كما زادت نسبة البطالة بين حملة المؤهلات العليا بحوالى 34,8% ما بين عامى 2012،2009(بالرغم من تراجع نسبتها بالنسبة لبطالة المؤهلات الاخرى من 35%عام 2009 الى 33,4% عام 2012)، وبلغت نسبة الزيادة اقصاها فى الريف بحوالى 44,8% ما بين عامى 2012،2009 فى الوقت الذى تراجعت فيه هذه النسبة بالريف بالنسبة للمؤهلات الاخرى من 26% عام 2009 الى 24% عام أدى ارتفاع نسب البطالة في سنوات ما بعد الثورة إلى ظهور العديد من الظواهر في الريف المصرى مثل

مظاهر العنف والبلطجة ، وشيوع حالة من الفوضى والانفلات الأمني، ورغم حزمة الإصلاحات التي حاولت حكومات ما بعد الثورة من خلالها احتواء غضب هؤلاء الشباب العاطلين عن العمل ومنها قرارات تثبيت بعض العمالة و زيادة الأجور وصرف علاوات وصلت في بعض الأحيان إلى 15% من الأجر الأساسي وغيرها، إلا ان الثورة وحتى الآن لم تتحقق أهم أهدافها فى التشغيل و توفيرفرص عمل ومن ثم يلاحظ ان الشباب الريفى من حملة المؤهلات العليا والمتوسطة كان هو الأكثر تأثراً بالثورة نتيجة تراجع معدلات التشغيل فى القطاعات الأكثر تشغيلاً للعمالة والأكثر توجهاً للخارج مثل قطاع السياحة وقطاعات الغزل والنسيج المنسوجات والملابس الجاهزة وغيرها، حيث لجأت بعض المصانع و الشركات السياحية لإتخاذ عدة تدابير مثل تخفيض الأجور والحوافز ومنح إجازات إجبارية للعمال بدلاً من تسريح العمالة بها، كذلك ساهم عودة أعداد كبيرة من العمالة المصرية في السنوات السابقة للثورة بسبب ظروف الأزمة المالية.، بالإضافة لعودة المزيد من العمالة من ليبيا وتونس في إطار ثورتي تونس وليبيا فى تفاقم مشكلة البطالة فى الريف بشكل كبير.

جدول رقم (1-16) حجم البطالة وفقاً للحالة التعليمية فى كلاً من الريف والحضر

السنة	2009				2012			
الفئة/محل الاقامة	ريف	حضر	اجمالى	%	ريف	حضر	اجمالى	%
أمي	448	323	771	3,3	536	566	1102	3,2
يقرا ويكتب	101	251	352	1,5	511	528	1039	3,0
مؤهل اقل من متوسط	458	501	960	4,0	1385	1583	2968	8,7
مؤهل متوسط عام	191	190	381	1,6	264	447	711	2,0
مؤهل متوسط فنى	5493	5619	11121	46,7	8014	7201	15215	44,4
مؤهل فوق المتوسط وأقل من الجامعى	542	1221	1762	7,4	638	1194	1832	5,4
مؤهل جامعى ومؤهل فوق جامعى	2542	5902	8444	35,5	3681	7700	11381	33,4
الاجمالى	9775	14007	23781	100	15029	29219	34247	100

المصدر: الجهاز المركزى للعبئة العامة والاحصاء،النشرة السنوية المجمعة لبحث القوى العاملة لعامى 2012، 2013، ابريل 2013

1-7-3 ارتفاع نسبة الفقر

أدت حالة الركود التى يشهدها الاقتصاد وما نتج عنها من انخفاض معدلات النمو الاقتصادى وارتفاع الاسعار وعدم تناسبها مع الدخول ، علاوة على ارتفاع معدلات البطالة إلى وصول معدلات الفقر لمستويات غير مسبوقة خاصة في ريف الوجه القبلى حيث ارتفعت نسبة الفقر على مستوى الجمهورية من21,6% عام2009/2008 إلى25,2%، 26,3% لعامى 2011/2010، 2013/2012 على الترتيب، وزادت هذه النسبة لريف الوجه القبلى من 43,7% إلى 51,4%، 49,4% خلال نفس الفترة وكانت هذه الزيادة أقل نسبيا لريف الوجه البحرى، حيث ارتفعت من 16,7% إلى 17%، 17,4% لنفس الفترة.[1]

جدول رقم (1-17) نسب الفقر فى ريف وحضر مصر خلال الفترة 2009/2008-2013/2012

السنوات	ريف وجه بحرى	ريف وجه قبلى	حضر وجه بحرى	حضروجه قبلى
2009/2008	16,7	43,7	7,3	21,3
2011/2010	%17	51,4	10,3	29,5
2013/2012	%17,4	49,4	11,7	26,7

المصدر: الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء- مؤشرات الفقر طبقا لبيانات بحث الدخل والأنفاق والاستهلاك (2013/2012).

كما ارتفعت هذه المعدلات بين رؤساء الاسر الرجال عن مثيلاتها من النساء فى الريف لتصل الى 33% للرجال مقابل 27,6% للنساء ، ترتفع هذه النسب فى ريف الوجه البحرى لتصل الى 52,6% للرجال مقابل 44,3% للنساء.بالمقارنة ب17,7% للرجال ،12,3% للنساء فى الوجه البحرى. وكانت محافظة اسيوط من اعلى المحافظات فى معدلات الفقر قبل وبعد الثورة ، حيث ارتفعت فيها نسب الفقر من 61% عام 2009/2008 الى 69% عام 2011/2010 ثم انخفضت النسبة الى 60% عام 2013/2012 ، تليها المحافظات السياحية بالوجه القبلى والتى تضررت من الثورة نتيجة توقف النشاط السياحى بسبب سوء الاوضاع الامنية وهى سوهاج ، قنا والاقصر واسوان والتى ارتفعت فيها نسب الفقر من 47,5%،39,%40,9%،18.4% عام 2009/2008الى 55%،58% ، 47%،39% على التوالى عام 2013/2012، كما كانت محافظة دمياط بالوجه البحرى من اكثر المحافظات ارتفاعاً فى نسب الفقر بعد الثورة حيث وصلت نسبة الفقر الى10% مقابل 1% عام 2009/2008 نتيجة توقف العديد صناعات الاثاث وتسريح العمالة بها.

[1] الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء ـمؤشرات الفقر طبقاً لبيانات الدخل والانفاق والاستهلاك (2013/2012)

جدول رقم (1-18) نسب الفقر في المحافظات الريفية

المحافظة	نسبة الفقراء			دليل التنمية البشرية
	2009/2008	2011/2010	2013/2012	
دمياط	%1,1	%3	%10	0,764
الدقهلية	%9,3	%12	%14	0,751
الشرقية	%19,2	%12	%14	0,737
القليوبية	%11,3	%22	%21	0,746
كفر الشيخ	%11,2	%14	%18	0,731
الغربيـة	%7,6	%8	%11	0,754
المنوفية	%17,9	%16	%15	-
البحيرة	%23,5	%23	%20	0,733
الاسماعيلية	%18,8	%18	%15	0,758
الوجه البحرى	%14,2	%17	-	0,734
الجيزة	%23	%18	%32	0,752
بنى سويف	%41,5	%38	%39	0,717
الفيـوم	%28,7	%41	%36	0,699
المنيـا	%30,9	%32	%30	0,702
أسيوط	%61,0	%69	%60	0,710
سوهاج	%47,5	%59	%55	0,711
قنـا	%39	%51	%58	0,711
الأقصر	%40,9	%39	%47	0,748
أسـوان	%18,4	%54	%39	0,745
الوجه القبلى	%36,9	%51,4	%49	0,708*

المصدر: الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء، 2013، بيانات بحث الدخل والانفاق والاستهلاك، مرجع سابق

وعموماً يشير تفاوت نسب الفقر ما بين الوجهين القبلى والبحرى والريف والحضر الى سوء توزيع الموارد الاقتصادية وعدم العدالة فى التنمية وفى الجهود التنموية ما بين هذه المناطق، والجدير بالذكر حكومات ما بعد الثورة قامت باتخاذ العديد من الاجراءات العاجلة للتخفيف من حدة الفقر ولعل من اهمها :

* بيانات دليل التنمية البشرية من تقرير التنمية البشرية " الشباب 2010" ، القاهرة.

1- البطاقات التموينية :

حيث وصلت نسبة الاسر التى لديها بطاقات تموينية على مستوى الجمهورية حوالى 83,7% يوجد 91,8% منها فى الريف ، 73,8% فى الحضر.

2- تطبيق منظومة البطاقات الذكية للخبز:

بالاضافة الى بعض الاجراءات غير المباشرة والمتمثلة فى تخفيض الدعم الموجه للخبز والغاز الامر الذى يثير عدة تساءلات حول مدى ملائمة هذه الاجراءات للفقراء.

الفصل الثاني
أوضاع الاقتصاد الزراعي قبل وبعد ثورة 25 يناير

2-1 تمهيد :

تتغير الظروف العالمية والداخلية من فترة زمنية إلي فترة زمنية أخرى، ولابد أن تتطور أفكار وأساليب مواجهة تلك الظروف. حيث قد تغير الفكر الاقتصادي والإداري والسياسي تغيراً كبيراً خلال العقود الأخيرة.

وحيث يعتبر القطاع الزراعي في مصر أحد أهم القطاعات الرائدة للتنمية في الاقتصاد القومي بما يساهم به في الناتج المحلى من جهة ولاستيعابه لمعظم السكان والأيدي العاملة من جهة أخرى، قد أثبتت تجارب الفترات السابقة عدم جدوى التركيز على القطاع الصناعي بمفرده– ذلك بالنظر إلي العجز الغذائي الذي تعانيه كل الدول النامية حالياً– لذا فإن الأمر يتطلب دفع معدلات التنمية الزراعية في إطار الإصلاحات الاقتصادية الحالية.

إن الزراعة وإنتاج الغذاء هى نقطة البدء والارتكاز في اى تنمية مستدامة، ومن ثم فان الاهتمام بالزراعة يعد من أولويات الأهداف التنموية، إن لم تكن هدفها الأول ترتيباً. حيث لا تنمية بدون غذاء، وغذاء منتج محلياً أي بالاعتماد علي القدرة الذاتية للقطاع، أو علي الأقل يغطي الإنتاج المحلي الجزء الاستراتيجي من الاستهلاك.

إن التخلي عن تنمية قطاع الزراعة خلال النصف قرن الأخير في غالبية إن لم يكن كل الدول النامية أدي بها إلي أن تصبح مستورده للغذاء ومن ثم رهينة للدول المصدرة للسلع الغذائية (كالقمح/ الذرة/ السكر/ الزيوت النباتية..).

2-2 نظرة تاريخية على عملية التنمية الزراعية في مصر:

للزراعة في مصر تاريخ طويل " فهي أرض الزراعة بالدرجة الأولي، مهدها علي الأرجح، وأكثفها علي وجه اليقين"[1]، فهي من أوائل الدول– إن لم تكن الأولي– التي عرفت الزراعة المستقرة وأساليب الري. وكان ولا يزال للزراعة دور رئيسي في ماضي وحاضر مصر. والفترات التي ازدهرت فيها الزراعة ازدهرت مصر والعكس. ذلك لأن ازدهار الزراعة يكفي الاحتياجات ويحول الفائض للقطاعات الأخرى لتنميتها، وإذا كان هناك عجز في الإنتاج الزراعي فانه سيعيق عملية التنمية بأكملها. وبالتالي فان تأخر التنمية في مصر راجعاً إلي العجز والقصور في الإنتاج الزراعي أولاً، والعوامل الأخرى المتعلقة بالتنمية ثانياً.

---

[1] د. جمال حمدان (دكتور)– "**شخصية مصر**"– عالم الكتب– القاهرة 1980– ص 37

والزراعة في مصر هي زراعة بلا رعي– زراعة مصنوعة وليست طبيعية، زراعة حبوب وبرسيم وألياف وخضر وفاكهة بصفة أساسية. والزراعة – تاريخياً – كانت تتسيدها خمسة محاصيل من حيث المساحة وهي (البرسيم/ القمح/ الذرة/ الأرز/ القطن) وبمساحات نحو 2.564، 2.450، 1.908، 1.547، 0.706 مليون فدان لكل منها علي الترتيب. ولكن تبدل هذا الترتيب حالياً لتصبح مساحة القمح 3.059 مليون فدان، 2.148 للذرة، 1.908 للبرسيم، 1.412 للأرز، ثم القطن نحو 0.520 مليون فدان. وهذا التبدل في الترتيب يرجع لعوامل اقتصادية في المكان الأول وعوامل فنية في المكان الثاني. ومن هذه العوامل المناخ والتربة وهي عوامل فنية فيزيقية، والسكان والمدن وهي عوامل اقتصادية بالإضافة إلي الأسعار النسبية.

تباين وضع الزراعة عبر التاريخ، فمن زراعة تحقق فائضاً كبيراً، إلي زراعة تكفي بالكاد الاحتياجات المحلية، إلي زراعة تحقق عجزاً كبيراً ولا تغطي إلا جزءاً يسيراً من الطلب المحلي وهي تلك المرحلة التي نحن بصددها. لم يكن ذلك راجعاً لتدني الإنتاجية أو تدهور خصوبة التربة أو قلة المياه، ولكنه راجعاً بصفة أساسية لزيادة السكان وعدم زيادة الموارد الزراعية في المقابل، ومن ثم فأن استمرار تلك الأوضاع سيؤدي إلي عجز وقصور في توفير الاحتياجات الزراعية– غذائية وغير غذائية– محلياً خلال الربع قرن القادم، وهذا مكمن الخطر.

وقد مرت الخطط التنموية لقطاع الزراعة بمراحل عده، وأُتخذت فيها اجراءات تنموية تتفق ولحد كبير مع الايدلوجية التي كانت سائدة في المجتمع في تلك الفترات.

3-2 التنمية الزراعية في ظل التخطيط الشامل:

التخطيط كما هو معروف أسلوب لإدارة عملية التنمية في الاقتصاد القومي، يستخدم إذا توافرت متطلباته وإذا لم يوجد أسلوب آخر أكثر كفاءة وقدرة من أسلوب التخطيط في إدارة الاقتصاد القومي. وقد استخدم هذا في مصر في القطاع الزراعي في فترة الستينات والسبعينات. حيث كان يتم إعداد خطة قطاع الزراعة ضمن إطار الخطة القومية الشاملة والتي تمر بالمراحل المعروفة لإعداد الخطة– من وجه نظر التخطيط الشامل– وهى:

- تحديد الأهداف الإنتاجية للقطاع.
- دراسة الإنتاجية لمختلف المنتجات بالقطاع خلال فترة زمنية.
- إجراء مسح شامل لأوجه استغلال الأراضي الزراعية.
- دراسة الطلب المتوقع على منتجات القطاع الداخلي في الخطة.
- تقدير الاحتمالات الإنتاجية لمختلف المنتجات.
- تقدير مستلزمات الإنتاج المتاحة والمطلوبة لتحقيق حجم الإنتاج المستهدف.

- الموائمة بين الإنتاج (العرض)، والطلب على منتجات القطاع.

وحيث كانت مرحلة تنفيذ الخطة تمثل المرحلة الأساسية في إدارة القطاع الزراعي وقد تربط مباشرة بأسلوب إدارة القطاع والذي يمثل تحقيق أهداف الخطة المؤشر الأساسي على نجاح أسلوب الإدارة من عدمه.

فبعد أن يتم تصميم خطة قطاع الزراعة وتحديد أهدافها الاقتصادية والاجتماعية واختيار مشاريعها، يصبح من الضروري وضع هذه الخطة موضع التنفيذ، أي نقلها إلي مستوى المزرعة والمشروع لتنفيذها وتحقيق أهدافها. وحيث كان تنفيذ الخطة في قطاع الزراعة في ظل التخطيط الشامل يتطلب تحقيق النواحي التالية:

1- تحديد حجم الإنتاج الكلى من المحاصيل والمنتجات الزراعية بما يتناسب مع ما جاء بالخطة سواء كان ذلك بالتوسع في إنتاج بعض المنتجات أو بالحد من إنتاج البعض الآخر.
2- العمل على موائمة العرض مع الطلب على السلع والمنتجات الزراعية، وهذه العملية قد تتم على مرحلتين، إما خلال مرحلة الإنتاج ذاتها و/أو خلال مرحلة التسويق.
3- السيطرة على أسعار المنتجات الزراعية بما يحقق أهداف الخطة سواء بالنسبة لسلع الاستهلاك أو بالنسبة للمواد الخام والمنتجات الزراعية التي تذهب لقطاع الصناعة أو بالنسبة للسلع التصديرية.

ومن أهم الأساليب الإدارية الحكيمة في القطاع الزراعي التي كانت تتبع لتحقيق أهداف الخطط التنموية:

1- تحديد المساحة الأرضة المزروعة بمحاصيل معينة، ولهذا الأسلوب جانبان، إما ضمان مساحة معينة كحد أدنى كما كان يحدث بالنسبة للقمح، أو ضمان عدم الزيادة عن مساحة معينة كما كان يحدث بالنسبة للقطن.
2- تحديد مستلزمات الإنتاج الزراعي وتوجيهها، حيث كانت الدولة هي المسيطرة على تجارة مستلزمات الإنتاج الزراعي عن طريق بنك التنمية والائتمان الزراعي والتعاونيات الزراعية. وكان القصد من ذلك التحكم في حجم الإنتاج والوصول به إلي الحجم المرغوب في الخطة.
3- تنظيم السوق الزراعية، فعن طريق تنظيم السوق الزراعية يتم السيطرة على تدفق السلعة إلي الأسواق وبالتالي التحكم في العرض وتحديده عند المستوى السابق تخطيطه، وكذلك المخزون السلعي ومن ثم الأسعار. ويتضمن تنظيم سوق المنتجات الزراعية- بواسطة الدولة الأساليب الآتية:
   - التسويق التعاوني.

- التسليم الإجباري.
- نظام العقود.

4- السيطرة على المخزون الاحتياطي وتخطيطه – كما في مخزون القمح مثلاً– حيث تتولى الدولة تقدير حجم الاحتياطي من كل سلعة وتعمل على توفيره لتأمين العرض منها.

5- السيطرة على الصادرات والواردات الزراعية، حيث كانت الدولة ومؤسساتها هي التي تقوم بعملية التجارة الخارجية للسلع والمنتجات الزراعية– وذلك بهدف ضمان توفيرها للاستهلاك المحلى والمحافظة على مستويات الأسعار المحلية، وتوفير حصيلة من النقد الأجنبي.

ومن ثم فانه في المرحلة السابقة لمرحلة التغييرات الهيكلية في الاقتصاد القومي، كانت إدارة القطاع الزراعي تتم بواسطة الخطة وعن طريق الأساليب الخمس السابقة.

4-2 الإصلاحات الهيكلية في الاقتصاد القومي وانعكاسها على قطاع الزراعة:

خلال مرحلة التغيرات الهيكلية (1986 وما بعدها)، تم إدخال العديد من التعديلات على أسلوب إدارة القطاع الزراعي والتي ارتبطت إلي حد كبير بالتغيرات الاقتصادية القومية.

ويتكون برنامج التعديلات الهيكلية في مصر من جانبين رئيسيين:-

- جانب السياسات والبرامج المالية والنقدية وهو المحدد للإطار العام للأداء الاقتصادي.
- جانب منهج الأداء على مستوى الوحدات الاقتصادية في المجتمع، والذي يحدد قواعد التعامل للوحدات الاقتصادية في السوق.

وينصب جانب السياسات والبرامج المالية والنقدية على تحقيق عدد من الإصلاحات وهى:-

أ- تخفيض العجز في الموازنة العامة للدولة، وذلك عن طريق:

- ترشيد الإنفاق الحكومي.
- زيادة موارد الدولة.
- تخفيض العمالة في الجهاز الحكومي.
- تخفيض الدعم.
- تخفيض الاستثمارات العامة.
- رفع أسعار الخدمات والمرافق لتقارب السعار العالمية.

ب-تحرير سعر صرف العملة، وذلك برفع القيود على تداول وتسعير النقد الأجنبي، وذلك بما يساعد على زيادة وتنشيط الصادرات.

ج- تحرير سوق رأس المال، بتحرير أسعار الفائدة وتركها لقوى العرض والطلب، وذلك يؤدى إلي زيادة المدخلات.

وفي مجال أداء الوحدات الاقتصادية ينصب الإصلاح على:

- برامج الخصخصة أو التخصيص، أي تحويل وحدات القطاع العام إلي قطاع خاص.
- خصخصةالإدارة، أي فصل ملكية الدولةعن إدارة مشروعاتها، وذلك لتحقيق حرية الانطلاق والحركة للإدارة في تلك المشاريع.
- تحرير الأسواق، عن طريق عدم تدخل الدولة في التسويق أو الأسعار للسلع سواء زراعية أو صناعية .
- تحرير الاستثمار، بما يعنى رفع القيود الموضوعة على الراغبين في الاستثمار مع أخذ ضوابط المجتمع فقط في الاعتبار.
- تحرير التجارة الداخلية والخارجية، وبما يعنى أن القادر على المنافسة قادراً على التصدير.

5-2-1 قطاع الزراعة في ظل الإصلاحات الهيكلية:

وفي قطاع الزراعة تحققت أهم جوانب الإصلاح الاقتصادي في النواحي التالية:

1- تحرير نمط الإنتاج الزراعي ومن ثم التركيب المحصولي، ليصبح الموجه الأساسي له العرض والطلب، ويصبح الزراع أحراراً في اختيار نوع ومساحة المحاصيل التي يرغبون في زراعتها بما يحقق لهم أكبر عائد، ذلك بعد أن كان هناك شبه تحكم في التركيب المحصولي- كما سبق الإشارة.

ومع تحرير نمط الإنتاج لابد أن تأخذ سياسة الإصلاح الاقتصادي التكييف الهيكلي في الاعتبار تطوير الإنتاج، وتطوير التكنولوجيا المستخدمة وزيادة الإنتاجية بما يؤدى إلي زيادة معدلات الاكتفاء الذاتي من الإنتاج الزراعي كهدف رئيسي، ولكن حدث عكس ذلك

2- تحرير أسعار السلع الزراعية، بمعنى ترك أسعار السلع الزراعية للتحديد وفقاً لقوى السوق سواء أسعار المنتج أو أسعار المستهلك، وبغرض سيادة الأسعار الحقيقية في الأسواق حيث تؤدى إلي ترشيد القرارات سواء للأفراد أو المؤسسات فيما يتفق بتخصيص الموارد وتشجيع المنتجين والمستهلكين على الاستخدام الكفء للموارد.

وفي المدى القصير تحدث عدة اختلالات سعريه تأخذ مداها إلي أن يتحقق توازن السوق، وذلك لا يعنى غياب دور الدولة أو المؤسسات المعنية، ولكن هناك دور لهذه المؤسسات لحدوث التوازن، كاتحادات المنتجين أو المصدرين أو التعاونيات- سيرد الحديث عنها- وغيرها مع عدم السماح بالاحتكار.

3- تحرير تسويق السلع الزراعية داخلياً وخارجياً، بما يعنى عدم إلزام المنتجين ببيع محاصيلهم لجهة معينة، ولكن يتم البيع وفقاً لمستوى الأسعار الأعلى، حيث توقفت أساليب التسويق الحكومية السابق الإشارة إليها.

هذا بالطبع لا يمنع أن تتدخل الدولة مشترية وفقاً لأسعار السوق التنافسية لتوفير احتياجات معينة تراها الدولة سواء للمصانع أو للاستهلاك أو التصدير.

كم أنه في المراحل الأولى للإصلاح هناك تقلبات كبيرة في الأسعار سواء أسعار الإنتاج أو الاستهلاك ومن ثم فلابد من جهة معينة تعمل على موائمة العرض والطلب لاستقرار الأسعار. والتعاونيات الزراعية هي المؤهلة للقيام بهذا الدور– بعد تطويرها– حيث أنها مؤسسات شعبية.

كما أنه تجدر الإشارة إلي أن دور الدولة سيظل له الأهمية في حماية الإنتاج الزراعي المحلى أمام المنتجات الأجنبية الأكثر قدرة على المنافسة أو سياسات الإغراق التي قد تلجأ إليها بعض الدول لإعاقة وتخريب قطاع الزراعة.

4- تحرير مصادر الاستثمار والتمويل الزراعي حيث يتولى الزراع الحصول على الاستثمارات والمدخلات الزراعية بأساليبهم وتوقفت الدولة عن إمداد القطاع الزراعي بالتمويل أو دعمه. وأصبحت أسعار فائدة القروض الزراعية هي أسعار السوق.

- هذا وقد غير بنك التنمية والائتمان الزراعي من طبيعة الدور الذي كان يؤديه في القطاع الزراعي. وتحول إلي بنك تجارى.
- وتجدر الإشارة إلي أنه سيظل من واجب الدولة تمويل الاستثمار الزراعي الذي يعجز القطاع الخاص عن القيام به في مجالات البنية الأساسية والري والصرف وذلك حماية للزراعة من التدهور إذا ما توقفت الاستثمارات الحكومية والتي تمثل الجزء الأكبر من الاستثمار في الزراعة

5- تحرير التجارة الخارجية، حيث تم إطلاق حرية القطاع الخاص في التصدير والاستيراد الزراعي– وفقاً للقواعد المنظمة–، وحيث تتجه التجارة الخارجية للسلع الزراعية إلي أن تصبح جزء من التجارة الدولية في ظل اتفاقيات الجات– وتصبح الزراعية المصرية في منافسة مع الدول الأكثر تقدماً في السوق الدولية الزراعية، بالإضافة إلي خضوعها لنظرية الميزة النسبية مما يؤدى إلي إعادة تخصيص الموارد الزراعية بما يؤثر على إنتاج العديد من السلع.

- كذلك أدت برامج الإصلاحات الهيكلية إلي تغيير في أدوار المؤسسات الزراعية، ومن أهم تلك المؤسسات وزارة الزراعة وإداراتها المختلفة المنتشرة في كافة أرجاء القطاع الزراعي.

ثانياً: القطاع الزراعي قبل وبعد ثورة يناير :

1- المساحة الارضية الزراعية:

ويقصد بها المساحة المزروعة، وما حدث بها من تغيير. حيث أن الأرض الزراعية هي عامل الانتاج الرئيسي. وأي تغير في مساحتها يتبعه بالضرورة تغير في باقي عوامل الانتاج الزراعي. كما أن حجم الانتاج الزراعي يتوقف على المساحة المزروعة. وما يرتبط بها من تغييرات اقتصادية واجتماعية. كما أن حجم الاستثمار في الزراعة يرتبط كذلك بالمساحة الارضية المزروعة.

إن التغير في المساحة الارضية المزروعة يأخذ صورتين، إما زيادة بالتوسع في المساحة المستصلحة سنوياً، وإما نقصاً بزيادة الاستقطاع والبناء على الارض الزراعية. ولكن المتاح من البيانات خلال الفترة (2010/2006) يشير إلى تناقص في المساحة المزروعة وبما يؤكد أن الاستقطاع من الارض الزراعية كان أكبر من المساحات المستصلحة خلال تلك الفترة. حيث انخفضت المساحة المزروعة من عام (2011/2010) بنحو 27,5 ألف فدان وانخفضت خلال الفترة (2014/2011) بنحو44,5 ألف فدان. كما أنه من المؤكد أن هناك استمرارية في تناقص المساحة الارضية المزروعة والذي يمثل أكبر خطر على الزراعة بصفة عامة وهو تآكل الارض المزروعة لأي سبب من الاسباب. والذي يتطلب اتخاذ ما يلزم من اجراءات لوقف هذا التآكل في الارض الزراعية.

إن النقص في المساحة المزروعة لا يؤدي فقط إلى نقص الانتاج والاكتفاء الذاتي ولكن يؤدي وبصفة أساسية إلى الاختلال في التركيب المحصولي والنقص في مساحات محاصيل الأعلاف، ومن ثم إلى اختلال في هيكل القطاع الزراعي ككل. كما أنه من الواضح أن التناقص في المساحة المزروعة سيستمر خلال السنوات القادمة طالما لم يتخذ من الاجراءات والتشريعات ما يحد ويوقف هذه الظاهرة التي تهدد الزراعة بصفة أساسية.

ومن الواضح أن التوسع في الاستصلاح لا يماشي تناقص المساحة الزراعية بدليل تزايد النقص في المساحة المزروعة سنة بعد اخرى. وهذه الظاهرة موجودة منذ فترة ولكنها تزايدات في سنوات الثورة لما تعاني منه البلاد من انفلات امنى، ومن ثم يمكن القول بأن هناك تناقص في المساحة المزروعة يقدر بنحو 100,000 مائة ألف فدان سنوياً خلال السنوات الثلاث السابقة. وينعكس ذلك مباشرة على حجم الانتاج من السلع الزراعية المختلفة.

2- التناقص في حجم الانتاج من بعض السلع الزراعية الرئيسية:

حجم الانتاج من أي سلعة زراعية هو محصلة المساحة المزروعة والانتاجية الفدانية. ولا يمكن الحكم على حجم الانتاج بمفرده لأن العامل الاساسي المحدد لحجم الانتاج – اذا كانت المساحة ثابتة – هو بلا شك الانتاجية الفدانية من المحصول. ومن ثم يمكن القول أن حجم الانتاج بمفرده لا يعكس اي

مؤشر. ولكن يمكن القول بأن التناقص الذي حدث في حجم الانتاج من بعض السلع الزراعية راجعاً أيضاً إلى نقص المساحة المنزرعة من المحصول أولاً وفي بعض الحالات يمكن ارجاع ذلك إلى النقص في الانتاجية.

التغير في الانتاجية الزراعية خلال فترة الدراسة:

لعل الظاهرة الاكثر مفاجأة هي زيادة الانتاجية الفدانية من معظم المحاصيل الزراعية، والرئيسية منها علي وجة الخصوص خلال الفترة (2012/2010). فقد زادت انتاجية فدان القمح لنحو 2.341، 2.737، 2.782 طن للفدان. كذلك بالنسبة للأرز، والذرة الشامية ، بينما انخفضت انتاجية محاصيل اخرى هامة مثل قصب السكر الى 47,739 طن/فدان.

ويمكن أن يعزي إلي عوامل اقتصادية عدة ولكن العوامل غير الاقتصادية والتي لا يمكن قياسهاً قد يكون لها الاثر الاكبر في زيادة الانتاجية الفدانية مثل حافز الثورة والتصميم والرغبة العامة في اثبات الذاتي والاعتماد على النفس ومن العوامل الاقتصادية التي يمكن البناء عليها، ولعلها تفسر بعض أسباب زيادة الانتاجية الزراعية في فترة الثورة في مقدمتها؛ توفر الايدي العاملة الزراعية نتيجة لعودة العمالة من الخارج وكذلك الركود في قطاعات الصناعة والخدمات والسياحة واتجاه الايدي العاملة إلى قطاع الزراعة مع انخفاض الاجور وعوامل أخرى ظهرت في تلك الفترة وادت إلى نتائج غير متوقعة للانتاجية الزراعية والتي تعتبر المؤشر الرئيسي للتطور الزراعي خلال تلك السنوات.

ونخلص من ذلك إلى أنه قد زادت الانتاجية الفدانية لكل من محاصيل القمح والذرة والأرز بعد الثورة عما كانت عليه قبل الثورة.

جدول (2-1) انتاجية الفدان لبعض أهم المحاصيل الزراعية
خلال الفترة (2009-2012)

(طن/فدان)

السنة / المحصول	2009	2010	2011	2012
القمح	2,681	2,341	2,737	2,782
القطن	0,989	1,024	1,221	...
الأرز	4,031	3,959	4,021	4,103
الذرة الشامية	3,383	3,173	3,392	3,497
الفول	2,203	1,683	1,747	1,739
قصب السكر	48,84	49,091	48,508	47,739

المصدر : وزارة الزراعة واستصلاح الاراضى ، نشرة الانتاج الزراعى ، قطاع الشئون الاقتصادية ، القاهرة 2012

التغير في حجم الاستثمارات الزراعية قبل وبعد ثورة 25 يناير:

يعتبر الاستثمار المحرك الرئيسي للتنمية في مختلف قطاعات الاقتصاد القومي. فكلما ازداد الاستثمار ازداد معدل النمو فى الطاقة الاستيعابية للاقتصاد القومي.

ويوضح جدول رقم (2-2) أن نسبة الاستثمار الزراعي من جملة الاستثمارات القومية تكاد تكون ثابتة خلال الفترة (2010/2009– 2012/2011)، وتمثل نحو 2,9% من إجمالي الاستثمار القومي. حيث ازدادت تلك النسبة إلى نحو3,4% عام 2013/2012. كما ازدادت الاستثمارات الزراعية من نحو 6,7 إلى نحو 8,38 مليار جنية خلال الفترة 2013/2010. وهذا يعني أنه رغم ضآلة الاستثمارات الزراعية من جملة الاستثمار إلا أنه يوضح التوجه نحو تنمية القطاع الزراعي لأهمية الاقتصاد القومي، وفي نفس الوقت يعني أنه هناك وفرة في الاستثمارات خلال تلك الفترة حيث ازدادت الاستثمارات الكلية ولم تنقص. ومن ثم يمكن القول أن الاستثمارات القومية ومنها الاستثمارات الزراعية قد ازدادت في فترة ما بعد الثورة (2011/2010) عما قبلها.

جدول (2-2) تطور نسبة الاستثمار في قطاع الزراعة من إجمالي الاستثمار القومي
للفترة 2013/2010 (أسعار جارية، مليون جنية)

السنوات / الاستخدامات	2010/2009	2011/2010	2012/2011	2013/2012
الاستثمار في الزراعة	6743,1	6833,7	5370,7	8384,4
إجمالي الاستثمار	231827,2	229066,4	246068,2	241612,2
نسبة الاستثمارات الزراعية من إجمالي الاستثمار	%2,90	%2,98	%2,18	%3,47

المصدر: جمعت وحسبت من: وزراة التخطيط – المؤشرات الاقتصادية الكلية للاقتصاد القومي المصري ، القاهرة 2012/2011– 2013/2012.

الارقام القياسية لأسعار المنتجين والمستهلكين:

الأسعار هي التي تعكس الوضع الاقتصادي ومدى التغير الحادث به ومدى شدته. وفي نفس الوقت تشير إلى حالة التضخم الموجودة في المجتمع. وبالنظر للرقم القياسي العام لأسعار المنتجين يتضح زيادته من نحو 166,1 عام 2010 إلى نحو 195,2 عام 2012 أي بنحو 17,5%، بينما ازداد الرقم القياسي لقطاع الزراعة من نحو 220,6 إلى 258,9 خلال نفس الفترة وبنفس نسبة الزيادة تقريباً. وهو ما يشير إلى زيادة الرقم القياسي للمنتجين.

وبالنسبة للرقم القياسي لأسعار المستهلكين، فقد ازداد الرقم العام من نحو 105,1 عام 2010 إلى نحو 123,9 عام 2012 وبنسبة زيادة بلغت 17,8%. بينما ازداد الرقم القياسي لأسعار الطعام والشراب بنحو 26,1% خلال ذات الفترة. جدول (2-3).

ومن ثم يمكن القول بأنه قد حدثت زيادة في الأرقام القياسية لأسعار المنتجين والمستهلكين للسلع الزراعية بعد ثورة يناير خلال الفترة موضع الدراسة.

جدول (2-3): الأرقام القياسية لأسعار المنتجين والمستهلكين (لقطاع الزراعة، والطعام) للفترة 2009-2012

السنة	الرقم القياسي لأسعار المنتجين[1]		الرقم القياسي لأسعار المستهلكين[2]	
	الرقم العام	قطاع الزراعة واستغلال الغابات وصيد الاسماك	الرقم العام	الطعام والشراب
2009	147,4	192,4	94,6	92
2010	166,1	220,6	105,1	110,1
2011	190,5	254,2	115,7	127,2
2012	195,2	258,9	123,9	138,9

[1] سنة الأساس 2005/2044 = 100

[2] يناير 2010 = 100

المصدر: وزارة المالية – الحساب الختامي– سنوات مختلفة.

الفصل الثالث
أوضاع الأمـن الغذائي في الريف المصري
قبل وبعد ثورة 25 يناير 2011

3-1 تمهيد:

تعد قضية الغذاء من القضايا الإستراتيجية ذات الأبعاد المتعددة سياسياً واقتصادياً واجتماعياً وثقافياً وبيئياً، ويكتسب موضوع تحقيق الأمن الغذائى في مصر أهمية خاصة بسبب كون مصر دولة مستوردة صافية للغذاء وذلك مع التزايد المطرد في عجز الميزان التجارى الغذائى على الرغم من الزيادات المنخفضة في إنتاجية المحاصيل الزراعية خلال عقود.

وتشير العديد من الدراسات والأبحاث والشواهد إلى عجز الإنتاج الزراعى المصرى عن تلبية الحاجات المتزايدة للسكان من الغذاء، الأمر الذى انعكس في صورة اتساع حجم الفجوة الغذائية لمختلف المنتجات الغذائية وانخفاض نسب الاكتفاء الذاتى لمختلف الحاصلات الزراعية خلال العقدين الأخيرين، وذلك فضلاً عن إرتفاع أسعار الغذاء المحلية بمصر بشكل يفوق قدرات قطاعات كبيرة من السكان خاصة مع وجود شواهد تدل على إرتفاع نسبة الفقر سواء في الحضر أو الريف.

وتتأثر أوضاع الأمن الغذائى بالعوامل المحددة للأنتاج الزراعى وأهمها محدودية الموارد الطبيعية للإنتاج الزراعى وأهمها الأراضى والمياه فهما موردين رقيقين بطبيعتهما فى الحالة المصرية نتيجة العديد من العوامل, ويزداد أثر العوامل الضاغطة على محدوديتهما بمرور الوقت وبشكل متسارع وخطير خلال المرحلة الراهنة ويوضح الجزء التالى التغيرات الحادثة فى اوضاع الامن الغذائى فى الريف وكذلك التغيرات فى التجارة الخارجية وخاصة الزراعية .

3-2 الميزان الغذائى خلال الفترتين (2009-2010)، (2011-2012):

يعد الميزان الغذائى تعبيراً عن حركة سلعة غذائية أو مجموعة سلعية معينة بالخصم والإضافة وصولاً إلى الغذاء الصافى الذى يحصل عليه الإنسان.

وتبدأ حركة الميزان الغذائى بالإنتاج المحلى من السلعة الغذائية أو المجموعة السلعية المعينة وتضاف إليه الواردات ويعد أهم المصدرين الرئيسيين للموجودات المحلية في السلعة الغذائية أو مجموعة السلع، ثم يتم خصم الصادرات من السلعة في تلك الموجودات وذلك مع أخذ المخزونات في الاعتبار بإضافة المخزون من السلعة في أول المدة وخصم المخزون منها آخر المدة، ثم بعد ذلك يتم خصم الإستخدامات للحصول على المتبقى لغذاء الإنسان وتشتمل تلك الإستخدامات على غذاء الحيوان والتقاوى والإستخدامات الصناعية، ثم يتم بعد ذلك تقدير الغذاء الصافى في خلال إستخدام معامل الإستخراج.

ويمكن اعتبار الميزان الغذائى بمثابة كشف حركة يوضح أوضاع الأمن الغذائى لدولة ما للسلع الغذائية بمجموعاتها المختلفة.

وسوف يتم إستعراض أوضاع الميزان الغذائى بجمهورية مصر العربية خلال الفترة بين (2009-2010)، (2011-2012) كما يلى:

3-2-1 مجموعة الحبوب:

يتضح من الجدول رقم (3-1) الذي يبين الميزان الغذائى لمجموعة الحبوب بجمهورية مصر العربية خلال الفترتين (2009-2010)، (2011-2012) أن إنتاج القمح قد بلغ أقصاه خلال فترتى الدراسة في عام 2012 حيث بلغ 8,795 مليون طن حيث كان 8,523 مليون طن في عام 2009 بزيادة قدرها 272 ألف طن وبنسبة زيادة قدرها 3,2%.

وترجع تلك الزيادة في إنتاج القمح بشكل أساسى إلى السياسة السعرية الواضحة التى تتبعها الحكومة بالنسبة لمحصول القمح خلال السنوات الأخيرة بإعلان سعر الضمان للمحصول قبل موعد الزراعة بوقت كافى، الأمر الذى لا يتحقق للعديد من المحاصيل الأخرى الهامة للمزارع.

كما يتضح من الميزان الغذائى للقمح أيضاً إرتفاع نسبة الفاقد من المحصول بشكل كبير حيث تراوحت نسبة الفاقد بين 18,8% عام 2009 وأرتفعت إلى 35,6%, في عام 2012 وهى نسب كبيرة بكل المقاييس وتمثل فرقاً لا يستطيع الإقتصاد القومى تحمله في حالة محصول استراتيجي مثل القمح ، وبالنسبة لمحصول الشعير فلقد أانخفض إنتاجه من 149 ألف طن في عام 2009 إلى 108 ألف طن في عام 2012 بمقدار نقص قدره41 طناً بنسبة نقص تبلغ 27,5%، كما انخفض المتاح للإستخدام منه من 146 طناً فى عام 2009 إلى 108 طناً بمقدار نقص قدره 38 طن يمثل 26%، وتعتمد الأوضاع الإنتاجية لمحصول الشعير بشكل رئيسى على معدلات سقوط الأمطار إذ أنه يزرع بصفة رئيسية في محافظات الحدود ذات الطبيعة الصحراوية التى تعتمد على الأمطار.

وبالنسبة لمحصول الذرة الشامية فلقد انخفض إنتاجه من 7,401 مليون طن عام 2009 إلى 6,876 مليون طن عام 2012 بنقص قدره 525 طناً بنسبة تناقص قدرها 7,1%، فى حين ارتفعت وارداتها من 4527 طناً في عام 2009 إلى 6523 طناً في عام 2012 بمقدار زيادة قدره 1996 طناً بنسبة زيادة 5,7% وفي هذه الحالة فإن نسبة الزيادة في واردات الذرة الشامية تفوق نسبة زيادة الانتاج ، وبالنسبة لمحصول الأرز فلقد انخفض إنتاجه من 7,253 مليون طن عام 2009 إلى 5,765 مليون طن عام 2012 بانخفاض قدره 1578 طناً بنسبة انخفاض تبلغ 21,8% ولقد بلغ إنتاج الأرز أقصاه في عام 2009بكميات قدرت بحوالى 7,253 مليون طن وبلغ أدناه في عام 2011 بكمية مقدارها 4,330 مليون طن، ويتضح من الميزان الغذائى للأرز انخفاض كمية صادرات الأرز في الفترة

الثانية (2011، 2012) بشكل كبير بالنسبة للفترة الأولى (2009-2010)، حيث بلغت صادرات الأرز 836، 795، 60، 225 طناً خلال 2009، 2010، 2011، 2012 على الترتيب ويرجع ذلك الانخفاض إلى القيود التى وضعتها الحكومة على تصدير الأرز خلال الأعوام الأخيرة لمحاولة الحفاظ على أسعاره المحلية من الارتفاعات غير المبررة.

جدول (3-1) الميزان الغذائى لجمهورية مصر العربية خلال الفترة من عام 2009 حتى2012

المنتجات		المعروض						الإستخدامات						
		الانتاج	الوارد	اول المدة	آخر المدة	الصادر	المتاح للاستخدام	غذاء الحيوان	التقاوى	الصناعة	الفاقد	غذاء الانسان	معامل الاستخراج	الغذاء الصافي
الحبـوب														
القمح	2009	8523	6933	1449	2216	97	1452	-	180	-	1605	12807	81,22	10402
	2010	7169	7938	2216	2216	129	14978	-	183	-	1872	12923	81,56	10540
	2011	8371	9811	1701	2882	123	16878	-	190	-	3376	13312	8756	10857
	2012	8795	6549	2882	2455	14	15657	-	204	-	3131	12322	81,56	10050
الشعير	2009	149	3	-	-	6	146	117	5	-	9	15	751	11
	2010	117	18	-	-	16	119	95	8	-	7	9	75	7
	2011	122	22	-	-	21	123	98	7	-	7	11	75	8
	2012	108	16	-	-	16	108	86	9	-	6	7	75	5
الذرة الشامية (البيضاء والصفراء)	2009	7401	4527	48	1	8	11927	5371	28	650	598	5320	95,80	5097
	2010	7686	5004	1	1	27	12663	5490	28	620	633	5892	95,8	5645
	2011	7183	6897	-	-	6	14074	6989	25	568	844	5648	95,8	5411
	2012	6876	6523	-	-	18	13381	6845	3	392	863	5251	95,8	5030
الذرةالرفيعة2009		867	2	-	-	1	868	87	3	-	43	735	92	676
	2010	781	3	-	-	1	783	78	3	-	39	663	92,0	610
	2011	702	1-	-	-	-	703	70	4	-	35	594	92,0	546
	2012	839	-	-	-	1	838	84	3	-	42	709	92	652
الأرز	**2009**	7253	24	61	1	836	6501	-	69	3	130	6299	68,5	4315
	2010	5520	25	1	1	795	4750	-	55	2	77	4616	67,5	3116
	2011	4330	137	5	5	60	4407	-	71	2	88	4246	67,0	2845
	2012	5675	35	5	-	225	5490	-	74	-	110	5306	68,5	3635

المصدر: وزارة الزراعة وإستصلاح الأراضى، قطاع الشئون الإقتصادية، نشرة الميزان الغذائى، اعداد مختلفة

3-2-2 مجموعة الفاكهة:

يتضح من الجدول رقم (3-2) الذى يبين الميزان الغذائى لمجموعة الفاكهة بجمهورية مصر العربية خلال الفترتين (2009-2010) ، (2011، 2012) أن البرتقال الذى يعد أكبر حاصلات الفاكهة في مصر مساحةً وانتاجاً- قد أرتفع إنتاجه من 2,372 مليون طن في عام 2009 إلى 2,786 مليون طن عام 2012 بزيادة تبلغ 414 ألف طن وبنسبة زيادة تبلغ 17,5%، كما أرتفعت صادرات البرتقال من 869 ألف طن في عام 2009 إلى 1,019 مليون طن في عام 2012 بزيادة تبلغ 150 ألف طن بنسبة زيادة تبلغ 17,3%، ولقد بلغت كميات المتاح لغذاء الانسان من البرتقال 1,278 ، 1,342، 1,303، 1,371 مليون طن على الترتيب خلال الأعوام 2009، 2010، 2011، 2012، كما ارتفع إنتاج اليوسفى من 810 ألف طن عام 2009 إلى 885 ألف طن عام 2012 بزيادة قدرها 75 طناً بنسبة زيادة تبلغ 9,3%، كما ارتفعت صادراته من 10آلاف طن عام 2009 إلى 15 ألف طن عام 2012 بزيادة قدرها 5 طن و بنسبة زيادة تبلغ 50% ولقد بلغت كميات المتاح لغذاء الانسان من اليوسفى 680، 666، 704، 674 ألف طن على الترتيب خلال الأعوام 2009، 2010، 2011، 2012 كما يتضح أن إنتاج التفاح قد انخفض من 509 ألف طن في عام 2009 إلى 541 ألف طن في عام 2012 بزيادة قدرها 32 ألف طن بنسبة زيادة قدرها 6,3%، ولقد ارتفعت واردات التفاح من 51 ألف في عام 2009 إلى 230 ألف طن في عام 2012 بزيادة قدرها 179 ألف طن بنسبة زيادة 351%، ولقد بلغت كميات المتاح لغذاء الانسان من التفاح 475، 457، 520، 654 ألف طن على الترتيب خلال الأعوام 2009، 2010، 2011، 2012.

ولقد أرتفع إنتاج العنب من 1,370 مليون طن عام 2009 إلى 1,379 مليون طن عام 2012 بزيادة قدرها 9 آلاف طن بنسبة زيادة تبلغ 0,7%، ولقد بلغت كميات المتاح لغذاء الإنسان من العنب 1,083، 1,094، 0,611 ، 0,963 مليون طن على الترتيب، ولقد تذبذبت كميات صادرات العنب خلال الفترتين (2009-2010)، (2011-2012) حيث بلغت تلك الكميات 106، 85، 624، 165 ألف طن على الترتيب خلال الأعوام 2009، 2010، 2011، 2012 على الترتيب.

جدول (3-2) الميزان الغذائي للفاكهة لجمهورية مصر العربية خلال الفترة 2009 – 2012

المنتجات	المعروض					الإستخدامات						
	الانتاج	**الوارد**	**اول المدة**	**آخر المدة**	**الصادر**	**المتاح للاستخدام**	**غذاء الحيوان**	**التقاوى**	**الصناعة**	**الفاقد**	**غذاء الانسان**	**معامل الاستخراج**	**الغذاء الصافي**
الفاكهة													
البرتقال 2009	2372	–	–	–	869	1503	–	–	–	225	1278	72	920
2010	2401	1	–	–	823	1579	–	–	–	237	1342	72	966
2011	2578	2	–	–	1047	1533	–	–	–	230	1303	72	938
2012	2786	2	–	–	1019	1769	–	–	–	398	1371	72	987
اليوسفي	810	–	–	–	10	800	–	–	–	120	680	69	469
2010	797	–	–	–	14	783	–	–	–	117	666	69	460
2011	848	–	–	–	20	828	–	–	–	124	704	69	486
2012	885	–	–	–	15	870	–	–	–	196	674	69	465
الليمون المالح 2009	321	–	–	–	25	296	–	–	–	15	281	58	163
2010	318	–	–	–	47	271	–	–	–	14	257	58	149
2011	297	–	–	–	–	294	–	–	–	15	279	58	162
2012	301	–	–	–	22	279	–	–	–	25	254	62	157
موالح أخرى 2009	8	2	–	–	6	4	–	–	–	1	3	71	2
2010	7	2	–	–	5	4	–	–	–	1	3	71	2
2011	8	1	–	–	1	8	–	–	–	1	7	71	5
2012	8	1	–	–	2	7	–	–	–	2	5	71	4
التفاح 2009	509	51	–	–	1	559	–	–	–	184	475	90	428
2010	493	45	–	–	–	538	–	–	–	81	457	90	411
2011	456	196	2	2	1	624	–	–	–	94	520	90	477
2012	541	230	2	3	1	769	–	–	–	115	654	90	589
العنب 2009	1370	10	–	–	106	1274	–	–	–	191	1083	95	1029
2010	1360	12	–	–	85	1287	–	–	–	193	1094	95	1039
2011	1321	22	–	–	624	719	–	–	–	108	611	95	580
2012	1379	29	–	–	165	1243	–	–	–	280	963	95	915
الموز 2009	1121	3	–	–	22	1102	–	–	–	176	926	67	620
2010	1029	10	–	–	17	1022	–	–	–	169	853	67	572
2011	1054	26	11	1	10	1080	–	–	–	173	907	67	608
2012	1130	44	1	2	4	1169	–	–	–	187	982	67	658

ططط

تابع جدول (3-2) الميزان الغذائي للفاكهة لجمهورية مصر العربية خلال الفترة 2009 – 2012

المنتجات	المعروض						الإستخدامات						
	الانتاج	الوارد	اول المدة	آخر المدة	الصادر	المتاح للاستخدام	غذاء الحيوان	التقاوى	الصناعة	الفاقد	غذاء الانسان	معامل الاستخراج	الغذاء الصافي
المانجو 2009	534	1	–	–	10	525	–	–	–	79	449	65	290
2010	506	1	–	–	18	489	–	–	–	73	416	65	270
2011	598	1	–	–	25	574	–	–	–	86	488	65	317
2012	787	2	–	–	32	757	–	–	–	114	643	57	367
المشمش	113	26	–	–	2	137	–	–	–	12	125	60	113
2010	93	22	–	–	1	114	–	–	–	10	104	90	94
2011	97	16	–	–	1	112	–	–	–	10	102	90	92
2012	99	14	–	–	17	96	–	–	–	14	82	90	74
فواكه أخرى	1416	68	–	–	325	1159	–	–	–	219	940	90	846
2010	1193	100	–	–	365	928	–	–	–	175	753	90	678
2011	1254	76	10	9	326	1005	–	–	–	190	815	90	734
2012	1263	132	9	13	320	1071	–	–	–	241	830	90	747
بلح طازج	1044	–	–	–	–	1044	–	–	–	157	887	85	754
2010	1124	–	–	–	–	1124	–	–	–	169	955	85	812
2011	1104	–	–	–	–	1104	–	–	–	166	938	85	797
2012	1110	–	–	–	–	1110	–	–	–	250	860	80	688
بلح مجفف أوعجوة	227	4	–	–	14	217	–	–	–	11	206	75	155
2010	229	8	–	–	21	216	–	–	–	11	205	75	154
2011	270	5	–	–	16	259	–	–	–	13	246	75	185
2012	290	16	–	–	25	281	–	–	–	14	267	75	200

المصدر: وزارة الزراعة وإستصلاح الأراضى، قطاع الشئون الإقتصادية، نشرة الميزان الغذائى، اعداد مختلفة

ولقد بلغ إنتاج الموز 1,121 مليون طن عام 2009 وأرتفع إلى 1,130 مليون عام 2012 بزيادة قدرها 9 الآف طن بنسبة زيادة قدرها 0,8%، ولقد بلغت كميات المتاح لغذاء الانسان من الموز 0,9260، 0,185 ،1,022، 0,907 مليون طن على الترتيب.

ولقد ارتفع إنتاج المانجو من 534 ألف طن في عام 2009 إلى 787 ألف طن في عام 2012 بزيادة قدرها 253 بنسبة زيادة تبلغ 47,6%.

ولقد بلغت كميات المتاح لغذاء الإنسان من المانجو 446، 416، 488، 643 ألف طن على الترتيب خلال الأعوام 2009، 2010، 2011، 2012، ولقد زاد إنتاج البلح الطازج من 1,044 مليون طن في عام 2009 إلى 1,110 مليون طن في عام 2012 بزيادة مقدرها 66 ألف طن بنسبة زيادة تبلغ 6,3%، ولقد بلغت كميات المتاح لغذاء الإنسان من البلح الطازج 0,887، 0,955، 0,938 ، 0,860 مليون طن على الترتيب خلال الأعوام 2009، 2010، 2011، 2012.

3-2-3 مجموعة الخضروات

يتضح من الجدول رقم (3-3) الذى يبين الميزان الغذائى لمجموعة الخضر في جمهورية مصر العربية خلال الفترتين (2009-2010)، (2011- 2012) أن إنتاج الطماطم قد انخفض من 10,334 مليون طن في عام 2009 إلى 8,639 مليون طن في عام 2012 بإنخفاض قدره 1,695 مليون طن بنسبة انخفاض بلغت 16,4%، ولقد انخفضت صادرات الطماطم من 142 ألف طن عام 2009 إلى 124 ألف طن عام 2012 بانخفاض قدره 18 ألف طن بنسبة انخفاض تبلغ 12,7%، كما انخفض إنتاج الفاصوليا الخضراء من 313 ألف طن عام 2009 إلى 283 ألف طن في عام 2012 بانخفاض قدره 30 ألف طن بنسبة انخفاض تبلغ 10,6%، ولقد بلغت كميات المتاح لغذاء الإنسان من الفاصوليا الخضراء 210، 213، 243، 190 ألف طن على الترتيب خلال الأعوام 2009، 2010، 2011، 2012.

ولقد انخفض إنتاج البسلة الخضراء من 262 ألف طن عام 2009 إلى 181 ألف طن عام 2012 بانخفاض قدره 81 ألف طن بنسبة انخفاض قدرها 30,9%، ولقد بلغت كمية المتاح لغذاء الإنسان من البسلة الخضراء 207، 173، 175، 126 ألف طن خلال الأعوام 2009، 2010، 2011، 2012 على الترتيب، ولقد ارتفع إنتاج البطيخ من 1,653 مليون طن عام 2009 إلى 1,875 مليون طن عام 2012 بزيادة مقدارها 222 ألف طن بنسبة زيادة تبلغ 13,4، ولقد بلغت كميات المتاح لغذاء الإنسان من البطيخ 1,472، 3,455، 1,339، 1,677 مليون طن على الترتيب خلال الأعوام 2009، 2010، 2011، 2012، ولقد ارتفع إنتاج الشمام والمقات من 920 ألف طن عام 2009 إلى 1,010 مليون طن عام 2012 وبلغ مقدار الزيادة 90 ألف طن بنسبة زيادة تبلغ 9,8% ولقد بلغت كميات المتاح لغذاء الإنسان من الشمام والمقات 0,825، 0,903، 0,931 ، 0,903 مليون طن خلال الفترة 2009، 2010، 2011، 2012 على الترتيب، ولقد ارتفع إنتاج البصل من 2,067 مليون طن عام 2009 إلى 2,383 مليون طن عام 2012 بمقدار زيادة يبلغ 316 ألف طن بنسبة زيادة تبلغ 15,3%، كما ارتفعت صادرات البصل من 507 ألف طن عام 2009 إلى 566 ألف طن عام 2012 بزيادة تبلغ 59 ألف طن بنسبة زيادة تبلغ 11,6%. ولقد بلغت كميات المتاح لغذاء الإنسان من البصل 1,318، 1,369، 1,480، 1,455 مليون طن على الترتيب خلال الأعوام 2009, 2010، 2011، 2012 على الترتيب، ويلاحظ بالنسبة لمجموعة الخضر ارتفاع نسبة الفاقد في حالة محصول الطماطم خاصة حيث تراوحت تلك النسبة بين 24,7% في عام 2009 إلى 24,4% في عام 2012.

جدول رقم (3-3) : الميزان الغذائى للخضروات والزيوت لجمهورية مصر العربية
خلال الفترة 2009 – 2012

عام 2009

المنتجات	المعروض						الإستخدامات						
	الانتاج	الوارد	اول المدة	آخر المدة	الصادر	المتاح للاستخدام	غذاء الحيوان	التقاوى	الصناعة	الفاقد	غذاء الانسان	معامل الاستخراج	الغذاء الصافي
الخضرالبطيخ	1653	-	-	-	17	1636	-	-	-	164	1472	52	765
الشمام المقات	920	2	-	-	5	917	-	-	-	92	825	72	594
البصل	2067	1	-	-	507	1561	-	9	-	234	1318	92	1213
الطماطم	10334	20	-	-	142	10212	-	-	-	2553	7659	93	7123
فاصـــــــوليا خضراء	313	-	-	-	54	259	-	-	-	49	210	85	179
البسلة الخضراء	262	-	-	-	6	256	-	-	-	49	207	60	124
الزيوت النباتية													
زيـــت فـــول صويا	126	155	-	-	24	247	-	-	-	-	247	100	247
زيـــت بـــذرة القطن	36	-	-	-	-	36	-	-	-	-	36	100	36
زيت عباد شمس	8	145	-	-	23	130	-	-	-	-	130	100	130
زيت الذرة	6	28	-	-	7	27	-	-	-	-	27	100	27
زيت النخيل	-	276	-	-	6	270	-	-	224	-	46	100	46

عام 2010

المنتجات	المعروض						الإستخدامات						
	الانتاج	الوارد	اول المدة	آخر المدة	الصادر	المتاح للاستخدام	غذاء الحيوان	التقاوى	الصناعة	الفاقد	غذاء الانسان	معامل الاستخراج	الغذاء الصافي
الخضرالبطيخ	1637	-	-	-	21	1616	-	-	-	161	1455	52	757
الشمام المقات	1079	1	-	-	5	1075	-	-	-	106	969	72	698
البصل	2257	2	-	-	638	1621	-	9	-	243	1369	92	1259
الطماطم	8587	14	-	-	142	8459	-	-	-	2115	6344	93	5900
فاصوليا خضراء	301	-	-	-	38	263	-	-	-	50	213	85	181
البسلة الخضراء	224	-	-	-	11	213	-	-	-	40	173	60	104
الزيوت النباتية													
زيت فول صويا	109	164	-	-	27	246	-	-	-	-	246	100	246
زيت بذرة القطن	26	-	-	-	-	26	-	-	-	-	26	100	26
زيت عباد شمس	21	155	-	-	29	147	-	-	-	-	147	100	147
زيت الذرة	100	15	-	-	13	12	-	-	-	-	12	100	12
زيت النخيل	-	272	-	-	21	251	-	-	209	-	42	100	42

عام 2011

المنتجات	المعروض						الإستخدامات						
	الانتاج	الوارد	اول المدة	آخر المدة	الصادر	المتاح للاستخدام	غذاء الحيوان	التقاوى	الصناعة	الفاقد	غذاء الانسان	معامل الاستخراج	الغذاء الصافي
الخضر البطيخ	1509	–	–	–	21	1488	–	–	–	149	1339	52	696
الشمام المقات	1039	–	–	–	4	1035	–	–	–	104	931	72	670
البصل	2411	1	–	666	1746	–	4	–	–	262	1480	92	1362
الطماطم	8124	49	–	–	81	8092	–	–	–	2023	6569	93	5644
الفاصوليا الخضراء	239	–	–	–	39	300	–	–	–	57	243	85	207
البسلة الخضراء	226	3	–	–	13	216	–	–	–	41	175	60	105
الزيوت النباتية													
زيت فول الصويا	119	350	–	–	26	443	–	–	–	–	443	100	443
زيت بذرة القطن	32	–	–	–	–	32	–	–	–	–	32	100	32
زيت عباد الشمس	30	262	–	–	55	237	–	–	–	–	237	100	237
زيت الذرة	10	37	–	–	1	46	–	–	–	–	46	100	46
زيت النخيل	–	525	–	–	8	517	–	–	429	–	88	100	88

عام 2012

المنتجات	**المعروض**						**الإستخدامات**						
	الانتاج	**الوارد**	**اول المدة**	**آخر المدة**	**الصادر**	**المتاح للاستخدام**	**غذاء الحيوان**	**التقاوى**	**الصناعة**	**الفاقد**	**غذاء الانسان**	**معامل الاستخراج**	**الغذاء الصافي**
الخضر البطيخ	1875	–	–	–	12	1863	–	–	–	186	1677	52	872
الشمام المقات	1011	1	–	–	8	1003	–	–	–	100	903	72	650
البصل	2385	2	–	–	566	1819	–	–	–	364	1455	92	1339
الطماطم	8639	17	–	–	124	8532	–	–	–	2133	6399	93	5951
فاصوليا خضراء	283	–	–	–	30	253	–	–	–	63	190	85	162
البسلة الخضراء	181	–	–	–	13	161	–	–	–	42	126	40	50
الزيوت النباتية													
زيت فول صويا	84	21	–	–	35	70	–	–	–	–	70	100	70
زيت بذرة القطن	39	–	–	–	–	39	–	–	–	–	39	100	39
زيت عباد شمس	32	486	–	–	46	472	–	–	–	–	472	100	472
زيت الذرة	8	50	–	–	2	56	–	–	–	–	56	100	56
زيت النخيل	–	620	–	–	3	617	–	–	617	–	–	100	–

المصدر: وزارة الزراعة وإستصلاح الأراضى، قطاع الشئون الإقتصادية، نشرة الميزان الغذائى، اعداد مختلفة

4-2-3 مجموعة البقوليات:

يتضح من الجدول رقم (3-4) الذى يبين الميزان الغذائى لمجموعة البقول خلال الفترتين (2009-2010) ، (2011-2012) أن إنتاج الفول البلدى قد انخفض من 298 ألف طن عام 2009 إلى 141 ألف طن عام 2012 وذلك بإنخفاض قدره 157 ألف طن بنسبة انخفاض بلغت 111,3%، ولقد بلغت كميات المتاح لغذاء الإنسان 630، 558، 393، 304 ألف طن على الترتيب خلال الأعوام 2009، 2010، 2011، 2012، وقد ظل إنتاج محصول العدس عند كمية حوالى ألف طن فيما بين عامى 2009، 2012، ولقد بلغت كمية المتاح لغذاء الإنسان من العدس 97، 106، 90، 65 ألف طن خلال السنوات 2009، 2010، 2011، 2012.

وتمثل البقوليات أحد مجموعات العجز الغذائى الهامة إذ أنها تمثل مكون هام في الغذاء الشعبى للمصريين على مدى زمنى طويل، ولم تحدث بأوضاع الميزان الغذائى لهذه المجموعة أى تغييرات ملحوظة فيما بين الفترتين (2009-2010)، (2011-2012).

جدول رقم (3-4)

الميزان الغذائى للبقوليات والمحاصيل الزيتية والدرنية والسكرية لجمهورية مصر العربية خلال الفترة 2009- 2012

عام 2009

المنتجات	المعروض					الإستخدامات						
	الانتاج	الوارد	اول المدة	آخر المدة	الصادر	المتاح للاستخدام	غذاء الحيوان	التقاوى	الصناعة	الفاقد	غذاء الانسان	معامل الاستخراج	الغذاء الصافي
البقوليات													
الفول البلدي	298	518	2	2	40	776	93	14	-	39	630	95	599
العدس	1	106	-	-	6	101	-	-	-	4	97	96	93
المحاصيل الزيتية													
فول الصويا	39	654	-		-	683	-	1	662	20	-	98	-
الفول السودانى	206	6	-	-	15	197	-	6	-	2	189	70	132
عباد الشمس	21	7	-	-	4	24	-	-	23	1	-	-	-
بذرة القطن	193	-	-	-	-	193	-	9	182	2	-	-	-
السمسم	27	19	-	-	11	45	-	-	-	-	45	100	45
الزيتون	449	-	-	-	53	396	-	-	28	59	309	80	247
المحاصيل الدرنية													
البطاطس	3659	61	-	-	446	3274	-	408	-	557	2309	89	2055
المحاصيل السكرية													
قصب السكر	16470	-	-	-	6	16464	-	310	9649	49	6456	10,85	700
بنجر السكر	5334	-	-	-	-	5334	68	-	4087	1199	-	14,61	-

عام 2010

المنتجات	المعروض						الإستخدامات						
	الانتاج	الوارد	اول المدة	آخر المدة	الصادر	المتاح للاستخدام	غذاء الحيوان	التقاوى	الصناعة	الفاقد	غذاء الانسان	معامل الاستخراج	الغذاء الصافي
البقوليات													
الفول البلدي	234	480	2	2	19	695	82	12	–	42	558	95	530
العدس	2	126	–	–	12	116	–	–	–	10	106	96	102
المحاصيل الزيتية													
فول الصويا	26	617	–	–	2	641	–	1	621	19	–	98	–
الفول السودانى	198	5	–	–	15	188	–	7	–	18	163	70	114
عباد الشمس	41	27	–	–	5	63	–	–	60	3	–	–	–
بذرة القطن	145	–	–	–	–	145	–	11	128	6	–	–	–
السمسم	51	22	–	–	11	62	–	–	–	2	60	100	60
الزيتون	391	1	–	–	38	354	–	–	26	77	251	80	201
المحاصيل الدرنية													
البطاطس	3634	84	–	–	436	3282	–	415	–	558	2309	89	2055
المحاصيل السكرية													
قصب السكر	15482	–	–	–	2	15480	–	310	9549	55	5566	10,85	604
بنجر السكر	7840	–	–	–	–	7840	–	–	7507	333	–	13,19	–

عام 2011

المنتجات	المعروض						الإستخدامات						
	الانتاج	الوارد	اول المدة	آخر المدة	الصادر	المتاح للاستخدام	غذاء الحيوان	التقاوى	الصناعة	الفاقد	غذاء الانسان	معامل الاستخراج	الغذاء الصافي
البقوليات													
الفول البلدي	175	313	–	–	5	483	58	8	–	24	393	95	373
العدس	2	97	–	–	5	94	–	–	–	4	90	96	86
المحاصيل الزيتية													
فول الصويا	43	768	–	–	–	811	–	682	70	58	98	57	–
الفول السودانى	202	6	–	–	39	169	–	2	–	2	165	70	116
عباد الشمس	39	55	–	1	2	91	–	–	86	5	–	–	–
بذرة القطن	187	–	–	–	–	187	16	160	11	–	–	–	–
السمسم	48	27	1	–	15	61	–	–	–	4	57	100	57
الزيتون	460	1	–	–	19	442	–	–	6	66	370	80	296
المحاصيل الدرنية													
البطاطس	4338	146	38	45	838	3639	–	510	619	2510	–	89	2234
المحاصيل السكرية													
قصب السكر	15709	–	–	–	1	15708	–	267	9841	129	5471	10,63	582
بنجر السكر	7486	–	–	–	–	7486	–	–	6923	563	–	13,19	–

عام 2012

المنتجات	المعروض						الإستخدامات					
	الانتاج	الوارد	اول المدة	آخر المدة	الصادر	المتاح للاستخدام	غذاء الحيوان	التقاوى	الصناعة	الفاقد	غذاء الانسان	معامل الاستخراج	الغذاء الصافي
البقوليات													
الفول البلدي	141	250	–	–	15	376	45	8	–	19	304	95	289
العدس	1	80	–	3	10	68	–	–	–	3	65	96	62
المحاصيل الزيتية													
فول الصويا	30	525	–	–	1	554	–	1	482	48	23	98	23
الفول السودانى	207	11	–	–	30	188	–	6	–	2	185	70	126
عباد الشمس	19	78	1	–	2	96	–	–	90	60	–	77	–
بذرة القطن	218	–	–	–	–	218	–	10	195	13	–	–	–
السمسم	44	32	–	–	14	62	–	–	–	4	58	100	58
الزيتون	563	–	–	–	34	529	–	–	24	79	426	80	341
المحاصيل الدرنية													
البطاطس	4758	124	45	270	556	4151	–	495	–	830	2826	89	2515
المحاصيل السكرية										315			
قصب السكر	15765	–	–	–	1	15764	–	382	9531	–	5500	11,25	619
بنجر السكر	9126	–	–	–	–	9126	–	–	7642	1484	–	13,19	–

المصدر: وزارة الزراعة وإستصلاح الأراضى، قطاع الشئون الإقتصادية، نشرة الميزان الغذائى، اعداد مختلفة

3-2-5 المحاصيل الزيتية : يوضح الجدول رقم (3-4) والذى يبين الميزان الغذائى لمجموعة المحاصيل الزيتية خلال الفترتين (2009-2010)، (2011-2012) أن إنتاج فول الصويا قد انخفض من 39 ألف طن في عام 2009 إلى 30 ألف طن في عام 2012 وبلغ مقدار الانخفاض 9 آلاف طن بنسبة انخفاض تبلغ 23%، كما انخفضت واردات فول الصويا من 654 ألف طن عام 2009 إلى 525 ألف طن بانخفاض مقداره 129 ألف طن بنسبة انخفاض تبلغ 24,6%، ولقد أرتفع إنتاج الفول السودانى من 206 ألف طن عام 2009 إلى 207 ألف طن عام 2012 بزيادة مقدارها ألف طن وبنسبة زيادة تبلغ 0,5%، ولقد بلغت كميات المتاح لغذاء الإنسان من الفول السودانى 189، 163، 165 ,185 ألف طن على الترتيب خلال الأعوام 2009، 2010، 2011، 2012. ولقد بلغ إنتاج بذرة القطن في مصر 193 ألف طن خلال عام 2009 وأرتفع إلى 218 ألف طن خلال عام 2012 بزيادة مقدارها 25 طناً بنسبة زيادة قدرها 13%، ولقد ارتفع إنتاج الزيتون من 449 ألف طن في عام 2009 إلى 563 ألف طن في عام 2012 بزيادة مقدارها 114 ألف طناً بنسبة تبلغ 25,4%، ولقد بلغت كميات المتاح لغذاء الإنسان 309، 251، 370، 426 ألف طن على الترتيب خلال الأعوام 2009، 2010، 2011، 2012.

3-2-6 المحاصيل الدرنية:

يوضح الجدول رقم (3-4) الذى يبين الميزان الغذائى لمجموعة المحاصيل الدرنية خلال الفترتين (2009-2010) ، (2011-2012) أن إنتاج محصول البطاطس قد أرتفع من 3,659 مليون طن عام 2009 إلى 4,758 مليون طن عام 2012 بزيادة مقدارها 1,099 مليون طناً بنسبة تبلغ 30%، ولقد بلغت كميات المتاح لغذاء الإنسان من البطاطس 2,309، 2,309، 2,510، 2,826 مليون طن خلال الأعوام 2009، 2010، 2011، 2012، ولقد أرتفعت صادرات البطاطس من 446 ألف طن عام 2009 إلى 556 ألف طن في عام 2012 بزيادة مقدارها 110 ألف طن بنسبة زيادة تبلغ 24,7%، ويلاحظ أن صادرات البطاطس تتذبذب حول كمية تبلغ 500 ألف طن ولكنها تحقق طفرات في بعض الأعوام في حالة عدم تعنت الجانب الأوربى بالنسبة لمرض العفن البنى كما حدث في عام 2011 والذى بلغت قيمة كمية صادرات البطاطس 838 ألف طن.

3-2-7 المحاصيل السكرية:

يوضح الجدول رقم (3-4) والذى يبين الميزان الغذائى لمجموعة المحاصيل السكرية أن إنتاج قصب السكر قد أنخفض من 16,47 مليون طن في عام 2009 إلى 15,765 مليون طن في عام 2012 بإنخفاض قدره 705 ألف طن بنسبة انخفاض تبلغ 4,3%، ولقد بلغت كميات المتاح لغذاء الإنسان من قصب السكر 6,456، 5,566، 5,471، 5,500 مليون طن على الترتيب خلال الأعوام 2009، 2010، 2011، 2012.

ولقد أرتفع إنتاج بنجر السكر من 5,334 مليون طن عام 2009 إلى 9,126 مليون طن عام 2012 بزيادة قدرها 3,792 مليون طن بنسبة زيادة بلغت 71,1%.

3-2-8 مجموعة الزيـوت النباتية :

يوضح الجدول رقم (3-4) الذى يبين الميزان الغذائى لمجموعة الزيوت، أن إنتاج زيت فول الصويا قد انخفض من 126 ألف طن في عام 2009 إلى 84 ألف طن في عام 2012 بإنخفاض قدرة 42 ألف طن وبنسبة انخفاض تبلغ33,3% ولقد بلغت كميات المتاح لغذاء الإنسان من زيت فول الصويا 247، 246، 443، 70 ألف طن على الترتيب خلال الأعوام 2009، 2010، 2011، 2012 على الترتيب، ولقد أرتفع إنتاج زيت عباد الشمس من 8آلاف طن عام 2009 إلى 32 ألف طن في عام 2012 بزيادة قدرها 24 ألف طن بنسبة زيادة قدرها 300% وقد بلغت كميات المتاح لغذاء الإنسان من زيت عباد الشمس 130، 147، 237، 472 ألف طن على الترتيب خلال الأعوام 2009،

2010، 2011، 2012 على الترتيب، ولقد ارتفعت واردات زيت عباد الشمس من 149 ألف طن في عام 2009 إلى 486 ألف طن في عام 2012 بزيادة مقدارها 341 ألف طن بنسبة زيادة تبلغ 235,2%، وبالنسبة لزيت النخيل لا يتم إنتاجه في مصر ولقد ارتفعت وارداته من 276 ألف طن في عام 2009 إلى 620 ألف طن في عام 2012 بزيادة مقدارها 344 ألف طن بنسبة زيادة تبلغ 124,6%، ولقد بلغت كميات المتاح لغذاء الإنسان من زيت النخيل 46، 42، 88، ألف طن خلال الأعوام 2009، 2010، 2011، 2012.

ويتضح من الميزان الغذائى لمجموعة الزيوت النباتية ارتفاع كميات واردات الزيوت النباتية في الفترة التى تلت ثورة يناير بمقدار كبير خاصة في كل من زيت عباد الشمس وزيت النخيل ويعد ذلك إنعكاساً لتزايد الفجوة الزيتية في مصر حيث تعد الزيوت والدهون مكوناً رئيسياً في النمط الغذائى المصرى خاصة مع انخفاض الأنتاج المصرى في مختلف أنواعها.

3-2-9 المنتجات الحيوانية

3-2-9 -1مجموعة الألبان:

يوضح الجدول رقم (3-5) والذى يبين الميزان الغذائى لمجموعة الألبان أن إنتاج اللبن البقرى في مصر قد أرتفع من 2,803 مليون طن في عام 2009 الى 3154 مليون طن بزيادة مقدارها 351 ألف طن بنسبة زيادة تبلغ 12,5%، ولقد بلغت كميات المتبقى لغذاء الإنسان من اللبن البقرى 3272، 3293، 3553،3,641 مليون طن خلال الأعوام 2009، 2010، 2011، 2012 على الترتيب، كما يتضح أن إنتاج اللبن الجاموسى قد انخفض من 2,697 مليون طن في عام 2009 إلى 2,565 مليون طن في عام 2012 بإنخفاض قدرة 132 ألف طن بنسبة انخفاض تبلغ 4,9%، ولقد بلغت كميات المتاح لغذاء الإنسان من اللبن الجاموسى 2,697، 2,653، 2,568، 2,565 مليون طن على الترتيب خلال الأعوام 2009، 2010، 2011، 2012.

جدول رقم (3-5) **الميزان الغذائى للمنتجات الحيوانية بجمهورية مصر العربية**

خلال الفترة 2009-2012

المنتجات	المعروض					الإستخدامات						
	الانتاج	الوارد	اول المدة	آخر المدة	الصادر	المتاح للاستخدام	غذاء الحيوان	التقاوى	الصناعة	الفاقد	غذاء الانسان	معامل الاستخراج	الغذاء الصافي
الألبان													
لبن بقرى2009	2803	5869	-	-	400	3272	-	-	-	-	3272	100	3272
2010													
2011													
2012													
لبن جاموسى 2009	2697	-	-	-	-	2697	-	-	-	-	2697	100	2697
2010													
2011													
2012													
البيض 2009	333	3	-	-	-	336	-	46	-	-	290	92	267
2010													
2011													
2012													
الأسماك الطازجة 2009	1093	148	34	34	8	1233	-	-	-	126	1110	65	792
2010													
2011													
2012													
اللحوم الحمراء													
بقرى كبير 2009	264	6	96	96	-	270	-	-	-	-	270	70	189
2010													
2011													
2012													
عجول بقرى 2009	183	179	-	-	-	362	-	-	-	-	362	70	253
2010													
2011													
2012													
جاموسى 2009	381	-	-	-	-	381	-	-	-	-	381	70	267
2010													
2011													
2012													
ضــأن 2009	85	1	-	-	-	86	-	-	-	-	86	66	57
2010													
2011													
2012													
لحوم بيضاء													
الدجـاج 2009	671	24	54	54	4	691	-	-	-	-	691	70	484
2010													
2011													
2012													

عام 2010

الألبان													
لبن بقرى	2995	980	–	–	582	3393	–	–	–	–	3393	100	3393
لبن جاموسى	2653	–	–	–	–	2653	–	–	–	–	2653	100	2653
البيض	398	10	–	–	–	408	–	54	–	–	354	92	326
الأسماك الطازجة	1305	232	34	34	10	1527	–	–	153	–	1374	65	893
اللحوم الحمراء													
بقرى كبير	229	15	96	96	–	244	–	–	–	–	244	73	178
عجول بقرى	141	210	–	–	–	351	–	–	–	–	351	73	256
جاموسى	326	–	–	–	–	326	–	–	–	–	326	71	231
ضـأن	53	5	–	–	–	58	–	–	–	–	58	81,6	47
لحوم بيضاء													
الدجاج	744	35	59	54	4	770	–	–	–	–	770	70	539

عام 2011

المنتجات	المعروض						الإستخدامات						
	الانتاج	الوارد	اول المدة	آخر المدة	الصادر	المتاح للاستخدام	غذاء الحيوان	التقاوى	الصناعة	الفاقد	غذاء الانسان	معامل الاستخراج	الغذاء الصافي
الألبان													
لبن بقرى	3107	1061	139	36	630	3641	–	–	–	–	3641	100	3641
لبن جاموسى	2568	–	–	–	–	2568	–	–	–	–	2568	100	2568
البيض	410	4	–	–	3	411	–	50	–	–	361	92	332
الأسماك الطازجة	1362	157	3	5	–	1517	–	–	–	152	1365	65	887
اللحوم الحمراء													
بقرى كبير	225	8	11	5	–	239	–	–	–	–	239	73	174
عجول بقرى	142	210	–	–	–	352	–	–	–	–	352	73	257
جاموسى	324	–	–	–	–	324	–	–	–	–	324	71	230
ضـأن	52	1	–	–	–	53	–	–	–	–	53	81,6	43
لحوم بيضاء													
الدجاج	796	35	8	7	2	830	–	–	–	–	830	70	581

عام 2012

المنتجات	المعروض						الإستخدامات						
	الانتاج	الوارد	اول المدة	آخر المدة	الصادر	المتاح للاستخدام	غذاء الحيوان	التقاوى	الصناعة	الفاقد	غذاء الانسان	معامل الاستخراج	الغذاء الصافي
الألبان													
لبن بقرى	3154	1408	379	891	497	3553	–	–	–	–	3553	100	3553
لبن جاموسى	2565	–	–	–	–	2565	–	–	–	–	2565	100	2565
البيض	472	4	–	–	1	475	–	59	–	–	416	88	366
الأسماك الطازجة	1372	335	5	9	16	1687	–	–	–	169	1518	56	850
اللحوم الحمراء													
بقرى كبير	230	12	5	33	–	214	–	–	–	–	214	73	156
عجول بقرى	145	277	–	–	–	422	–	–	–	–	422	73	308
جاموسى	315	–	–	–	–	315	–	–	–	–	315	71	2244
ضأن	53	5	–	17	–	41	–	–	–	–	41	81,6	33
لحوم بيضاء													
الدجاج	822	60	7	30	2	857	–	–	–	–	857	70	600

المصدر: وزارة الزراعة وإستصلاح الأراضى، قطاع الشئون الإقتصادية، نشرة الميزان الغذائى، اعداد مختلفة

ويتضح من ذلك أنه لم تحدث تغييرات فى أوضاع الميزان الغذائى لمجموعة الألبان فيما بين الفترتين (2009-2010)، (2011-2012).

3-2-9-2 مجموعة البيض:

حيث يوضح الجدول رقم (3-5) الذى يبين الميزان الغذائى لمجموعة البيض أن إنتاج البيض قد أرتفع من 333 ألف طناً، في عام 2009 إلى 472 ألف طن في عام 2012 بزيادة قدرها 139 ألف طن وبنسبة زيادة تبلغ 41,7%، ولقد بلغ المتاح لغذاء الإنسان من البيض 290، 354، 361، 416 ألف طن على الترتيب خلال الأعوام 2009، 2010، 2011، 2012.

3-2-9-3 الأسماك :

يوضح الجدول رقم (3-5) والذى يبين الميزان الغذائى للأسماك خلال الفترتين (2009-2010)، (2011-2012) أن إنتاج الأسماك الطازجة قد أرتفع من 1,093 مليون طن في عام 2009 إلى 1,372 مليون طن في عام 2011 بزيادة مقدارها 279 ألف طن بنسبة زيادة تبلغ 25,5%، ولقد بلغت كميات المتاح لغذاء الإنسان من الأسماك الطازجة 1,110، 1,374، 1,365، 1,518 مليون طن على الترتيب خلال الأعوام 2009، 2010، 2011، 2012.

3-2-9-4 مجموعة اللحوم الحمراء:

يوضح الجدول رقم (3-5) والذى يبين الميزان الغذائى لمجموعة اللحوم الحمراء خلال الفترتين (2009-2010)، (2011-2012) أن إنتاج اللحم البقرى الكبيرة انخفض من 264 ألف طن في عام 2009 إلى 230 ألف طن في عام 2012 بانخفاض قدرة 34 ألف طن بنسبة انخفاض تبلغ 12,9%، ولقد بلغت كميات المتاح لغذاء الإنسان من اللحم البقرى الكبير 270، 244، 239، 214 ألف طن على الترتيب خلال الأعوام 2009، 2010، 2012، كما بلغ أنتاج لحوم العجول البقرى الصغير 183 ألف طن في عام 2009 وانخفض إلى 145 ألف طن في عام 2012 بانخفاض قدره 38 ألف طن بنسبة انخفاض تبلغ 26,2%، ولقد بلغت كميات المتاح لغذاء الإنسان من لحم العجول البقرى الصغير 362، 351، 352، 422 ألف طن على الترتيب خلال الأعوام 2009، 2010، 2011، 2012 على الترتيب، ولقد ارتفعت واردات لحوم عجول البقرى الصغير من 179 ألف طن في عام 2009 إلى 277 ألف طن في عام 2012 بزيادة قدرها 98 ألف طن بنسبة زيادة تبلغ 54,7%، ولقد انخفض إنتاج لحوم الجاموس في مصر من 381 ألف طن في عام 2009 إلى 315 ألف طن في عام 2012 بإنخفاض قدره 66 ألف طن بنسبة انخفاض قدرها 17,3% ولقد بلغت كميات المتاح لغذاء الإنسان 381، 326، 324، 315 ألف طن على الترتيب خلال الأعوام 2009، 2010، 2011، 2012 على الترتيب، ولقد انخفض إنتاج لحوم الضأن من 85 ألف طن خلال عام 2009 إلى 53 ألف طن في عام 2012 بإنخفاض قدره 32 طناً بنسبة انخفاض تبلغ 37,6%، ولقد بلغت كميات المتاح لغذاء الإنسان من لحوم الضأن 86، 58، 53، 41 ألف طن على الترتيب خلال الأعوام 2009، 2010، 2011، 2012.

ويتضح مما سبق استمرار انخفاض إنتاج مصر من اللحوم الحمراء مع زيادة الواردات خلال الفترة (2011-2012) بالنسبة للفترة (2009-2010) وهو استمرار ما كان عليه الوضع خلال العقدين الماضيين حيث لا تمتلك مصر خبرة نسبية في إنتاج اللحوم الحمراء كونها ليست منطقة مراعى، ومع انخفاض معدلات هطول الأمطار بدرجة كبيرة.

3-2-9-5 مجموعة اللحوم البيضاء

يوضح الجدول رقم (3-5) والذى يبين الميزان الغذائى لمجموعة اللحوم البيضاء خلال الفترتين (2009-2010)، (2011-2012) أن انتاج الدجاج في مصر قد ارتفع من 671 ألف طن عام 2009 إلى 822 ألف طن في عام 2012 بزيادة قدرها 151 ألف طن بنسبة زيادة تبلغ 22,5%، ولقد بلغت كميات المتاح لغذاء الإنسان من لحوم الدجاج 691، 770، 830، 857 ألف طن خلال الأعوام 2009، 2010، 2011، 2012 على الترتيب.

ويتضح مما سبق عرضه عن أوضاع الميزان الغذائي للسلع الغذائية في مصر خلال الفترتين (2009-2010)، (2011-2012) كمؤشر للفترة السابقة لثورة 25 يناير 2011 والفترة التالية عليها أن أوضاع الميزان الغذائي خلال الفترتين مثلت امتداداً طبيعياً للأوضاع السائدة فيما قبل ثورة 25 يناير، فبالنسبة لمجموعة الحبوب استمرت زيادة الواردات فيها خاصة فيما يتعلق بالقمح على الرغم من الإستمرار في تحسن أوضاعه الإنتاجية نتيجة وجود سياسة سعرية واضحة له من خلال إعلان سعر ضمان قبل موعد الزراعة بوقت كافي ، كما استمرت واردات الذرة الشامية في الزيادة، وظلت أوضاع الميزان الغذائي للأرز تتأثر بسياسات التجارة الخارجية التى تتبعها الحكومة بالنسبة لصادرات محصول الأرز، وظلت أوضاع الحاصلات الغذائية البستانية من الخضر والفاكهة تحقق فائضاً استمراراً للأوضاع السابقة، وظل الإنتاج المحلى من مجموعة البقوليات وأهمها الفول والعدس منخفضاً مع تزايد الواردات منهما، وبالنسبة للمحليات فقد استمر إنتاج سكر القصب في الزيادة واستمر إنتاج سكر البنجر في الارتفاع، أما فيما يتعلق بمجموعة الزيوت النباتية فلقد استمرت كميات الواردات منها في الزيادة بدرجة كبيرة، وبالنسبة للمنتجات الغذائية الحيوانية فلقد استمر إنتاج مختلف أنواع اللحوم الحمراء في الانخفاض مع زيادة كمية الواردات، الأمر الذى يتضح معه أنه لم تحدث أى تغيرات تذكر في هيكل الميزان الغذائى المصرى في الفترة التى تلت ثورة 25 يناير وذلك نتيجة استمرار السياسات الزراعية كما هى وكذلك توجهات السياسة العليا للدولة بدون أى تغيير هيكلي.

3-3 الاكتفاء الذاتى من أهم السلع الغذائية خلال الفترتين (2009-2010)،(2011- 2012):

يعد الاكتفاء الذاتى هو المدى الذى تستطيع به البلاد مقابلة إحتياجاتها الغذائية من إنتاجها المحلى، وهناك فارق كبير بين كل من مفهومى الأمن الغذائى والاكتفاء الذاتى، وإن كان تحقيق الاكتفاء الذاتى يعد أحد المؤشرات الأولية والهامة لتحقيق الأمن الغذائى إلا أن ذلك لا يكون بشكل مطلق فقد تكون الدولة غير منتجة للسلع الزراعية ومع ذلك تتمتع بدرجة عالية من الأمن الغذائي وذلك لقدرتها العالية على استيراد ما يلزمها من الغذاء من الخارج، وفي كل الأحوال فإن ارتفاع نسبة الاكتفاء الذاتى تعد مؤشرا على تحسن محورى إتاحة الغذاء واستقرار الإمدادات الغذائية، ويمكن حساب نسبة الاكتفاء الذاتى سواء لسلعة زراعية معينة أو لمجموعة سلعية معينة، أو على مستوى إنتاج الغذاء ككل في دولة معينة، وبالنظر إلى إطار زمنى تاريخى طويل خلال قرون من الزمن لم تكن مصر تعانى من أى عجز غذائى في أى مجموعة غذائية، وفي نطاق زمنى أحدث نسبياً وخلال القرن الماضى فإن مصر لم تكن تعانى حتى بداية الستينيات من العجز الغذائى باستثناء القمح ودقيقه ولكن مع أواخر الستينيات وبداية السبعينيات دخل عدد من السلع ومجموعات السلع الغذائية دائرة العجز الغذائى مما أدى إلى انخفاض

نسب الاكتفاء الذاتى من تلك السلع وأهمها القمح ودقيقه والبقوليات وأهمها العدس والفول ومحاصيل البذور الزيتية والزيوت النباتية واللحوم الحمراء.

ويعد تحقيق الاكتفاء الذاتى الكامل في جميع السلع الغذائية وبشكل مطلق هدفاً خيالياً لا تستطيع أى دولة تحقيقه مهما توافرت لديها من امكانيات، ويعتبر ذلك توجهاً مخالفاً لتحقيق تخصص كل دولة في انتاج السلع التى تمتلك مزايا نسبية في إنتاجها إلا أن ذلك لا يعنى أن هدف رفع نسب الاكتفاء الذاتى في مختلف مجموعات السلع الغذائية يعتبر هدفاً تسعى جميع الدول لتحقيقه.

ويتضح من الجدول رقم (3–6) الذى يبين نسب الاكتفاء الذاتى لأهم السلع الغذائية خلال الفترتين (2009–2010)، (2011–2012) أنه بالنسبة لمجموعة الحبوب أن نسبة الاكتفاء الذاتى من القمح قد بلغت 49,6%، 56,2% خلال عامى 2011، 2012 على الترتيب بالمقارنة بـ 58,4، 47,9% خلال عامى 2009، 2010 على الترتيب أى أنها قد انخفضت انخفاضاً طفيفاً، كما يتضح في نفس الجدول أن نسبة الاكتفاء الذاتى من الشعير ظلت في حدود 100% خلال الفترتين، أما بالنسبة للذرة الشامية فلقد انخفضت نسبة الإكتفاء الذاتى منه بشكل واضح من 61,8%، 60,7% خلال عامى 2009، 2010 التى 51%، 51,4% خلال عامى 2011، 2012، كما انخفضت نسبة الاكتفاء الذاتى من الأرز من 111,6%، 116,2% خلال عامى 2009، 2010 إلى 98,3%، 104,4 خلال عامى 2011، 2012، ويتضح من ذلك انخفاض نسبة الاكتفاء الذاتى في مجموعة الحبوب خلال الفترة (2010–2011) بالمقارنة بالفترة (2011–2012).

جدول (3-6) النسب المئوية للاكتفاء الذاتى لأهم المنتجات الغذائية خلال الفترة 2009-2012

المنتجات	2009	2010	2011	2012
الحبوب:				
القمح	58,4	47,9	49,6	56,2
الشعير	102,1	98,3	99,2	100
الذرة الشامية	61,8	60,7	51	51,4
الأرز	111,6	116,2	98,3	103,4
المحاصيل الزيتية:				
فول الصويا	4,2	4,1	5,3	5,4
الفول السودانى	104,6	105,3	119,5	110,1
عباد الشمس	87,5	65,1	42,9	19,8
بذرة القطن	100	100	100	100
السمسم	82,2	82,3	78,7	71
الزيتون	113,4	110,5	104,1	106,4
الفاكهة				
البرتقال	157,8	152,1	168,2	157,2
اليوسفى	101,3	101,8	102,4	101,7
الليمون المالح	108,4	117,3	101	107,9
موالح أخرى	200	175	100	114,3
التفاح	91,1	91,6	73,1	70,4
العنب	107,5	105,7	183,7	110,9
الموز	101,7	100,7	97,6	96,7
المانجو	101,7	103,5	104,2	104
المشمش	82,5	81,6	86,6	103,1
البلح الطازج	100	100	100	100
بلح مجفف أو عجوة	104,6	106	104,2	103,2
فواكه أخرى	122,2	128,6	124,8	103,1
الخضر:				
البصل	132,4	138,4	138,1	186
الطماطم	101,2	10,5	100,4	101,3
الفاصوليا الخضراء	120,5	114	113	111,9
البسلة الخضراء	102,3	105	104,6	107,7
البطيخ	101	101,3	101,4	100,6
الشمام والمقات	100,3	100,4	100,4	100,4

المصدر: وزارة الزراعة وإستصلاح الأراضى، قطاع الشئون الإقتصادية، نشرة الميزان الغذائى، اعداد مختلفة

تابع جدول (3-6) النسب المئوية للاكتفاء الذاتى لأهم المنتجات الغذائية
خلال الفترة 2009-2012

المنتجات	2009	2010	2011	2012
الزيوت النباتية:				
زيت فول الصويا	47	44,3	26,9	120
زيت الذرة	22,2	83,3	21,7	3,5
زيت عباد الشمس	6,2	14,2	12,7	6,8
زيت النخيل				
زيت بذرة القطن	100	100	100	100
البقوليات				
الفول البلدى	38,4	33,7	36,2	37,5
العدس	1	1,7	2,1	1,5
المحاصيل الدرنية				
البطاطس	111,8	110,7	119,2	114,6
المحاصيل السكرية:				
قصب السكر	100	100	100	100
بنجر السكر	100	100	100	100
المحليات				
سكر القصب	48,9	52,6	45,3	57,2
سكر البنجر	92,2	115,8	131,9	87,4
اللحوم الحمراء:				
بقرى كبير	97,8	93,9	94,1	107,4
عجول بقرى	50,1	40,2	40,3	34,4
جاموسى	100	100	100	-
ضأن	100	91,4	98,1	129,3
اللحوم البيضاء:				
الدجاج	97,1	96,6	95,9	95,9
البيض	99,1	97,5	100	99,4
الأسماك	88,7	85,5	89,8	81,3
الألبان				
لبن بقرى	85,7	88,3	85,3	88,7
لبن جاموسى	100	100	100	100

المصدر: وزارة الزراعة وإستصلاح الأراضى، قطاع الشئون الإقتصادية، نشرة الميزان الغذائى، اعداد مختلفة

وبالنسبة للمحاصيل الزيتية يتضح أن نسبة الاكتفاء الذاتى من فول الصويا قد ارتفعت من 4,2%، 4,1% خلال عامى 2009، 2010 إلى 5,3%، 5,4% خلال عامى 2010، 2011، كما أرتفعت نسب الإكتفاء الذاتى من الفول السودانى من 104,6، 105,3% خلال عامى 2009, 2010 إلى 119,5%، 110% خلال عامى 2011، 2012، إلا أن نسب الاكتفاء الذاتى من عباد الشمس قد انخفضت من 87,5%، 65,1% خلال عامى 2009, 2010 إلى 42,9%، 19,8% خلال عامى 2011، 2012. كما لم تتغير نسبة الاكتفاء الذاتى من بذرة القطن عن مستوى 100% خلال الفترتين المذكورتين، ولقد انخفضت نسبة الاكتفاء الذاتى من السمسم من 82,2%، 82,3% خلال عامى 2009، 2010 إلى 78,7%، 71% خلال عامى 2010، 2011، كما انخفضت نسبة الإكتفاء الذاتى من الزيتون من 113,4%، 110,5% عامى 2009، 2010 إلى 104,1%، 106,4% خلال عامى 2011, 2012.

وبالنسبة لمجموعة الفاكهة يتضح أن نسب الاكتفاء الذاتى من البرتقال كانت 157,8%، 152,3% خلال عامى 2009، 2010 وأصبحت 168,2%، 157,5% خلال عامى 2011، 2012.

كما ظلت نسبة الاكتفاء الذاتى من اليوسفى عند نفس مستواها تقريباً حيث كانت 101,3، 101,8% خلال عامى 2009، 2010 وأصبحت 102,4%، 101,7% خلال عامى 2011، 2012، كما كانت نسب الاكتفاء الذاتى في الليمون المالح 108,4%، 117,3% خلال عامى 2009, 2010 وأصبحت 101%، 107,9% خلال عامى 2011، 2012، كما يتضح من نفس الجدول أن نسب الاكتفاء الذاتى من التفاح قد انخفضت بشكل واضح من 91,1%، 91,6% خلال عامى 2009، 2010 إلى 73,1%، 70,4% خلال عامى 2011، 2012، كما أرتفعت نسب الاكتفاء الذاتى من العنب من 107,5%، 105,7 خلال عامى 2009، 2010 إلى 183,7، 110,9% خلال عامى 2011، 2012 على الترتيب، كما انخفضت نسبة الإكتفاء الذاتى من الموز من 101%، 100,7% خلال عامى 2009، 2010 إلى 97,6%، 96,7% خلال عامى 2011، 2012 على الترتيب، وأرتفعت نسبة الاكتفاء الذاتى من المانجو من 101,7%، 103,5% خلال عامى 2009، 2010 إلى 104,2%، 104% خلال عامى 2011، 2012 على الترتيب، وبالنسبة لمجموعة البقوليات فلقد كانت نسب الاكتفاء الذاتى للفول البلدى 38,4%، 33,7% خلال عامى 2009، 2010 وأصبحت 36,2%، 37,5% خلال عامى 2010، 2011، كما كانت نسبة الاكتفاء الذاتى لمحصول العدس 1%، 1,7% خلال عامى 2009, 2010 وأصبحت 2,1%، 1,5% خلال عامى 2011، 2012 على الترتيب، وبالنسبة لمجموعة الخضر فلقد ظلت نسب الاكتفاء الذاتى من البطيخ عند حدود 100%

خلال الفترتين المذكورتين، وكذلك كانت نسب الاكتفاء الذاتى من الشمام والمقات، كما ظلت نسبة الاكتفاء الذاتى من الطماطم في حدود الـ 100% خلال الفترتين كما كانت نسب الاكتفاء الذاتى من البصل 132,4%، 138,4% خلال عامى 2009، 2010 وارتفعت إلى 138,1%، 186% خلال عامى 2011، 2012، إلا أن نسب الاكتفاء الذاتى من الفاصوليا الخضراء قد انخفضت من 120,5%، 114% خلال عامى 2009، 2010 إلى 113%، 111,9% خلال عامى 2011، 2012، وارتفعت نسب الاكتفاء من البسلة الخضراء من 102,3%، 105% عامى 2009، 2010 إلى 104,6%، 107,7% خلال عامى 2011، 2012، وبالنسبة للمحاصيل الدرنية فلقد ارتفعت نسب الاكتفاء الذاتى من البطاطس من 111,8%، 110,7% عامى 2009، 2010 إلى 119,2% ، 114,7% عامى 2011، 2012، وبالنسبة للمحاصيل السكرية فلقد ظلت نسب الاكتفاء الذاتى عند مستوى 100% خلال الفترتين سواء بالنسبة لقصب السكر وبنجر السكر، وبالنسبة لمجموعة الزيوت النباتية فلقد كانت نسبة الاكتفاء الذاتى لزيت فول الصويا 47%، 44,3% خلال عامى 2009، 2010 وأصبحت 26,9%، 120% خلال عامى 2011، 2012، كما ظلت نسبة الاكتفاء الذاتى لزيت بذرة القطن كما هى عند مستوى 100% خلال الفترتين المذكورتين، كما كانت نسب الاكتفاء الذاتى لزيت عباد الشمس 6,2%، 14,2% خلال العامين 2009، 2010 وأصبحت 12,7%، 6,8% خلال العامين 2011، 2012، ولم يكن هناك أى اكتفاء ذاتى من زيت النخيل خلال الفترتين، أما بالنسبة لمجموعة المحليات فلقد كانت نسب الاكتفاء الذاتى من سكر العنب 48,9%، 52,6 خلال العامين 2009, 2010 وأصبحت 45,3%، 57,2%، كما كانت نسبة الاكتفاء الذاتى من بنجر السكر 92,2%، 115,8 خلال العامين 2009، 2010 وأصبحت 131,9%، 87,4% خلال العامين 2011، 2012. أما بالنسبة للمنتجات الحيوانية فلقد كانت نسب الاكتفاء الذاتى في مجموعة الألبان 85,7%، 88,3% خلال عامى 2009، 2010 من اللبن البقرى إلى 85,3%، 88,7% خلال عامى 2011، 2012، أما بالنسبة للبن الجاموسى فلقد ظلت نسبة الاكتفاء الذاتى منها ثابتة عند مستوى 100% خلال الفترتين (2009-2010)، (2011-2012) وبالنسبة لمجموعة البيض فلقد ظلت نسبة الاكتفاء الذاتي منها في حدود 100% خلال فترتى الدراسة، ولقد كانت نسبة الاكتفاء الذاتي من الأسماك الطازجة 88,7%، 85,5% خلال عامي 2009، 2010 وأصبحت 89,8%، 81,3% خلال عامي 2011، 2012، أما بالنسبة لمجموعة اللحوم الحمراء فإن نسبة الاكتفاء الذاتي من العجول البقرى الكبيرة قد كانت 97,8%، 93,9% في عامي 2009، 2010 وقد أصبحت 94,1%، 107,4% خلال عامي 2011، 2012. إلا أن نسبة الاكتفاء الذاتي من العجول البقرى الصغيرة قد انخفضت من 50,1%، 40,2% في عامي 2009، 2010 إلى 40,3، 34,4% خلال عامي

2011، 2012، إلا أن نسبة الاكتفاء الذاتي من الجاموس ظلت ثابتة عند مستوى 100% خلال الفترتين (2009–2010)، (2011–2012)، ولقد كانت نسبة الاكتفاء الذاتي من لحوم الضأن 100%، 91,4% خلال عامى 2009، 2010 وأصبحت 98,1%، 129,3% خلال عامي 2010، 2011، ولقد كانت نسبة الاكتفاء الذاتي 97,1%، 96,6% خلال عامي 2009، 2010 وانخفضت إلى 95,9%، 95,9% خلال عامي 2011، 2012.

3–4 الفجوة الغذائية لأهم السلع الغذائية:

يتضح من جدول رقم (3–7):

- تزايد الفجوة الغذائية لمحاصيل الحبوب الرئيسية التى يتم استيرادها في الفترة التالية للثورة عن الفترة السابقة لها وذلك في حالة القمح والذرة الشامية.
- أن الفجوة الغذائية لمحاصيل البقول المستوردة الرئيسية وهى الفول والعدس ظلت عند نفس مستواها تقريباً بعد ثورة 25 يناير.
- أن الفجوة الغذائية لكل من محاصيل البذور الزيتية، والزيوت النباتية ذاتها قد ارتفعت خلال العامين 2011، 2012 عنها في العامين 2009، 2010 السابقين لثورة 25 يناير.
- أنه فيما يتعلق بالفجوة الغذائية في حالة الحاصلات البستانية فلقد أرتفع فائض إنتاج معظم حاصلات الفاكهة، وتذبذب الفائض في حاصلات الخضر بين الارتفاع في بعض الأنواع كالبطاطس، والانخفاض في الأنواع الأخرى كالطماطم والفاصوليا الخضراء.
- أنه بالنسبة للمحاصيل السكرية متضمنة قصب السكر وبنجر السكر فإن وضع الفجوة الغذائية بها لم يتغير خلال الفترتين قبل ثورة 25 يناير أو بعدها، أما عن الفجوة الغذائية للسكر نفسه فإن وضع الفجوة لم يتغير تقريباً بالنسبة لسكر القصب ولكن الفائض من سكر البنجر زاد خلال الفترة التى تلت ثورة 25 يناير.
- بالنسبة للمنتجات الحيوانية فلقد زادت قيمة الفجوة الغذائية في اللحوم الحمراء متمثلة في العجول البقرى خلال الفترة التى تلت ثورة 25 يناير، كما زادت قيمة الفجوة الغذائية في اللحوم البيضاء متمثلة في كل من الدجاج والأسماك، ولم تتغير قيمة الفجوة الغذائية في اللبن البقرى أو اللبن الجاموسى، وإن كانت الفجوة الغذائية للبيض قد انخفضت قليلاً.

ونستخلص مما سبق أن الفجوة الغذائية للمحاصيل والمنتجات التى يتم إستيرادها بشكل رئيسى مثل الحبوب ومحاصيل البذور الزيتية، والزيوت النباتية، والمنتجات الحيوانية قد ارتفعت في الفترة التالية لثورة 25 يناير، في حين كانت أوضاع الفجوة الغذائية والفائض للمنتجات الأخرى غير الرئيسية متذبذبة

بين الارتفاع والانخفاض، ويرجع إرتفاع الفجوة الغذائية في المحاصيل الإستيرادية الرئيسية إلى عوامل تتعلق بالضغوط التى ازدادت على موارد النقد الأجنبى المخصص للإستيراد، وإلى الضغوط على سعر صرف الجنيه المصرى مقابل الدولار خلال الفترة التى تلت ثورة 25 يناير مما أدى إلى زيادة تكلفة الإستيراد وبغض النظر عن ذلك العامل فإنه لم يحدث تغيير ذى شأن يذكر على أوضاع الفجوة الغذائية للمنتجات الغذائية في مصر فيما بين الفترتين السابقتين لثورة 25 يناير والتالية لها.

ويتضح من إستعراض نسب الاكتفاء الذاتى من السلع الغذائية في مصر خلال الفترتين (2009-2010)، (2011-2012) اتساق النتائج المتحصل عليها مع نتائج إستعراض أوضاع الميزان الغذائى خلال نفس الفترتين المذكورتين حيث كانت مؤشرات الاكتفاء الذاتى للسلع الغذائية خلال الفترة التى تلت ثورة 25 يناير امتدادا لنفس المؤشرات خلال الفترة السابقة على الثورة، فبالنسبة لمجموعة الحبوب استمرت نسبة الاكتفاء الذاتى منها في الانخفاض كنتيجة لزيادة الواردات منها على الرغم من تحسن الإنتاج، وبالنسبة لمجموعتي الفاكهة والخضر فلقد استمرت نسب الاكتفاء الذاتي منها مرتفعة خلال الفترتين (2009 ،2010)، (2011، 2012). كما ظلت نسبة الاكتفاء الذاتي من مجموعة البقوليات وأهمها العدس والفول منخفضة، وكذلك ظلت نسبة الاكتفاء الذاتي من الزيوت النباتية منخفضة وزادت نسبة الانخفاض فيها، كما استمرت نسبة الاكتفاء الذاتى في مجموعة اللحوم الحمراء منخفضة، لانخفاض كميات الانتاج مع زيادة كمية الواردات من تلك المجموعة، أى أنه لم تحدث أية تغيرات تذكر في مؤشرات الاكتفاء الذاتى من أهم السلع الغذائية في مصر في الفترة التى تلت ثورة 25 يناير عن الفترة السابقة للثورة وذلك نتيجة لاستمرار السياسات الزراعية كما هى وكذلك توجهات السياسات الاقتصادية التجارية والمالية والنقدية في نفس السياق بدون أى تعديل هيكلي.

جدول رقم(3-7)

الفجوة الغذائية لأهم السلع الغذائية خلال الفترة 2010/2009-2012/2011

أنواع الحبوب	2009	2010	متوسط2009-2010	2011	2012	متوسط2011-2012
محاصيل الحبوب						
القمح	41,6	42,1	41,9	50,4	53,8	52,1
الشعير	(2,1-)	1,7	0,2-	0,8	صفر	0,4
الذرة الشامية	38,2	39,3	38,8	49	57,6	53,3
الأرز	(11,6)	16,2-	(13,9-)	1,7	(3,4-)	(29-)
المحاصيل الزيتية						
فول الصويا	95,8	95,9	95,9	94,7	94,6	94,7
الفول السودانى	(4,6-)	(5,3-)	(5-)	(19,5-)	(10,1-)	(14,8)
عباد الشمس	12,5	34,9	18,7	57,1	80,2	68,7
بذرة القطن	-	-	-	-	-	-
السمسم	17,8	17,7	17,8	21,3	29	25,2
الزيتون	(13,4-)	(10,5-)	(12-)	(4,1-)	(6,4-)	(5,3-)
الفاكهة						
البرتقال	(57,8-)	(52,1-)	(55-)	(68,2-)	(57,5-)	(62,9-)
اليوسفى	(1,3-)	(1,8-)	(1,6-)	(2,4-)	(1,7-)	(2,1-)
الليمون المالح	(8,4-)	(17,3-)	(12,9-)	(1-)	(7,9-)	(4,5-)
العنب	(7,5-)	(5,7-)	(6,6-)	(83,7-)	(10,9-)	47,3-
الموز	(1,7-)	(0,7-)	(1,2-)	2,4	2,3	2,4
المانجو	(1,7-)	(3,5-)	(2,6-)	(4,2-)	(4-)	(4,1-)
الخضر						
البصل	(32,4-)	(38,4-)	(35,4-)	(38,1-)	(86-)	(62,1-)
الطماطم	(1,2-)	(1,5-)	(1,4-)	(0,4-)	(1,3-)	(0,9-)
الفاصوليا الخضراء	(20,5-)	(14-)	(17-)	(13-)	(11,9-)	(12,5-)
البطاطس	(11,8-)	(10,7-)	(11,3-)	(19,3-)	(14,6-)	(17-)
البطيخ	(1-)	(1,3-)	(1,2-)	(1,4-)	(0,6-)	(1-)

المصدر: وزارة الزراعة وإستصلاح الأراضى، قطاع الشئون الإقتصادية، نشرة الميزان الغذائى، اعداد مختلفة

تابع جدول رقم(3-7)

الفجوة الغذائية لأهم السلع الغذائية خلال الفترة 2009/2010-2011/2012

أنواع الحبوب	2009	2010	متوسط 2009-2010	2011	2012	متوسط 2011- 2012
الزيوت النباتية						
زيت فول الصويا	53	55,7	-	73,1	(20-)	46,5
زيت بذرة القطن	-	-	-	-	-	-
زيت عباد الشمس	37,8	85,8	61,8	87,3	93,2	90,3
زيت الذرة	77,8	16,7	47,3	78,3	93,2	85,8
زيت النخيل	100	100	100	100	100	100
المحاصيل البقولية						
الفول	61,6	66,3	64	63,8	62,5	63,2
العدس	99	98,3	98,7	97,9	98,5	98,2
المحاصيل السكرية						
قصب السكر	-	-	-	-	-	-
بنجر السكر	-	-	-	-	-	-
سكر القصب	51,1	47,4	49,3	54,7	42,8	48,8
سكر البنجر	7,8	(15,2-)	(4-)	(31,9)	12,6	(9,07)
اللحوم الحمراء						
عجول بقرى	49,4	59,8	54,6	59,7	65,6	62,7
عجول جاموسى	-	-	-	-	-	-
ضأن	-	8,6	4,4	1,9	(29,3)	(13,6-)
لحوم بيضاء						
الدجاج	2,9	3,4	3,2	4,1	4,1	4,1
الأسماك	12,3	14,5	13,4	10,2	18,7	14,5
الألبان						
لبن بقرى	14,3	11,7	13	14,7	11,3	13
لبن جاموسى	-	-	-	-	-	-
بيض	0,9	2,5	1,7	-	0,6	0,3

المصدر: وزارة الزراعة وإستصلاح الأراضى، قطاع الشئون الإقتصادية، نشرة الميزان الغذائى، اعداد مختلفة

3-5 التغيرات في هيكل التجارة الخارجية الزراعية قبل وبعد ثورة 25 يناير 2011

3-5-1 تمهيد:

مما لاشك فيه أن أوضاع التجارة الخارجية لها دور هام ومؤثر على جميع قطاعات الاقتصاد الوطني، وذلك من خلال التصدير الذي يساهم في تصريف المنتجات خارجياً، والاستيراد الذي يوفر الاحتياجات المحلية من ناحية أخرى، كما أن للتجارة الخارجية الزراعية أهمية كبيرة خاصة بالنسبة للدول النامية في ظل العديد من الشواهد التي تشير إلى أن معدلات التبادل الدولي لا تتم في صالح الدول النامية، وتزداد إشكالية أوضاع التجارة الخارجية في حالة الدول التى تعرف بأنها مستوردة صافية للغذاء مثل مصر

وستتناول الجزئية التالية أوضاع الميزان التجارى الكلى، والميزان التجاري الزراعي، والميزان التجاري الغذائي في مصر خلال الفترتين السابقة على ثورة 25 يناير 2011 والفترة التالية لها كما يلي:

3-5-2 التغير فى التجارة الخارجية(الصادرات والواردات الكلية):

يتضح من الجدول رقم (3-8) أن متوسط قيمة الصادرات الكلية في مصر قد بلغ 139,808 مليار جنيه خلال عامي 2009، 2010 السابقين على ثورة 25 يناير 2011، وأن ذلك المتوسط قد ارتفعت قيمته خلال عامي 2011، 2012 بعد الثورة إلى 180,560 مليار جنيه، كما أن قيمة الواردات الكلية قد بلغت 274,907 مليار جنيه كمتوسط للعامين 2009، 2010 ، وارتفعت إلى 387,812 مليار جنيه كمتوسط لعامي 2011،2012 ولقد ارتفعت فجوة التجارة الخارجية الكلية من 135347 مليار جنيه كمتوسط خلال عامي 2010/2009م إلى 207,252 مليار جنيه كمتوسط خلال عامي 2011، 2012، وتقدر نسبة الزيادة في فجوة التجارة الخارجية الكلية بين الفترتين بحوالى 153% .

3-5-3 التغيرات فى ميزان التجارة الخارجية الزراعية قبل وبعد ثورة يناير

يتضح من الجدول رقم (3-8) أن متوسط قيمة الصادرات الزراعية في مصر قد بلغ 19,972 مليار جنيه خلال عامي 2009، 2010 وأن ذلك المتوسط ارتفعت قيمته إلى 21,642 مليار جنيه خلال عامي 2011، 2012، كما أن متوسط قيمة الواردات الزراعية قد بلغ 44,782 مليار جنيه خلال عامي 2009، 2010 وأرتفع إلى 77,968 مليار جنيه خلال عامي 2011، 2012.

3-5-3-1 التغير فى قيمة فجوة التجارة الخارجية الزراعية قبل وبعد ثورة 25 يناير

ارتفعت قيمة فجوة التجارة الخارجية الزراعية من 24,811 مليار جنيه كمتوسط لعامي 2009، 2010 إلى 38,319 مليار جنيه كمتوسط لعامي 2011، 2012، وتقدر نسبة الزيادة في فجوة التجارة

الخارجية الزراعية بين الفترتين بحوالى 154%، كما توضح بيانات نفس الجدول أن متوسط قيمة الصادرات الغذائية في مصر قد بلغت 18,848 مليار جنيه كمتوسط خلال عامي 2009، 2010، وارتفع متوسط تلك القيمة إلى 20,058 مليار جنيه خلال عامي 2011، 2012، كما بلغ متوسط قيمة الواردات الغذائية 41,458 مليار جنيه خلال عامي 2009، 2010 وارتفع إلى 71,517 مليار جنيه كمتوسط خلال عامي 2011، 2012، كما يتضح أن قيمة فجوة التجارة الخارجية الغذائية قد بلغت 22,610 مليار جنيه كمتوسط خلال عامي 2009، 2010 ثم ارتفعت قيمة متوسط تلك الفجوة إلى 51460 مليار جنيه كمتوسط خلال عامي 2011، 2012، وتبلغ نسبة الزيادة في قيمة فجوة التجارة الخارجية الغذائية بين الفترتين حوالي 228% أي بحوالي أكثر من الضعف.

جدول رقم (3-8) الميزان التجاري الكلى والزراعي والغذائي قبل وبعد ثورة 25 يناير

(القيمة مليون جنيه)

البيان	القيمة في 2009	القيمة في 2010	متوسط القيمة 2010/2009	القيمة في 2011	القيمة في 2012	متوسط القيمة 2012/2011
<u>الميزان التجاري الكلى</u>						
الصادرات الكلية	128490	151125	139808	182608	178512	180560
الواردات الكلية	249469	310344	274907	351612	424011	387812
فجوة التجارة الخارجية الكلية	121474	149219	135347	169004	245499	207252
<u>الميزان التجاري الزراعي</u>						
الصادرات الزراعية	18851	21092	19972	22670	20614	21642
الواردات الزراعية	38341	51223	44782	72363	83558	77968
فجوة التجارة الخارجية الزراعية	19490	30131	24811	49693	26944	38319
<u>الميزان التجاري الغذائي</u>						
الصادرات الغذائية	18294	19402	18848	20898	19217	20058
الواردات الغذائية	35406	47510	41458	66481	76553	71517
فجوة التجارة الخارجية الغذائية	17112	28108	22610	45583	57336	51460

المصـــدر: جمعـــت وحســـبت مـــن وزارة الزراعـــة واستصـــلاح الأراضـــي، قطـــاع الشـــئون الاقتصـــادية ، نشـــرة التجـــارة الخارجية للمنتجات الزراعية، أعداد مختلفة.

<u>2-3-5-3 نسبة تغطية الصادرات الكلية والزراعية والغذائية للواردات الكلية والزراعية والغذائية قبل وبعد ثورة 25 يناير</u>

يتضح من الجدول رقم (3-9) أن نسبة تغطية الصادرات الكلية للواردات الكلية خلال الفترة من عام 2009 حتى عام 2012 قد بلغت أدناها حتى عام 2012 إذ بلغت 42,1%، في حين أن هذه النسبة قد بلغت أقصاها في عام 2011 حيث بلغت 51,9%، ولقد بلغت نسبة تغطية الصادرات الكلية للواردات الكلية 50,9% كمتوسط للعامين 2009، 2010 ثم انخفضت تلك النسبة إلى 46,6%

كمتوسط للعامين 2011، 2012، كما يتضح من نفس الجدول أن نسبة تغطية الصادرات الزراعية للواردات الزراعية قد بلغت أدناها خلال عام 2012 حيث بلغت تلك النسبة 24,7%، كما أنها قد بلغت أقصاها في عام 2009 حيث بلغت 49,2%، ولقد بلغت نسبة تغطية الصادرات الزراعية للواردات الزراعية 44,6% كمتوسط للعامين 2009، 2010، ثم انخفضت تلك النسبة إلى 27,8% كمتوسط للعامين 2011، 2012، كما يتضح من نفس الجدول أن نسبة تغطية الصادرات الغذائية، للواردات الغذائية قد بلغت أدناها في عام 2012 حيث بلغت 25,1%، وأنها بلغت أقصاها خلال عام 2009 حيث بلغت 51,7%، ولقد بلغت نسبة تغطية الصادرات الغذائية 45,5% كمتوسط للعامين 2009، 2010 ثم انخفضت إلى 28% كمتوسط للعامين 2011، 2012.

وتنعكس تلك المؤشرات أيضاً من خلال مؤشرات نسب تغطية الصادرات للواردات، فلقد انخفضت نسبة تغطية الصادرات الكلية للواردات الكلية من 50,9% خلال عامي 2009، 2010 إلى 46,6% خلال عامي 2011، 2012 بانخفاض قدرة 5% تقريبا فقط، إلا أن نسبة تغطية الصادرات الغذائية للواردات الغذائية قد انخفضت من 45,5% خلال عامي 2009، 2010 إلى 28% خلال عامى 2011، 2012 وهو انخفاض يبلغ قيمته النصف تقريبا.

جدول رقم (3-9) نسبة تغطية الصادرات الكلية والزراعية والغذائية للواردات الكلية والزراعية والغذائية قبل وبعد ثورة 25 يناير

البيـان	2009	2010	متوسط 2010/2009	2011	2012	متوسط 2012/2011
نسبة تغطية الصادرات الكلية للواردات الكلية	%51,5	50,3	%50,9	%51,9	%42,1	%46,6
نسبة تغطية الصادرات الزراعية للواردات الزراعية	%49,2	%41,2	44,6	%31,3	%24,7	%27,8
نسبة تغطية الصادرات الغذائية للواردات الغذائية	51,7	%40,8	%45,5	%31,4	%25,1	%28

المصـدر: جمعـت وحسـبت مـن : وزارة الزراعـة واستصـلاح الأراضـي، قطـاع الشـئون الاقتصـادية، نشـرة التجـارة الخارجيـة للمنتجـات الزراعية.،ج.م.ع. أعداد مختلفة.

ويتضح مما سبق عرضه عن أوضاع الميزان التجاري الكلى والميزان التجاري الزراعي والغذائي في مصر، وكذلك أوضاع فجوة التجارة الخارجية الزراعية، وفجوة التجارة الخارجية الغذائية ونسب تغطية الصادرات الكلية والزراعية والغذائية للواردات الكلية والزراعية والغذائية قبل وبعد ثورة 25 يناير وجود اتجاه متناقص لجميع تلك المتغيرات بعد ثورة 25 يناير عما كانت عليه الأوضاع قبل الثورة مع تفاوت نسب ذلك التناقص، فعلى الرغم من زيادة قيمة الصادرات الكلية كمتوسط خلال عامي 2011، 2012

عن مثيلتها في عامي 2009، 2010، إلا أن معدل الزيادة كان الأعلى في قيمة الواردات الكلية خلال عامي 2011، 2012 عن مثيله في عامي 2009، 2010 وقد أدى إلى تزايد قيمة فجوة التجارة الخارجية الكلية من 135,347 مليار جنيه كمتوسط لعامي 2009، 2010 إلى 207,252 مليار جنيه كمتوسط خلال عامي 2011، 2012 وبذلك فإن قيمة فجوة التجارة الخارجية قد زادت خلال الفترة بعد الثورة بنسبة تقدر بحوالي 153%، وكذلك فإنه على الرغم من زيادة الصادرات الزراعية خلال الفترة التالية لثورة 25 يناير فإن معدلات الزيادة الأكبر في قيمة الواردات الزراعية أدت إلى زيادة قيمة فجوة التجارة الخارجية الزراعية بنسبة تقدر بحوالي 154% وهى مساوية تقريباً لنسبة الزيادة في قيمة فجوة التجارة الخارجية الكلية، أما بالنسبة لأوضاع التجارة الخارجية للسلع الغذائية فإنه على الرغم من زيادة صادراتها خلال الفترة التي تلت ثورة 25 يناير فإن زيادة معدل الواردات الغذائية بعد الثورة أدى أيضاً إلى زيادة فجوة التجارة الخارجية للسلع الغذائية بعد الثورة إلى 228% أى بأكثر من الضعف وتتجاوز قيمة تلك الفجوة كل من فجوتى التجارة الخارجية الكلية، والتجارة الخارجية الزراعية بحوالي 75%، الأمر الذي يلقى بظلاله على أوضاع الأمن الغذائي في مصر، إذ أنه من المعروف أن مصر هى دولة مستوردة صافية للغذاء وعلى الرغم من الزيادات المنخفضة في إنتاجيه غالبية المحاصيل إلا أن استيراد السلع الغذائية لازال يأخذ اتجاهاً صعودياً وضاغطاً على الميزان التجاري، وتشير الشواهد إلى تزايد أثر العوامل الضاغطة والمؤدية لتزايد عجز الميزان التجاري الغذائي بعد ثورة 25 يناير نتيجة بعض العوامل التي تعمل من أهمها الضغوط التي تعرض لها الجنيه المصري مع تآكل جزء كبير من احتياطيات النقد الأجنبي الأمر الذي أدى لتزايد أسعار استيراد السلع الغذائية، إلا أن العوامل الهيكلية المسببة لتزايد العجز الغذائي في مصر لازالت موجودة وكامنة ومؤثرة وتتطلب مواجهتها تغييراً جوهرياً في توجهات الدولة نحو القطاع الزراعي وضرورة دعمه وإعطائه الأولوية اللائقة به وأن يكون دعم الزراعة هو توجه مجتمعي وحكومي ثابت.

الفصل الرابع
التغيرات في الحيازات والأسعار والإيجارات المزرعية قبل وبعد الثورة

4-1تمهيد :

تشكل قزمية الحيازات الزراعية مشكلة كبيرة في القطاع الزراعي المصري منذ ثورة يوليو 1952 وما تبعها من قوانين الاصلاح الزراعي وتوزيع ملايين الافدنة علي الريفيين وهو ما ادي الي تفتت الملكية الزراعية وهي مشكلة تزداد لاسباب عديدة اخري كل عام ، ومن الطبيعي ان تؤثر الاحداث الكبيرة الطارئة علي مصر علي القطاع الزراعي بصفة عامة والحيازات المزرعية والايجارات بصفة خاصة وهو ما دعي الي رصد هذه الاثار ، ولذا فان هذا الفصل من الدراسة يرصد اهم التغيرات التي نتجت عن هذه الثورة في قطاع الريف المصري علي مستوي المزرعة فيما يخص الحيازات الزراعية ، والأسعار المزرعية، والإيجارات المزرعية.

4-2 التغيرات في أوضاع الحيازات الزراعية قبل وبعد الثورة:

يتعرض هذا الجزء من الدراسة للتغيرات التي حدثت في الحيازات الزراعية والتي ترتبت علي ثورة يناير 2011 ،حيث يتعرض للتغيرات التي حدثت في عدد الحيازات والمساحات الحيازية ومتوسط الحيازة المزرعية، ويتم الاعتماد علي بيانات التعداد الزراعي لمرحلة ما قبل الثورة ،كما تم الاعتماد علي التغيرات العامة من تشريعات واجراءات اثرت علي الحيازات المزرعية بعد الثورة وذلك لعدم توافر بيانات بخصوص هذا الموضوع بعد الثورة ، حيث ان البيانات الخاصة بالحيازات لا تصدر الا بالتعدادات الزراعية والتي تتم كل عشر سنوات كان اخرها تعداد 2010 والذي لم ينتهي منه حتي اجراء هذه الدراسة الا بمؤشرات اولية.

4-2-1 أوضاع الحيازات الزراعية قبل ثورة يناير 2011 :

يتبين من جدول رقم (4-1) أن جملة عدد الحيازات المصرية بلغ حوالي 5,6 مليون حيازة، كان نصيب الوجه البحري منها حوالي 3,2 مليون حيازة تمثل حوالي 56,8% من جملة عدد الحيازات بالجمهورية ، بينما كان عدد الحيازات بالوجه القبلي يمثل 40,5% منها بعدد حيازات بلغ نحو 2,3 مليون حيازة ، في حين كانت المحافظات الحضرية ومحافظات الحدود بها العدد الاقل من الحيازات والذي بلغ 66,85 ، 84,7 الف حيازة لكل منهما علي الترتيب ، يمثلان معاً نحو 2,7% فقط من جملة عدد الحيازات بالجمهورية .

جدول(4-1) عدد الحيازات والاهمية النسبية لها موزعة علي الاقاليم المصرية لعام (2010)

حيازة

المحافظة	جملة عدد الحيازات	الاهمية النسبية
محافظات حضرية	66854	1,19
جملة وجه بحري	3191948	56,77
جملة وجه قبلي	2279294	40,54
جملة محافظات الحدود	84700	1,51
جملة الجمهورية	5622796	100

المصدر: جمعت وحسبت من بيانات الجدول رقم (1) بالملحق

كما يوضح الجدول رقم (4-2) توزيع الحيازات وفقا لنوعها (بارض- بدون ارض) حيث بلغت الاولي حوالي 4,6 مليون حيازة ، في حين بلغت الثانية نحو 999 الف حيازة فقط.

وكان الوجه البحري ايضا له النصيب الاكبر من الحيازات بارض حيث بلغ عددها نحو 2,7 مليون حيازة بارض مقابل 408 الف حيازة اخري بدون ارض.

في حين بلغت عدد الحيازات بالوجه القبلي حوالي 1,7 مليون ، 566 الف حيازة بارض وبدون ارض علي الترتيب.

أما المحافظات الحضرية ومحافظات الحدود فبلغ عدد الحيازات بها نحو 85 ، 69 الف للحيازات بارض لهما علي الترتيب ، 8,5 ، 15,7 الف للحيازات بدون ارض.

جدول (4-2) توزيع الحيازات بأرض وبدون ارض علي الأقاليم المصرية قبل ثورة يناير (طبقا لبيانات التعداد الزراعي 2010) **حيازة**

المحافظة	الحيازات بارض	الحيازات بدون ارض
محافظات حضرية	85289	8565
جملة وجه بحري	2783952	407996
جملة وجه قبلي	1712808	566486
جملة محافظات الحدود	68952	15748
جملة الجمهورية	4624001	998795

المصدر: جمعت وحسبت من بيانات الجدول رقم (2) بالملحق

ويشير الجدول رقم (4-3) الي توزيع مساحة الحيازات الزرراعية المصرية علي الاقاليم، ومنها يتبين ان جملة مساحة الحيازات الزراعية بلغ نحو 8,6 مليون فدان كان نحو 92,4 % منها تتوزع بين محافظات الوجه البحري ومحافظات الوجه

القبلي حيث بلغت مساحة الحيازات لهما حوالي 5.4 ، 2.6 مليون فدان لهما علي الترتيب ، تمثلان حوالي 62.5 % ، 30.4 % من جملة مساحة الحيازات بالجمهورية. كما مثلت المحافظات الحضرية ومحافظات الحدود معا حوالي 7,1 % فقط من جملة مساحات الحيازات بالجمهورية.

جدول (4-3) جملة مساحة الحيازات والاهمية النسبية لها موزعة علي الاقاليم المصرية قبل ثورة يناير (طبقا لنتائج التعداد الزراعي 2010) فدان

المحافظة	مساحة الحيازات	الاهمية النسبية
محافظات حضرية	357655	4,13
جملة وجه بحري	5404545	62,047
جملة وجه قبلي	2628795	30,38
جملة محافظات الحدود	260805	3,01
جملة الجمهورية	8651800	100

المصدر: جمعت وحسبت من بيانات الجدول رقم (3) بالملحق

ويتبين من جدول رقم (4-4) أن متوسط الحيازات المصرية بلغ حوالي 1,5 فدان علي مستوي الجمهورية وهو ما يشير الي اتساع مساحة التفتت الحيازي ووصولها الي السعات الدنيا وغير الاقتصادية، ويزداد حجم المشكلة بالنظر الي متوسط الحيازة في الاقاليم المختلفة حيث يتبين ان المحافظات غير الريفية يزداد بها متوسط الحيازة باضعاف قيمة هذا المتوسط بالمحافظات الريفية ، حيث يبلغ متوسط الحيازة الارضية بمحافظات الوجه القبلي نحو 1,15 فدان فقط ، تزيد الي نحو 1,7 فدان في محافظات الوجه البحري ، وتتضاعف تقريبا لحوالي 3,08 فدان بمحافظات الحدود ، في حين ان المحافظات الحضرية كانت الاكبر من حيث متوسط الحيازة الارضية بنحو 5,35 فدان /حيازة .

جدول (4-4) متوسط الحيازة الفدانية موزعة علي الأقاليم المصرية قبل ثورة يناير (طبقا لنتائج التعداد الزراعي 2010) فدان

المحافظة	متوسط الحيازة
محافظات حضرية	5,35
جملة وجه بحري	1,69
جملة وجه قبلي	1,15
جملة محافظات الحدود	3,08
جملة الجمهورية	**1,54**

المصدر : جمعت وحسبت من بيانات الجدولين (4-1) ، (4-3) .

ومن الجدير بالذكر الي ان اسباب تزايد التفتت الحيازي متعددة ومستمرة قبل الثورة وبعد الثورة وان كانت تفاقم بعضها بعد الثورة ، ومن اهمها الزيادة السكانية ، وتزايد اعداد الاسر غير النووية او الممتدة بالريف المصري، واتباع نظام المواريث، والهجرة الداخلية والخارجية، وضعف الروابط العائلية بالريف الي غير ذلك من الاسباب.

كما تجدر الاشارة الي ان تقزم الحيازات الزراعية او ما يعرف بالتفتت الحيازي يدخل الريف المصري والاقتصاد المزرعي في حلقة مفرغة حيث ان صغر السعة المزرعية يمنع التمتع بمزايا السعة الي جانب ان الانتاج لا يحظي باسعار مجزية نتيجة عدم وجود مبدا التفاوض كما في الانتاج الكبير مما يؤدي الي فقر الفلاح بصورة اكبر واتجاهه لزراعة المحاصيل المدنية للتكاليف دون الاخري الممعظمة للعائد ، وبمرور الزمن يضطر الفلاح الي بيع الارض او اجزاء منها لتغطية نفقات معيشته واسرته وهكذا.

4-2-2 أوضاع الحيازات الزراعية بعد ثورة يناير 2011

تتمثل التغيرات في اوضاع الحيازات المزرعية بعد الثورة في التالي :

4-2-2-1 تطبيق الحيازات الالكترونية:

وذلك بإصدار بطاقة الحيازة الزراعية الإلكترونية، ليستفيد منها 3 ملايين مزارع بمحافظات الجمهورية، حيث تستهدف البطاقة متابعة بيانات التعديات على الأراضى الزراعية، وتوفير مستلزمات الإنتاج للمزارعين، من خلال إضافتها على البطاقة الإلكترونية، حيث تحمل اسم "بطاقة حيازة وخدمات زراعية مطورة" وتحلبديلا للحيازة التقليدية العادية، مع استمرار العمل فى إعداد الاستمارات المخصصة، لإجراء الحصر الحيازى والذي لم يتم إجراؤه من عام 2006.

علي أن يتم إصدار هذه البطاقات علي مرحلتين أن المرحلة الأولى بدأت في تطبيق مشروع البطاقة الإلكترونية بخمس محافظات كنموذج استرشادي يتم تنفيذها خلال عامين، ويربط هذه المحافظات على مركز معلومات إقليمي، والمساحة المقترح الربط عليها بالمحافظة، ومن بين المحافظات، أسوان وأسيوط و كفر الشيخ والقليوبية، والجيزة والغربية، أما المرحلة الثانية، تشمل سوهاج ودمياط والمنيا والمنوفية والوادي الجديد والإسكندرية ومرسى مطروح وشمال سيناء والبحر الأحمر والقاهرة، بينما تتضمن المرحلة الثالثة، الأقصر وقنا والفيوم وبني سويف والبحيرة والدقهلية والشرقية والإسماعيلية والسويس و بورسعيد و الجيزة.

وقد بدا في فبراير 2014 الاقبال من أعداد كبيرة من الفلاحين على المديريات الزراعية بكلا من قرى المنير والسلام والعادلية بمركزى بلبيس ومشتول السوق بالشرقية، لاستلام مخصصاتهم من الأسمدة مستخدمين بطاقات الحيازة الالكترونية الجديدة والتى يستفيد منها نحو 50 ألف فلاح.

وقامت وزارة الزراعة في عام 2013 بتطبيق تلك التجربة كمرحلة اولى بتلك القرى السابق ذكرها ليتم اختبارها لمدة 6 اشهر وبعدها يتم تعميمها على باقى المحافظات لضمان حقوق الفلاح فى صرف مستحقاته.ومن المقرر ان المرحلة الثانية من منظومة الحيازة الإليكترونية الزراعية ستشمل كل الانشطة الزراعية وبما يضمن الحصول علي أول قاعدة بيانات دقيقة و متكاملة بالقطاع الزراعي."

4-2-2-2 مشروع إصدار قانون لإعادة تنظيم التعاونيات الزراعية في عام 2012 :

والذي نص علي أن تكون عضوية مجلس إدارة التعاونيات الزراعية للأفراد مالكي الحيازات الزراعية خمسة افدنة فاقل وهو المتوسط الحيازي الممكن لصغار الحائزين من عضوية مجالس إدارة هذه التعاونيات.

وقد وافقت لجنة الاقتراحات والشكاوى في يونيو 2014 على مشروع القانون وإحالته للجنة الشئون الدستورية والتشريعية لوضع اللمسات النهائية على القانون.

ويتضمن مشروع القانون الآتي[1] :

- تعريف الجمعيات التعاونية : بأن كل جماعة تتكون من الأشخاص الطبيعيين والمعنويين المستقلين بالعمل الزراعي أو المنتخبين ويجب أن يشمل اسم الجهة ما يدل على صفتها التعاونية الزراعية.
- يجوز أن تنشأ في القرية أو المنطقة الواحدة أكثر من جمعية تعاونية زراعية من نوع واحد تمارس نفس النشاط على أن تلتزم الجمعيات بإجراءات دراسات الجدوى الاقتصادية على ألا تقل المساحة الزراعية التى تخدمها عن 1500 فدان.
- لا يجوز للأشخاص الاعتبارية المساهمة فى عضوية أى من الجمعيات مع إمكانية المساهمة فقط فى رأسمال المشروعات التعاونية الاستثمارية التي تنشئها الجمعيات.
- يجوز للجمعيات التعاونية الزراعية بعد موافقة الجمعيات العمومية تأسيس مشروعات تعاونية مشتركة فيما بينها وغيرها من التعاونيات أو شركة مساهمة للأغراض المتعلقة بالتوريد أو الإنتاج أو التسويق الزراعي أو الخدمات الزراعية الأخرى على ألا تزيد مساهمة الأشخاص الاعتبارية أو الغير على 49 %من رأسمال المشروع.
- أشارت إلى أن تأسيس الجمعية اختياري بين مؤسسيها الذين يتولون إعداد نظامها الداخلي ويكونون مسئولين عن جميع الالتزامات التى ترتبها الجمعية.

[1] مصطفى صلاح , قانون جديد للتعاون الزراعى يمنح الجمعيات حق الحصول على قروض إنشاء صناديق دعم المحاصيل، مجلة أخبار البورصة ، 4 يونيو 2014.

- تباشر الجمعية أعمالها فى مجال إعداد التركيبات المحصولية للدورات الزراعية والإسهام فى تنفيذ الخطة التى يتفق عليها فى إطار الخطة العامة للدولة، بالإضافة إلى المساهمة فى تنظيم زراعة الأرض وتجميع الاستغلال الزراعي للنهوض بالزراعة بالتعاون مع أجهزة الدولة.
- يحق للجمعية الحصول على قروض ميسرة بضمانات غير شخصية من مختلف المصادر لتمويل أنشطتها الزراعية ولأعضائها الراغبين فى التعامل معها ولها أن تقبل المدخرات والودائع وفقاً للقواعد التي ينص عليها نظامها الداخلي وتوظفها وتستثمرها مع إنشاء صناديق دعم المحاصيل الزراعية وموازنة الأسعار وإدارة المخاطر الزراعية.
- تتكون أموال جمعيات التعاون الزراعي من أسهم اسمية غير قابلة للتجزئة ولا يجوز الحجز عليها على أن تبين اللائحة كيفية الاكتتاب فى الأسهم التي تصدرها الجمعيات المشتركة والمركزية.
- لكل جمعية أن تنشئ صندوقاً للاستثمار على أن تضع اللائحة موارد الصندوق وكيفية استثمارها فى دعم النشاط التعاونى.
- يجوز تخصيص فائض للجمعية على أن يتم توزيعه بقرار من الجمعية العمومية بواقع 20% على الأقل من صافى الفائض للاحتياطي القانوني و10% للخدمات الخيرية و5% لنشر الوعى التعاوني و10% تودع فى حساب خاص للتدريب التعاوني و5% يتم إيداعها فى حساب خاص للتأمين.
- يشمل توزيع الفائض 3% منه تودع فى صندوق أو حساب خاص بالاتحاد التعاوني للاستثمار، بالإضافة إلى تدعيم المراكز المالية الضعيفة للتعاونيات وسداد الديون المستحقة عليها.
- يشمل توزيع الفائض 10% حوافز إنتاج لأعضاء مجلس الإدارة و5% حوافز بعض العاملين على أن يوزع باقى الفائض على أعضاء الجمعية باعتباره عائداً يتم توزيعه خلال شهر من تصديق الجمعية العمومية على الميزانية.
- لا يجوز أن يتضمن العائد الموزع على أعضاء الجمعية الفائض الناتج عن المعاملات مع غير الأعضاء وتخصص الأرباح من المشروعات التى تمتلكها الجمعية أو تساهم فيها تحت احتياطي مشروعات يساهم فى دعم مشروعات الجمعية التعاونية بعد خصم 10% للاحتياطي القانوني و25 % للحصص النقدية والعينية فى المشروع.
- يمنع توزيع أي عائد من صافى فائض السنوات التالية إذا لحقت بالجمعية خسائر ترتب عليها عجز فى الاحتياطي القانوني أو في رأس المال إلا بعد سداد العجز.
- يجوز لرئيس مجلس الوزراء بقرار منه تحويل أحد المشروعات أو الأموال العامة إلى ملكية تعاونية بغير مقابل أو بمقابل دون فوائد وتتمتع الجمعية بجميع الضمانات الجنائية التى تتمتع بها الملكية العامة.

- تعفى الجمعيات التعاونية من جميع الضرائب والرسوم المستحقة على العقود المتعلقة بتأسيسها، بالإضافة إلى رسوم الدمغة والضرائب على الأرباح التجارية والصناعية والمهن غير التجارية وجميع الضرائب والرسوم الجمركية ورسوم التأمين المؤقت الذى يشترط دفعه مقدماً للدخول فى المناقصات والمزايدات.
- يجوز إنشاء اتحاد تعاونى زراعي مركزي يتكون من الاتحادات الزراعية العامة وجميع الجمعيات المركزية بالمحافظات والبنوك التعاونية الرئيسية وللاتحاد جمعية عمومية من أعضاء مجالس إدارات الجمعيات والبنوك التعاونية بواقع 5 عن كل منظمة عضو بالاتحاد المركزي.
- يتولى الاتحاد التعاوني المركزي التخطيط للحركة التعاونية فى مصر والإسهام فى تنفيذ خطة الدولة فى قطاع الزراعة.
- تتكون موارد الاتحاد من الرسوم والاشتراكات السنوية، بالإضافة إلى النسبة المقررة للاتحاد من فائض الجمعيات التعاونية بما لا يتجاوز 10% بالإضافة إلى الإعانات والمنح التى تقدمها الحكومة والمنح التى تقدمها المنظمات التعاونية الدولية والجهات الخارجية، وما تخصصه الحكومة لدعم الاتحاد فى موازنتها السنوية و20% من صافى ناتج تصفية الجمعيات المحلية.
- للوزير المختص الحق في تحديد الموارد الأخرى للاتحاد.

4-2-2-3 إصدار مشروع لتعديل بعض قوانين الإصلاح الزراعي:

قامت وزارة الزراعة بإصدارمشروع لتعديل قوانين الإصلاح الزراعي يتيح حل مشكلة الورثة وتسليم العقود النهائية لتمليك الأراضي وحل مشكلة صرف تعويضات للمتضررين من قانون الإصلاح الزراعي ومشكلة أسعارالأراضي التي قدرت بعشرة أمثال قيمتها الإيجازية وتنظيم الجمعيات التعاونية حيث تخدم التعديلات الجديدة 800 ألف مزارع، و تصل التشريعات المطلوب تعديلها إلى 40 مادة في 6 أبواب قد تعثر العمل بها بسبب التغيرات الكبيرة والتطورات التي طرأت على القطاع الزراعي وزيادة المساحة التابعة للهيئة العامة للإصلاح الزراعي وأيضا الظروف والمتغيرات التي حدثت بعد ثورة يناير[1].

ومن أهمها الأتي:

- تحديد ضريبة جديدة للأرض وتحديد العلاقة بين الملاك والمستأجرين ووضع حد أدنى لأجور عمال الزراعة وإعطائهم الحق في تنظيم نقابات زراعية.

[1] عز النوبي – جريدة اليوم السابع– الأربعاء، 25 يونيو 2014 القاهرة (عن تصريحات لوزير الزراعة صلاح عبد المؤمن ، زكريا هلال رئيس الهيئة العامة للإصلاح الزراعي).

- تصفية الأوضاع المترتبة على قوانين الإصلاح الزراعي بإصدار القانون رقم 3 لسنة 1986 المعمول به اعتباراً من 1986/4/11.

4-3 التغير في الأسعار المزرعية لأهم المحاصيل الزراعية قبل وبعد الثورة:

تمثل الاسعار المزرعية احد المتغيرات الاقتصادية الهامة والتي يمكن من خلالها الحكم نوعية الحياة التي يمكن ان يعيشها الفلاح المصري وكذلك نمط المعيشة بالريف ومدي التضخم به.

وبرصد التغير في الأسعار المزرعية لمحاصيل(القطن ،الأرز، قصب السكر، بنجر السكر، العدس، البرسيم (المصري، والحجازي)، محاصيل العلف ، المحاصيل الزيتية ، الفول) قبل الثورة ويعبر عنها بمتوسط الفترة (2009-2010) وبعد الثورة ويعبر عنها بمتوسط الفترة (2011-2012) يشير الجدول رقم (4-5) الي ان معظم المحاصيل الزراعية الهامة قد شهدت إرتفاعاً في الاسعار المزرعية لها بعد ثورة يناير 2011 مقارنة بما كانت عليه هذه الاسعار قبل الثورة .

يتبين هذه الزيادة كانت اكثر حدة بالنسبة لمتوسط السعر المزرعي للمحاصيل الزيتية والذي ازداد بنحو 483 جنيه /اردب بعد الثورة ليبلغ متوسط السعر المزرعي لهذه المحاصيل نحو 2082 جنيه /اردب بعد الثورة ، كمتوسط لعامي (2011-2012) بينما كان هذا المتوسط نحو 1599 جنيه/اردب فقط في فترة ما قبل الثورة (2009-2010) ، وتجدر الاشارة الي ان الجزء الاكبر من هذه الزيادة حدث في عام 2012 كأثر مباشر لثورة يناير 2011 حيث ارتفع السعر المزرعي من نحو 1803 جنيه /اردب فقط في عام 2011 الي نحو 2361 جنيه /اردب في عام 2012[2] ، وربما يرجع هذا لأهمية هذه المحاصيل ليس فحسب علي مستوي القطاع الزراعي ، وانما علي مستوي التصنيع ايضا حيث يقوم عليها العديد من الصناعات مما يجعلها اكثر تاثرا بالاعتصامات العمالية وغياب الامن الي غير ذلك من تبعات الثورة.

ويأتي محصول العدس في المرتبة الثانية من حي قيمة الزيادة في متوسط السعر المزرعي له ، حيث بلغ هذا المتوسط في عامي ما قبل الثورة (2009-2010) نحو 1033 جنيه /اردب ، ارتفع ليبلغ نحو 1434 جنيه /طن في عامي ما بعد الثورة (2011-2012) بزيادة قدرت بنحو 401 جنيه للأردب من العدس تمثل نحو 39% من متوسط السعر المزرعي قبل الثورة.

---

[2] الجدول رقم (6) بالملحق

كما شهد محصول الارز زيادة كبيرة حيث تمثل نحو 22% من متوسط السعر المزرعي للارز قبل الثورة ، وهي زيادة كبيرة خاصة انها ليست علي مستوي المستهلك بل في بداية السلسلة التسويقية مما يمثل معاناة كبيرة للمستهلك سواء بالريف المصري او الحضر ، وبالرغم من الاثار الايجابية لزيادة السعر المزرعي للارز حيث تساهم الي حد كبير في تحسين احوال المزارع مما ينعكس علي مستوي معيشته وارتفاع معدلات التنمية بالريف بالاضافة الي اتجاه جزء من عوائد التصدير للمزارع ، الا ان هذه الزيادة لها اثار سلبية كبيرة محتملة تتمثل في تشجيع المزارعين علي زراعة محصول الارز وهذا يتنافي مع سياسة الدولة من الاتجاه لتخفيض المساحة المزروعة من الارز بهدف ترشيد استخدام مورد المياه ، بالاضافة الي ما يترتب علي زراعة الارز ليس فقط من اهدار لكمية مياه كبيرة يمكن ان توجه لمحاصيل اكثر اهمية الا انه يساهم في ارتفاع مستوي الماء الارضي وتدهور خواص التربة وانخفاض انتاجية بعض المحاصيل التالية له .

وبالرغم من اهمية محصول القطن علي المستوي القومي الا ان اسعار القطن لم تزد بقدر المحاصيل الاخري وان كان تأثير الثورة ايجابياً علي سعر القنطار من القطن والذي بلغ متوسطه نحو 1009 جنيه /قنطار لعامي ما قبل الثورة ، في حين ازداد هذا المتوسط لعامي ما بعد الثورة ليبلغ نحو 1118 جنيه /قنطار بزيادة بلغت نحو 109 جنيه تمثل نحو 11% فقط من متوسط السعر المزرعي قبل الثورة . وربما يرجع ايضا انخفاض نسبة الزيادة الي ارتفاع قيمة القنطار من القطن بالفعل وارتباطه الي حد كبير بالاسواق العالمية والمنافسة ، كما يرتبط أيضاً بالسياسة العامة للدولة وقطاعات كبيرة منها كالغزل والنسيج والمحالج ...الخ.

واحتل محصول القمح المرتبة الاولي من حيث نسبة التغير في السعر المزرعي للاردب منه في فترة ما بعد الثورة ، حيث يوضح الجدول رقم (4-6) زيادة متوسط السعر المزرعي للقمح من 257 جنيه/اردب كمتوسط للفترة (2009-2010) ازداد لحوالي 365 جنيه /اردب في عامي (2011-2012) في المتوسط بزيادة قدرت بنحو 42% من متوسط السعر المزرعي قبل الثورة ، وهي زيادة كبيرة جداً وينتظر ان يكون لها أثار إيجابية من تشجيع المزارعين علي زراعة القمح بعد ان تراجعت المساحة المزروعة منه بعد الغاء التوريد الاجباري للمحصول وعدم تحديد حد ادني للسعر المزرعي لا يتناسب واهمية المحصول .

وبالنسبة لمحصول قصب السكر فقد ازداد السعر المزرعي له بما يفوق الثلث حيث زاد سعر الطن منه بنحو 90 جنيه ليبلغ متوسط السعر المزرعي حوالي 348 جنيه/طن لعامي ما بعد الثورة مقارنة بمتوسط السعر المزرعي له قبل الثورة حيث بلغ هذا المتوسط نحو 258 جنيه.

وتشير بيانات الجدول الي تساوي الاهمية النسبية للزيادة في متوسط الاسعار المزرعية لمحاصيل الاعلاف ، ومحصول بنجر السكر حيث بلغت هذه الزيادة نحو 24% من متوسط السعر المزرعي لهما فيما قبل الثورة (2009-2010) ، وبالرغم من انخفاض الاهمية النسبية للزيادة في متوسط الاسعار المزرعية للاعلاف الا ان هذه الزيادة تؤثر وبشكل كبير علي مستوي معيشة المواطن المصري سواء بالريف او الحضر وذلك لارتباط الزيادة في اسعار المحاصيل العلفية بالزيادة في اسعار اللحوم بانواعها وباضعاف الزيادة في سعر العلف حيث بلغ سعر الاردب من العلف في عام 2012 نحو 325,8 جنيه/اردب بزيادة بلغت نحو 50 جنيه للاردب عن السعر المزرعي في عام 2010 وهي زيادة كبيرة نسبيا .

كما يرتبط ايضا ارتفاع السعر المزرعي للبنجر بارتفاع اسعار السكر للمستهلك ، وبلغت الزيادة في متوسط السعر المزرعي لبنجر السكر نحو 69,3 جنيه/طن ، حيث كان متوسط هذا السعر لفترة ما قبل الثورة نحو 290 جنيه /طن فقط ، وارتفع الي نحو 359,3 جنيه/طن في عامي ما بعد الثورة.

وكان محصول الفول من اقل المحاصيل زيادة في السعر المزرعي بعد محصول القطن حيث بلغت الزيادة به نحو 14% فقط بنحو 83 جنيه/اردب ، وربما يرجع انخفاض الاهمية النسبية للزيادة الي ارتفاع متوسط السعر المزرعي للاردب من المحصول بالفعل مقارنة بمحاصيل اخري تبدوا اكثر اهمية حيث بلغ متوسط السعر المزرعي لمحصول الفول نحو 657 جنيه/اردب لعامي ما بعد الثورة بعد ان كان حوالي 574 جنيه/اردب فقط لفترة ما قبل الثورة.

وعلي عكس المحاصيل الحقلية السابقة انخفض متوسط السعر المزرعي لمحصول الكتان في عامي ما بعد الثورة ليبلغ هذا المتوسط نحو 780 جنيه /أردب كمتوسط لعامي (2011-2012) ، بانخفاض مقداره 765 جنيه عن متوسط السعر المزرعي في عامي ما قبل الثورة

والبـالغ حـوالي 1545 جنيـه /أردب ، ويمثـل الانخفـاض نحـو 50% مـن متوسـط السـعر لعـامي مـا قبـل الثـورة ، وتجـدر الاشـارة الـي الانخفـاض كـان كبيـرا ايضـا فـي عـام 2010 اي قبـل الثـورة وهـو مـا يشـير الـي ان التنـاقص فـي السـعر المزرعـي للكتـان كـان بسـبب متغيـرات اخـري لـيس لهـا علاقـة بـالثورة. وكـذلك كـان الانخفـاض اقـل فـي متوسـط السـعر المزرعـي للبرسـيم بنحـو 4% فقـط وهـي زيـادة مقبولـة ويـرجح انهـا لا تـرتبط بـالثورة علـي عكـس المحاصـيل العلفيـة الاخـري السـابق ذكرهـا. وكـان الانخفـاض الاكبـر مـن نصـيب محاصـيل الخضـر الرئيسـية (الفلفـل ، الثـوم ، البصـل ، الطمـاطم) حيـث بلـغ متوسـط السـعر المزرعـي لهمـا فـي عـامي مـا قبـل الثـورة نحـو 1403,7 جنيـه /طـن انخفـض الـي حـوالي 2414 فـي عـامي مـا بعـد الثـورة بـنقص يتجـاوز الالـف جنيـه/طن تمثـل نحـو 37% مـن متوسـط السـعر المزرعـي لهـم قبـل الثـورة .وقـد يكـون السـبب فـي هـذا الانخفـاض سـوء الاوضـاع الامنيـة فـي المقـام الاول والتـي اثـرت سـلبا علـي نقـل المحاصـيل وعـدم اقبـال المشـتريين علـي المجازفـة بالنقـل عبـر الطـرق الرئيسـية بالاضـافة الـي ازمة السولار والبنزين واثرها السلبي علي الانتقال بين الاسواق ايضا.

جدول (4-5) متوسط السعرالمزرعي بالجنيه لأهم المحاصيل الزراعية

قبل وبعد ثورة يناير2011 جنيه

المحصول	الوحدة	متوسط (2009-2010)	متوسط (2011-2012)	التغير	%
قمح	اردب	257	365	108	42
عدس	طن	1033	1434	401	39
قصب	طن	258	348	90	35
المحاصيل الزيتية	اردب	1599	2082	483	30
بنجر سكر	طن	290	359	69	24
الاعلاف	اردب	245	303	58	24
الارز الصيفي	طن	1666	2038	372	22
فول بلدي	اردب	574	657	83	14
قطن	قنطار	1009	1118	109	11
البرسيم	حمل	3417	3288	129-	4-
الخضر	طن	2241	1404	837-	37-
كتان	اردب	1544	780	765-	50-

الاعلاف تشمل الشعير ، الذرة شامية صيفي ، ذرة شامية نيلي ، ذرة رفيعة صيفي

الخضر تشمل (طماطم ص ، فلفل ص ، طماطم ش ، فلفل ش ، بصل ، ثوم).

المحاصيل الزيتية تشمل (فول صويا صيفي ، فول سوداني ، سمسم ، عباد شمس)

البرسيم يشمل (برسيم حجازي ، برسيم مستديم)

المصدر : جمعت وحسبت من بيانات الجدول رقم (6) بالملحق

4-4 التغيرات في التكاليف الكلية لاهم المحاصيل الزراعية قبل وبعد ثورة يناير 2011:

يشير الجدول رقم (4-6) إلي أن متوسط التكاليف الكلية قد تغير بنسب كبيرة لجميع المحاصيل الزراعية محل الدراسة في فترة ما بعد الثورة حيث بلغ هذا التغيير اقصاه للمحاصيل الزيتية والتي زادت قيمة متوسط التكاليف الفدانية الكلية لها في المتوسط حوالي 2656,5 جنيه/للفدان تمثل نحو 99% من متوسط هذه التكاليف فيما قبل الثورة.

أما المحاصيل الحقلية الاخري فكان التغيير كبير نسبياً ولكنه يقل كثيرا عما تغير في المحاصيل الزيتية ، حيث زادت تكاليف محصول العدس بعد الثورة بنحو 1571 جنيه /فدان بنحو 50% من قيمة هذه التكاليف في عامي ما قبل الثورة (2009-2010) وبلغت حوالي 3175,5 جنيه/فدان وبذلك بلغت في عامي ما بعد الثورة (2011-2012) نحو 4746,5 جنيه /فدان ، وتأثرت التكاليف الكلية للمحاصيل السكرية ايضا بثورة يناير وان اختلفت فيما بينها كثيرا في الاهمية النسبية لهذا التغير وقيمته ، حيث كان التغير في تكاليف محصول البنجر اكبر بكثير منها لمحصول قصب السكر ، فبعد ان كان متوسط تكاليف الفدان منه نحو 2975,5 جنيه قبل الثورة كمتوسط للفترة (2009-2010) ارتفع لنحو 3775 جنيه

بزيادة بلغت حوالي 800 جنيه لفترة ما بعد الثورة تمثل نحو 27% من تكاليف انتاج البنجر قبل الثورة. وهي تقريباً ضعف الزيادة في تكاليف محصول قصب السكر والتي بلغت نحو 14,3% فقط بقيمة بلغت 904,5 جنيه وهذا مع ملاحظة ان متوسط تكاليف الفدان من القصب تزيد عن ضعف متوسطه لمحصول البنجر بصفة عامة.

ويأتي محصول القطن ايضا في مقدمة المحاصيل التي حدث بها تغير كبير في متوسط التكاليف الكلية تأثرا بثورة يناير 2011 حيث زاد متوسط التكاليف للفدان من القطن بنحو 1057 جنيه تمثل نحو 24.7% من متوسط تكاليف الفدان قبل الثورة والتي بلغت نحو 4284,5 جنيه كمتوسط لعامي (2009–2010) ، في حين بلغت بعد الزيادة لنحو 5341,5 جنيه ، وتقل الزيادة في متوسط تكاليف محصول الفول البلدي لنحو 21% حيث بلغ متوسط تكاليف الفدان منه حوالي 3545 جنيه لعامي (2009–2010) مقارنة بمتوسطها لعامي (2011–2012) والذي بلغ نحو 4297,5 جنيه بزيادة قدرت بنحو 752,5 جنيه في تكاليف الفدان.

جدول (4-6) متوسط التكاليف الكلية قبل وبعد ثورة يناير 2011

جنيه/فدان

المحصول	متوسط (2009-2010)	متوسط (2011-2012)	التغير	%
المحاصيل الزيتية	2684	5340,5	2656,5	99
عدس	3175,5	4746,5	1571	49,5
بنجر سكر	2975,5	3775	799,5	26,9
قطن	4284,5	5341,5	1057	24,7
فول بلدي	3545	4297,5	752,5	21,2
البرسيم	3239.5	3885	645,5	19,9
الارز الصيفي	3930,5	4685,5	755	19.2
قمح	3569,5	4247	677,5	19
الاعلاف	2989,1	3449,8	460,63	15,4
كتان	3039.5	3488,5	449	14,8
قصب	6318,5	7223	904,5	14,3
الخضر	25707	26514	807	3,14

الاعلاف تشمل الشعير ، الذرة شامية صيفي ، ذرة شامية نيلي ، ذرة رفيعة صيفي .
الخضر تشمل (طماطم ص ، فلفل ص ، طماطم ش ، فلفل ش ، بصل ، ثوم).
المحاصيل الزيتية تشمل (فول صويا صيفي ، فول سوداني ، سمسم ، عباد شمس)
البرسيم يشمل (برسيم حجازي ، برسيم مستديم)
المصدر : جمعت وحسبت من بيانات الجدول رقم (7) بالملحق.

في حين ان الزيادة في محاصيل البرسيم ، الارز الصيفي ، القمح قاربت الخمس ، حيث بلغت الاهمية حيث النسبية لهذه الزيادة نحو 19,9% ، 19,2% ، 19% للمحاصيل الثلاث علي الترتيب من متوسط تكاليف الفدان من كل منه في عامي قبل الثورة والذي بلغ نحو 3240 ، 3930,5 ، 3569,5 جنيه للفدان علي الترتيب.

وقد تقاربت هذه الزيادة في كل من المحاصيل العلفية والكتان والقصب لتبلغ نحو 14-15% فقط. في حين ان محاصيل الخضر كانت الادني من حيث الزيادة في متوسط التكاليف الفدانية بعد ثورة يناير 2011 ، حيث زادت التكاليف الكلية لها بنحو 807 جنيه/فدان بنحو 3,14% فقط من متوسط هذ التكاليف قبل الثورة ، وتعتبر الزيادة في تكاليف الخضر هي الزيادة الطبيعية التي تحدث مع مرور الزمن بدون اثار للثورة عليها وقد يكون ذلك سببه عدم اعتماد محاصيل الخضروات علي عمالة بشرية او الية بشكل كبير وكذلك عدم احتياجها لمستلزمات انتاج بكميات كبيرة مقارنة بالمحاصيل الحقلية السابق الاشارة اليها.

4-5- التغيرات في التكاليف المتغيرة لاهم المحاصيل الزراعية قبل وبعد الثورة:

يوضح الجدول رقم (4-7) متوسط التكاليف المتغيرة (التكاليف الكلية بدون الايجار)، وقد تصدرت المحاصيل الزيتية ايضا المحاصيل الزراعية التي تغيرت بعد الثورة من حيث متوسط التكاليف المتغيرة والتي بلغت في عامي ما قبل الثورة نحو 1593,4 جنيه للفدان تضاعفت لنحو 3803 جنيه للفدان كمتوسط لعامي (2011-2012) بعد الثورة بزيادة قدرت بنحو 2209,6 جنيه تمثل نحو 139% من متوسط من متوسط التكاليف المتغيرة للمحصول قبل الثورة وهي زيادة كبيرة جدا خاصة مع الاهمية الكبيرة للزيوت بالنسبة للامن الغذائي .

ويأتي محصول العدس في المرتبة الثانية من حيث الاهمية النسبية للزيادة في متوسط التكاليف المتغيرة ، حيث تأثرت هذه التكاليف بالثورة الي حد كبير فازدادت من نحو 2040,5 جنيه كمتوسط لعامي (2009-2010) الي نحو 3590 جنيه كمتوسط لعامي (2011-2012) بزيادة بلغت نحو 1550 جنيه تمثل نحو 76% من متوسط التكاليف المتغيرة للفدان من العدس قبل الثورة.

وتزداد الاهمية النسبية لمتوسط التكاليف المتغيرة لمحصول القطن عنها في متوسط التكاليف الكلية ، حيث ازدادت نسبة التغير في متوسط التكاليف المتغيرة للقطن بعد الثورة بنحو 34% من متوسطها اي بزيادة حوالي 883 جنيه/فدان.

وتقل هذه الزيادة لمحصول الارز الصيفي لتبلغ نحو 599 جنيه للفدان تمثل 27% من متوسط التكاليف المتغيرة للمحصول قبل الثورة (2219,5 جنيه) حيث ارتفعت هذه التكاليف لحوالي 2818,5 جنيه كمتوسط لعامي (2011-2012).

وبالنسبة لمحصول القمح يتبين زيادة متوسط التكاليف المتغيرة للفدان منه من نحو 2066,5 جنيه للفدان كمتوسط لعامي (2009-2010) الي نحو 2577,5 جنيه كمتوسط لعامي (2011-2012) بزيادة بلغت نحو 511 جنيه تمثل حوالي 25% من متوسط تكاليفه قبل الثورة.

وكانت الزيادة ايضا في التكاليف المتغيرة لمحصول بنجر السكر حوالي 22,7% وهي زيادة كبيرة نسبياً اذا ما قورنت بالزيادة في متوسط التكاليف المتغيرة لمحصول قصب السكر والتي بلغت نحو 13,4% فقط من متوسط تكاليف الفدان قبل الثورة.

جدول (4-7) متوسط التكاليف المتغيرة قبل وبعد ثورة يناير 2011

جنيه/فدان

المحصول	متوسط (2009-2010)	متوسط (2011-2012)	التغير	%
المحاصيل الزيتية	1593,4	3803	2209,6	139
عدس	2040,5	3590	1549,5	75,9
قطن	2579,5	3462,5	883	34,2
الارز الصيفي	2219,5	2818,5	599	27
قمح	2066,5	2577,5	511	24,7
بنجر سكر	1806	2216,5	410,5	22,7
الاعلاف	1859,6	2257,8	398,13	21,4
فول بلدي	2076	2495	419	20,2
كتان	1667,5	1987,5	320	19,2
البرسيم	1375,5	1631	255,5	18,6
قصب	4444,5	5042	597,5	13,4
الخضر	19295	19698	402,5	2,09

المصدر : جمعت وحسبت من بيانات الجدول رقم (7) بالملحق.

وبلغت الزيادة في متوسط التكاليف المتغيرة لمحصول البنجر نحو 410,5 جنيه/فدان حيث وصلت لنحو 2216,5 جنيه في ما بعد الثورة ، بعد ان كانت حوالي 1806 جنيه فقط كمتوسط لعامي ما قبل الثورة.

وبالرغم من انخفاض الاهمية النسبية للزيادة في متوسط التكاليف المتغيرة لمحصول القصب عنها للبنجر الا ان قيمة الزيادة للقصب كانت اكبر منها للبنجر والتي بلغت نحو 598 جنيه ، حيث زادت هذه التكاليف من حوالي 4444,5 جنيه/فدان كمتوسط لعامي ما قبل الثورة (2009-2010) الي حوالي 5042 جنيه/فدان بعد الثورة (2011-2012).

وتتقارب الاهمية النسبية للتغير في متوسط التكاليف المتغيرة لمحاصيل الاعلاف ، والفول البلدي ، والكتان ، والبرسيم ، حيث بلغت الاهمية النسبية للتغير حوالي 21,4% ، 20,2% ، 19,2% ، 18,6% للمحاصيل السابقة علي الترتيب ، وتراوحت هذه الزيادة من نحو 255,5 جنيه كانت لمحصول البرسيم الي حوالي 398 جنيه كمتوسط للمحاصيل العلفية ، وكما في متوسط التكاليف الكلية كانت الخضر الادني من حيث التغير في متوسط التكاليف المتغيرة لها والتي لا ترجع غالباً للتغيرات الناتجة عن ثورة يناير ، وبلغت الزيادة في متوسط التكاليف المتغيرة نحو 402,5 جنيه وتمثل نحو 2,1% فقط من متوسط التكاليف المتغيرة لمحاصيل الخضر قبل الثورة والبالغ نحو 19295 جنيه كمتوسط لعامي (2009-2010).

4-6 التغيرات في نمط الإيجارات الزراعية بفئاتها المختلفة قبل وبعد الثورة:

يعتبر الايجار من التكاليف الثابتة الثقيلة عليي الفلاح المصري المستاجر وفي نفس الوقت هي غير عادلة بالنسبة لمالكي الاراضي ، لذا فان التغيرات في الايجارات المزرعية قد اتسمت بالثبات النسبي والضآلة لعقود كثيرة مضت حيث كانت تمثل سبعة امثال الضريبة علي الاراضي الزراعية وهو ما جعل المالك فقيراً ومتضررا في غالبية الاحوال خاصة في الاراضي القديمة ، وهذا ما دعي الي ظهور نظم حيازية مختلفة منها الحيازة بالمزارعة وبالمرابعة الي غير ذلك من انواع التعاون المزرعي بين الملاك والمستاجرين ، وسبق ثورة الخامس والعشرين من يناير 2011 ارتفاعا في القيمة الايجارية حيث حددت بنحو 22 مثل الضريبة ، وهو ما ادي الي شيء من العدالة النسبية بالنسبة للملاك وان كان ذلك اثر بطريقة او باخري علي نمط التركيب المحصولي والذي مال الي التركيب المحصولي المدني للتكاليف اكثر منه الممعظم للعائد وهو ما يجعل المحاصيل الاكثر ربحية تشهد انخفاضا في المساحات المزروعة منها.

وفيما يلي تتناول الدراسة التغيرات التي طرات علي الايجارات المزرعية بعد ثورة يناير 2011 مقارنة بما كانت عليه قبل الثورة ، حيث تتناول النقاط التالية :

- التغير في قيمة الإيجارات للأراضي الزراعية موزعة حسب المحصول قبل وبعد الثورة.
- التغير في الأهمية النسبية لإيجار أهم المحاصيل الزراعية بالنسبة لجملة التكاليف(الإيجار/جملة التكاليف) قبل وبعد الثورة.
- التغير في الأهمية النسبية لإيجار أهم المحاصيل الزراعية بالنسبة للتكاليف المتغيرة (الإيجار/جملة التكاليف المتغيرة) قبل وبعد الثورة.
- التغير في الأهمية النسبية لإيجار أهم المحاصيل الزراعية بالنسبة لصافي العائد (نسبة الإيجار/صافي العائد) قبل وبعد الثورة.

4-6-1 التغير في قيمة الإيجارات للأراضي الزراعية موزعة حسب المحصول قبل وبعد الثورة.

يشير الجدول رقم (4-8) الي ان متوسط الايجارات المزرعية للفدان ، ومنه يتبين ان ايجار الارضي المزروعة بالمحاصيل الزيتية كانت اكثر المحاصيل تاثرا بالثورة ، حيث يتبين ان متوسط ايجار الفدان من الاراضي المزروعة بالمحاصيل الزيتية لعامي ما قبل الثورة بلغ نحو 1060,6 جنيه ، في حين بلغت نحو 1537,5 جنيه كمتوسط لعامي ما بعد الثورة (2011-2012) بزيادة قدرت بنحو 446,9 جنيه تمثل نحو 41% من متوسط ايجار الاراضي المزروعة بها قبل الثورة.

وجاء محصول بنجر السكر في المرتبة الثانية حيث بلغت الزيادة في ايجار الاراضي المزروعة به نحو 389 جنيه تمثل حوالي 33,3% من متوسط ايجار الارض لعامي ما قبل الثورة ، حيث بلغ متوسط الايجار بهما حوالي 1169,5 جنيه ، في حين ازدادت بعد الثورة لحوالي 1558,5 جنيه.

جدول (4-8) متوسط الإيجار لأهم المحاصيل الزراعية قبل وبعد ثورة يناير 2011

جنيه/فدان

المحصول	متوسط (2009-2010)	متوسط (2011-2012)	التغير	%
المحاصيل الزيتية	1090,6	1537,5	446.88	41
بنجر سكر	1169,5	1558,5	389	33,3
فول بلدي	1469	1802,5	333,5	22,7
البرسيم	1864	2254	390	20,9
قصب	1874	2181	307	1,4
قمح	1503	1669,5	166,5	11,1
قطن	1705	1879	174	10,2
كتان	1372	1501	129	9,4
الارز الصيفي	1711	1867	156	9,12
الخضر	6411,5	6816	404,5	6,31
الاعلاف	1129,5	1192	62,5	5,53
عدس	1135	1156,5	21,5	1,89

المصدر: جمعت وحسبت من بيانات الجدول رقم (8) بالملحق

كما تزايد ايجار الاراضي المزروعة بالفول البلدي من نحو 1469جنيه قبل الثورة الي نحو 1802,5 جنيه بعد الثورة بزيادة قدرت بنحو 333,5 جنيه تمثل حوالي 22,7% من متوسط الايجارات للمحصول قبل الثورة.

وتزايد الايجار للاراضي المزروعة بالبرسيم بنحو 390 جنيه تمثل نحو 21% من متوسط ايجار هذه الاراضي قبل الثورة (2009–2010) والبالغ نحو 1864 جنيه زادت بعد الثورة لحوالي 2254 جنيه بينما تناقصت هذه الزيادة لمحصول قصب السكر لحوالي 16,4% من متوسط ايجار الارض المزروعة به لعامي (2009–2010).

4–6–2 التباين في الأهمية النسبية لإيجار أهم المحاصيل الزراعية بالنسبة لجملة التكاليف (الإيجار/جملة التكاليف) قبل وبعد الثورة.

يشير الجدول رقم (4–9) الي حدوث بعض التغيرات في الاهمية النسبية للايجار من التكاليف المتغيرة ، وكان هذا التغير موجباً بالنسبة لمعظم المحاصيل فيما عدا المحاصيل الزيتية والعدس.

كما يوضح الجدول ان التغيرات الموجبة قد تراوحت من 2,2% كحد ادني وهي قيمة الزيادة في نسبة الايجار/ التكاليف المتغيرة حيث مثلت هذه النسبة نحو 30,7% ، 32,9% لمحصول القصب قبل وبعد الثورة علي الترتيب.

في حين بلغ التغير اقصاه في محصولي البرسيم والذي تغيرا بنسبة قاربت 18%، حيث زادت نسبة الايجار /التكاليف المتغيرة للمحصول من 23,3% قبل الثورة الي 41,2% بعد الثورة ، وتلاه محصول الكتان والذي بلغت نسبة التغير فيه نحو 11% بالزيادة ، حيث تغيرت النسبة من نحو 27,6% الي 38,7% لقبل وبعد الثورة علي الترتيب ، كما كانت حوالي 31,1% ، 38,1% لمحصول الارز الصيفي قبل وبعد الثورة علي الترتيب.

كما انخفضت الزيادة في نسبة الايجار/التكاليف المتغيرة للمحاصيل وهي الفول، البلدي، القمح، القطن، بنجر السكر عن 50% فبلغت نحو 4,4%، 3,2% ، 3,9% ، 3,2% للمحاصيل السابقة علي الترتيب.

كما تناقصت نسبة الايجار/ التكاليف المتغيرة علي خلاف المحاصيل السابقة لمحصولي العدس والمحاصيل الزيتية حيث تناقصت هذه النسبة لمحصول العدس من حوالي 44,7% لفترة ما قبل الثورة الي حوالي 37,7% فقط بعد الثورة بنقص قدر بحوالي 7؟%.

أما المحاصيل الزيتية فتناقصت هذه النسبة بحوالي 3,6% فقط حيث بعد أن كانت 10,12% قبل الثورة و بلغت حوالي 6,5% فقط بعد الثورة.

جدول (4-9) الأهمية النسبية للإيجار من التكاليف المتغيرة قبل وبعد ثورة يناير 2011 %

المحصول	متوسط (2009-2010)	متوسط (2011-2012)	التغير
البرسيم	23,3	41,2	17,9
كتان	27,6	38,7	11,1
الخضر	30,9	38,7	7,8
الارز الصيفي	31,1	38,1	7
فول بلدي	35,9	40,3	4,4
قمح	32,6	35,8	3,2
قطن	44,1	48	3,9
بنجر سكر	39,1	42,3	3,2
قصب	30,7	32,9	2,2
الاعلاف	37,2	39,4	2,2
عدس	44,7	37,7	7-
المحاصيل الزيتية	10,125	6,5	3,625-

المصدر: جمعت وحسبت من بيانات الجداول رقم (6) ، (8) بالملحق

4-6-3 التغير في الأهمية النسبية لإيجار أهم المحاصيل الزراعية بالنسبة للتكاليف المتغيرة (الإيجار/جملة التكاليف المتغيرة) قبل وبعد الثورة.

يوضح الجدول رقم (4-10) التغيرات في الأهمية النسبية للايجارات المزرعية من جملة التكاليف لاهم المحاصيل الزراعية قبل وبعد ثورة يناير 2011 ، ومنه يتبين عدم وجود تغير كبير بصفة عامة في نسبة الايجار لجملة التكاليف بعد ثورة يناير 2011، حيث كان التغير سواء بالزيادة او النقص لا يزيد عن 10% من متوسط هذه النسبة لعامي ما قبل الثورة (2009-2010) وذلك عدا محصول العدس والذي انخفضت نسبة الايجار للفدان منه الي جملة التكاليف بنحو 11,4% اي بنحو ثلث هذه النسبة في فترة ما قبل الثورة حيث كانت نسبة الايجار/ التكاليف كمتوسط لعامي (2009-2010) حوالي 35,7% انخفضت لحوالي 24,3% لعامي ما قبل الثورة (2011-2012).

جدول (4-10) متوسط نسبة الإيجار للتكاليف الإجمالية قبل وبعد ثورة يناير 2011

المحصول	متوسط (2009-2010)	متوسط (2011-2012)	التغير
بنجر سكر	39,5	41,2	1,7
الخضر	25,1	25,9	0,8
قصب	29,6	30,2	0,6
فول بلدي	41,4	41,9	0,5
البرسيم	58,5	58,9	0,4
كتان	45,1	43	2,1-
قمح	42,1	39,3	2,8-
الارز الصيفي	43,5	39,9	3,6-
الاعلاف	9,475	8,675	0,8-
قطن	39,8	35,2	4,6-
المحاصيل الزيتية	10,3	7,8	2,5 -
عدس	35,7	24,3	11,4-

المصدر: جمعت وحسبت من بيانات الجداول رقم (8) ، (7) بالملحق

4-6-4 التغير في الأهمية النسبية لإيجار أهم المحاصيل الزراعية بالنسبة لصافي العائد (نسبة الإيجار/صافي العائد) قبل وبعد الثورة

ويوضح الجدول رقم (4-11) الأهمية النسبية للإيجار بالنسبة لصافي العائد ومنه يتبين ارتفاع الاهمية النسبية للايجار من صافي العائد بالنسبة لمحصولي الالياف (القطن ، الكتان) ، حيث يزيد ايجار الاراضي المزروعة بهما عن صافي العائد المتحقق منهما ، مما يجعلهما محاصيل غير مجزية في الوقت الحالي.

حيث تصل قيمة الايجار لفدان محصول القطن حوالي 130% من صافي العائد المتحقق منه قبل الثورة (2009-2010) تناقصت بنحو 35,1% لتبلغ حوالي 95% فقط في فترة ما بعد الثورة (2011-2012).

اما محصول الكتان فكان التغير فيه كبيرا حيث مثل نحو 66% تناقص في نسبة الايجار لصافي العائد من الفدان المزروع بالكتان ، حيث كانت هذه النسبة حوالي 113,2% في عامي (2009-2010) ثم انخفضت لنحو 47,2% فقط في عامي ما بعد الثورة (2011-2012) وبلغت نسبة التغير حوالي 66%.

وكان محصولي الفول وبنجر السكر هما الوحيدين الذين زادت نسبة الايجار/صافي العائد لهما في فترة ما بعد الثورة مع ملاحظة ان التغير ببنجر السكر لم يتعدي 1%.

اما محصول الفول فبعد ان كانت نسبة الايجار من صافي العائد قبل الثورة حوالي 80% زادت لحوالي 92% في عامي ما بعد الثورة (2011-2012) اما المحاصيل الاخري فكان التغير يتمثل في انخفاض نسبة الايجار من صافي العائد.

وفيما يخص محصول القمح تبين زيادة هذه النسبة من نحو 72,2% لعامي ما قبل الثورة الي حوالي 40,6% فقط بانخفاض بلغ 31,6% وبلغ التغير حوالي 180% لمحصول العدس والذي انخفضت نسبة الايجار لصافي العائد من الفدان المزروع به من 24,1% في فترة ما قبل الثورة لحوالي 6,2% فقط لبعد الثورة .

واتسمت المحاصيل الاخري بتدني التغير في نسبة الايجار /صافي العائد الفداني والتي لم تتعدي 10% انخفاضا بعد الثورة وهو ما يعني احد ثلاثة امور هي انخفاض الايجارات ، أو زيادة متوسط صافي العائد أو حدوثهما معاً بانخفاض اكبر للايجارات.

جدول (4-11) متوسط نسبة الإيجار لصافي العائد قبل وبعد ثورة يناير 2011

المحصول	متوسط (2009-2010)	متوسط (2011-2012)	التغير	%
فول بلدي	79,6	91,9	12,3	15,5
بنجر سكر	32,5	33,1	0,6	1,85
المحاصيل الزيتية	17,125	15,125	2-	11,7-
الارز الصيفي	58,9	49,6	9,3-	15,8-
الخضر	23,8	18,7	5,1-	21,4-
قصب	29,7	22,9	6,8-	22,9-
قطن	129,8	94,7	35,1-	27-
الاعلاف	18,35	13,325	5,025-	27,4-
قمح	72,2	40,6	31,6-	43,8-
البرسيم	30	14,8	15,2-	50,7-
كتان	113.2	47,2	66-	58,3-
عدس	24,1	6,2	17.9-	74,3-

المصدر: جمعت وحسبت من بيانات الجداول رقم (9) ، (7) بالملحق

الفصل الخامس
التعديات على الأراضي الزراعية قبل وبعد ثورة 25 يناير

5-1 تمهيد:

تعتبر ظاهرة التعدى على الاراضى الزراعية مشكلة اقتصادية كبرى تواجه الاقتصاد المصرى نظرا لأن موارد الأرض الزراعية لا تكفى لسد الأحتياجات البشرية والحيوانية من السلع الزراعية الضرورية لإنخفاض الإنتاج الزراعى الذى يؤثر على الاقتصاد القومى المصرى والذى يمثل عدم استقرار فى الأمن الغذائى بصفة خاصة والأمن القومى بصفة عامة .

بقدر ما حملت ثورة 25 يناير الكثير من الخير لمصر وشعبها إلا أن البعض استغل الثورة خاصة مع تدني الأوضاع الأمنية السيئة وحالات الانفلات الأمني التي عاشتها البلاد بهجمة تعديات شرسة علي الأراضي الزراعية بالمحافظات سواء بالبناء أو التجريف فمنذ ثورة 25 يناير شكلت التعديات على الأراضي الزراعية سمة بارزة للمصريين، والتهمت الكتل الخراسانية الأراضي الزراعية الخصبة وتحولت إلى مبانٍ وعمارات سكنية خاصة، بل امتد الأمر إلى التعدي المستمر على أملاك الدولة وحرم الطريق ونهر النيل. وحتى الأراضي الصحراوية التي تم استصلاحها للزراعة لم تسلم من جريمة التعدى عليها حيث قام المستثمرون بالتعدي عليها بالبناء وخاصة طريق مصر اسكندرية الصحراوي، وبلغت جملة المساحة التى تم التعدى عليها خلال الفترة من 2011/1/25 إلى 2014/2/9 حوالى44825 فدان بعدد حالات تعدى وصل إلى 1038981حاله ما تم ازالته 6151 فدان وما لم يتم أزالته حتى الأن وصل 38673 فدان، كما ان عمليات البناء علي الاراضي الزراعية افقدت مصر خلال 30 سنة نحو 760 الف فدان ، بما يعنى اختفاء حوالى 30 الف فدان [*]زراعى سنويا عن النيل والدلتا تحت المبانى الامر الذى يعتبر كارثة كبيرة بالنسبة لبلد زراعى امى مثل مصر ، ويرجع ذلك الي تفشي ظاهرة الفساد في الاجهزة المحلية المعنية بمراقبة هذا الامر، ولعل تفجر الاحداث السياسية الاخيرة أوجد "بيئة خصبة" لتفاقم هذه الظاهرة .

وهناك عده أسباب ساعدت على أرتكاب هذه الجريمة لعل أهمها:

- ارتفاع نسبة الفقر فى الريف وزيادة أسعار مستلزمات الإنتاج نظراً لشرائها من السوق السوداء بأضعاف سعرها مما يشكل ضغوط على الفلاح فيضطر لبيع الأرض الزراعية بأسعار مرتفعة جدا كمبانى , وخاصة اذا كانت المساحة التى يزرعها اقل من فدان.
- الإنفلات الأمنى وتباطؤ أجهزة الأمن فى القيام بأدوارها ووجود ثغرات في القانون.

---

[*] فاروق الباز(دكتور)- مركز الاستشعار عن بعد -جامعة بوسطن - محاضرة على هامش مؤتمر بيوفيجن ، الاسكندرية،2014

5-2 مفهوم التعدى على الاراضى الزراعية واشكاله:

يقصد بالتعدي علي الأراضي الزراعية نقصان المساحات المنتجة للغذاء دوريا بدلا من زيادتها لملاحقة معدلات الزيادة السكانية وذلك عن طريق البناء عليها أو تبويرها وتحويلها الى غير منتجة. ولحفظ حقوق الأجيال الحالية والقادمة في الحصول علي الغذاء بأسعار غير مرهقة تحقيقا لأهم مباديء الإنسان وهو مبدأ الحق في الطعام دون مشقة أو أن يكون الفقر سببا في عدم إمكانية الحصول علي الغذاء وبالتالي موت البشر. لذا كان البناء علي الاراضي الزراعية يستقطع جزءا من مورد لاينضب لانتاج العذاء وبالتالي يقلص الانتاجية الزراعية حتى الاراضي الصحراوية التي تم استصلاحها للزراعة قام المستثمرون بالتعدي عليها بالبناء بدلا من الزراعة.

ويوضح الدكتور عباس زغلول رئيس شعبة التطبيقات الهندسية والمياه بالهيئة القومية للاستشعار عن بعد وعلوم الفضاء أن أحدث الدراسات التي تمت باستخدام الأقمار الصناعية أثبتت وجود تغيرات في مساحة الأراضي الزراعية ببعض محافظات الجمهورية. حيث تراجعت مساحة الأراضي الزراعية في محافظة كفر الشيخ علي سبيل المثال بنسبة 20% خلال العقدين الماضيين، وفقدت منطقة شرق الدلتا نحو 43 % من مساحة أراضيها الزراعية. كما كشفت صور الأقمار الصناعية الحديثة التي قام بتحليلها علماء الهيئة القومية للاستشعار عن البعد وعلوم الفضاء زيادة معدلات الزحف العمراني علي الأراضي الزراعية بنسبة تصل إلي 23% سنويا بمختلف المحافظات مما يترتب عليه نقص مساحة الأراضي الزراعية في الوقت الذي تنفق فيه الدولة الكثير من الأموال علي استصلاح الصحراء. وأضاف أن بعض العلماء توقعوا أنه مع حلول عام 2050 أن تخسر مصر نحو 17% من مساحة الدلتا نتيجة الزحف العمراني العشوائي علي الأراضي الزراعية.

5-3 أسباب تفاقم ظاهرة التعدى على الآراضى الزراعية :

هناك العديد من الاسباب التى ساهمت فى تسهيل جريمة التعدى على الاراضى الزراعية ومن أهمها:

5-3-1 تفتيت الملكية الزراعية: من أهم المشاكل التى تواجه الزراعة فى مصر تفتت الملكية الزراعية ويقصد به تقسيم الأرض الزراعية مكانيا الى قطع منفصلة، ويلاحظ انخفاض متوسط مساحة القطعة الزراعية التى يمتلكها أو يديرها الفرد، ومع ارتفاع أسعار مستلزمات الزراعة وانخفاض أسعار المنتجات الزراعية و ارتفاع أسعار الأراضى المبانى يقوم الفرد ببيع المساحة التى يمتلكها وخاصة اذا كانت أقل من فدان مبانى ، وهكذا تضع مساحات كبيرة من أجود الاراضى الزراعية.

5-3-2 تجريف التربة الزراعية:

تعرضت مساحات كبيرة من التربة الخصبة إلى تجريف للطبقات السطحية عالية الخصوبة لصناعة الطوب الأحمر، للتوسع الكبير فى المنشآت المختلفة وقد ادى ذلك إلى فقد التربة لخصوبتها وتبويرها فى النهاية الى درجة ان بعض الاراضى اصبحت غير منتجة نهائيا.

- الفلاح المصرى يعتبر من أفقر الطبقات الموجودة فى مصرفنسبة الفقر فى الريف تصل إلى 78% طبقا لتقديرات البنك الدولى، وتصل نسبة الفقر فى المدن والعشوائيات الى 44% وارتفاع مستلزمات الزراعة من الاسمده والمبيدات والحبوب وهناك نقص كبير منها لا تستطيع الحكومه توفيرة مما يضطر الفلاح لشراؤه من السوق السوداء بأضعاف سعره وانخفاض أسعار المنتجات الزراعية مما يدفع الفلاح لبيع الاراضى الزراعية مبانى بأسعار عالية جدا .

5-3-3 الانفلات الأمنى وتباطؤ أجهزة الأمن فى القيام بأدوارها:

بعد ثورة 25 يناير ومع زيادة الارهاب ومع انشغال الشرطة والجيش بذلك وهى اعباء اضافيه فوق مهامهم الاساسية وجد الكثير من السكان ذلك فرصة ثمينة للتعدى على الاراضى الزراعية بالبناء وضياع مساحات من اجود الأراضى.

5-3-4 طريقة الرى المستخدمه فى الزراعة: الرى بالغمرتؤدى إلى (التملح – القلوية- ارتفاع مستوى الماء الأرضى، ويرجع هذا إلى اختلال التوازن بين الرى الزائد والصرف القاصر، اراضى الزراعة المطرية فى النطاق الساحلى وأراضى المراعى تتعرض لعوامل التعرية والانجراف، وتمثل الكثبان والفرشات الرملية المنتشرة فى الصحراء الغربية مصدر تهديد للواحات وشبكات الطرق والتخوم الغربية للأراضى الزراعية فى صعيد مصر[1]

5-3-5 الزيادة السكانية الكبيرة :

وخاصة فى الريف حيث يزداد عدد السكان ولا توجد مساكن لهم، مما يضطر الفلاح للبناء على الاراضى الزراعية لأولاده.

5-3-6 تأخير تحديد كردونات المبانى من قبل الحكومة مما يضطر الفلاح والمواطنين للبناء على الأراضى دون أذن من الحكومة.

5-3-7 وجود ثغرات قانونية لقضايا البناء تساعد فى الحصول علي البراءة فى القانون رقم119 لسنة2000 الذي يحظر البناء علي الأراضي الزراعية خارج كردون القرية أو المدينة الي جانب المواد151 و152 و155 و156 من قانون الزراعة رقم53 لسنة 1966 والمعدل بالقانونين رقمي116 لسنة1983 و2 لسنة1985 حيث حظر المشرع المساس بالرقعة الزراعية سواء عن طريق تبويرها أو

[1] د.محمد عبد الفتاح القصاص ، التصحر , تدهور الاراضى فى المناطق الجافة , عالم المعرفة ، العدد 242، المجلس الوطنى للثقافة والفنون والاداب , الكويت , 1989

إقامة منشآت عليها ولم يكتف بمجرد الحماية الجنائية بتجريم صور التعدي عليها وأناط بوزير الزراعة سلطة وقف أسباب المخالفة وإزالتها بالطريق الإداري، أما في حالة البناء علي أرض زراعية فقد أناط المشرع بوزير الزراعة سلطة وقف أسباب المخالفة بالطريق الإداري, ولم يخوله سلطة إزالتها حيث ينعقد الاختصاص بذلك للمحكمة الجنائية ومن ثم فإن صدور قرار من المحافظ المختص بإزالة المبني المقام علي الأرض الزراعية يكون قد صدر من غير مختص بإصداره مخالفا للقانون.

5-3-8 تملح التربة وانخفاض أنتاجيتها: إن للتغيرات المناخية تأثيرا سلبيا علي جميع أنماط الزراعة المختلفة, والتي انعكست مباشرة علي الإنتاج الزراعي بصفة عامة, وترتبط ظاهرة التملح أو الملوحة ارتباطا مباشرا بظاهرة التغيرات المناخية التي تعتبر من أهم مشكلات الإنتاج الزراعي حيث تتزايد مشكلة الملوحة بارتفاع معدلات درجات الحرارة ونقص سقوط الأمطار,و من بين كل الأراضي الزراعية في مصر والبالغة مساحتها نحو ٧.٨ مليون فدان «٣.٣ مليون هكتار»، فإن أكثر من ٢٥ %منها بدأت تعاني مشكلة ملوحة التربة، حذر البنك الدولي من انخفاض المحاصيل الزراعية ودخول العاملين في قطاع الزراعة، بسبب زيادة نسبة ملوحة التربة الزراعية في مصر.وفي الأراضي المزروعة في شمال منطقة الدلتا وشرقها، فإن أكثر من ٦٠% تتأثر بالملوحة ويرجع سبب الملوحه هذة الى الخاصية الشعرية او الى الرى بالغمر[1]

5-3-9 سفى الرمال وحركة الكثبان الرملية على الاراضى الزراعية: تنتشر فى المناطق الصحراوية وفى تخوم الوادى القديم نشاطات الكثبان الرملية المتحركة وظاهرة سفى الرمال حيث تقدر المساحات التى تغطيها الرواسب الهوائية والكثبان الرملية نحو 16% من المساحة الكلية لجمهورية مصر العربية. وتؤدى هذه الحركة إلى زحف الكثبان الرملية وترسيب الرمال على التربة الزراعية المنتجة. وتقدر مساحة الأرض الزراعية المتأثرة بهذه الظواهر بنحو 1.8 مليون فدان من مجمل مساحة الأرض الزراعية فى مصر.وتقدر الخسائر الإقتصادية لهذه المساحات بنحو 25% من إنتاجيتها كمتوسط عام، مع اختلاف درجات تدهور إنتاجية التربة من منطقة لأخرى طبقاً للظروف المناخية والجيوموفولوجية واتجاهات الرياح وعدم توفر أساليب الحماية من سفى الرمال وحركة الكثبان الرملية، ومع تكرار زحف الرمال عليها وعدم وجود الموارد المالية لمنع زحف الرمال او ازالة الرمال التى تقدمت على الاراضى ما يفقد الامل فى زراعتها مرة أخرى وتبور او يتم البناء عليها او أقامة مشروع صناعى عليها .

5-4 التوزيع والتحليل المكانى للتعديات على الأراضى الزراعية فى مصر

يتضح من خلال الجداول (5-1)، (5-2) التى توضح مساحة الاراضى الزراعية التى تم التعدى عليها خلال الفترة من 2006/1/1 الى 2014/2/11 الاتى:

[1] جريدة المصري اليوم ، القاهرة ، 2008/11/4.

جدول (5-1)

عدد حالات التعدى على الاراضى الزراعية فى مصر خلال الفترة (2006/1/1 - 2010/12/31)

المحافظة	حالات التعدى			ما تم ازالته			ما لم يتم ازالته		
	المساحة			المساحة			المساحة		
	س	ط	ف	س	ط	ف	س	ط	ف
القاهرة	17	20	210	19	7	166	22	12	44
الجيزة	14	3	1292	5	6	1216	9	21	75
دمياط	11	23	1098	13	2	447	22	20	651
الاسكندرية	19	13	2332	9	13	1452	10	-	880
البحيرة	5	18	638	21	3	446	8	14	192
المنوفية	12	11	398	20	19	314	16	15	83
الغربية	2	20	872	13	3	788	13	16	84
الدقلهية	3	11	1044	17	10	785	10	-	259
القليوبية	3	23	6794	19	19	5941	8	3	853
الشرقية	10	16	1562	-	23	1160	10	17	401
كفر الشيخ	10	15	182	16	11	182	18	3	-
الاسماعيلية	17	19	67	-	23	49	17	20	17
السويس	11	17	68	21	6	65	14	10	3
الفيوم	-	11	499	10	16	301	14	18	197
المنيا	1	1	1450	22	8	1400	3	16	49
بنى سويف	20	5	211	18	13	147	2	16	63
اسيوط	2	21	2347	7	16	1919	19	4	428
سوهاج	21	20	3657	14	19	1023	7	1	2634
قنا	15	6	1852	23	23	1460	16	6	391
الأقصر	3	20	630	1	22	437	2	22	192
أسوان	8	15	303	-	6	-	8	9	303
الاجمالى	204	308	27512	268	263	19698	248	243	7799

المصدر: وزارة الزراعة ، بيانات غير منشورة ، 2013.

جدول (5-2) عدد حالات التعدى على الأراضى الزراعية فى مصر خلال الفترة (25 /1/ 2011 - 11/2/ 2014)

المحافظة	حالات التعدى				ما تم ازالته				ما لم يتم ازالته			
	عدد	المساحة			عدد	المساحة			عدد	المساحة		
		س	ط	ف		س	ط	ف	1890	س	ط	ف
أسوان	2320	19	12	158	430	8	17	24	53012	11	19	132
كفر الشيخ	55626	19	14	2877	2614	5	11	208	16343	14	3	2668
الجيزة	21604	1	2	800	5261	20	23	196	113003	5	2	603
البحيرة			19			22	3			19	15	
المنوفية	140101	12	12	4120	1415	15	9	164	138686	21	2	3956
الاسماعيلية	2931	3	19	229	1061	2	12	55	1870	1	7	174
المنيا	62305	20	19	2915	15936	12	20	763	46369	8	23	2150
الشرقية	88446	1	4	3824	21697	17	2	924	66749	8	1	2900
الدقهلية	84016	3	20	4187	7311	-	8	578	76705	3	12	3609
بنى سويف	37591	14	6	1502	1418	23	13	68	36173	15	16	1433
الاقصر	14403	7	1	1410	5218	15	5	526	9185	16	19	883
الفيوم	27726	23	11	1370	1345	9	11	84	26381	14	-	1286
القاهرة	3847	23	14	195	248	6	9	8	3599	17	5	186
الاسكندرية	15943	22	16	717	1143	21	12	112	14800		4	604
الغربية	97998	8	18	4645	6512	10	20	455	91486	1	21	
السويس	274	14	14	76	23	22	19	61	251	22	18	4188
دمياط	19693	12	18	1071	1261	5	7	103	18432	16	11	967
اسيوط	65528	5	11	2403	9024	-	18	369	56504	7	17	2033
سوهاج	51765	13	11	2263	5457	3	2	266	46308	5	9	1997
قنا	35729	20	11	1998	6560	16	19	399	29169	10	16	1598
القليوبية	89343	6	4	3347	6504	17	21	295	82839	4	6	3051
الوادى الجديد	48	17	9	2	11	1	2	1	37	13	7	1
بورسعيد	116	14	18	33	26	22	10	3	90	4	7	29
شمال سيناء	3	2	20	0	0	-	-	0	3	16	20	0
مطروح	91	17	2	4	21	14	20	0	70	2	5	3
الاجمالى	1038981	15	1	44825	107319	22	23	6151	931662	17	1	38673

المصدر: وزارة الزراعة ، بيانات غير منشورة ، 2014

زيادة التعدى على الاراضى الزراعية بعد ثورة 25 يناير 2011 حتى 2014 /2/9 حيث بلغت مجموع المساحة المعتدى عليها 44825 فدان، فى حين كانت قبل ثورة 25 يناير 27512 فدان بفارق زياده قدرها 17313 فدان، بعدد حالات وصلت الى 1038981 حالة بعد ثورة 25 يناير حتى فبراير 2014، وذلك بسبب الانفلات الامنى الذى حدث بعد ثورة 25 يناير 2011.

شكل (5-1) اجمالى حالات التعدى على الاراضى الزراعية خلال الفترة من 2006/1/1 الى 2010/12/31 والفترة من 1 /1/ 2011الى 2014/2/11

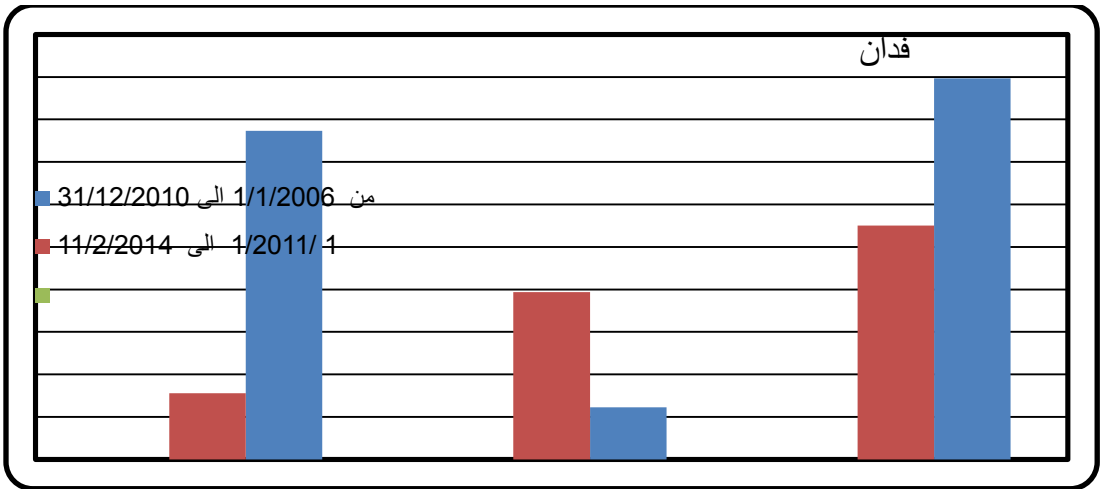

من اعداد الباحث اعتماداً على بيانات الجدول رقم (5-2)

5-4-1 مناطق التعدى على الاراضى الزراعية :

يتضح من الشكلين رقم (5-2) ،(5-3) والخاصين بعدد حالات ومساحات التعدى على الأراضى الزراعية أن :

-أكبر مساحة تم التعدى عليها فى محافظة الغربية 4645 فدان بعدد حالات وصلت الى 97998 حالة تعدى بعد ثورة 25 يناير وجاءت القليوبية فى المركز الاول قبل ثورة 25 يناير بمساحة تعدى وصلت الى 6794 فدان ، ثم جاءت بعد ذلك محافظة الدقهلية 4187 فدان فى المركز الثانى بعدد حالات تعدى وصلت الى84016 حالة تعدى، وقبل ثورة 25 يناير جاءت سوهاج فى المركز الثانى بمساحة بلغت 3657 فدان .

شكل (5-2) عدد حالات التعدى على الاراضى الزراعية من 2011/1/25 -2014/2/11.

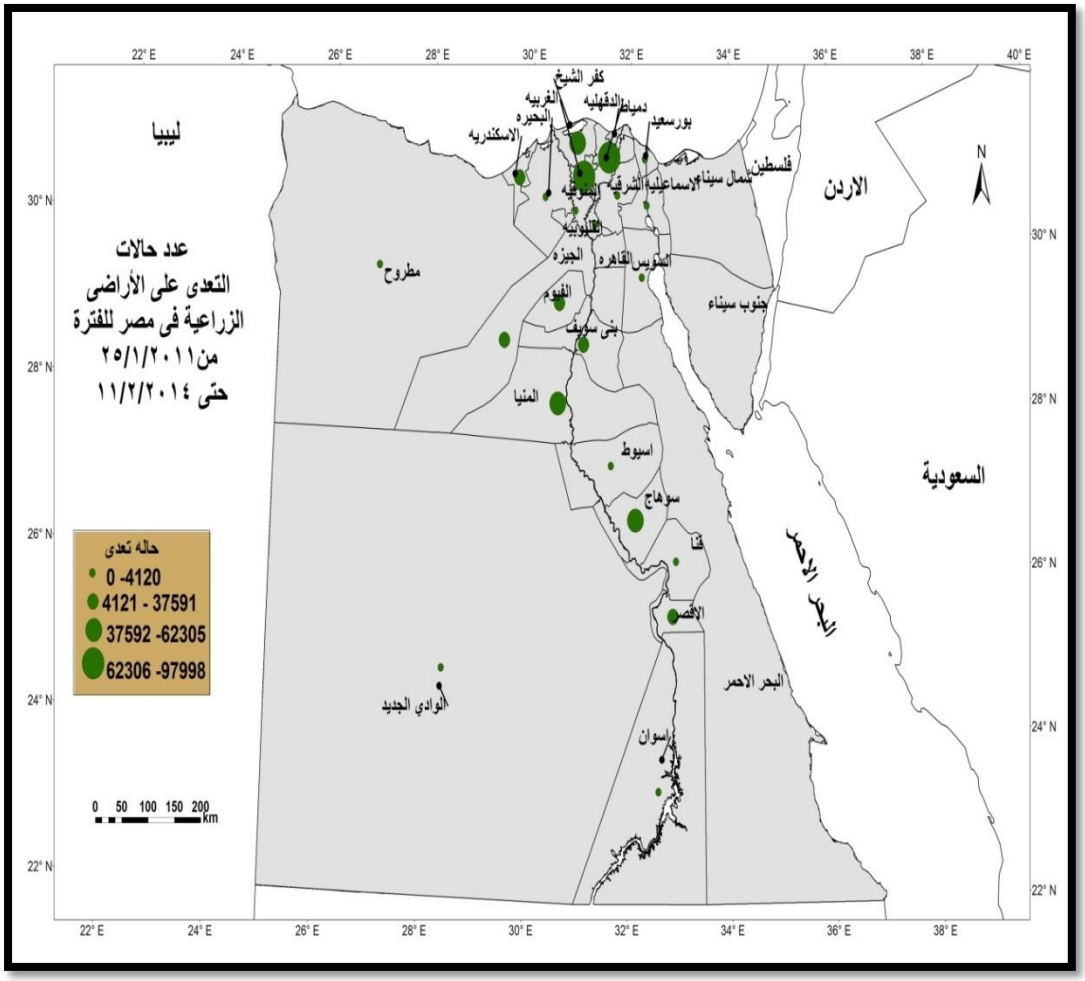

من اعداد الباحث اعتماداً على بيانات الجدول رقم (5-2)

وتأتى بعد ذلك المنوفية فى المركز الثالث حيث بلغت 4120 فدان بعدد حالات وصلت الى 140101 حاله تعدى بعد ثورة 25 يناير، ومحافظة اسيوط فى المركز الثالث بمساحة تعدى وصلت الى 2347 فدان قبل 25 يناير

شكل (5-3) مساحة التعدى على الاراضى الزراعية من 2011/1/25 -2014/2/11.

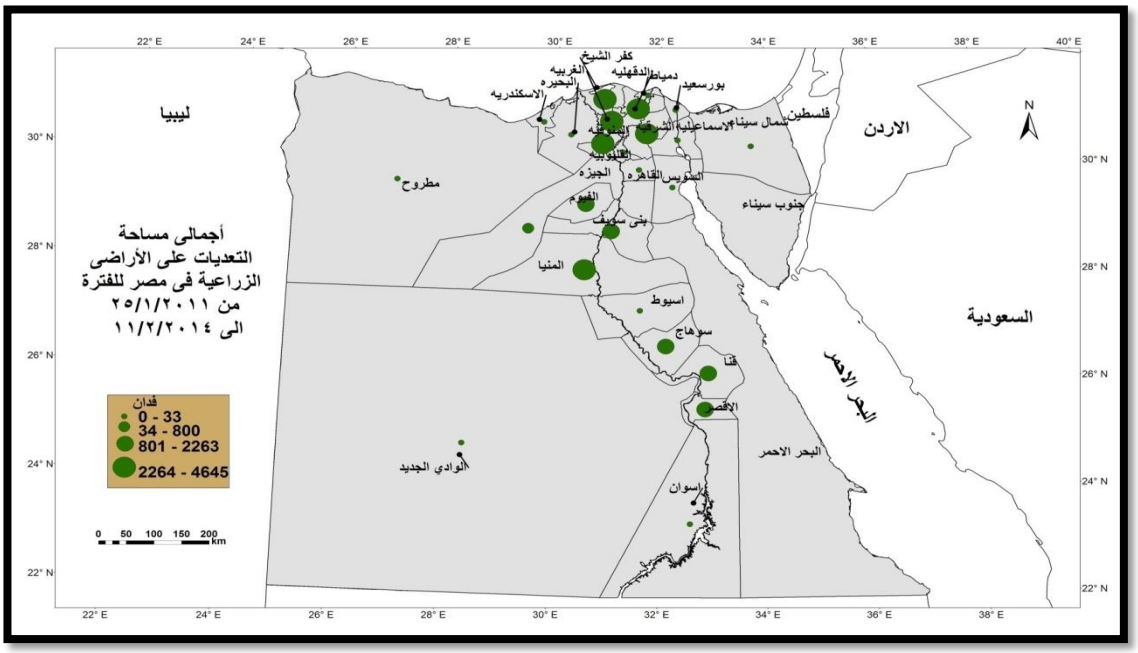

من اعداد الباحث اعتماداً على بيانات الجدول رقم (5-2)

ثم تأتى بعد ذلك الشرقية فى المركز الرابع حيث بلغت 3824 فدان بعدد حالات وصلت إلى 88446حاله تعدى بعد ثورة 25 يناير ومحافظة الاسكندرية فى المركز الرابع بمساحة تعدى وصلت الى 2332 فدان قبل 25 يناير.

شكل (5–4) مساحة التعدى على الاراضى الزراعية قبل الثورة خلال الفترة من 2006/1/1 الى 2010/12/31.

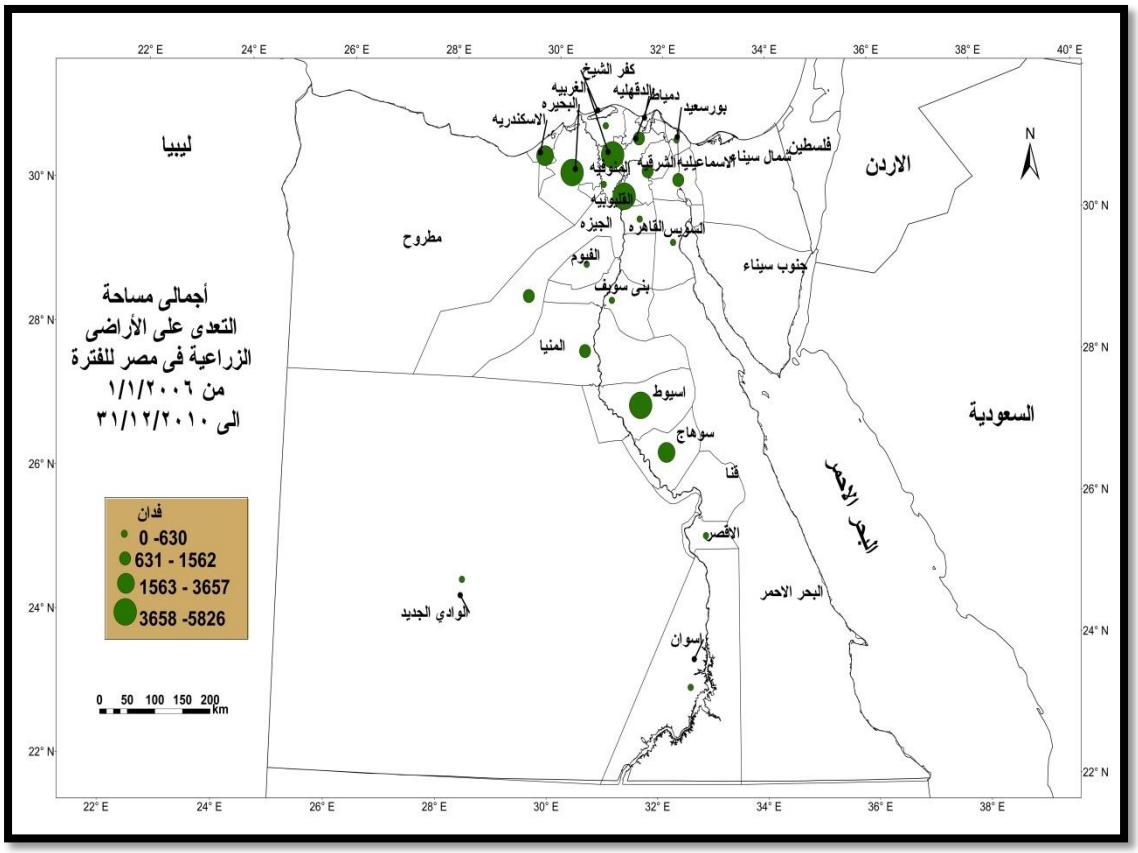

من اعداد الباحث اعتماداً على بيانات الجدول رقم (5–2)

5-4-2 التغير فى مساحات الاراضى الزراعية التى تم والى لم يتم ازالة التعديات عليها قبل وبعد ثورة يناير

يتضح من خلال الجدولين (5-1) ,(5-2) وكذلك الشكل (5-5) اللذان يوضحان مساحة الاراضى الزراعية التى لم يتم ازالتها سواء قبل ثورة 25 يناير او خلال الفترة من25 يناير الى فيراير 2014 الاتى:

- وصلت مساحة الاراضى الزراعية التى تم ازالة التعديات عليها بعد ثورة 25 يناير 2011 حتى يناير 2014 الى 6151 فدان ، فى حين ما تم ازالته قبل ثورة 25 يناير 19699 فدان، وذلك بسبب الانفلات الامنى الذى حدث بعد ثورة 25 يناير 2011.

شكل رقم (5-5) عدد الحالات التى لم يتم ازالتها نتيجة التعدى على الاراضى الزراعية خلال الفترة من 2006-2010

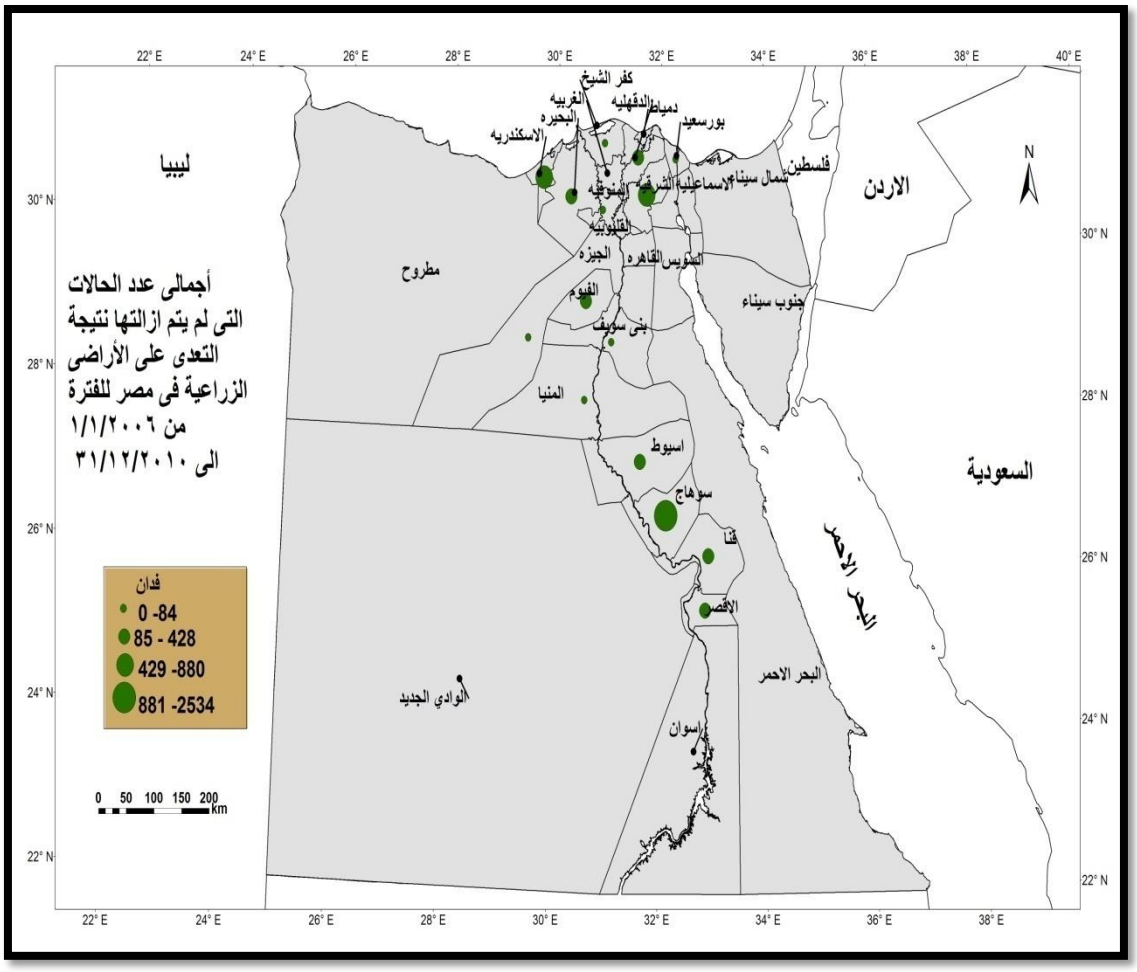

من اعداد الباحث اعتماداً على بيانات الجدولين رقمى (5-1، 5-2)

- أكبر مساحة لم يتم ازالتها فى محافظة السويس 4188 فدان بعدد حالات لم يتم ازالتها وصلت الى 251حالة ازاله بعد ثورة 25 يناير بسبب صعوبة الظروف الامنية، وسوهاج فى المركز الاول قبل ثورة 25 يناير بعدد حالات لم يتم ازالتها وصلت الى 2634 فدان، ثم جاءت بعد ذلك محافظة المنوفية 3956فدان فى المركز الثانى بعدد حالات لم يتم ازالتها وصلت الى138686 حالة لم يتم ازالتها وقبل ثورة 25 يناير جاءت الاسكندرية فى المركز الثانى بحالات لم يتم ازالتها وصلت880 فدان، وتأتى بعد ذلك كفر الشيخ فى المركز الثالث حيث بلغت 3668 فدان بعدد حالات لم يتم ازالتها وصلت إلى 16343حاله لم يتم ازالتها بعد ثورة 25 يناير ومحافظة القليوبيه فى المركز الثالث بمساحة لم يتم ازالتها وصلت الى 853 فدان قبل 25 يناير، وتأتى بعد ذلك الدقهلية فى المركز الرابع حيث بلغت 3609 فدان بعدد حالات لم يتم ازالتها وصلت إلى 76705حاله لم يتم ازالتها بعد ثورة 25 يناير، ومحافظة دمياط فى المركز الرابع بمساحة لم يتم ازالتها وصلت الى 651 فدان قبل 25 يناير. وتأتى بعد ذلك الشرقية فى المركز الخامس حيث بلغت 2900 فدان بعدد حالات لم يتم ازالتها وصلت إلى 66749 حاله لم يتم ازالتها بعد ثورة 25 يناير ومحافظة اسيوط فى المركز الخامس بمساحة لم يتم ازالتها وصلت الى 428 فدان قبل 25 يناير، وتأتى بعد ذلك اسيوط فى المركز السادس حيث بلغت 2033 فدان بعدد حالات لم يتم ازالتها وصلت إلى 56504حاله لم يتم ازالتها بعد ثورة 25 يناير ومحافظة الشرقية فى المركز السادس بمساحة لم يتم ازالتها وصلت الى 401 فدان قبل 25يناير .

5-5 نتائج التعدى على الأراضى الزراعية :

كان لظاهرة التعدى على الاراضى الزراعية العديد من السلبيات منها :

5-5-1 تناقص مساحة الأراضى الزراعية، تعتبر النتيجة الطبيعية للتعدى على الأراضى الزراعية فى مصر والتى لا يوجد تعويض لها باستصلاح اراضى جديدة وهذه المساحات لا يمكن تعويضها نظرا لخصوبتها العالية ويوضح الجدول التالى مساحة الاراضى الزراعية فى مصر خلال عامى 2005 و2012.حيث يلاحظ تناقص مساحة الاراضى عام 2012 عن 2005 فى كل محافظات مصرويلاحظ ان اكبر المحافظات التى انخفضت بها مساحة الاراضى الزراعية .

وفى مدينة الفيوم انخفضت مساحة الاراضى الزراعية نتيجة التعدى على الاراضى الزراعية حيث زاد النمو الحضرى خلال الفترة من 1952 -2002 كالتالى [أ] :

1- كانت مساحة الحضر عام 1952 فى مدينة الفيوم 822 فدان .
2- زادت مساحة الحضر فى مدينة الفيوم عام 1991 ووصلت الى 1945 فدان .
3- فى عام 2000 وصلت مساحة الحضر الى 2297 فدان.
4- فى عام 2002 زادت مساحة الحضر الى 2410 فدان.

[أ]-Abd El-Rahman Sayed Abdelrahman ,change detection of soil sallinty and urban encroachment in fayoum governorate using satellite date and geographic information system ,athesis submitted in partial fulfillment of the of the reqequirements for the degree of ,master of scienc in soil science ,faculty of agriculture ,moshtohor ,zagazig university 2003,p 192.

5-5-2 فقدان المساحات المنتجة :

يؤدى التعدى على الاراضى الزراعية الى فقد مساحات منتجة كما يتضح من الجدول (5-3) وبالتالى يقل الانتاج من هذه المساحات كما يتضح :

أ- المحاصيل الشتوية :

تزداد الكمية المفقودة المقدرة من محصول البرسيم ووصلت الى 1,1 مليون طن علف أخضر بقيمة 312مليون جنية، بينما بلغت الكمية المفقودة من محصول القمح نحو596الف اردب بقيمة 226مليون جنية.

جدول (5-3)

كمية وقيمة الإنتاج المفقود لبعض المحاصيل نتيجة التعدى على اراضى مصر عام 2012.

المحصول		المساحة بالفدان	متوسط الانتاج	الوحدة	متوسط السعر بالجنية	الكمية المنتجة	الاجمالى بالجنيه
المحاصيل الشتوية	القمح	35806	15.6	اردب	380	596767	226771333
	الفول البلدى	35806	8.4	اردب	680	300308	204209703
	العدس	35806	4	اردب	1180	144343	170324666
	الترمس	35806	6.5	اردب	645	231307	149192860
	الشعير	35806	13.2	اردب	320	471446	150862613
	الحلبه	35806	4.5	اردب	620	159856	99111008
	البرسيم	35806	32	اردب	8720	1145792	312228320
	البنجر	35806	23	طن	293	823538	209823160
المحاصيل الصيفية	الذرة	35806	22.3	اردب	280	798474	22357664
	الارز	35806	28	طن	225	1002568	225577800
	القطن	35806	6.5	قنطار	1415	232381	328819030

المصدر:السيد السيد جابر عبد الرحمن وكامل صلاح الدين محمدالأمين، التعدى على الأراضى الزراعية وأثره على الأمن الغذائى المصرى دراسة حالة محافظة الشرقية، المؤتمر الحادى والعشرون للاقتصاديين الزراعيين 30-31 اكتوبر 2013، معهد بحوث الاقتصاد، الجمعية المصرية للاقتصاد الزراعى ، ص245.

ب - المحاصيل الصيفية:

يلاحظ من خلال الجدول (5-3) والشكل (5-6) ان محصول الارز يأتى فى المركز الاول من حيث كميات الانتاج المفقودة حيث بلغت الكمية المفقودة منه 1002568 أردب بقيمة225577800 جنيه، ثم يإتى محصول الذرة فى المركز الثانى من حيث الكمية المفقودة بلغت نحو 798 الف اردب قدرت قيمتها بنحو 223 مليون جنية ، ثم يأتى فى المركز الثالث والأخير محصول القطن حيث بلغت الكمية المفقودة 232 الف قنطار بقيمة 328 مليون جنية .

شكل (5-6) المساحة المفقودة بالفدان والكمية المنتجة بالاردب لبعض المحاصيل نتيجة التعدى على الاراضى بجمهورية مصر العربية عام 2012.

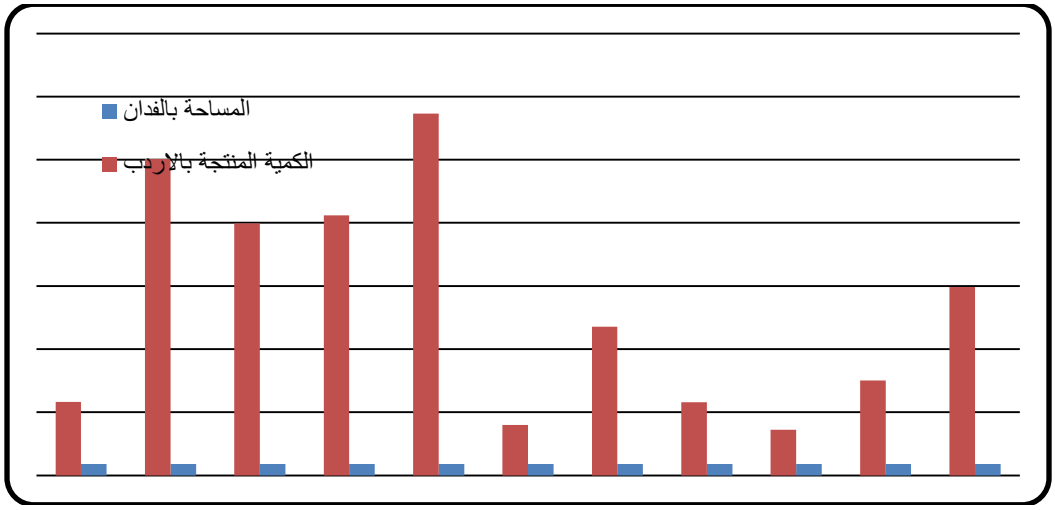

من اعداد الباحث اعتماداً على بيانات الجدول رقم (5-3)

5-5-3 زيادة الواردات من المحاصيل الغذائية :

وخاصة القمح ومستلزمات الصناعة وغيرها من المواد الخام الزراعية وتحميل الدوله أعباء سنويه جديدة، حيث أن أسعار الغذاء شهدت ارتفاعات هائلة مؤخرا، اذ قفز سعر طن القمح الي 360 دولارا بعد اعلان الصين ان لديها موجة جفاف تهدد محصول القمح، وتوقعت منظمة الاغذية والزراعة "فاو" في تقرير لها مؤخرا تزايد فاتورة واردات منطقة شمال افريقيا، وخاصة مصر، من القمح خلال العام الحالي 2011 لتغطية احتياجاتها الاستهلاكية، مشيرة الي ان مصر تعتبر اكبر مستورد للقمح في العالم.حيث زادت قيمة استيراد القمح من 8767593 الف جنيه مصرى عام 2009 الى 20584483 الف جنيه عام 2012، وكذلك الذرة حيث زادت من 4636503 ألف جنيه عام 2009 الى 12526624 الف جنية عام 2012.

جدول (5-4)

قيمة الواردات من القمح والذرة من الخارج بالجنيه المصرى للفترة من 2008 إلى 2012

السنوات المحصول	2008	2009	2010	2011	2012
القمح	1150915	8767593	12253226	19079427	20584483
الذرة	5296958	4636503	7184413	12990802	12526624

وزارة الزراعة: بيانات غير منشورة، 2014.

شكل (5-7) تطور قيمة الواردات المصرية من القمح والذرة خلال الفترة من2002 الى 2012.

(بالألف جنيه)

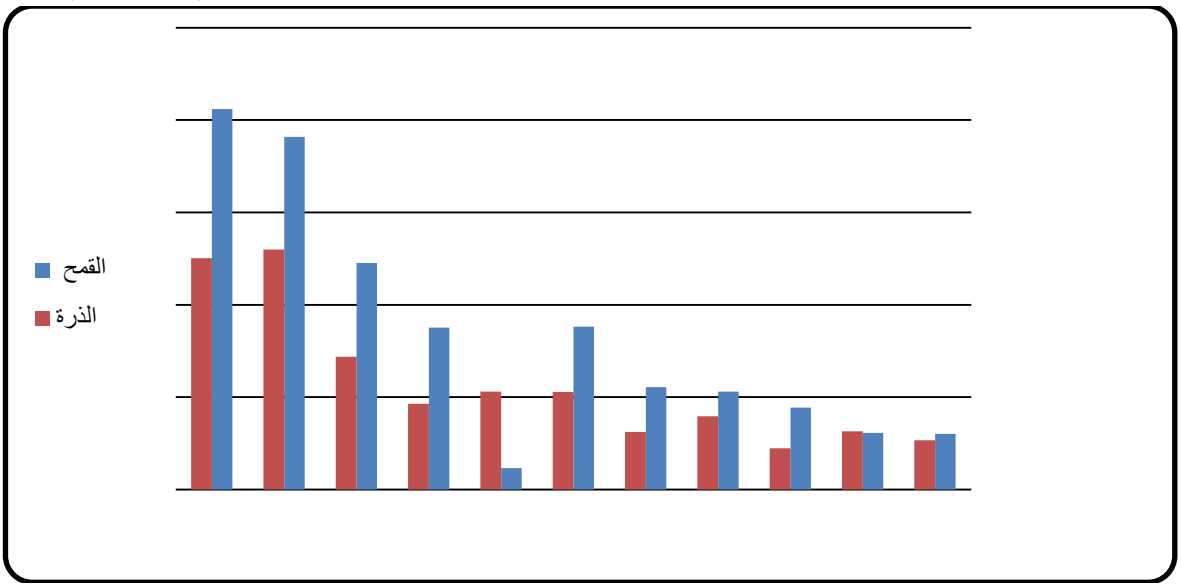

من اعداد الباحث اعتماداً على بيانات الجدول رقم (5-4).

5-6 جهود مواجهه التعدى على الأراضى الزراعية

على الرغم من الظروف الصعبة التى تمر بها البلاد من حالة الانفلات الامنى وانشغال الشرطة فى اكثر من جبهة تقوم الحكومة بخطوات كبيرة لازالة التعدى على الاراضى الزراعية كما يوضحها الجدول (5-3) والشكل (5-8) و(5-9) :

- يتضح من خلال الجدول (5-1) والجدول (5-2) اللذان يوضحان مساحة الاراضى الزراعية التى تم ازالة التعديات عليها خلال الفترة من25 يناير 2011 الى فبراير 2014 الاتى:
- وصلت مساحة الاراضى الزراعية التى تم ازالة التعديات عليها بعد ثورة 25 يناير 2011 حتى يناير 2014 الى 6151 فدان، فى حين ما تم ازالته قبل ثورة 25 يناير 19699 فدان ، وذلك بسبب الانفلات الامنى الذى حدث بعد ثورة 25 يناير 2011.

شكل (5-8) اجمالى عدد الحالات التى تم ازالتها نتيجة التعدى على الاراضى الزراعية فى مصر للفترة من 2006/1/1 الى 2010/12/31.

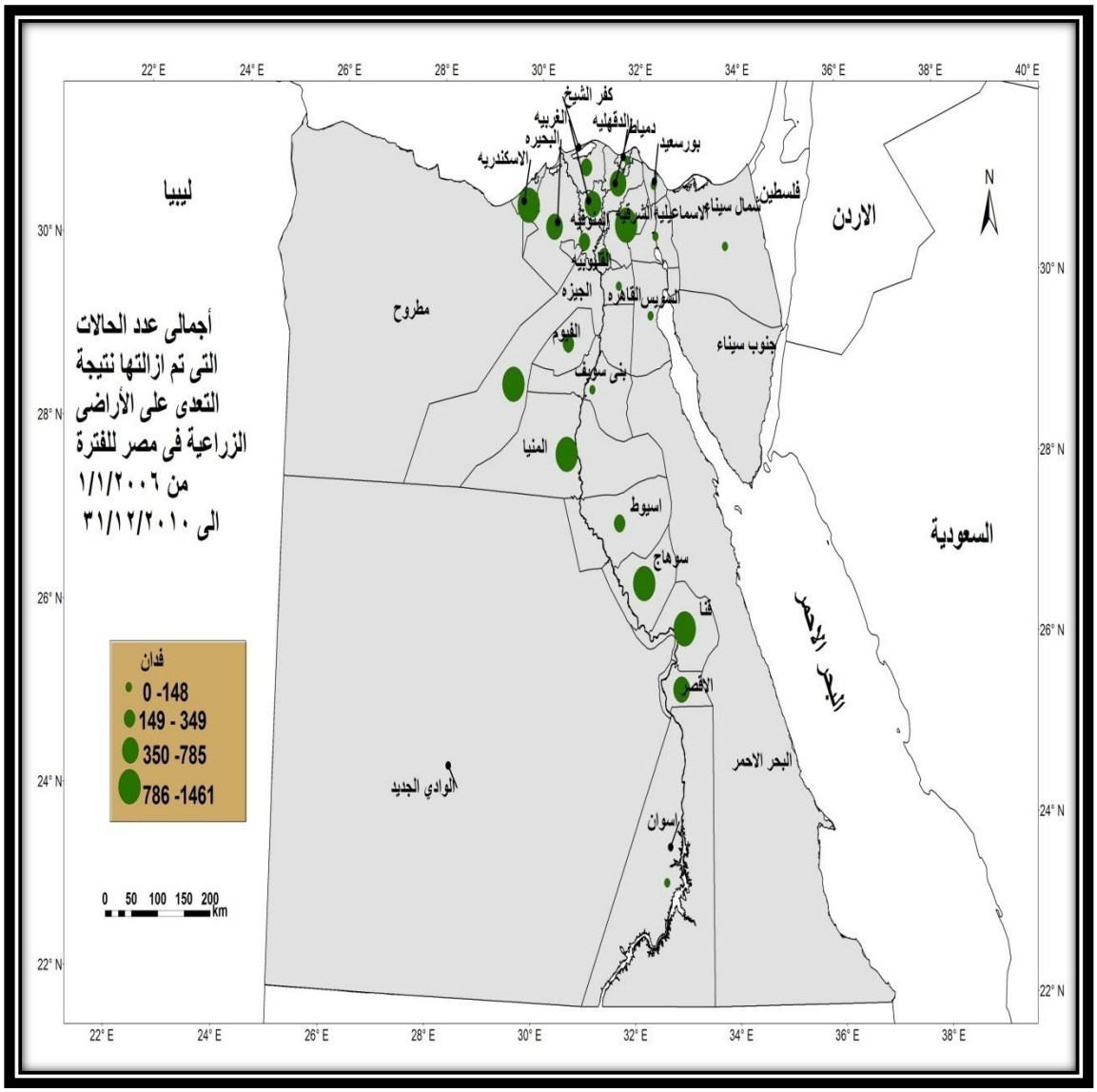

من اعداد الباحث اعتماداً على بيانات الجدول رقم (5-2).

شكل (5-9) اجمالى عدد الحالات التى تم ازالتها نتيجة التعدى على الاراضى الزراعية فى مصر للفترة من 2010/12/11حتى 2011/1/25

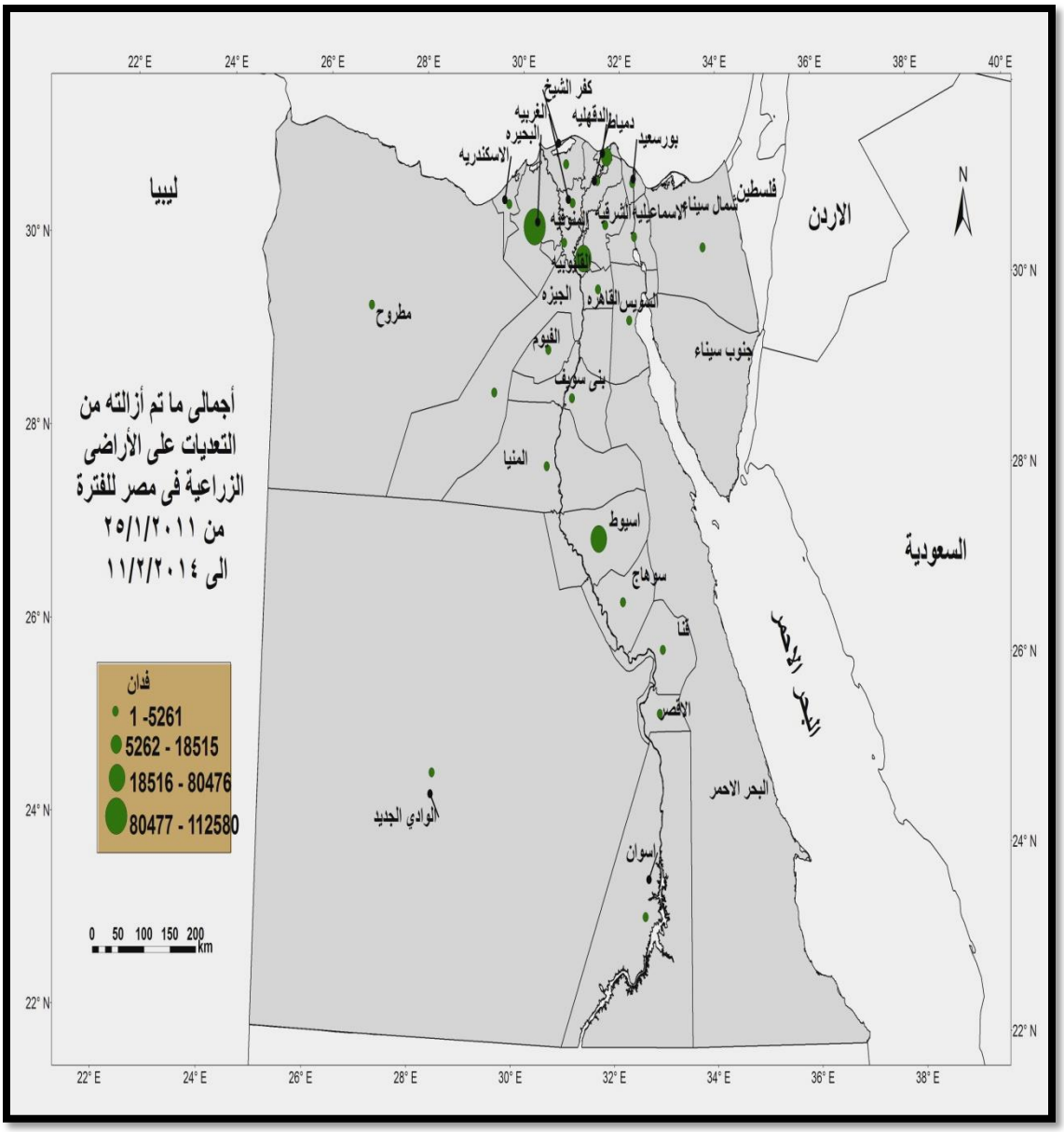

من اعداد الباحث اعتماداً على بيانات الجدول رقم (5-2).

1- أكبر مساحة تم ازالتها فى محافظة الشرقية 924 فدان بعدد حالات ازاله وصلت الى 21697 حالة ازاله بعد ثورة 25 يناير وجاءت القليوبية فى المركز الاول قبل ثورة 25 يناير بعدد حالات تم ازالتها وصلت الى 5941 فدان.

ثم جاءت بعد ذلك محافظة المنيا 763 فدان فى المركز الثانى بعدد حالات ازاله وصلت الى15936 حالة ازاله وقبل ثورة 25 يناير جاءت اسيوط فى المركز الثانى بحالات ازاله وصلت 1919 فدان ،وتأتى بعد ذلك الدقهلية فى المركز الثالث حيث بلغت 578 فدان بعدد حالات ازاله وصلت إلى 7311حاله ازاله بعد ثورة 25 يناير ومحافظة قنا فى المركز الثالث بمساحة ازاله

وصلت الى 1460 فدان قبل 25 يناير،وتأتى بعد ذلك الاقصر فى المركز الرابع حيث بلغت 526 فدان بعدد حالات ازاله وصلت إلى 5218 حاله إزالة بعد ثورة 25 يناير، ومحافظة الاسكندرية فى المركز الرابع بمساحة ازاله وصلت الى 1452فدان قبل 25 يناير.وتأتى بعد ذلك الغربية فى المركز الخامس حيث بلغت 455 فدان بعدد حالات ازاله وصلت إلى 6512حاله إزالة بعد ثورة 25 يناير ومحافظة المنيا فى المركز الخامس بمساحة تم ازالتها وصلت الى1400 فدان قبل 25 يناير، وتأتى بعد ذلك قنا فى المركز السادس حيث بلغت 399 فدان بعدد حالات ازاله وصلت إلى 5457حاله ازاله بعد ثورة 25 يناير ومحافظة الجيزة فى المركز السادس بمساحة تم ازالتها وصلت الى 1216 فدان قبل 25 يناير ويلاحظ ان محافظات مرسى مطروح وشمال سيناء لم تتم بهم حالات ازالة أى تعديات .

2- أقل مساحة تم ازاله التعديات بها فى محافظة بورسعيد 3 فدان بعدد حالات ازاله وصل إلى 26 ثم القاهرة 8 فدان بعدد حالات ازاله وصل الى حالات تعدى بعد ثورة 25 يناير، والاسماعيلية 67 فدان . وقبل ثورة 25 يناير الاسماعيلية 49 فدان والسويس 65فدان والقاهرة 166 فدان .

3- قامت الحكومة بوضع ضوابط لحالات البناء علي الأراضي الزراعية وقد صدر قانون 119 لسنة 2008 بإصدار قانون البناء الموحد كما صدر قرار وزير الزراعة واستصلاح الاراضى رقم 985 لسنة 2009 بوضع ضوابط معينة للبناء علي الأراضي الزراعية خارج الاحوزة العمرانية للقري والمدن لأن قانون 119 استثني في مادته رقم 2 الفقرة أ، ب البناء خارج الحيز العمراني في حالات خاصة بالضوابط التي يضعها وزير الزراعة واستصلاح الأراضي لذا تم اصدار هذا القرار من خلال هذه الضوابط للإحلال والتجديد للسكن الخاص ، ومن أهم تلك الضوابط أن يكون قد صدر ترخيص بالبناء. وأن يثبت بإثبات رسمي أن هذا المبني قائم قبل عام 1985م.

أما بالنسبة لمشروعات الإنتاج الزراعي فتستند الي تقديم الرسم الهندسي او دراسة الجدوي ، كذلك توجد لجان عليا في المحافظات وذلك لفحص طلبات البناء علي الأراضي الزراعية ولكل محافظة لها آليات لتنفيذ قرار الوزير رقم 985 لسنة 2009 موضحا بها كل الخطوات للتنفيذ وكذلك الموافقة الفنية للوزارة، وكذلك أعطى القانون رقم 119 في مواده رقم 60، 61 الوحدات المحلية سلطة إتخاذ الاجراءات اللازمة لمنع التعدي علي الأراضي الزراعية بالتنسيق مع مديريات الزراعة بالمحافظات دون التقيد بالاحكام.

ومن أجل منع التجريف سنت الدولة عدة قوانين للقضاء على ظاهرة تجريف التربة الزراعية الخصبة وكذلك للحد من ظاهرة التوسع العمرانى على الأراضى الخصبة. ومن هذه القوانين:

- القانون رقم 53 لسنة 1966 الذى ينظم استغلال الأراضى الزراعية
- تعديل القانون السابق برقم 116 لسنة 1983
- القانون رقم 2 لسنة 1985 لضمان اتخاذ الإجراءات اللازمة ضد الممارسات الضارة مثل التجريف والتبوير والتعدى على التربة الزراعية.

- القانون رقم 59 لسنة 1979 الخاص بالتخطيط العمرانى وتحديد كردونات المدن والحفاظ على التربة الزراعية الخصبة ورغم ذلك مازلت عملية تجريف التربة لصناعة الطوب مستمرة مسببة فى ضياع كمية كبيرة من الاراضى الزراعية الخصبة بالبناء عليها أو التبوير.
- من ناحية اخرى شهدت الفترة الانتقالية لما بعد ثورة يناير بعض الاجراءات التى اتخذت من قبل حكومات تلك الفترة وكان من اهمها :
- تأكيد وزير التنمية المحلية، بإنه تم بالفعل وضع قانون يجرم التعديات على الأراضى الزراعية، حيث وصلت العقوبة إلى السجن لمدة 15 عاماً وغرامة تصل لنصف مليون جنيه، وفى حالة التصالح يقوم المخالف بإزالة المخالفة على نفقته الخاصة، وتحويل الأرض لأرض زراعية مرة أخرى مع دفع الغرامة.

–صدور القرار الجمهورى اواخر عام 2014 بقانون يتضمن حظر الاعتداء على الأراضى الزراعية سواء بالبناء عليها أو التجريف أو تبويرها أو حتى تركها دون زراعة لمدة محصول زراعى واحد، كما نص على حظر البناء أو اقامة أى مبان أو منشآت خارج الأحوزة العمرانية المعتمدة للقرى والمدن، كما شدد مشروع القانون الجديد العقوبة على المخالفين والمتعدين لتصل إلى السجن لمدة لا تزيد على 5 سنوات وغرامة لا تقل عن 200 ألف جنيه عن كل فدان يتم تبويره. [1]

–اعلان وزارة التنمية المحلية عن خطة حكومية لإنشاء 450 قرية في الظهير الصحراوي للمحافظات حتى يتم توفير مساكن بديلة للمواطنين لمنع مبررات التعديات على الأراضي الزراعية بحجة توفير المسكن.و أن هذه الخطة سوف تبدأ في ثلاث محافظات " المنيا وبنى سويف والجيزة" كما سيتم إعطاء اهتمام خاص باتخاذ التدبير اللازمة للمحافظات التى ليس لها ظهير صحراوي

[1] جريدة الأهرام–القاهرة– 21 سبتمبر، 2014– العدد 46665.

الفصل السادس

التغيرات في أوضاع العمالة الزراعية والريفية والأجور وصافي العائد قبل وبعد الثورة

تمهيد:

يعد العنصر البشري هو المحرك لعملية التنمية ليس فقط بل من اجله تتم التنمية اساسا حيث ان الهدف العام للاقتصاديات والعلوم الاجتماعية والطبيعية تحقيق رفاهية البشر ، والعمالة الزراعية في الريف المصري هى اهم مورد انتاجى واساس العملية الانتاجية الزراعية والتى تنعكس اوضاعها بشكل عام على الانتاج الزراعى سواء بالسلب او الايجاب ، لذا فان هذه العمالة قد تأثرت بثورة يناير 2011 بشكل او بآخر كما يلى:

6-1 التغير في أوضاع العمالة الزراعية:

يعرض هذا الجزء من الدراسة أثر ثورة 25يناير 2011 علي اوضاع العمالة الزراعية البشرية والالية وفق التراكيب المحصولية المختلفة خلال الفترة (2009-2012) .

6-1-1 التغير في أجور العمالة البشرية لاهم المحاصيل الزراعية :

تزايدت قيمة التغير في الاجور للمحاصيل الهامة محل الدراسة كما تزايدت الأهمية النسبية لهذا التغير ، بالرغم من تناقص قيمة التغير لبعض المحاصيل الهامة الا ان الأهمية النسبية للزيادة في الاجور لا زالت كبيرة وملفتة للنظر وترجع اسبابها للثورة بما تضمنته من متغيرات ، وكذلك كفرصة مقتنصة من جانب العمال الريفيين للتمرد كغيرهم من العمالة في القطاعات الاخري وطلبهم لزيادة الاجور وربما عزوفهم عن العمل الزراعي للضغط علي المنتجين لدفع اجور اكبر .

واللافت للنظر هو ارتفاع قيمة الاجور في ظل ارتفاع نسبة البطالة والذي قد يفسره زيادة اعداد الهجرة الداخلية والخارجية من الريفيين والعمال الزراعيين مما يقلل من عرض العمالة الزراعية ويرفع بالتالي سعرها المتمثل في الاجور .

وهو ما يفسر ايضا ارتفاع السعر المزرعي لهذه المحاصيل لتعويض الزيادة في الاجور والتكاليف الفدانية منها .

ويوضح الجدول رقم (6-1) متوسط أجور العمالة البشرية المستخدمة لاهم المحاصيل الزراعية قبل وبعد ثورة يناير مرتبة وفق الاهمية النسبية للتغير، ومنه يتبين أن محصول البرسيم كان الأعلى من حيث التغير في متوسط اجور العمالة البشرية بعد ثورة يناير حيث زادت جملة اجور الفدان منه بحوالي 162 جنيه تمثل نحو 108% من اجور الفدان قبل

الثورة والتي بلغت 150 جنيه في المتوسط لعامي ما قبل الثورة ، مقابل اجور قيمتها 312 جنيه لعامي ما بعد الثورة.

وتقل نسبة التغير للمحاصيل الاخري لتصل الي اقصي درجة بنحو 67% لمحصول الكتان بزيادة بلغت نحو 309 جنيه حيث بلغت جملة اجور العمالة البشرية للفدان من محصول الكتان حوالي 460 جنيه ، 769 جنيه لفترتي ما قبل الثورة وما بعدها علي الترتيب.

وكانت محاصيل الاعلاف والخضر والقصب اقل المحاصيل تأثرا وتغيرا من حيث اجور العمالة البشرية المستخدمة في إنتاجها بثورة يناير حيث بلغ التغير فيهما نحو 29%، 27% ، 21% علي الترتيب ، بزيادة بلغت نحو 49 ، 261 ، 291 جنيه علي الترتيب في حين تراوحت الزيادة في اجور العمالة البشرية للمحاصيل الاستراتيجية الاخري من النصف الي الثلث تقريبا من اجورهم قبل الثورة ، حيث يتبين زيادة جملة اجور العمالة البشرية لفدان الارز بحوالي 382 جنيه تمثل نحو 55% من متوسط اجور عامي (2009 ، 2010) والذي بلغ نحو 689 جنيه كمتوسط لفترة ما قبل الثورة ، في حين زاد بعد الثورة لنحو 1071 جنيه .

جدول (6-1) متوسط أجور العمالة البشرية المستخدمة للفدان من المحاصيل الرئيسية قبل وبعد ثورة يناير 2011

جنيه/فدان

المحصول	متوسط (2009-2010)	متوسط (2011-2012)	التغير	%
البرسيم	150	312	162	108
كتان	460	769	309	67
الارز الصيفي	689	1071	382	55
عدس	913	1353	440	48
قطن	1131	1662	531	47
قمح	673	992	249	37
فول بلدي	747	1004	257	34
بنجر سكر	701	937	236	34
المحاصيل الزيتية	156	207	51	33
الاعلاف	170	219	49	29
الخضر	981	1242	261	27
قصب	1363	1654	291	21

المصدر : جمعت وحسبت من الجدول رقم (1) بالملحق

أما محصول العدس فاقتربت الزيادة في الاجور للفدان منه من النصف ايضا بحوالي 440 جنيه تمثل حوالي 48% من اجور ما قبل الثورة والتي بلغ متوسطها حوالي 913 جنيه ازدادت في المتوسط لعامي (2011 ، 2012) لنحو 1353 جنيه.

كما بلغت الزيادة في اجور العمالة البشرية للفدان من القطن بنحو 47% بقيمة بلغت 531 جنيه زيادة في اجور عمالة الفدان وهي اكبر زيادة من حيث القيمة ، حيث بلغ متوسط هذه الاجور نحو 1131 ، 1662 جنيه للفترتين (2009-2010) ، (2011-2012) على الترتيب.

6-1-2 التغير في الأهمية النسبية لأجور العمالة البشرية من جملة التكاليف:

ويوضح الجدول (6-2) عدم التغير في ترتيب المحاصيل تقريباً وفقا للاهمية النسبية في الزيادة في الاجور بصفة عامة عنها في الاهمية النسبية لهذا التغير من جملة التكاليف الفدانية للمحصول ، ولكن من اللافت للنظر انه بالرغم من الزيادة في اجور العمالة البشرية للمحاصيل محل الدراسة كلها الا أن الأهمية النسبية لها من جملة تكاليف المحصول تناقصت لكل من محصول العدس والمحاصيل الزيتية بنحو 7% ، 3% لهما علي الترتيب من الاهمية النسبية لاجور العمالة البشرية لهما قبل ثورة يناير 2011.

كما يشير الجدول الي ترتيب المحاصيل وفقاً للتغيرات الحادثة بأجور العمالة البشرية لها من جملة التكاليف المتغيرة للفدان منها ، ومنه يتبين ان البرسيم كان أكثر المحاصيل تأثراً بالثورة حيث أزدادت أجور العمالة البشرية للفدان منه بنحو 18% عن ما كانت عليه قبل الثورة حيث مثلت أجورها نحو 23% فقط من جملة التكاليف المتغيرة للفدان أزدادت لحوالي 41% بعد الثورة ، مما قد يدل علي عدم مرونة انتاج محصول البرسيم حيث ان الاضطرابات الحادثة لفترة الثورة قد أدت الي زيادة اهمية هذا المحصول بالنسبة للريفيين والذي يقتصر تقريباً استهلاك محصول البرسيم عليهم حيث من المعروف ان طلب الافراد علي محصول البرسيم يمثل طلب مشتق من الطلب علي اللحوم لطبيعة المحصول كعلف حيواني أخضر يتنافس مع الاعلاف الجافة والتي يتطلب توافرها في الاسواق الريفية واسعارها بها ان تكون وارداتها متوفرة باسواق الجملة اولا ثم التجزئة وتوافر سبل الانتقال للقري والنجوع وهو ما كان يمثل مشكلة إبان ثورة يناير 2011 وما بعدها، فضلاً عن عامل آخر هام وهو أهمية البرسيم ذاته للمزارع الصغير الذي يشكل النبتة الأعظم لكل الحائزين في مصر لتوفير الأعلاف لوحدة أو ووحدتين من الإنتاج الحيواني التي يحوزها ذلك المزارع.

ويلـي محصـول البرسـيم الكتـان تـأثرا مـن حيـث الأهميـة النسـبية لاجـور العمالـة البشـرية مـن جملـة التكـاليف المتغيـرة حيـث بلغـت الزيـادة نحـو 11% مثلـت الفـرق بـين هـذه النسـبة للفـدان مـن الكتان قبل الثورة (28%) ، وبعد الثورة (39%).

جدول (6-2) الأهمية النسبية لأجور العمالة البشرية من جملة التكاليف قبل وبعد ثورة يناير 2011 %

المحصول	متوسط (2009-2010)	متوسط (2011-2012)	التغير
البرسيم	23	41	18
كتان	28	39	11
الخضر	31	39	8
الارز الصيفي	31	38	7
فول بلدي	36	40	4
قمح	33	36	3
قطن	44	48	4
بنجرسكر	39	42	3
قصب	31	33	2
الاعلاف	9	10	1
عدس	45	38	7-
المحاصيل الزيتية	10	7	3-

- متوسط هندسي

المصدر : جمعت وحسبت من بيانات الجداول رقم (1) بالملحق وجدول (7) بملاحق الفصل الخامس.

كمـا تـأثرت محاصـيل الخضـر فـي المتوسـط بالزيـادة فبعـد ان كانـت نسـبة الاجـور /التكـاليف المتغيـرة للفـدان منهـا 1% فـي عـامي مـا قبـل الثـورة زادت بنحـو 8% بعـد الثـورة لتصـل لحوالي 39% للفترة (2011-2012).

وكـذلك كانـت الزيـادة فـي نسـبة الاجـور /التكـاليف المتغيـرة لمحصـول الارز الصـيفي نحـو 7% حيـث بلغـت هـذه النسـبة حـوالي 31% ، 38% لفترتـي مـا قبـل الثـورة وبعـد الثـورة علـي الترتيب.

فـي حـين ان المحاصـيل الاخـري لـم تتعـدي الزيـادة فـي نسـبة الاجـور /التكـاليف المتغيـرة للفـدان منهـا 4% فقـط وهـي زيـادة معقولـة تسـاوي تقريبـا الزيـادة فـي هـذه النسـبة فـي الفتـرات المستقرة ممـا يعنـي ان العمالـة البشـرية للمحاصـيل الحقليـة لـم تتـاثر بـالتغيرات فـي فتـرة الثـورة وقـد يعـود ذلـك الـي اعتمـاد هـذه المحاصـيل علـي العمالـة العائليـة اكثـر منهـا علـي العمالـة المسـتاجرة أو زيـادة اعتمـاد صـغار الحـائزين بصـفة خاصـة علـي العمالـة العائليـة محـل المسـتاجرة خاصـة فـي ظـل تزايـد اوقـات البطالـة بـين الـريفيين فـي فتـرة الثـورة وفـي ظـل مـا تتسـم بـه الزراعـة المصـرية من غلبة نمط البطالة الموسمية.

6-1-3 التغير في متوسط أجور العمالة الآلية:

يوضح جدول (6-3) التغيرات الحادثة في متوسط اجور العمالة الالية للفدان من المحاصيل الزراعية الرئيسية نتيجة ثورة يناير 2011 ، ومنه يتبين زيادة متوسط اجور العمالة الالية للمحاصيل محل الدراسة بعد ثورة يناير عدا محاصيل الخضر والتي تناقصت اجور العمل الالي للفدان منها مع ملاحظة ان النقص كان ضئيلاً جداً (27 جنيه /فدان) يمثل نحو 6% فقط من تكاليف انتاج الفدان من الخضر قبل الثورة ، وبترتيب المحاصيل الاخري وفقا للاهمية النسبية للتغير في متوسط اجور العمالة الالية للفدان منها يتبين ان اجور العمالة الالية لمحصول العدس كانت الاعلي من حيث التغير سواء من حيث قيمة الزيادة او الاهمية النسبية لها، حيث ازدادت تكاليف الفدان منه بنحو 612 جنيه تمثل حوالي 154% من متوسط اجور العمالة للفدان منه في عامي ما قبل الثورة .

كما تبين زيادة تكاليف العمالة الالية لمحاصيل بنجر السكر ، القطن ، الفول البلدي، الاعلاف بما يقارب الثلث من متوسط اجورها قبل الثورة حيث بلغت قيمة الزيادة حوالي 103، 114 ، 96 ، 22 جنيه علي الترتيب تمثل حوالي 33% ، 29% ، 28% ، 26% من اجور العمالة الالية للفدان منهم كمتوسط لعامي (2009-2010) علي الترتيب.

كما تأثرت محاصيل القمح ، الزيوت ، البرسيم ، بدرجة كبيرة وان كانت تقل عن المحاصيل السابقة ، حيث بلغت الاهمية النسبية للزيادة في تكماليف العمالة الالية حوالي 21% ، 20% ، 18% لهم علي الترتيب بزيادة قدرت بنحو 99 ، 16 ، 33 جنيه من المحاصيل السابقة علي الترتيب.

كما ازدادت اجور العمالة الالية لمحصول الارز الصيفي بنسبة اقل حيث بعد ان كانت 639 جنيه كمتوسط للفترة (2009-2010) ارتفعت لحوالي 719 جنيه لعامي (2011-2012) بزيادة بلغت 81 جنيه للفدان تمثل نحو 13% من تكاليف العمالة الالية في الفترة الاولي.

في حين ان محصولي الكتان والقصب لم يزداد متوسط اجور العمالة الالية لها بعد الثورة بقدر كبير، مما يشير الي عدم تأثر أجور العمل الالي لها باحداث ثورة يناير 2011 حيث لم تتعدي الاهمية النسبية للزيادة في اجور العمل الالي بها نحو 5% فقط.

ومن الجدير بالذكر ان من أهم المتغيرات التي أثرت علي أجور العمل الالي هو ازمة السولار في فترة ما بعد الثورة وارتفاع اسعار الوقود وبيعه في السوق السوداء ، بالاضافة الي تأثر عمل التعاونيات الزراعية وهياكلها بالثورة والتغيرات فيها وتبعاتها (المالك الاكبر استخداما

مـن الـريفيين مـن حيـث المعـدات الزراعيـة الآليـة) ، حيـث أن أصـحاب الحيـازات الأكبـر هـم الأكثر استخداما لمعدات الزراعة الآلية عن غيرهم.

جدول (6-3) أجور العمالة الآلية للفدان من المحاصيل الرئيسية

قبل وبعد ثورة يناير 2011 جنيه /فدان

المحصول	متوسط (2009-2010)	متوسط(2011-2012)	التغير	%
عدس	398	1010	612	154
بنجر سكر	309	412	103	33
قطن	389	503	114	29
فول بلدي	349	445	96	28
الاعلاف	83	105	22	26
قمح	470	569	99	21
المحاصيل الزيتية	81	97	16	20
البرسيم	180	213	33	18
الارز الصيفي	639	719	81	13
كتان	349	368	19	5
قصب	983	1034	51	5
الخضر	487	460	27-	6-

المصدر : جمعت وحسبت من بيانات الجدول رقم (2) بالملحق

6-1-4 الأهمية النسبية لأجور العمالة الآلية من جملة التكاليف:

كمـا يشـير جـدول (6-4) إلـي الأهميـة النسـبية لمتوسـط اجـور العمالـة الاليـة مـن جملـة التكـاليف قبـل وبعـد ثـورة ينـاير 2011، حيـث يتبـين عـدم وجـود تغيـر نسـبي كبيـر او ملمـوس فـي الاهميـة النسـبية كمتوسـط لنسـبة هـذه الاجـور مـن جملـة التكـاليف للمحاصـيل محـل الدراسـة، حيـث تناقصـت هـذه النسـبة لمحاصـيل القمـح والقصـب والارز الصـيفي، والكتـان، والمحاصـيل الزيتية بما لا يزيد عن 2% فقط.

وكـذلك تزايـدت الاهميـة النسـبية لاجـور العمالـة الاليـة لمحاصـيل البنجـر، الفـول، الخضـر، الاعـلاف بمـا لا يتجـاوز 1,5% فقـط .فـي حـين ان الزيـادة فـي اجـور العمالـة الاليـة للفـدان مـن محصـول البرسـيم بلغـت نحـو 4,3% عـن مـا كانـت قبـل الثـورة وبـالرغم مـن انـه اكثـر المحاصـيل زيادة الا ان هذه الزيادة ليست كبيرة .

جدول (6-4) الأهمية النسبية لمتوسط اجور العمالة الآلية من جملة التكاليف قبل وبعد ثورة يناير 2011 %

المحصول	متوسط (2009-2010)	متوسط (2011-2012)	التغير
البرسيم	23	27	%4,3
بنجر سكر	17	19	%1
فول بلدي	17	18	%1
الخضر	14	14	%1
الاعلاف	5	5	0
قمح	23	22	%1-
قطن	15	15	%1-
قصب	22	21	%2-
الارز الصيفي	29	29	%3-
كتان	21	18	%3-
المحاصيل الزيتية	5	3	%2-
عدس	20	12	%9-

المصدر : جمعت وحسبت من بيانات الجداول رقم (2) بالملحق وجدول (7) بملاحق الفصل الخامس..

6-2 التغير في صافي العائد الفداني من اهم المحاصيل الزراعية :

6-2-1 متوسط صافي عائد الفدان قبل وبعد ثورة يناير 2011:

يوضح الجدول رقم (6-5) أن اثر الثورة كان ايجابيا علي الفلاح المصري من حيث زيادة صافي العائد وذلك لكل المحاصيل محل الدراسة عدا محصول القطن والذي تناقص صافي العائد الفداني منه بنحو 5% فقط في عامي ما قبل الثورة لتبلغ قيمته نحو 2219 جنيه/فدان بنقص قدر بحوالي 123 جنيه فقط وهو ما يعد تغيرا طبيعيا لا يعود للثورة حيث انه يتوافق مع طبيعة محصول القطن في الفترات ما قبل الثورة كما ان القيمة المحسوبة لصافي العائد تعتمد علي المتوسطات بخطأ مسموح به مقداره 5%.

في حين أن الجدول يوضح تضاعف صافي العائد في المتوسط لعدد كبير من المحاصيل الحقلية الاستراتيجية في فترة ما بعد الثورة وهو ما يمثل تغيراً ايجابيا لصالح المنتجين الزراعيين بالريف المصري ، حيث ازداد متوسط صافي العائد لمحصول العدس من 6284 جنيه/فدان قبل الثورة إلي 18578 جنيه/فدان بعد الثورة بزيادة بلغت 12294 جنيه تمثل نحو 196% من متوسط صافي عائد الفدان للفترة (2009-2010).

كما ازداد صافي عائد الفدان لمحصولي البرسيم والكتان بنحو 4459 جنيه ، 1752 جنيه /فدان تمثل الزيادة نحو 129% ، 122% لهما علي الترتيب من متوسط صافي عائد الفدان للفترة (2009-2010) والبالغ نحو 3463 ، 1438 جنيه لهما ايضا علي الترتيب.

كما ازداد صافي عائد الفدان ايضا لمحصول القمح بما يقارب الضعف بالمقارنة بفترة ما قبل الثورة وذلك بحوالي 2084 جنيه كمتوسط لعامي ما بعد الثورة بزيادة بلغت 98% من متوسط صافي عائد الفدان لفترة ما بعد الثورة ، حيث تمثل الزيادة 2037,5 جنيه/فدان وهي زيادة كبيرة سواء من حيث القيمة او الاهمية النسبية وهو ما يبشر بزيادة المساحة المزروعة بالقمح لأعوام ما بعد الثورة رغبة في معظمة المزارعين لصافي عائد الفدان .

وبالرغم من تناقص الاهمية النسبية لتغيرات الزيادة في متوسط صافي عائد الفدان من لمحاصيل القصب ، الزيوت ، الاعلاف إلا انها تقترب من نصف صافي عائد الفدان لهذه المحاصيل قبل الثورة وهو ما يجعلها زيادة كبيرة ايضا وغير مبررة لاسباب لا تعود للثورة ، حيث تزايد متوسط صافي عائد الفدان لمحصول القصب بحوالي 3153,5 جنيه وهي زيادة كبيرة كقيمة بالفعل حيث تزيد عن متوسط صافي عائد الفدان لمعظم المحاصيل الزراعية المصرية وان كانت تمثل نحو 50% من متوسط صافي عائد الفدان للقصب قبل الثورة والبالغ نحو 6347 جنيه/فدان وهو اعلي صافي عائد بعد محاصيل الخضر وهو ما يفسر انخفاض الاهمية النسبية للزيادة بالرغم من زيادة قيمتها.

ولم يختلف الحال كثيرا بالنسبة للمحاصيل الزيتية والتي زادت الاهمية النسبية للزيادة في متوسط صافي عائد الفدان لها في فترة ما بعد الثورة بنحو 47% من متوسطه لعامي ما قبل الثورة ليصل لنحو 780 جنيه فقط ، وقد يرجع ذلك إلي عدم وجود سياسات سعريه وتسويقية واضحة للمحاصيل الزيتية في مصر.

اما محصول بنجر السكر فبالرغم من زيادة قيمة التغير في متوسط صافي عائد الفدان بنحو 1043 جنيه للفدان منه الا ان هذه الزيادة لم تتجاوز 30% من متوسط صافي عائد الفدان له قبل الثورة ، وهي ايضا زياة كبيرة وترجع في الغالب للتغيرات الناتجة عن الثورة ، كما بلغت نسبة الزيادة لمحصول الارز الصيفي نحو 28% من متوسط صافي العائد الفداني للفترة (2009-2010) ليبلغ بذلك صافي العائد الفداني منه نحو 769 جنيه كمتوسط لعامي (2011-2012) بزيادة قدرت بنحو 825 جنيه وبالرغم من الاثر الايجابي لزيادة صافي عائد الفدان من محصول الارز علي الفلاح المصري المنتج له من حيث حصوله علي عائد مجز الا إن لذلك اثر سلبي علي مورد المياه والتوجه من جانب المنتجين للتوسع في زيادة

هـذه المسـاحات المزروعـة بـالارز رغبـة مـنهم فـي تعظـيم العائـد الصـافي ممـا يتعـارض مـع التوجهات القومية لتقليل المساحة المزروعة منه.

كمـا بلغـت نسـبة الزيـادة فـي صـافي عائـد الفـدان لمحاصـيل الخضـر فـي المتوسـط 20% بزيـادة بلغـت 1295 جنيـه/ فـدان ، فبعـد ان كـان متوسـطه نحـو 6574 جنيه/فـدان لعـامي مـا قبـل الثـورة زاد الـي 7869 جنيـه كمتوسـط لعـامي مـا بعـد الثـورة ، وهـو مـن الاثـار الايجابيـة الهامـة ايضـا للثـورة ، وان كـان سـينعكس بالسـلب علـي اسـعار المسـتهلك لهـذه المحاصـيل والسـلع الغذائية المصنعة منها .

امـا محصـول الفـول البلـدي فكـان الادنـي مـن حيـث الزيـادة فـي متوسـط صـافي عائـد الفـدان له والتي بلغت نحو 9% فقط من متوسطه قبل الثورة.

وبـالرغم مـن تزايـد الاهميـة النسـبية للتغيـر فـى متوسـط صـافي عائـد الفـدان لمحاصـيل القصـب، الزيـوت، الاعـلاف الا انهـا تقتـرب مـن نصـف صـافي عائـد الفـدان قبـل الثـورة وهـو مـا يجعلهـا زيـادة كبيـرة ايضـا وغيـر مبـررة لأسـباب لا تعـود للثـورة ، حيـث تزايـد متوسـط صـافي عائـد الفـدان لمحصـول القصـب بحـوالي 3154 جنيـه وهـي زيـادة كبيـرة كقيمـة بالفعـل حيـث تزيـد عـن متوسـط صـافي عائـد الفـدان لمعظـم المحاصـيل الزراعيـة المصـرية وان كانـت تمثـل نحـو 50% مـن متوسـط صـافي عائـد الفـدان لعـامي مـا قبـل الثـورة والبـالغ نحـو 6347 جنيه/فـدان وهـو اعلـي متوسـط صـافي عائـد بعـد محاصـيل الخضـر ، وهـو مـا يفسـر انخفـاض الاهميـة النسـبية للزيـادة ، ولـم يختلـف الحـال كثيـراً بالنسـبة للمحاصـيل الزيتيـة والتـي زادت الاهميـة النسـبية للزيـادة فـي متوسـط صـافي عائـد الفـدان لهـا فـي فتـرة مـا بعـد الثـورة بنحـو 47% مـن متوسـطه لعـامي مـا قبـل الثورة ، ليصل صافي عائد الفدان للفدان منها في المتوسط 780 جنيه فقط .

أمـا محصـول بنجـر السـكر فبـالرغم مـن زيـادة قيمـة التغيـر فـي متوسـط صـافي عائـد الفـدان بنحـو 1043 جنيـه للفـدان منـه الا ان هـذه الزيـادة لـم تتجـاوز 30% مـن متوسـط صـافي عائـد الفـدان لـه قبـل الثـورة ، وهـي ايضـا زيـادة كبيـرة وترجـع فـي الغالـب للتغيـرات الناتجـة عـن الثـورة ، كمـا بلغـت نسـبة الزيـادة لمحصـول الارز الصـيفي نحـو 28% مـن متوسـط صـافي عائـد الفـدان للفتـرة (2009-2010) ليبلـغ بـذلك صـافي العائـد الفـداني منـه نحـو 769 جنيـه كمتوسـط لعـامي (2011-2012) بزيـادة قـدرت بنحـو 825 جنيـه ، وبـالرغم مـن الاثـر الايجـابي لزيـادة صـافي عائـد الفـدان مـن محصـول الارز علـي الفـلاح المصـري المنـتج لـه مـن حيـث حصـوله علـي عائـد مجـزي الا ان لـذلك اثـر سـلبي علـي مـورد الميـاه يتمثـل فـي توجـه المنتجـين اكثـر للتوسـع فـي زيـادة المسـاحات المزروعـة مـن الارز رغبـة مـنهم فـي تعظـيم العوائـد الصـافية ممـا ينـافي التوجهـات

القوميــة لتقليــل المســاحة المزروعــة منــه للحفــاظ علــي مــورد الميــاه وتعظــيم العوائــد الاقتصــادية والاجتماعية من وحدة المياه.

جدول (6-5) التغيرات في متوسط صافي عائد الفدان من اهم المحاصيل الزراعية قبل وبعد ثورة يناير 2011 جنيه /فدان

المحصول	متوسط (2010-2009)	متوسط (2012-2011)	التغير	%
عدس	6284	18578	12294	196
البرسيم	3463	7921.5	4458.5	129
كتان	1438	3190	1752	122
قمح	2083,5	4121	2037,5	97.8
قصب	6347	9500,5	3153,5	49,7
المحاصيل الزيتية	531,63	779,73	248,1	46,7
الاعلاف	395,33	574,48	179,15	45,3
بنجر سكر	3640,5	4683,5	1043	28,7
الارز الصيفي	2944	3768,5	824,5	28
الخضر	6574,4	7869,1	1294,7	19,7
فول بلدي	1872	2039,5	167,5	8,95
قطن	2342	2219	123-	5,25-

المصدر : جمعت وحسبت من بيانات الجدول رقم (9) بملاحق الفصل الخامس .

كما بلغت نسبة الزيادة في صافي عائد الفدان لمحاصيل الخضر في المتوسط 20% بزيادة بلغت 1295 جنيه /فدان ، فبعد ان كان متوسطه نحو 6574 جنيه/فدان لعامي ما قبل الثورة زاد الي حوالي 7869 جنيه كمتوسط لعامي ما بعد الثورة ، وهو من الاثار الايجابية الهامة ايضا للثورة وان كان سينعكس بالسلب علي اسعار المستهلك لهذه المحاصيل ، اما محصول الفول البلدي فكان الادني من حيث الزيادة في متوسط صافي عائد الفدان له والتي بلغت نحو 9% فقط من متوسطه قبل الثورة.

6-2-2 التغير في معدل عائد الفدان /التكاليف المتغيرة قبل وبعد ثورة يناير 2011:

يوضح الجدول رقم (6-6) التغيرات في معدل عائد الفدان للتكاليف المتغيرة لاهم المحاصيل بعد ثورة يناير حيث يتبين حدوث تغيرات ايجابية لثورة يناير علي المزارعين بالريف المصري لبعض المحاصيل الهامة تمثلت في الزيادة في معدل عائد الفدان /التكاليف المتغيرة ، وتراوحت هذه الزيادة من حد ادني بلغ 0,32 الي حوالي 2,03 كحد أقصي وكانت لمحصول البرسيم.

وكانت المحاصيل التي حظيت بزيادة معدل عائد الفدان /للتكاليف هي العدس ، الخضر ، الكتان ، القمح قدرت بنحو 1,6 ، 0,52 ، 0,51 ، 0,39 للمحاصيل السابقة علي الترتيب. وهي زيادة كبيرة وتدل علي زيادة صافي عائد الفدان بنسبة كبيرة تفوق الزيادة في التكاليف المتغيرة والتي سبق عرضها في جزء سابق من الدراسة.

وطبقاً للزيادة السابقة بلغ معدل عائد الفدان /للتكاليف المتغيرة لمحصول البرسيم نحو 4,00% بعد الثورة وهو ضعف هذا المعدل قبل الثورة ، في حين بلغ هذا المعدل نحو 3,91 % لمحصول العدس مقابل 2,31% قبل الثورة ، وهي معدلات مرتفعة جداً اذا ما قورنت بالمحاصيل الاستراتيجية الاخري.

في حين بلغ معدل صافي عائد الفدان/التكاليف لمحصولية القصب والكتان نحو 1,32% ،0,91% علي الترتيب في فترة ما بعد الثورة بزيادة اقتربت من النصف عما كانت عليه قبل الثورة.ومن الجدير بالذكر ان المحاصيل الاخري الارز، الاعلاف، القطن، الزيوت، بنجر السكر، الفول البلدي لم يحدث لها تغير يذكر في معدل عائد الفدان علي التكاليف المتغيرة حيث ان كلا من صافي عائد الفدان والتكاليف المتغيرة قد تغيرا بنسب متساوية أو متقاربة بعد الثورة.

جدول (6-6) معدل عائد الفدان /التكاليف المتغيرة قبل وبعد ثورة يناير 2011

المحصول	متوسط (2009-2010)	متوسط (2011-2012)	التغير

ﻻﻻﻻﻻﻻﻻﻻﻻﻻﻻﻻﻻﻻﻻﻻﻻﻻﻻﻻﻻﻻﻻﻻﻻﻻﻻﻻﻻ

6-2-3 التغير في معدل عائد الفدان /التكاليف الكلية قبل وبعد ثورة يناير 2011:

كما يوضح الجدول (6-7) التغيرات في معدل صافي عائد الفدان /التكاليف الكلية ولا يختلف الحال بالنسبة لهذا المعدل مقارنة بالمعدل لصافي عائد الفدان/التكاليف المتغيرة من حيث الترتيب. وزاد معدل صافي معدل عائد الفدان/ التكاليف له قبل الثورة حوالي 5,01% في البرسيم وبذلك حقق محصول البرسيم زيادة قياسية مقارنة بالمحاصيل الاخري ، ويليه في الترتيب محصول العدس والذي بلغت قيمة المعدل قبل الثورة 2,31 ازدادت لنحو 5,17 بعد الثورة بزيادة قدرت بنحو 2,86 اي ان عائد الفدان الصافي بلغ اكثر من خمس اضعاف تكاليف انتاج المحصول. كما ازدادت معدلات عائد الفدان الصافي للتكاليف لمحصولي الكتان والقمح ولكن بنسبة اقل كثيراً من البرسيم والعدس ، وبلغت هذه الزيادة نحو 0,87 ، 0,59 وبذلك بلغ معدل عائد الفدان /للتكاليف الكلية للمحصولين بعد الثورة حوالي 1,6% لكلاهما. وكذلك ازداد هذا المعدل لمحاصيل القصب والخضر بنحو 0,48 ليبلغ لكل منها

حـوالي 1,9%. فـي حـين لـم تشـهد قيمـة هـذا المعـدل للمحاصـيل الاخـري محـل الدراسـة تغيـرا ملموسا او توضح تاثرها بالثورة وتبعاتها.

جدول (6-7) التغيرات في معدل صافي عائد الفدان /التكاليف الكلية قبل وبعد ثورة يناير 2011 %

المحصول	متوسط (2009-2010)	متوسط (2011-2012)	التغير
عدس	2,31	5,17	2,86
كتان	0,73	1,6	0,87
البرسيم	4,76	9,77	5,01
قمح	1,01	1,6	0,59
قصب	1,41	1,89	0,48
الخضر	1,41	1,89	0,48
الارز الصيفي	2944	3768,5	824,5
الاعلاف	0,21	0,25	0,04
قطن	0,51	0,57	0,06
بنجر سكر	2,01	2,12	0,11
فول بلدي	0,89	0,79	0,1-
المحاصيل الزيتية	0,2575	0,19	0,068-

- متوسط هندسي

المصدر : جمعت وحسبت من بيانات الجداول رقم (8) ،و(9) بملاحق الفصل الخامس .

الفصل السابع

التغيرات في المنظمات الريفية والخدمات المساندة قبل وبعد ثورة 25 يناير 2011

7-1 تمهيد:

عانت المنظمات والمؤسسات العاملة في الريف باعتبارها احد أركان المنظومة الريفية من التهميش والإهمال خلال فترة ما قبل قيام الثورة مما أدى إلى تردى وسوء أوضاعها وعدم قدرتها على تقديم خدمات للفلاحين في الوقت المناسب وبالأسعار والجودة المناسبين وقد كانت للسياسات التي انتهجتها حكومات ما قبل ثورة يناير والإجراءات والتشريعات دور كبير فى الوصول لهذه الحالة ، وكان يعول على ثورة 25 يناير في استعادة دور هذه المنظمات والمؤسسات إلا أن طول الفترة الانتقالية والأحداث المتغيرة والمستمرة بعد الثورة لم تظهر تغييرات جديدة على دور هذه المنظمات ونحاول في الجزء التالي استعراض أهم التغيرات التى طرات على أداء وأوضاع أهم هذه المنظمات ومنها الجمعيات الزراعية ، بنوك التنمية والائتمان الزراعى ، الوحدات المحلية القروية، بالإضافة إلى التغيرات في جهاز الإرشاد الزراعي باعتباره من أهم الخدمات المساندة في القطاع الريفى.

7-2 التغير في أوضاع الجمعيات التعاونية الزراعية قبل الثورة وبعدها:

رغم التغيرات التي مرت ويمر بها العالم فى الوقت الراهن تبقى التعاونيات وخاصة الزراعية هى المنهج الأقرب والأداة الحقيقية لتحقيق التنمية البشرية والبديل المتاح أمام الدولة لتحقيق التنمية ، فكما إنها تستند الى المنهج التعاوني الذى يرتبط بمفهوم التنمية البشرية من حيث الاهتمام بالبشر وتوسيع الخيارات المتاحة أمامهم فانها تنتهج من ناحية أخرى النهج التشاركى الذى يتمثل فى تجميع جهود ومدخرات الأعضاء (القليلة نسبياً) فى كيان تعاوني كبير والعمل على استغلالها بشكل يحقق المنفعة للجميع , هذا الى جانب قدرة هذه التعاونيات على تحقيق الاستدامة البيئية والحفاظ على حقوق الأجيال القادمة وإشباع حاجاتهم.

وقد أثبتت تجارب العديد من الدول المتقدمة ان التعاونيات النشطة التى تكفلت بالتنمية الريفية والمحلية واستطاعت التكامل مع الحكومة و القطاع الخاص ساهمت لحد كبير فى تقدم هذه الدول وتحقيق التنمية بها.

1-2-7 التطور التاريخى للحركة التعاونية فى مصر:

شجع النجاح الذي حققته الحركة التعاونية فى مصر في سنواتها الأولى على قيام التعاونيات الاستهلاكية وانتشارها وتنوعها، حيث تزايد أعداد التعاونيات وتنوعت مجالات عملها لتشمل الإنتاج الزراعي والحيواني والسمكي والحرفي والاسكانى ، وكان للدعم والرعاية الكاملة من قبل الدولة في هذا الوقت الأثر الكبير في هذا النجاح وذلك من خلال التشريعات والقوانين التي نظمت عمل التعاونيات بدءاً من قانون 27 لسنة1923 وحتى قانون 1 لسنة1991 والخاص بالجمعيات ، وكذلك إنشاء المؤسسات الحكومية الموازية لهذه الجمعيات لتتولى كل منها تطبيق القانون في الجزء الذي يختص به[1].

الا انه ومع بداية الستينات اختلفت علاقة الدولة بالتعاونيات من الرعاية والاحتضان والدعم الى السيطرة الكاملة واعتبرت التعاونيات مجرد تنظيمات مساعدة للدولة بحيث تحولت هذه التعاونيات من منظمات شعبية خاضعة لإرادة أعضائها إلى مجرد منظمات حكومية او شبه حكومية تابعة لإرادة الدولة وسيطرتها وزاد من تفاقم هذا الوضع إسناد مهام الجمعيات الزراعية لبنك التسليف والائتمان الزراعي وذلك فيما يختص ببيع الأسمدة ومستلزمات الإنتاج وذلك من خلال القانون رقم 17 لسنه 1976 مما افقد التعاونيات صفتها التعاونية في هذه الفترة ، وفى الثمانينيات والتسعينيات ومع انتهاج الدولة لسياسات الانفتاح الاقتصادي ومن بعدها التحرر الاقتصادي وصدور العديد من الإجراءات والتشريعات التي أثرت على القطاع الزراعي ومن أبرزها وأهمها إلغاء الدورات الزراعية والتركيب المحصولي ، إلغاء دعم مستلزمات الانتاج الزراعي، والتخلي عن التسعير الاجبارى وترك آليات العرض والطلب لتقوم بدورها فى عملية الإنتاج والتوزيع وغيرها من الإجراءات التي أثرت بالسلب على قطاع الزراعة ونال الجمعيات الزراعية النصيب الكبير من هذه التأثيرات فالجمعيات الزراعية التى كان من أهم أهدافها توفير مستلزمات الإنتاج الزراعي في الوقت المناسب وبالكميات والنوعيات المناسبة والأسعار أيضا المناسبة والعمل على تطوير أساليب الزراعة والاستغلال الأمثل للموارد الزراعية والمادية والبشرية المتاحة والمحافظة على الدورات الزراعية والتسويق التعاوني لمنتجات الأعضاء تضاءلت كينونتها التعاونية كما ساهم الموقف السلبي من الدولة تجاه التعاون والمنظمات التعاونية بشكل عام والمتمثل فى إلغاء وسحب المزايا والإعفاءات التى كانت تتمتع بها التعاونيات من خلال إصدار التشريعات والقوانين المناهضة لتنميتها مثل قانون الضرائب الجديد ، قوانين الجمارك[1] ، إصدار قانون

---

[1] الاتحاد العام للتعاونيات فى ج.م.ع المؤتمر التعاوني لمئوية الحركة التعاونية المصرية (1908-2008) الوثيقة التعاونية الوطنية :. مصر التعاونية – التعاونيات تنمية مشاركة ، مارس 2008م

[1] أحمد عبد الظاهر ، الدور الاقتصادى والاجتماعى للتعاونيات ، الندوة القومية حول دور التعاونيات فى النهوض بالعمل الزراعى فى الدول العربية ، منظمة العمل الدولية ، دمشق 23-25 نوفمبر 2010

البنك الرئيسي للتنمية الزراعية ، دعم القطاع الخاص وتعظيم دوره في التنمية الزراعية ساهم كل ذلك في إفراغها من مضمونها وفقدانها لأدورها الحقيقية في التنمية الزراعية مما أدى إلى خلق الكثير من الأزمات فى القطاع الزراعي مثل أزمة الأسمدة المتكررة ، أزمات تسويق القطن والقمح ، أزمات الري والصرف وغيرها . وبالرغم من الدراسات والمطالبات العديدة والمتكررة من جانب الجهات البحثية والتعاونية بإصدار التشريعات المناسبة لوضع التعاونيات في إطارها الصحيح وتصحيح العلاقة بين التعاونيات والدولة إلا انه يبقى الإهمال المستمر من جانب الدولة لهذه التعاونيات، لذلك ظلت الآمال معقودة على ثورة 25 يناير لتغير من هذه الأوضاع .

ولإلقاء الضوء على أهم التغيرات التي حدثت للجمعيات الزراعية بعد ثورة 25 يناير وحتى الوقت الراهن لابد من تناول المؤشرات التي تعكس الوضع الراهن لهذه الجمعيات :

7-2-2 التغير في أعداد الجمعيات التعاونية قبل وبعد الثورة :

يوضح جدول (7-1) عدد الجمعيات التعاونية الزراعية خلال الفترة 2009/2008-2012/2011 حيث يلاحظ تزايد اعدادها بشكل عام فى فترة ما بعد الثورة مقارنة بما كانت عليه قبل الثورة فبعد أن بلغت حوالي 5717 جمعية عام 2009/2008 تزايدت لتصل إلى 5745 جمعية عام 2012/2011بنسبة زيادة بلغت حوالي 0,5% وترجع هذه الزيادة الى ارتفاع عدد جمعيات الائتمان الزراعي بحوالي 10 جمعيات تمثل حوالي 0,23% من عدد الجمعيات الزراعية , وجمعيات الاراضى المستصلحة بواقع 13 جمعية وبنسبة زيادة تمثل 2,2% والجدير بالذكر أن حالة التفاؤل التي سادت لدى المجتمع وخاصة الزراعي إبان الثورة مباشرة وبعد إسقاط رأس النظام ساهمت لحد كبير في تزايد عدد هذه الجمعيات وتأتى جمعيات الائتمان الزراعي في المرتبة الأولى من حيث عدد الجمعيات الزراعية وبنسبة (74,6%) من متوسط اجمالى عدد الجمعيات الزراعية وبلغت جمعيات الإصلاح الزراعي حوالى(13,2%) من متوسط اجمالى عدد الجمعيات الزراعية ، اما جمعيات ألأراضي المستصلحة فتمثل حوالى (10,4%) من متوسط اجمالى عدد الجمعيات الزراعية ، فى حين لم تمثل جمعيات الثروة المائية سوى 1,7% من متوسط اجمالى عدد الجمعيات الزراعية خلال الفترة من 2009/2008-2012/2011م.

جدول (7-1) عدد الجمعيات التعاونية الزراعية خلال الفترة 2009/2008-2011/010

السنة	جمعيات الائتمان الزراعي	جمعيات الإصلاح الزراعي	جمعيات الاراضى المستصلحة	جمعيات الثروة المائية	اجمالى الجمعيات الزراعية
2009/2008	4271	758	593	95	5717
2010/2009	4275	761	594	99	5729
2011/2010	4282	761	596	98	5737
2012/2011	4281	761	606	97	5745
المتوسط	4277	760	597	97	5732
%للتغيربين عامى2009/2008 2012/2011	%0,23	%0,39	%2,2	%2,1	%0,5

المصدر : الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء ، نشرة القطاع التعاوني الزراعي ، أعداد مختلفة

7-2-3 التغير في عدد الأعضاء المساهمين بالجمعيات الزراعية ورأس المال .

يوضح الجدول رقم (7-2) عدد الأعضاء المساهمين بالجمعيات الزراعية ورأس مال هذه الجمعيات بالمليون جنيه حيث شهدت فترة ما بعد الثورة تزايد في اجمالى عدد الأعضاء المساهمين في الجمعيات الزراعية.

جدول(7-2) عدد الأعضاء المساهمين بالجمعيات الزراعية ورأس المال

السنة	عدد الأعضاء المساهمين بالألف				اجمالى عدد الأعضاء بالجمعيات	رأس المال بالمليون جنيه			
الجمعيات	جمعيات الائتمان الزراعي	جمعيات الإصلاح الزراعي	جمعيات الاراضى المستصلحة	جمعيات الثروة المائية		جمعيات الائتمان الزراعي	جمعيات الإصلاح الزراعي	جمعيات الاراضى المستصلحة	جمعيات الثروة المائية
2009/2008	3624	349	275	94	4342	62,9	75,7	8,5	6,6
2010/2009	4353	354	276	133	5116	67	100	8,5	1,7
2011/2010	4340	395	277	91	5103	73	105	8,5	1,7
2012/2011	3813	366	283	90	4552	90	96,2	8,6	1,7
متوسط	4032	366	278	102	4778	73,2	94,2	8,5	2,9
% للتغير بين عامى2008/ 2009 2012/2011	%5,2	%4,9	%2,9	%8,5	%4,8	%144	%27	1,16	0,74

المصدر : الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء ، نشرة القطاع التعاوني الزراعي ، أعداد مختلفة

وذلك بالتزامن مع الزيادة في عدد الجمعيات من 4342 عضو عام 2009/2008الى 4552 عضو عام 2012/2011 بنسبة زيادة بلغت حوالى 4,8%، كما بلغت نسبة الزيادة حوالى 5,2%،4,9%، 2,9% على التوالى لجمعيات الائتمان الزراعي، جمعيات الإصلاح، جمعيات الأراضى المستصلحة بين االفترتين 2011/2008،2012/2009، فى حين انخفض عدد الأعضاء المساهمين فى جمعيات الثروة المائية عام 2012/2011بنسبة 8,55 بالمقارنة بعام 2009/2008.

ويمثل عدد الأعضاء المساهمين فى جمعيات الائتمان الزراعي حوالى 84,4% من متوسط اجمالى عدد الأعضاء بالجمعيات ، وفى جمعيات الإصلاح 7,7% ، بينما فى جمعيات الاراضى المستصلحة حوالى 5,8%، اما جمعيات الثروة المائية فيمثل عدد الأعضاء المساهمين فى عضويتها حوالي 2,13% من متوسط اجمالى عدد الاعضاء بالجمعيات الزراعية.

وفى حين زاد رأس مال جمعيات الائتمان من 62,9 مليون جنيه عام 2009/2008 إلى 90 مليون جنيه عام 2012/2011 بنسبة زيادة بلغت 144% ، فلم تبلغ نسبة الزيادة فى رأسمال جمعيات الإصلاح الزراعى، والاراضى المستصلحة، وجمعيات الثروة المائية سوى 27%، 1,16% ، 0,74% خلال نفس العامين.

4-2-7 التغير في دور الجمعيات الزراعية في مجال التسويق الزراعي

تعتمد فكرة التسويق التعاوني على تجميع اكبر ما يمكن من إنتاج الأعضاء المزارعين وبمواصفات جيدة ، مما يزيد من قوة المساومة لدى المنتجين و يضمن تحقيق أسعار عادلة لكل من المنتجين والمستهلكين ، وتهدف التعاونيات إلى مساعدة أعضائها في حل المشكلات التسويقية التي تواجههم ، والعمل على القيام بأداء كافة الخدمات والعمليات التسويقية بكفاءة تامة تحت إشراف ورقابة كاملة من الأعضاء وهيئاتهم الإدارية والذين هم أصحاب المصلحة الحقيقية، لذلك فان جزء اساسى من اهتمام هذه الجمعيات هو تشجيع الأعضاء المنتجين على تحسين جودة إنتاجهم والوصول به إلى الكفاءة المثلى وتماثل مستويات الإنتاج وفق معايير معينة وذلك لتسهيل تسويقه وتحقيق عوائد مجزية لهم . وبالرغم من قدم التجربة التعاونية في مصر إلا أن فكرة التسويق التعاوني حتى الآن لم يجرى تنفيذها على ارض الواقع إلا في فئة قليلة تضمنت تسويق جمعيات الإصلاح الزراعي للقطن فقط ، في حين تم التحايل على الفكرة واستبدالها بالتوريد الاجبارى للمحاصيل عبر جمعيات الائتمان الزراعي.

وفى ظل التحرر الاقتصادي وإعمال آليات السوق فقد منحت الدولة القطاع الخاص مهمة القيام بتسويق وتوزيع السلع الزراعية ومستلزمات الإنتاج ولتحقيق ذلك قامت ببعض الإصلاحات للحد من المعوقات التي تحد من كفاءة عمليات التسويق والتوزيع والتي تمثلت في إلغاء امتيازاتها في مجال استيراد وتصدير السلع الزراعية ومستلزمات وخصخصة بعض المؤسسات المتعاملة في السوق، بجانب إلغاء التصاريح المسبقة للاستيراد والتصدير[1]، إلا أن تركز دور التسويق المحلى لتلك السلع ومستلزمات الإنتاج في القطاع الخاص دون وجود دور موازى للتعاونيات الحقيقية التى تعبر عن فئة صغار المزارعين أدى إلى زيادة التوجهات الاحتكارية في التسويق المحلى للمنتجات الزراعية ، وتشير التوقعات إلى أن تطبيق الحيازة الالكترونية الذي تم العمل به بداية من هذا العام سيكون له دور في عودة التسويق التعاوني نتيجة ارتباط الفلاح بالجمعيات الزراعية مرة أخرى.

ويتضح من الجدول رقم (7-3) الكميات التي قامت الجمعيات الزراعية بتسويقها من أهم المحاصيل الزراعية قبل وبعد ثورة يناير حيث نلاحظ انخفاض الكميات المسوقة من محصول القمح من 1,5 مليون طن عام 2010/2009 إلى 1,3 مليون طن عام 2012/2011 بنسبة تناقص بلغت 5,3% لجمعيات الائتمان الزراعي وبنسبة انخفاض قدرها 67,1% لجمعيات الإصلاح، أما محصول القطن فقد تزايدت الكميات التى قامت الجمعيات الزراعية بتسويقها من 40 مليون طن عام 2009/2008 إلى 192الف طن عام 2012/2011 بنسبة زيادة بلغت 375,3% لجمعيات الائتمان الزراعي، 16% لجمعيات الإصلاح الزراعي، في حين تناقصت الكميات المسوقة من القصب السكر من 90,2 مليون طن عام 2009/208 إلى 87,6 مليون طن عام2012/2011 بنسبة تناقص بلغت 2,9% لجمعيات الائتمان و0,73% لجمعيات الإصلاح الزراعي ، وعموماً ترجع أسباب انخفاض الكميات المسوقة من المحاصيل إلى تراجع المساحات المنزرعة منها فى فترة ما بعد الثورة.

---

[1] السياسات الزراعية المستقبلية لمصر في ضوء المتغيرات المحلية والإقليمية ، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية رقم (214) معهد التخطيط القومي .أغسطس 2009 ص200

جدول (7-3) كمية المحاصيل المسوقة بالجمعيات الزراعية (2012/2011.2009/2008)

(الكمية بالطن لجمعيات الائتمان، بالأردب لجمعيات الاصلاح)

السنة/ البيان	القمح		القطن		قصب السكر		بنجر		الارز		فول الصويا	
	ائتمان	اصلاح	ائتمان	اصلاح	ائتمان	اصلاح	ائتمان	اصلاح	ائتمان	اصلاح	ائتمان	اصلاح
2009/2008	115588	187376	40654	197225	9024394	975355	.	.	.	8015	.	3476
2010/2009	152887	544114	39054	39429	8993474	921075	7452445	.		446	.	1561
2011/2010	206749	323513	98106	42396	15397921	940020	.				.	1885
2012/2011	129343	178763	192497	165584	8765310	909450	.	.	.	.	.	.
متوسط	151141	308441	92578	111158	8289176	936475	1863111	.	.	2115	.	1731
% التغير بين عامى 2008/ 2009 /2011. 2012	11,9	.46	375,5	16	2,9	0,73	.		.	.	.	-50%

المصدر : الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء ، نشرة القطاع التعاوني الزراعي ، أعداد مختللفة

7-2-5 التغير فى الجهاز الوظيفى بالجمعيات الزراعية :

بتحليل الجهاز الوظيفى بالجمعيات التعاونية المحلية متعددة الأغراض بمناطق الائتمان الزراعي كمثال للجمعيات الزراعية كما هو وارد فى جدول (7-4) يلاحظ تزايد العمالة الأساسية المتمثلة في (كاتب الجمعية، مساعد الكاتب وصراف الخزينة وأمين المخازن والسائقين والميكانيكية والسعاة والخفراء والعمال الزراعيين ودلال المساحة وغيرها) من 8,2% من اجمالى الجهاز الوظيفى بالجمعيات عام 2010/2009الى حوالى 11% عام 2012/2011، كذلك هناك تزايد في نسبة ما تمثله العمالة المنتدبة للجمعيات والمتمثلة فى (مدير الجمعية ، مدير المشروع، كاتب الجمعية ، صراف الخزينة ، أمين المخازن، سائق ميكانيكى ، ساعى وغفير من 29,7%عام 2010/2009م الى 32,5% عام 2012/2011م وفى المقابل تراجعت نسبة العمالة المعاونة فى الجمعيات والتي تشمل كل من المشرفين الزراعيين ودلالة المساحة من 62% عام 2010/2009 الى 56,5% عام 2012/2011 وذلك نتيجة التراجع فى عدد المشرفين الزراعيين من 60,5% عام 2010/2009إلى 53,3% عام 2011/ 2012 مما يعنى افتقار معظم الجمعيات الزراعية لكل من المشرفين الزراعيين ودلالى المساحة ، وكذا المهندسين الزراعيين، وهو ما يفسر الشكاوى المتكررة والمتزايدة من الفلاحين بعدم وجود المشرفين الزراعيين بالجمعيات عند الحاجة اليهم .

لللللل

جدول (7-4) التغير فى الجهاز الوظيفى بجمعيات الائتمان الزراعي
ما بين الفترة 2010/2009-2012/2011

نوع العمالة		الوظيفة	عدد العاملين	
2010/2009	2012/2011		2010/2009	2012/2011
الأساسية	الأساسية	كاتب الجمعية	320	378
(8.2%)	11%	مساعد كاتب	14	7
		صراف الخزينة	208	205
		أمين مخازن	246	193
		سائق	219	232
		ميكانيكى	468	426
		ساعى	478	488
		خفير	491	485
		عامل زراعى	62	75
		دلال مساحة	58	59
		عمالة اخرى	105	91
عمالة منتدبة	عمالة منتدبة	مدير جمعية	2750	2790
(29,7%)	32,5%	مدير مشروع	231	266
		كاتب الجمعية	1670	1683
		صراف خزينة	2250	2271
		أمين مخازن	1877	1890
		سائق	74	95
		ميكانيكى	235	248
		ساعى وخفير	256	243
معاونة (62%)	معاونة	مشرف زراعي	26254	19353
	56,5%	دلال مساحة	625	468
100	100	**اجمالى**	36144	31946

المصدر: جمعت وحسبت من الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، نشرة القطاع التعاوني الزراعي، أعداد مختلفة

7-2-6 التغير فى قيمة استثمارات الجمعيات الزراعية فى المشروعات الزراعية :

قامت الجمعيات الزراعية بدور كبير فى المشروعات الاستثمارية المختلفة حيث كانت الجمعيات هى الأداة التى تمارس التعاونيات دورها من خلالها، وباستقراء بيانات الجدول رقم (7-5) يتضح ان مشروعات مستلزمات الانتاج قد احتلت المرتبة الاولى فى قيمة المشروعات التى أدارتها تلك الجمعيات قبل وقبل وبعد الثورة وانه بالرغم من تزايد قيمة الاستثمارات فى مستلزمات الانتاج من 2مليار جنيه عام 2009/2008 الى 2,4 مليون جنيه عام 2012/2011 بنسبة زيادة بلغت 18,8% ، إلا أن فترة ما بعد الثورة قد شهدت تراجعا فى نصيب مشروعات مستلزمات الانتاج بالنسبة لاجمالى الاستثمارات من 93% عام 2009/2008 الى 90,4% عام2012/2011، وقد استحوذت الاسمدة على معظم

استثمارات الجمعيات فى مستلزمات الإنتاج الزراعي حيث تزايدت قيمة الاستثمار فى الأسمدة من 1,5 مليون جنيه بنسبة 67,4% عام 2009/2008 الى 2,2% عام 2012/2011 وبنسبة 91% من اجمالى الاستثمارات فى مستلزمات الانتاج الزراعى(جداول الملحق)، فى حين انخفضت الاستثمارات فى التقاوى من 379879 الف جنيه عام 2009/2008 الى 104381الف جنيه بنسبة انخفاض بلغت 72,5% (حيث يرجع ذلك لنقص التمويل المتاح واللازم لإنشاء محطات للغربلة والصوامع ، بجانب نقص الخبرة الفنية المؤهلة للعمل بقطاع التقاوى)، كما تراجعت الاستثمارات فى المبيدات بحوالى 4,3% ما بين عامى 2009/2008 ، 2012/2011 وتتركز هذه المبيدات فى مبيدات الحشائش (السترين) بالاضافة الى مبيدات الافات والامراض والحشرات التى تصيب زراعات القطن , وقد ساهم القطاع الخاص بشكل كبير فى تغطية النقص من هذه المبيدات وتوفيره فى السوق ، الا انه على الرغم من ذلك فإن الاسعار ظلت مرتفعة ، كذلك فان كميات الاسمدة التى تتداول بها الجمعيات ضئيلة جدا بالنسبة لاحتياجات السوق من السماد الامر الذى ساهم فى ارتفاع أسعارها الى درجة كبيرة، من ناحية اخرى شهد الاستثمار فى مشروعات الامن الغذائى بالجمعيات الزراعية تزايداً من 1,04 مليون جنيه عام 2009/2008 الى 1,9 مليون جنيه عام 2012/2011 بنسبة زيادة بلغت حوالى 88,2% .

جدول (7-5) قيمة استثمارات الجمعيات الزراعية فى الأنشطة المختلفة خلال الفترة 2012/2011-2009/2008

القيمة بالألف جنيه

البيان/السنة	2009/2008	2010/2009	2011/2010	2012/2011	%للتغير 2008/2009-2012/2011
اجمالى لاستثمارات	2243615	1566226	2251614	2742506	%22,7
الاستثمار مستلزمات الانتاج	2087170	1441075	2030858	2479507	%18,8
%	%93,0	%92,0	%90,2	90,4	
الآستثمار فى مشروعات الأمن الغذائى	104136	55298	148016	1,9196046	%88,2
%	%4,6	%1,5	%6,5	%7,2	
الاستثمار فى مشروعات الميكنة الزراعية	27788	36348	40880	37944	%36,5
%	%1,23	%0,95	%1,8	%1,4	
الاستثمار فى المشروعات الخدمية	24521	33505	31860	29009	%13,4.
%	%1,0	0,87	%1,4	1,0	

المصدر : حسبت من الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، نشرة القطاع التعاوني الزراعي ، أعداد مختلفة

وقد تركزت هذه الاستثمارات فى مشروعات انتاج البيض وتسمين الدواجن والعجول فى سنوات ما قبل الثورة ، أما بعد الثورة فقد تركزت مشروعات الامن الغذائي فى مشروعات تسمين العجول لتصل إلى 64% من اجمالى مشروعات الأمن الغذائي تليها مشروعات التصنيع الزراعي والألبان.كما بلغت نسبة التغير فى الاستثمار فى مشروعات الميكنة الزراعية حوالى 36,5% ما بين فترتى 2012/2011.2009/2008.

من ناحية أخرى هناك تذبذب فى قيمة استثمارات المشروعات الخدمية بالجمعيات الزراعية حيث بلغت حدها الأقصى عام 2010/2009 بقيمة 33مليون جنيه انخفضت لتصل الى 29مليون جنيه عام2012/2011 وبنسبة انخفاض بلغت حوالى 13,4% كما شهدت فترتى الدراسة تذبذباً فى ألأهمية النسبية للأستثمارات فى المشروعات الخدمية من اجمالى الاستثمارات فى الجمعيات ما بين 1,4%،0,87% ، وقد تركزت هذه المشروعات فى مشروعات توزيع انابيب البوتجاز ومشروعات الفروع المنزلية وسيارات النقل وغيرها من المشروعات الاخرى .

ويلاحظ مما سبق ان الدور الابرز للتعاونيات كان توزيع الأسمدة اما التقاوي فان القطاع الخاص ينافس التعاونيات في هذا الشأن بالإضافة إلى مراكز البحوث.

ويتضح من العرض السابق أن التغيرات في الجمعيات الزراعية بعد الثورة كانت طفيفة جداً ، حيث لم تطرأ تغييرات جديدة على هذا الدور بعد الثورة .

7-2-7 المعوقات التي تواجه التعاونيات الزراعية قبل و بعد الثورة

لاشك إن المعوقات والمشاكل التى تعانيها التعاونيات الزراعية ليست وليدة ثورة 25 يناير وان هذه المشاكل تعانى منها التعاونيات من زمن وكثرت المطالبات من جانب الجهات العديدة ومن خلال المؤتمرات والبحوث وغيرها بضرورة إصلاح هذا القطاع الذي يرجع السبب في تدهوره لعدة عوامل لعل من أهمها:

- الإهمال المتعمد من جانب الدولة للتعاونيات وفرضها للوصاية عليها ووضع العقبات فى طريق نموها .
- إصدار التشريعات المناهضة للتنمية التعاونية مثل مشروع قانون الضرائب ، قوانين الجمارك ، إلغاء الإعفاءات والمزايا
- مصادرة ممتلكات التعاونيات وأصولها بداية من بترول التعاون وانتهاء بمقرات ومخازنالجمعيات الزراعية ودون تعويض، ومرورا بمساهمة الحركة التعاونية فى رأسمال بنك التسليف.
- عدم الاستجابة لرغبات التعاونيين فى إصدار التشريعات المناسبة التى تضع الاطار التشريعى لانطلاقه تعاونية وتضمن العلاقة بين التعاون وأجهزة الحكومة..

نخلص من ذلك الى أن التعاونيات باعتبارها جزء من البناء المؤسسى فى القطاع الزراعى فإنها عامل مؤثر فيما وصل اليه الانتاج الزراعى نظرا لوجود علاقة طردية بين حالة هذه التعاونيات ونمو الانتاجية فى هذا القطاع .

7-3 التغير فى دور بنك التنمية والائتمان الزراعي بعد ثورة 25 يناير

يعتبر بنك التنمية والائتمان الزراعي أحد أهم المؤسسات التمويلية فى الريف المصري والتى ساهمت لحد كبير فى تنمية الريف منذ تأسيسه وشارك فى العديد من البرامج والمشروعات الزراعية التنموية ، وتعتمد السياسة الائتمانية للبنك على توفير مختلف أنواع القروض لجميع المراحل الإنتاجية والتسويقية والتصديرية بمختلف الآجال وبأسعار فائدة تتناسب مع دخول المزارعين، كما يقوم بدور كبير فى توزيع مستلزمات الإنتاج الزراعي وتسويق محاصيل المزارعين .

وقد ساعد الانتشار الجغرافى للبنك وفروعة من بنوك قرى ووحدات مصرفية منتشرة على مستوي الجمهورية بلغ عددها 18 بنك، 176 فرع بالمحافظات المختلفة و108 بنك قرية و418 وحدة مصرفية ساعد ذلك على نجاح البنك فى تأدية أدواره وخدمة القطاع الريفى، بالإضافة لما يمتلكه من خبرات متراكمة في مجال تمويل الأنشطة الزراعية، ويتم تصنيف االقروض التى يقدمها البنك وفقاً لأجالها إلى قروض قصيرة الأجل ومتوسطة الأجل وطويلة الأجل، ويرتبط نوع القرض وفترة إستحقاقه بفترة نضج المحصول أو نمو االحيوانات وتخدم القروض قصيرة الأجل أغراض الإنتاج الحيوانى والداجني وتشغيل المناحل والثروة السمكية والتصنيع الزراعي ولا تزيد الفترة الزمنية لهذه القروض عن عام واحد، أما القروض متوسطة الأجل فتراوح مدتها ما بين عام إلى خمسة أعوام وتخدم أغراض الإنتاج الحيوانى والسمكي والداجي والميكنة فى حين تخدم القروض طويلة الأجل أغراض استصلاح وإستزراع الأراضى وإنشاء البساتين وتطوير نظم الرى وقروض الشباب والقروض الاستهلاكية وتزيد مدتها عن خمس سنوات.

وقد تغيرت ادوار وسياسات وأهداف البنك خلال سنوات ما قبل ثورة 25 يناير للتراوح ما بين الأدوار التمويلية أو التوزيعية لمستلزمات الإنتاج او الادوار التجارية فاحياناً يوكل للبنك القيام بتوزيع مستلزمات الإنتاج أو يتم إنتقالها إلى الجمعيات أو يتم ذلك بالمشاركة مع القطاع الخاص مما ساهم فى خلق العديد من الأزمات منها أزمات الأسمدة [1] التى تحدث لها نقص بين الحين والآخر فى ظل إرتفاع أسعارها ونقص الكميات المستوردة منها، ألأمر الذى أثر بشكل سلبى على الانتاج الزراعى حيث أثبتت العديد من الدراسات مدى الارتباط الشديد بين توافر الائتمان الزراعي وخاصة ما يخص منه قروض التقاوي والأسمدة والمبيدات وتكاليف الرى والجرارات وزيادة الإنتاج الزراعي[2].

7-3-1 التغير في حجم القروض الممنوحة من البنك :

تشير بيانات الجدول رقم (7-6) إلى تزايد حجم القروض المقدمة من بنك التنمية والائتمان الزراعي من 6,4 مليار جنية عام 2008 / 2009 إلى 8.1 مليار جنية عام 2011/ 2012 بنسبة زيادة بلغت حوالى 26,3% حيث ترجع هذه الزيادة نتيجة للقرارات التى اتخذتها الحكومة من أجل التيسير على المزارعين والتخطيط لتقسيط ديونهم، وقد توزعت هذه القروض ما بين قروض قصيرة الأجل تزايدت قيمتها من 4,5 مليار جنيه عام 2009/2008 إلى 5,4 مليار جنيه عام 2012/2011 بنسبة زيادة وصلت 19,2% وقروض متوسطة الأجل تزايدت بنسبه 37,6% ما بين عامي 2009/2008، 2011/2009، أما القروض طويلة الأجل فقد ازدادت في فترة ما بعد الثورة لتصل إلى

---

[1] السياسات الزراعية المستقبلية لمصر فى ضوء التغيرات المحلية والإقليمية، مرجع سابق

[2] خالد اخمد ابراهيم ابو النور ، دراسة تحليلية لأثر قروض البنك الرئيسي للتنمية والائتمان الزراعى على بعض المحاصيل السكرية والزيتية فى ج.م.ع ، المجلة المصرية للأقتصاد الزراعى ، المجلد 23 ، العدد الثانى ، يونيو 2013،ص645

1,2 مليار جنيه عام 2012/2011 بالمقارنة بحوالي 6,7 مليون جنيه عام 2008/ 2009 وبنسبة زيادة بلغت 1765,7%، مما يعنى ان هناك تغير الى حد ما فى سياسة البنك تجاه منح القروض طويلة الأجل في فترة ما بعد الثورة .

وتأتى القروض قصيرة الأجل في المرتبة الأولى من حيث أنواع القروض الثلاثة نظراً لسرعة دورانها وانخفاض عنصر المخاطرة فيها بالنسبة للبنك حيث تمثل 74% من اجمالى حجم القروض الممنوحة عام 2010/2009 انخفضت أهميتها النسبية لتصل إلى 62,8% عام 2011/2010فى مقابل تزايد الأهمية النسبية للقروض متوسطة الأجل من 25,8% عام 2010/2009 الى 36,1% عام 2011/2010، ومن ثم تأتى القروض متوسطة الأجل في المرتبة الثانية ، كما تزايدت الأهمية النسبية للقروض طويلة الأجل من 0,1% عام 2009/2008الى 1,6% عام 2012/2011،ويتضح من ذلك عدم توازن السياسة الاقراضية للبنك نتيجة انحيازها لمنح القروض قصيرة الأجل فى مقابل تدنى أهمية القروض متوسطة وطويلة وذلك نظراً لسرعة دوران رأس المال في حالة القروض قصيرة الأجل واعتماد السداد على الحاصلات الزراعية بشكل أساسي ومن ثم ضعف عنصر المخاطرة لدي البنك وسهولة القدرة على السداد لدى المزارع.

جدول (7-6)) اجمالى القروض الاستثمارية الممنوحة من بنك التنمية والائتمان الزراعي خلال الفترة من 2012/2011.2009/2008 بالمليون

نوع القروض السنة	قصيرة الأجل	%	متوسطة الأجل	%	طويلة الأجل	%	اجمالى القروض	%
2009/2008	4546	70,4	1903	29,5	6,7	0,1	6455	100
2010/2009	4460	74,0	1556	25,8	8,8	0,2	6025	100
2011/2010	5382	62,8	3097	36,1	91	1,06	8570	100
2012/2011	5416	66,4	2613	32,0	125,0	1,6	8153	100
% للتغير بين عامي 2012/2011.2009/2008								
	19,2		37,6		1765,7 %		%26,3	

المصدر :. الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء ، الكتاب الاحصائى السنوي ,2013

الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء،نشرة القطاع الزراعي التعاوني ، سنوات مختلفة

7-3-1-1 التغير في نوعية و قيمة القروض قصيرة الأجل لها قبل وبعد الثورة

يتم صرف القروض قصيرة الأجل عموماً ببطاقة الحيازة الزراعية، وبطاقة الخدمات الزراعية أو بطاقة الرقم القومي وتتميز هذه النوعية من القروض بسرعة صرفها (فى حدود 3 أيام) وعدم تحمل الفلاح اية عمولات أو مصروفات أدارية، وتهدف هذه القروض الى مساعدة الفلاح فى انجاز أنشطته أو استخداماته وتتراوح مدة القرض ما بين أربعة أ شهر- خمس سنوات و قروض الثروة الحيوانية تحتل المرتبة الأولى من حيث الأهمية النسبية لأجمالي القروض حيث بلغت نسبتها نحو 76.6% من إجمالي القروض لمتوسط الفترة من 2009/2008- 2012/2011، تليها قروض الأعمال المرتبطة بالزراعة

بنسبة 21,1% ثم قروض الشباب 14,5%، ثم قروض الثروة الداجنة بحوالي 0,5% من متوسط اجمالى القروض قصيرة الاجل.

ويلاحظ زيادة القروض الموجهة للشباب بعد الثورة (في إطار القروض متناهية الصغر) من 8,5 مليون جنيه الى 29 مليون جنيه بنسبة زيادة بلغت 241% وهى زيادة منطقية نتيجة التوجه الحكومى بتحقيق بعض مطالب الشباب بعد ثورة 25 يناير كما زاد عدد القروض الموجهة للأعمال المرتبطة بالزراعة من 1069 مليون جنيه تمثل 23,5% من اجمالى القروض قصيرة الأجل عام 2009/2008 الى الى 1906 مليون جنيه تمثل 35,4% من جملة القروض قصيرة الاجل عام 2012/2011 بنسبة زيادة بلغت 78,3% وذلك فى مقابل تناقص كلاً من عدد القروض الموجهة للثروة الداجنة بنسبة 60% ، والقروض الموجهة للثروة السمكية بنسبة 58% ، والقروض الموجهة للثروة الحيوانية بنسبة 1,42%، ونستنتج من ذلك أن القروض قصيرة الأجل لم تساهم بعد الثورة في زيادة الإنتاج سواء الحيواني او الداجنى او السمكي .

جدول (7-7) تطور قيمة القروض قصيرة الأجل التى منحها بنك التنمية والائتمان الزراعي خلال الفترة (2009/2008- 2012/2011) (بالمليون جنيه)

السنة / البيان	ثروة حيوانية	%	ثروة داجنة	%	ثروة سمكية	%	قروض الشباب	%	الأعمال المرتبطة بالزراعة	%	أخرى	%	إجمالى
2009/2008	3427	75.4	12	0.3	4.3	0.08	8.5	0.18	1069	23.5	24.2	0.53	4545
2010/2009	3793	85.0	10	0.2	1.0	0.02	8.4	0.2	632	14.2	15.6	0.34	4460
2011/2010	4576	85.0	70	1.3	2.2	0.04	12.2	0.22	698	13.0	23.6	0.43	5382
2012/2011	3375	62.7	4.7	0.08	1.8	0.03	29	0.5	1906	35.4	99.5	1.8	5416
متوسط الفترة	3793	76,6	25,3	0,5	2,3	0,04	14,5	0,29	1076	21,1	40,7	0,8	
% للتغير بين عامى 2009/2008-2012/2011													
	-1,42		**-60,0**		**-0.85**		**241,2**		**78,3**		**312,4**		

المصدر :. الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء ، الكتاب الاحصائى السنوي ,2013

. الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء،نشرة القطاع الزراعي التعاوني ، سنوات مختلفة

7-3-1-2 التغير في نوعية و قيمة القروض متوسطة الأجل قبل وبعد الثورة

تتضمن القروض متوسطة الأجل قروض شراء الآلات والمعدات الزراعية وقروض الثروة السمكية وقروض إنشاء المناحل وتربية النحل، وقروض تربية الدواجن وتشغيل عنابر التربية ، كما تضم القروض المرتبطة بالأعمال المزرعية كالإنشاءات والمخازن والثلاجات التبريد، وقروض الزراعات المحمية، بالإضافة لقروض الشباب.

جدول (7-8) تطور قيمة القروض متوسطة الأجل التي منحها بنك التنمية والائتمان الزراعي

خلال الفترة (2009/2008- 2012/2011) القيمة بالمليون جنيه

الغرض من القرض/السنة	2008/ 2009	%	2009/ 2010	%	2010/ 2011	%	2011/ 2012	%	% للتغير بين عامى 2012-2011-2009/ 2008	متوسط
ثروة حيوانية	843	44,3	692	44,5	1179	38	1082	41,4	28,3	949
ثروة داجنة	4,3	0,2	2,5	0,16	1,2	0.03	1,0	0,03	76,7	2,2
ميكنة زراعية وسائل نقل	109	5,7	72,2	4,6	130	4,2	137	5,2	25,6	112
ثروة سمكية	1,9	0,99	0,25	0,04	2,9	0,09	1,3	0,04	31,5	1,6
إنتاج نباتي	7,6	0,4	6,0	0,03	18,2	0,6	6,8	0,26	-10,5	9,6
زراعات	1.2	0,06	1,6	0,1	0,8	0,02	0,3	0,03	-0,75	0,975
أعمال مرتبطة بالزراعة	335	17,7	349	22,4	863	27,9	506	19,4	51,0	513
قروض الشباب والصندوق الاجتماعي	15	0,8	34	2,2	44	1,4	80,0	3,6	433,0	43,2
مصادر تمويل	-		-	-	-	-	9.0	0,3	100	2,25
قروض بضمان ودائع ومختلف الأغراض	-		-	-	-	-	137	5,2	100	34,2
قروض استهلاكية	-	-	-	-	-	-	122	4,66	100	30,5
تيسيرات وتقسيطات	586	30,8	398	25,6	858	-	531	20,3	-9,3	593,2
إجمالي	1903	100	1556	100	3097	100	2613	100	-37,3	2292,2

المصدر : نشرات القطاع التعاوني الزراعي ، أعداد مختلفة ، الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء

يلاحظ من الجدول (7-8) ان هناك ثبات نسبى في حجم القروض متوسطة الأجل الممنوحة من البنك خلال الفترة 2009/2008-2012/2011، إلا انه يلاحظ استحداث أنواع أخرى من القروض عام 2012/2011 اى فترة ما بعد الثورة تمثلت فى قروض بضمان ودائع بلغت قيمتها 137 مليون جنيه تمثل 5,2% من اجمالى القروض متوسطة الأجل الممنوحة خلال نفس العام ، بالإضافة الى القروض الاستهلاكية والتي بلغت قيمتها 122 مليون جنيه بنسبة 4,66% من اجمالى القروض متوسطة الأجل الممنوحة خلال 2012/2011،كما شهدت فترة ما بعد الثورة تراجع نسبى فى حجم القروض الموجهة لسداد التيسيرات والتقسيطات لمساعدة المزارعين المتعثرين من 586 مليون جنيه عام 2009/2008 إلى 531 مليون جنيه عام 2012/2011 وذلك بنسبة انخفاض بلعت 9,3% ، كما تراجعت القروض الخاصة بالثروة الداجنة من 4,3 مليون جنيه عام 2009/2008 إلى 1,0 مليون جنيه عام 2012/2011 في مقابل زيادة حجم القروض الموجهة للأعمال المرتبطة بالزراعة (والتي يلجأ إليها المزارعون عامة لمواجهة الارتفاع فى تكلفة هذه الأعمال) من 335 مليون جنيه تمثل 17,7% من جملة القروض متوسطة الأجل لعام 2009/2008 إلى 863 مليون جنيه تمثل 27,9 % من جملة القروض متوسطة الأجل عام 2011/2010 بنسبة زيادة بلغت157% مما يعنى التغير في سياسة البنك من دعم الأنشطة الزراعية والريفية الى التركيز على سياسة الإقراض من خلال منح القروض الاستهلاكية وقروض بضمان الودائع ليحاكى بذلك البنوك التجارية دون اى مساهمة منه في تنمية الأنشطة الزراعية ، الأمر الذي يشير إلى عدم مساهمة البنك في زيادة التنمية الزراعية.

قققققق

7-3-1-3 التغير فى نوعية وقيمة القروض طويلة الأجل قبل وبعد الثورة

القروض طويلة الأجل هي القروض التي تتراوح مدتها مابين 5- 15 سنة ، وتشمل القروض الممنوحة للعديد من الأنشطة مثل استصلاح الاراضى واستزراعها بالإضافة لإقامة المباني والمنشات الزراعية، وتطوير نظم الري وإنشاء البساتين ، وتتمثل الضمانات التي تقدم للحصول على هذه القروض فى العقارات كضمان استرداد البنك للقرض ، كما يجب تقديم نتائج تحليل دراسات الجدوى للمشروعات المزمع اقامتها كأحد الشروط للحصول على هذه القروض ، وعادة ما يتم منح هذه القروض للشركات.

وتشير بيانات الجدول رقم (7-9) إلى التزايد النسبي في حجم القروض طويلة الأجل الموجهة لاستصلاح واستزراع الاراضى من 2مليون جنيه عام 2009/2008م إلى 11 مليون جنيه عام 2011/2010 ثم تناقصها مرة أخرى لتصل إلى 3,2 مليون جنيه بعد الثورة ، وترجع الزيادة فى عام 2011/2010 إلى زيادة موجه التفاؤل بعد الثورة بشان تحسن مؤشرات الاقتصاد الكلى والاقتصاد الزراعي على وجه الخصوص، من ناحية أخرى زاد عدد القروض الموجهة للتقسيطات والتيسيرات والتي شملت جدولة الديون المستحقة على المزارعين المتعثرين من 4,1 مليون جنيه عام 2009/2008 إلى 51 مليون جنيه عام 2011/2010م وذلك بنسبة زيادة بلغت 1144% لنفس السبب السابق .

كما شهدت فترة ما بعد الثورة استحداث قروض استهلاكية بلغت حجمها حوالي 55,6 مليون جنيه وقروض العاملين والشباب.ومن ثم تبين أن القروض التي منحها بنك التنمية والائتمان في السنوات لم تكن بقصد زيادة الإنتاج الزراعي وإنما في إطار التسليف التجارى ، كما يلاحظ اختفاء أى إسهامات للبنك في استصلاح أو إضافة أراضى زراعية جديدة ، كذلك لا توجد ضمن القروض المقدمة من البنك قروض عينية للمحاصيل الزراعية من مستلزمات إنتاج أو آلات زراعية وخلافه حيث ترك البنك توزيع هذه القروض للقطاع الخاص مما ترتب عليه عدم توفر مستلزمات الإنتاج بالأسعار والكميات والوقت المناسب للفلاح ،

جدول رقم (9.7) قيمة القروض الطويلة الأجل حسب الغرض خلال الفترة (2009/2008- 2012/2011) **القيمة بالألف جنيه**

السنة / البيان	استصلاح واستزراع أراضى	%	إنشاء وتطوير نظم	%	إنشاء بساتين	%	فروض استهلاكية	%	قروض شباب وعاملين	%	تيسيرات وتقسيطات *	%	إجمالي القروض
2009/2008	2,647	39.3	0,015	_	0,527	000	-	-	-	-	4,100	60,7	6,747
2010/2009	1740	19,6	.	.	0,382	4,4	.	.	0,34	0,4	6700	75,6	8856
2011/2010	10889	11,9	_	_	_	.	_	_	29103	31,9	50997	56,2	90989
2012/2011	3255	2,6	_	_	_	_	55671	44,4	47833	38,2	18555	14,8	6958
المتوسط	3.971		0,003		0,227		13,9		19242		20,088		28387,5

المصدر : نشرات القطاع التعاوني الزراعي ، أعداد مختلفة ، الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء

- تشمل جدولة الديون المستحقة على المزارعين الذين لم يستطيعوا السداد .

وعموماً يلاحظ انخفاض حجم القروض طويلة الأجل التى يمنحها البنك ويرجع ذلك إلى طول مدة القرض وما يترتب عليه من بطء دوران رأس المال ، وعدم كفاية الضمانات التى يحصل عليها البنك مقابل ذلك.

7-3-2 التغيرات الإدارية لبنك التنمية والائتمان الزراعي وأثارها على سياسة البنك قبل وبعد الثورة

من أهم عوامل نجاح بنك التنمية والائتمان الزراعي في أداء دوره تجاه القطاع الزراعي هو توفير القروض الزراعية بمختلف أنواعها في الوقت المناسب للمزارع وعدم التركيز على نوع واحد من القروض ، ومراعاة ظروف المزارعين وخاصة صغارهم عند التعثر في سداد هذه القروض ، علاوة على عدم الغاء الدعم على أسعار الفائدة حتى تلاءم ظروف كل المزارعين [1]

وقد شهدت المرحلة الانتقالية وفترة ما بعد ثورة يناير تغيرات واسعة ومتتالية فى قيادات البنك حيث تولى اربعة رؤساء مجالس إدارة واختلفت السياسة المتبعة لدى كل منهم كما يلى :

- خلال الفترة من 2011/ 2012 وتولى أول رئيس لمجلس إدارة البنك بعد الثورة وتميزت سياسة البنك فى عهده بالتنوع فى الأنشطة والعمل على استعادة الدور التنموي للقطاع الزراعى من خلال العودة بالبنك الى رسالته الأساسية فى خدمة الفلاح والقطاع الزراعي حيث اطلق البنك مجموعة من القروض انطلاقا من اهمية مساهمته فى التنمية الريفية والزراعية وتغطية الالتزامات الاسرية الريفية مثل قروض التعليم التى تستمر طول سنوات التعليم بمراحله حتى الجامعية ، قروض الكساء ، قروض صيانة الالات الزراعية ، قروض الزواج ، قروض التشغيل للمشروعات متناهية الصغر بلغ عدد المستفيدين منها 42 مستفيد المرحلة الاولى
كما شهدت هذه الفترة توسعا فى القروض الممنوحة للافراد حتى وصل حجم المحفظة الى 7 مليار جنيه وزيادة حجم المحفظة الاستثمارية بنسبة 5%[2]
- وفيما يتعلق بالغاء الديون عن المتعثرين اشترط البنك خلال مدة توليه عدم إسقاط اى ديون عن الفلاحون إلا بعد الحصول على تعويضات مسبقة من وزارة المالية.
- رفض البنك تخفيض سعر الفائدة على القروض حيث ارجع ذلك لعدم التأثير على أموال المودعين.
- كذلك تم افتتاح فروع للتمويل الاسلامى في اطار تطوير البنك .

والجدير بالذكر ان البنك قام بالفعل بإسقاط كافة الديون للمتعثرين الذين بلغت ديونهم أقل من 10 ألاف جنيه ، وذلك في إطار خطاب او مبادرة الرئيس المعزول (مرسي) بإسقاط ديون المتعثرين من أبناء شمال وجنوب سيناء بقيمة 12 مليون جنيه ، حيث حصل البنك على تعويض بقيمة 60 مليون جنيه(50%) من قيمة الأموال استفاد منها حوالي 3690 مزارع تم إسقاط ديونهم ، بينما ظل 902 مزارع لم ينطبق عليهم القرار الجمهوري.

- تم تغيير 700 مدير بنك قرية فى إطار تحقيق بعض أهداف الثورة والخاصة بالقضاء على
- الفساد.
- التعهد بتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة.
- تمويل العديد من المشروعات مثل مشروع البتلو حيث يمول البنك الخدمات البيطرية لمشروع التنمية الريفية بغرب النوبارية.
- من ناحية أخرى شهدت فترة ما بعد الثورة اتجاهاً قويا لتحويل بنك التنمية والائتمان الزراعي إلى بنك تجارى يماثل البنوك التجارية الأخرى الموجودة على مستوى الجمهورية حيث يرى مؤيدو

---

[1] السيد محمد خليل ابراهيم ، سلوى عامر خضر ، (دكاترة) دور بنك التنمية والائتمان الزراعى فى تنمية القطاع الزراعى ، دراسة حالة فى محافظة الشرقية ، المجلة المصرية للاقتصاد الزراعى ، المجلد الثانى والعشرون ، العدد الثالث ، 2012.

[2] من حديث لرئيس بنك التنمية والائتمان الزراعى لبوابة فيتو بتاريخ 2013/3/2

هذا الاتجاه ان تحول البنك الى النواحى التجارية وتطبيق كافة القواعد والمعايير والنظم المصرفية كفيل بالمحافظة على أموال المودعين ويعمل على زيادة أرباح البنك ، أما على الجانب الأخر فيرى معارضو هذا الرأي أن بقاء البنك تحت مظلة وزارة الزراعة وقيامه بتقديم الخدمات للمزارعين يعتبر ضماناً لدعم الفلاحين وتقديم كافة التسهيلات له بعيداً عن تعقيدات البنوك التجارية الأخرى.

ومن ثم يتضح أن التغير في قيادات البنك نتج عنها بعض التغير في سياسة البنك من تمويل واقراض المزارعين الى التدخل في المشاريع التجارية.

7-3-3 الإجراءات التي تمت إثناء الفترة الانتقالية بشان البنك :

بعد ثورة 25 يناير تمت بعض الإجراءات التي سعت لتطوير دور البنك وإدماجه في منظومة الاقتصاد وهى :

- تكليف البنك بتمويل بعض المشروعات الزراعية العملاقة بشرق العوينات وذلك بالاتفاق مع وزارة الزراعة واستصلاح الاراضى والهيئة العامة لمشروعات التعمير ، على ان تبلغ قيمة التمويل المقدم من البنك 2 مليار جنيه .
- قامت إدارات البنك فعلياً بحصر الأصول التي آلت ملكيتها للبنك لإعادة تقييمها وذلك كخطوة لتحول البنك الى بنك تجارى يقوم بكافة الخدمات المصرفية ويخضع لرقابة البنك المركزي ، حيث قوبل هذا القرار برفض من وزارة الزراعة والتى ترى فى ذلك هدما للبنك ودوره فى مساعدة الفلاح ومن ثم تنمية الريف المصرى .

7-3-4 المعوقات التي تواجه بنك التنمية والائتمان قبل وبعد الثورة

تتركز السياسة الائتمانية للبنك في العمل على زيادة رؤوس الأموال المستثمرة في النواحي الزراعية من خلال توفير مختلف القروض لجميع المراحل الإنتاجية والتسويقية والتصديرية وبمختلف الآجال وبأسعار فائدة تتناسب مع دخول المزارعين ، بالإضافة لدوره في توزيع مستلزمات الإنتاج الزراعي وتسويق محاصيل المزارعين ، إلا أن السنوات الماضية أظهرت انحرافاً في دور البنك عن القيام بهذه الأدوار ، واختلاف توجهات السياسة الائتمانية لديه عن المتوقع، حيثلم تخرج أهداف البنك عن أهداف البنوك التجارية في تحقيق عائد مجزى على القروض الممنوحة ، كما انه لا يسعى لتحقيق مصلحة العميل بل لتحقيق مصلحة البنك بالدرجة الأولى باستثناء بعض القروض الزراعية قصيرة الأجل المدعمة بسعر فائدة وصل إلى 5% ، ومن ثم خرج البنك عن إطاره الهادف لخدمة القطاع الزراعي ليماثل في توجهاته البنوك التجارية مما أدى لزيادة حالات التعثر وعدم القدرة على السداد بين المزارعين، الآمر الذي أدى إلى ضعف الثقة بينه وبين المزارعين وانصرافهم عنه واللجوء الى القطاع الخاص .

- التعنت الشديد من البنك تجاه الفلاحين.
- ارتفاع قيمة استفسار الفلاح أو العميل عن القرض إلى حوالي 30 جنيه عن المرة الواحدة *
- تزايد معدلات التعثر نتيجة القروض الدوارة* التي يتقاضى بموجبها موظفو البنك وقياداته مكافآت ، الأمر الذى ادى الى تراجع المزارعين بشكل كبير عن الاقتراض من البنك، حيث يعتبر سعر فائدة الاقتراض من اهم العوامل المحددة للطلب على قروض البنك[1]

* مقابلة مع المزارعين

- مشكلة المغالاة فى الضمانات (الأرض او العقار) الامر الذى سبب توترت شديدة بين الفلاحين بسبب ضياع اراضيهم وعقاراتهم مقابل القروض فى حالة عدم القدرة على تسديدها
- ومن المعوقات التي يعانى منها البنك بعد الثورة :
- تقاعس العديد من المزارعين المتعثرين عن سداد ديونهم لصالح البنك وذلك بعد كثرة الدعوات المطالبة بإسقاط الديون إبان ثورة يناير.
- شهدت السنوات ما قبل الثورة تراجعا كبيرا فى دور البنك فى القرى ، فقد انخفض دور البنك في تغطية تكاليف الإنتاج المتزايدة وذلك نتيجة عدم قدرة البنك على تحديد حجم الائتمان الممنوح للمحاصيل الزراعية وفقا للتطورات في الأسعار ، بالإضافة إلى ضالة القيود الممنوحة ، انعكس ذلك على ضعف المزارعين على استخدام الكميات المناسبة من مستلزمات الإنتاج وإهمالهم للكثير من العمليات الزراعية الأمر الذي ساهم لحد كبير في انخفاض إنتاجية الفدان من المحاصيل الزراعية [2].
- ارتفاع معدل التعثر وعدم السداد
- تم استغلال موضوع الديون كورقة رابحة خلال الاستحقاقات الانتخابية وذلك لكسب تأييد المواطن وذلك نتيجة لأهمية البنك ومكانته لدى المزارعين وانتشاره في الريف حيث جعل ذلك جميع المرشحين يتسابقون لكسب صوت المزارع في الانتخابات .

7-4 التغير فى دور الادارة المحلية فى الريف قبل وبعد ثورة 25 يناير

7-4-1 أوضاع الإدارة المحلية قبل ثورة 25 يناير

يخضع نظام الحكم المحلى فى مصر لدستور 1971 والقوانين المنبثقة منه، والتي تم بموجبها تقسيم مصر إلى وحدات إدارية تتمتع بالشخصية الاعتبارية وهى المحافظة ، المركز ، المدينة، الحي ، القرية ،وقد صدرت العديد من القوانين المنظمة للإدارة المحلية فى ظل هذا الدستور وكان أخرها قانون 43 لسنة 1979 والذي أعطيت بموجبه وحدات الحكم المحلى الاختصاص الأصيل فى إدارة وإنشاء جميع المرافق العامة الواقعة فى دائرتها.

وقد صدرت العديد من القوانين والتشريعات الأخرى المعدلة لقانون 43 لسنة 1979 منذ تاريخ صدروه وكان من ابرز واهم ما تمخضت عنه تغيير مسمى الحكم المحلى الى الإدارة المحلية ، بالاضافة الى استبدال تسمية المجالس المحلية بمسمى المجالس الشعبية المحلية بما يتفق مع احكام الدستور ،استبدال اللجان التنفيذية لوحدات الإدارة المحلية بالمجالس التنفيذية ،اعطاء المحافظ حق تمثيل السلطة التنفيذية للمحافظة ،هذا بالاضافة الى العديد من الاختصاصات ليست الدراسة معنية بالوقوف عندها كثيراً الا ان ما تم ذكره ياتى فى السياق العام للحديث عن ملامح الادارة المحلية فى مصر .

---

* يقترض المزارع مبلغ صغير من المال ويفاجأ بأنه مطالب بدفع مبالغ ضخمة كفوائد فى بند المصروفات الإدارية ، وحين يعجز عن السداد يقنعه موظف البنك بالاقتراض من جديد وهكذا ، لذا أصبح العديد من الفلاحين تحت تهديد الدفع او الحجز على ممتلكاتهم من عقار او ارض والتي قدمها ضمانا للقرض

[1] خالد احمد ابراهيم ابو النور ، دراسة تحليلية لأثر قروض البنك الرئيسي للتنمية والائتمان الزراعى على بعض المحاصيل السكرية والزيتية فى جمهورية مصر العربية ،مرجع سابق

[2] محمد عبد الوهاب أبو نحول ، بنك التنمية والائتمان الزراعي وعلاقته بالتنمية الزراعية فى محافظة قنا ، المؤتمر العلمي السنوي الثالث عشر (استراتيجيات مؤسسات التمويل وطموحات التنمية ، كلية التجارة ، جامعة المنصورة ، ابريل 1997

وقد أدت كل من القوانين المتعاقبة وتعديلاتها على نظام الإدارة المحلية فى مصر خلال سنوات ما قبل الثورة الى إفراغ نظام الإدارة المحلية من مضمونه بحيث أصبح هذا النظام بعيد كل البعد عن الاهتمام بهموم المواطنين البسطاء وخاصة في الريف المصرى الذى يعانى منذ سنوات عديدة من من العديد من المشكلات سواء الاقتصادية أو الاجتماعية او السياسية أو الثقافية والبيئية على كافة المستويات وكان المواطن يتطلع الى نظام إدارة محلية يلبى احتياجاته ويحقق له مصالحه ، فأصبح هذا النظام لا يصب الا فى صالح فئات معينة من المجتمع ، كما انه لم يهتم بتنمية الريف والدليل على ذلك:

– صدور القرار الجمهوري رقم 114 لسنة 2008م والخاص بتقسيم وتعديل الحدود الإدارية لبعض المحافظات[1] (وبموجب قانون 43 لسنة 1979 والقوانين التالية المعدلة له (قانون145 لسنة 1980) حيث أصبح بموجبه عدد محافظات الجمهورية 28 محافظة بالإضافة إلى مدينة الأقصر ذات الطبيعة الخاصة واعتبار محافظتي 6 أكتوبر وحلوان ضمن محافظات الجمهورية، حيث ترتب على هذا القرار تغييرات فى حدود بعض المحافظات مثل محافظة الجيزة التى تقلصت مساحتها وتغيرت هويتها من محافظة ريفية الى محافظة حضرية نتيجة توزيع مراكزها الريفية بين المحافظتين المنشأتين حديثاً وهما محافظة 6 أكتوبر (8 مراكز ريفية) ومحافظة حلوان (مركزين ريفيين)[1]، كما تقلصت مساحة محافظة القاهرة وتم تحديد حدودها بحيث انها أصبحت محاصرة ومعزولة عن الظهير الصحراوي فى حين سيطرت محافظة حلوان على الظهير الصحراوي وأصبحت تحيط بالقاهرة من الشرق والشمال، ومن ثم يتضح عدم وجود توازن في المساحة الجغرافية بين المحافظات المختلفة بالجمهورية فبعض المحافظات لا يوجد بها ظهير صحراوي مما يصعب معه التحرك خارجها وعمل تنمية بها ، كما ان عملية تعديل وتقسيم الحدود الادارية لم تؤدى الى زيادة الرقعة الزراعية او استصلاح أراضى جديدة او حتى تنمية زراعية بالمعنى المتعارف عليه علاوة الى المشاكل التى تم نقلها الى المحافظات الجديدة، وقد تم الغاء هذا القرار الجمهورى بموجب قرار المجلس الاعلى للقوات المسلحة رقم (63) لسنة 2011م على ان يتم تعديل بيانات المحافظات بعد انتهاءاللجان المختصة بتوضيح التقسيم الادارى الجديد للمحافظات.

[1] التغيرات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية فى خريطة المحافظات وآثارها على التنمية، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية رقم (219)، معهد التخطيط القومى ، فبراير 2010

7-4-2أوضاع الإدارة المحلية بعد ثورة 25 يناير :

لم تلبى الإدارة المحلية على مدى تاريخها طموحات المواطن المصري في ظل السيطرة الحكومية الكاملة ، بل خلقت منه مواطناً يتسم باللامبالاة وعدم الانتماء للوطن ، فضلاً عن تهميشه من الحياة السياسية فتدنت نسب مشاركته فى العملية السياسية ، بل وفى العمل الأهلي والتطوعي ، وضعفت ثقته في كل ما هو حكومي .

ورغم ما شهدته سنوات ما قبل ثورة يناير من توجه سياسي نحو تطبيق اللامركزية فى الإدارة المحلية بهدف الارتقاء بالإدارة المحلية وتطوير الأداء ، ورغم عقد العديد والعديد من المؤتمرات والحوارات واللقاءات للوصول الى أفضل صيغة لتطبيق اللامركزية ، إلا أن الواقع اثبت أن ذلك لم يكن سوى شعارات وهمية للنظام السابق الذي استفاد لحد كبير من نظام الإدارة المحلية وتحصن بقوانينها .

ومع قيام ثورة يناير عاد الحديث حول ضرورة تطبيق اللامركزية مرة اخرى فى سياق إصلاح وهيكلة الأوضاع المتدهورة فى البلاد ، وتم إنشاء وحدة فنية داخل وزارة التربية والتعليم ووزارة التضامن الاجتماعي للتطبيق التدريجي للامركزية [1]، الا انه مع تغير القيادة السياسية وتعاقب الوزارات المختلفة في مصر خلال الفترة الانتقالية . الغير مستقرة . خفت الحديث عن موضوع اللامركزية أو الإدارة المحلية نتيجة إعادة ترتيب أولويات القيادات السياسية التى جاءت بعد الثورة.

7-4-2-1 وضع الإدارة المحلية في دساتير ما بعد الثورة

بعد الثورة اصدر المجلس الاعلى للقوات المسلحة القانون رقم (115) لسنة 2011 بتعديل بعض أحكام قانون الادارة المحلية رقم 43 لسنة 1979 من خلال إضافة مادتين جديدتين تتعلق الاولى بإنشاء إدارة بالوزارة تسمى بإدارة التفتيش والمتابعة تقوم بالتفتيش الفنى والادارى على العاملين بالإدارات المحلية المختلفة والإشراف والرقابة عليهم ومتابعة أعمالهم ، فى حين تنص المادة الثانية على جواز منح بعض العاملين بإدارة التفتيش والمتابعة صفة مأمورى الضبط القضائى بالنسبة للجرائم التى يرتكبها العاملون فى الوحدات المحلية والمتعلقة بأعمالهم .

أما دستور 2012 فقد استحدث العديد من المواد على نظام الادارة المحلية مما دعا بعض الآراء للقول بأن مواده أعادت الى حد ما صياغة بنية النظام المحلى بأسلوب يسمح فيه للسلطة المحلية بالاستقلال عن السلطة التنفيذية ، وتتمثل هذه المواد المستحدثة فى [2]:

المادة (184) ،(185)،(186) حيث تنص الأولى (184) على "تكفل الدولة ما تحتاجه الوحدات المحلية من معاونة فنية وادارية ومالية وتضمن التوزيع العادل للمرافق والخدمات والموارد وتقريب مستويات التنمية والمعيشة بين هذه الوحدات طبقاً لما ينظمه القانون ، فيما تنص المادة (185) على " ان تدخل فى موارد الوحدات المحلية الضرائب والرسوم ذات الطابع المحلى الأصلية والاضافية ، وتتبع فى جبايتها القواعد والاجراءات المتبعة فى جباية اموال الدولة على النحو الذى ينظمه القانون ، اما المادة (186) فإنها تنص تتيح تعاون الوحدات المحلية فى الأعمال ذات النفع المشترك ، ووسائل التعاون بينها وبين اجهزة الدولة بحسب ما ينظمه القانون.

---

[1]) ناهد أديب ، النظام المحلى فى مصر ، الواقع الحالي ، الإشكاليات ومبررات التغيير، ورقة مقدمة لورشة نحو إطار دستوري وقانونى داعم لتطبيق اللامركزية فى مصر ، وحدة تطوير الآدارة المحلية ، وزارة التنمية المحلية ، العين السخنة 28-30 مارس 2012.

[2]خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعة (2014/2013)

7-4-2 -2 التغير فى المجالس الشعبية المحلية قبل وبعد الثورة واثرها على تنمية الريف المصرى:

حدد دستور 71 والقوانين المنبثقة منه أسلوب تشكيل المجالس الشعبية المحلية واختصاصاتها ومواردها المالية ودورها فى إعداد وتنفيذ خطة التنمية ودورها فى الرقابة على أوجه النشاط ، والعلاقة بينها وبين مجلس الشعب والحكومة ، كما صاغ العلاقة بينها وبين المجلس التنفيذي ، ومن اهم المحاور التى حددتها القوانين :

- طريقة انتخاب المجالس الشعبية المحلية بحيث يكون نصف الأعضاء من العمال والفلاحين وان يتم تشكيل مجلس محلى بالانتخاب المباشر لكل وحدة محلية وان يكون لكل وحدة محلية مجلس تنفيذى برئاسة رئيس الوحدة وعضوية رؤساء الوحدات المحلية ورؤساء الاجهزة التنفيذية فى نطاق الوحدة بالإضافة لرؤساء لجان المجلس المحلى للوحدة .
- استبدال مسمى المجالس المحلية بالمجالس المحلية الشعبية.
- تعديل نظام انتخابات المجالس الشعبية المحلية لتجمع ما بين القائمة الحزبية والانتخاب الفردي.
- استبدال نظام الاستجواب والذي بموجبه يتم محاسبة المحافظ ورؤساء الأجهزة التنفيذية بتقديم طلبات إحاطة لكل من المحافظ ورؤساء الأجهزة التنفيذية ، وقد انتفى الجانب الرقابي لهذه المجالس .

الجدير بالذكر أن عدد المجالس الشعبية المحلية في مصر قبل الثورة بلغ حوالي 1762 مجلسا بلغ عدد أعضائها 52 الف عضو 98% منهم ينتمون للحزب الوطني الديمقراطي .

وقد شهدت السنوات السابقة لقيام ثوره 25 يناير تحولاً في دور المجالس الشعبية المحلية حيث فقدت قدرتها على تحقيق الأدوار المنوطة بها وأصبحت أداه في يد النظام السابق لتحقيق مصالحه، فبالرغم من أن الدستور أشار إلى اختصاصات هذه المجالس إلا انه ترك تنظيمها الفعلي للقانون ولوائحه التي كانت تصب في مصلحة هذا النظام، وعموماً تمثلت أهم ملامح المجالس المحلية في مصر قبل الثورة فى :

- التداخل بين اختصاصات هذه المجالس فى المستويات المختلفة واختصاصات المجالس التنفيذية.
- ضعف الدور الرقابي لهذه المجالس نتيجة التحول من نظام الاستجواب للجهات التنفيذية إلى نظام الإحاطة فقط مما أدى لتلاشى الدور الرقابى لتلك المجالس امام سطوة ونفوذ وقوة المحافظين والأعضاء التنفيذيين، وقد وصل الامر الى حد صدور قرار من وزير المالية آنذاك بمنح رؤساء المجالس المحلية سلطات وزير مالية فى التصرف فى أموال الميزانية الخاصة بمحافظاتهم [1]
- أدى الجمع بين النظام الفردى والقوائم الحزبية فى انتخابات المجالس الشعبية المحلية الى التركيز على وجود مرشحين من الاحزاب سواء الحزب الحاكم او الاحزاب المستقلة ومن ثم ترك

[1] وسام متى ، حل المجالس المحلية فى مصر ، منظومة الفساد تتهاوى ، جريدة السفير الأربعاء 29 يونيو 2011م .

ذلك المجال واسعا امام استحواذ الحزب الوطنى المنحل على اكثر من 98% من اجمالى أعضاء هذه المجالس فى مقابل عدم وجود اى تمثيل للمواطنين فى انتخابات هذه المجالس، الأمر الذى كان من شانه عدم تحقيق أعضاء المجالس الشعبية المحلية الأهداف المنوطة بهم بل سعوا لتحقيق أهدافهم الشخصية على حساب المصلحة العامة دون اى مسائلة مما ادى الى انتشار الرشاوى والمحسوبيات في الوحدات المحلية وعلى مستوى الريف .، كما أن مشاركة هذه المجالس من جهة أخرى للجهاز التنفيذي فى إدارة المرافق العامة للدولة من خلال التعديلات التي طرأت على قانون الإدارة المحلية منذ عام 1981 وحتى قبل الثورة .

وعلاوة على ذلك لم تقم هذه المجالس بأي دور يذكر في الريف المصري الذي تضاءلت فيه الخدمات الاساسية من مياه شرب وصرف صحي ، وجميع الخدمات الأخرى التى تمثل مختلف ابعاد التنمية البشرية فى الريف .

وقد أدت العوامل السابقة بالإضافة الى عوامل أخرى الى تدهور أوضاع المحليات وتزايد الفساد والمحسوبيات والرشاوى، ولا ننسى فى هذا المقام مقولة " الفساد للركب " وقد اوجد ذلك نوعاً من الحراك الشعبى والمجتمعي تجاه تغيير هذه ألأوضاع وخاصة فى الريف المصرى الذى عانى من هذا التجاهل الشديد وانتشار المحسوبيات والفساد ، لذا كان من اهم مطالب ثورة 25 يناير حل المجالس الشعبية المحلية والتى وجدت بطريقة غير شرعية نتيجة تزوير الانتخابات فى عام 2008 وجاءت نتائجها لصالح الحزب الوطنى وما ترتب عليه من سيطرة أعضاء الحزب الوطنى على مقدرات المحليات وتطويعها لمصالحهم الشخصية .

لذا فقد صدر القرار رقم (116) بتاريخ 2011م بحل هذه المجالس، وتم تقديم مقترحات لإيجاد بدائل مؤقتة لها تقوم بخدمة المواطنين فى المحليات حتى لا تتعطل مصالحهم من خلال الاستعانة بشباب الثورة او اللجان الشعبية او مؤسسات المجتمع المدني .

وقد أشار دستور 2012 فى المادة (188) منه الى ان يكون انتخاب وتشكيل المجالس المحلية من خلال الوحدات المحلية وبالاقتراع السرى العام المباشر لمدة 4 سنوات ، ويشترط فى المرشح لعضوية المجلس الا يقل سنه يوم فتح باب الترشح عن 21 سنة ، ويضم الى عضوية المجلس ممثلون عن اجهزة السلطة التنفيذية فى الوحدة المحلية دون ان يكون لهم صوت معدود، وينتخب كل مجلس رئيسه ووكيله من بين اعضائه المنتخبين .كما اشارت المادة 190 الى ان قرارات المجلس المحلى الصادرة فى حدود اختصاصه نهائية ولا يجوز تدخل السلطة التنفيذية فيها الا لمنع تجاوز المجلس لهذه الحدود او الاضرار بالمصلحة العامة او بمصالح المجالس المحلية ، فى حين تضمنت المادة 191 عدم جواز حل المجالس المحلية بإجراء ادارى شامل حيث ينظم القانون طريقة حل اى منها واعادة انتخابه .

غغغغغغ

وفى 6 مارس 2013 قضت المحكمة الإدارية بتأجيل إجراء الانتخابات البرلمانية بعد ان قضت ببطلان البرلمان الذى تم انتخابه فى عام 2012 ، وبعدم إجراء انتخابات المجالس المحلية الجديدة حتى بعد إجراء الانتخابات البرلمانية قبل عام وحتى وقتنا هذا لم يتم تشكيل اى مجالس محلية حيث يرتبط ذلك بتفعيل خارطة الطريق المتعارف عليها بعد ثورة 30 يونيو.

من ناحية أخرى وفى إطار الجانب التنفيذى فى الوحدات المحلية فقد شهدت فترة ما بعد الثورة أجراء أكثر من حركة لتغيير المحافظين على مستوى الجمهورية وذلك فى اطار تطوير المحليات شملت تعيين 11 محافظ جديد ونقل محافظ واحد وتعيين 3 نواب للمحافظين فى 14 أغسطس 2011، ثم فى 6/16 2013 تم إجراء حركة محافظين جديدة وتم ازاحة هؤلاء المحافظين ايضا بعد ثورة 30 يونيو ،حيث نجم عن ذلك مزيد من تدهور الاوضاع فى الريف نتيجة عدم استقرار الاوضاع السياسية وعدم القدرة على اتخاذ اى قرارات بشان الريف نتيجة ذلك .

7-4-3 الوضع الراهن للوحدات المحلية القروية

تمثل الوحدات المحلية القروية اقل درجة فى التقسيم الادارى وهى منشآت حكومية اقيمت فى الريف لخدمة السكان، ويتم تزويدها بالاخصائيين والفنيين اللازمين للإشراف على الخدمات الصحية والتعليمية والاجتماعية ....الخ ، وذلك بهدف رفع مستوى معيشة سكان الريف وتدريب القادة المحليين والعمل على نشر الصناعات الريفية لتنمية الدخل ومساعدة الفلاحين وإرشادهم لزيادة الإنتاج الزراعي ورفع المستوى الصحي في الريف .

وقد بلغ عدد الوحدات المحلية 1252 وحدة محلية عام 2012(بعد الثورة) مقابل 1177وحدة عام 2009م (قبل الثورة) بنسبة زيادة بلغت 6,4% تخدم 4650 قرية عام 2012م مقابل 4753 قرية عام 2009بنسبة انخفاض تقدر بحوالي 2,16% ، وكما يتضح من الجدول (7-10) انخفاض عدد العاملين بالوحدات المحلية بعد الثورة من 108113 عامل 2009 إلى 84101 عامل 2012 بنسبة انخفاض بلغت 22,2%، ويشمل مفهوم العاملين كلاً من الأخصائيين والفنيين ، بالإضافة إلى المهن الأخرى.

جدول رقم (7-10) التغير فى عدد الوحدات القروية والقرى التى تخدمها قبل وبعد الثورة

السنة /البيان	عدد الوحدات المحلية	عدد القرى التى تخدمها الوحدات المحلية	عدد العاملين
2009(قبل الثورة)	1177	4753	108113
2012 (بعد الثورة)	1252	4650	84101
% للتغير	6,4	-2,16	22,2

المصد:الجهاز المركزي للتعبئة لعامة والإحصاء، النشرة السنوية لإحصاءات الخدمات الاجتماعية،2009، 2012

كما بلغ عدد المستفيدين من الخدمات التى تشرف عليها الوحدات المحلية 57,08 مليون مستفيد عام 2012 مقابل 60,6 مليون مستفيد عام 2009 بنسبة انخفاض بلغت 5,7%.

جدول رقم (7-11) التغير في عدد المستفيدين من الخدمات التي تشرف عليها الوحدات المحلية طبقاً لنوع الخدمة .

البيان السنة/	خدمات طبية	خدمات اجتماعية	خدمات تدريب مهنى	خدمات تعليمية	اجمالى
قبل الثورة (2009)	476770	46035	107	82990	605902
بعد الثورة (2012)	475890	19225	42	75640	57079
%للتغير	-0,2%	-58,2 %	-60,7%	8,8%	-5,7%

المصدر : الجهاز المركزي للتعبئة لعامة والإحصاء، النشرة السنوية لإحصاءات الخدمات الاجتماعية عام2009، 2012

كما انخفضت الخدمات التعليمية التى تشرف عليها الوحدات المحلية عام 2012 بالمقارنة بعام 2009 بنسبة انخفاض بلغت 8,8% ، كما انخفضت خدمات التدريب المهنى عام 2012 بالمقارنة بعام 2009 وذلك بنسبة انخفاض بلغت 60,7% ، كما شهدت فترة ما بعد الثورة انخفاض فى عدد الخدمات الأخرى التي تشرف عليها الوحدات المحلية وهى الخدمات الطبية والاجتماعية وخدمات التدريب المهني والخدمات التعليمية وذلك فيما بين عامي 2009،2012 بنسب انخفاض بلغت 0,2%،58,2%،60,7% ،8,8% على التوالي .

وقد استحوذت محافظات الدقهلية ، الشرقية ، البحيرة ، المنيا على أكبر عدد للمستفيدين من خدمات الوحدات المحلية بنسب بلغت 20,3%، 10,4%،7,9%،6,7% عام 2009 مقابل استحواذ محافظات الجيزة، القليوبية، الدقهلية، البحيرة على نسب 13,9%، 13%، 11,6%، 7,6% على التوالي جدول (7-11)

جدول رقم (7-12) عدد الوحدات المحلية والقرى التى تخدمها وعدد المستفيدين بالمحافظات المختلفة2008/ 2009-2012/2011

البيان/المحافظة	عدد الوحدات المحلية		عدد القرى التى تخدمها		عدد المستفيدين من خدمات الوحدة	
	2009	2012	2009	2012	2009	2012
حلوان	9	.	28	.	8584	.
6أكتوبر	39	.	118	.	54794	.
دمياط	38	41	85	85	8960	12522
دقهلية	106	108	483	487	123137	66493
شرقية	101	105	499	502	62972	38614
قليوبية	53	54	198	197	29215	74063
كفر الشيخ	62	76	205	215	24546	23565
غربية	54	59	314	323	40055	+27501
منوفية	70	70	308	315	22881	29155
بحيرة	85	87	497	497	47739	43146
اسماعيلية	15	15	36	31	7144	5877
جيزة	2	51	2	133	2200	79347
بنى سويف	39	41	209	222	14024	18184
الفيوم	61	61	162	162	26012	23600
المنيا	61	61	361	360	40823	26387
أسيوط	54	54	231	236	26953	23359
سوهاج	51	51	269	270	25267	31999
قنا	40	47	187	158	16133	14262
أسوان	25	27	106	121	5725	5412
الاقصر	32	32	165	55	6831	7238
البحر الأحمر	18	19	33	16	2965	6190
الوادى الجديد	22	48	71	117	1833	6008
مطروح	56	58	100	62	1433	3144
شمال سيناء	84	87	86	86	5676	4731
الاجمالى	1177	1252	4753	4650	605902	57079

المصدر : الجهاز المركزي للتعبئة لعامة والإحصاء، النشرة السنوية لإحصاءات الخدمات الاجتماعية عام 2012 ، إصدار نوفمبر 2012

ويلاحظ مما سبق التراجع فى دور المحليات وفى الخدمات التى تقدمها وعدد المستفيدين من هذه الخدمات بعد الثورة .

7-5- التغير في الخدمات الزراعية المساندة (جهاز الإرشاد الزراعي)قبل وبعد الثورة:

الإرشاد الزراعى هو عملية تعليمية متكاملة وغير رسمية تهدف إلى إحداث تغييرات ايجابية مرغوبة في المجتمع الريفي، ويقوم بها جهاز متكامل من المهنيين والقادة المحلية لخدمة الزراع وأسرهم وبيئاتهم لمساعدتهم على الارتقاء بمجتمعاتهم واستغلال الإمكانات والموارد المتاحة وجهودهم الذاتية لرفع مستوى معيشتهم وذلك من خلال إحداث التغييرات السلوكية المرغوبة في معارفهم واتجاهاتهم وسلوكياتهم، ومن ثم فإن الإرشاد الزراعي في مضمونه يمثل أحد أضلاع مثلث يتضمن البحث العلمي الزراعي والتعليم الزراعي الفني،حيث تترابط هذه الاضلاع معاً لتكون منظومة الانتاج الزراعي في أية دولة من دول العالم.

ويعتبر الارشاد الزراعي في الوقت الحالى هو قاطرة التنمية الزراعية إنطلاقا من رسالته الأساسية في العمل على زيادة الأنتاج والانتاجية الزراعية وتحقيق التقدم التكنولوجى الزراعي، بالإضافة إلى دوره التثقيفى والتعليمى الهادف إلى تعديل السلوكيات والاتجاهات والمعارف في الريف والعمل على تطويرها وتحسينها لتواءم المتغيرات الحادثة في المجتمع الريفي.

ويقع على عاتق المؤسسات الحكومية والخاصة في الدول المتقدمة تقديم الخدمات الارشادية التى تزود الفلاح بالتكنولوجيا الجديدة والمستحدثات الزراعية، وكل جديد حول الانتاج والمحاصيل وأساليب حل المشاكل التى تواجه المزارع وذلك بمساعدته على إختيار البدائل المتاحة له.

7-5-1 أوضاع الارشاد الزراعى فى مصر

مر الإرشاد الزراعي في مصر منذ سنوات بالعديد من المراحل والتغيرات سواء في السياسات أو الاستراتيجيات أو الهياكل التنظيمية الخاصة به وكان لذلك إنعكاسه الواضح على الانتاج الزراعي والانتاجية الزراعية في مصر خلال السنوات الماضية وكان من أهم المراحل التى مر بها الارشاد الزراعي في مصر هى مرحلة التحرر الاقتصادي والتى تبنتها الدولة في أوائل التسعينات والتى استهدفت إطلاق حرية لمزارع في إتخاذ قراراته الزراعية دون الاعتماد على الدولة وذلك فيما يختص بنوع ما يزرعه وتسويق منتجاته ، ومن ثم فقد انحصر دور الدولة (وزارة الزراعة) وفق هذه السياسة في اهم المحاور التالية:-

(1) إجراء الدراسات والبحوث للوصول إلى توصيات ومستحدثات تعمل على زيادة الإنتاجية الزراعية في مختلف مجالات النشاط الزراعي، وهو الدور المنوط به مراكز البحوث الزراعية والمعاهد التابعة لها.

(2) توعية المزارعين وأسرهم بمختلف التوصيات والمستحدثات من خلال مختلف الطرق والمعينات الإرشادية والإعلامية المتعددة والمناسبة لهموهو الدور المنوط بجهاز الارشاد الزراعى

(3) إجراء التنبؤات الزراعية اللازمة للإنتاج الزراعي وإجراء الدراسات الخاصة بالميزة النسبية والعوائد الاقتصادية للمحاصيل الزراعية.

وكان الهدف من هذه السياسة التى اتبعتها الدولة تحسين الخدمة الإرشادية في الريف والنهوض بالإنتاج الزراعي وإيجاد منظومة إرشادية قادرة على التواءم مع المستجدات الحادثة آنذاك في الساحة الزراعية على المستوى الدولة والإقليمى.

ورغم ذلك تراجعت منظومة الإرشاد الزراعي عن أداء دورها المنوط به خلال السنوات السابقة لثورة 25 يناير وانعكس ذلك بشكل مباشر على الإنتاج والإنتاجية الزراعية بشكل خاص نتيجة لعدة أسباب منها:-

- عدم وجود إرادة سياسيه جادة للنهوض بالإنتاج الزراعي وتنمية الريف، وعدم وضع الريف على أولويات الأهداف الاقتصادية.
- اختلاف الرؤى والتوجهات للقائمين على العمل الزراعي في مصر من وقت لآخر.
- تراجع منظومة البحث العلمي في مصر ومن ثم تراجع دوره في النهوض بالإنتاج الزراعي.
- ضعف دور التعاونيات الزراعية في خدمة المزارعين.
- عدم وجود برامج ارشادية مناسبة لرغبات أو حاجات المزارعين التى أصبحت متطورة ومتجددة.
- تزايد التفتت الحيازى في الريف في الفترة الماضية وما أدى إليه من صعوبة تطبيق التقنيات الحديثة في الانتاج أو تحديث الآلات والمعدات الزراعية ومن ثم إعاقة الإرشاد الزراعي عن القيام بدوره الحقيقي في الريف.

وقد أدى تراكم هذه الأسباب إلى تراجع اوضاع المنتجين الزراعيين في الريف نتيجة ضعف الدور الأرشادى، كما تراجعت الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في الريف وغاب المرشد الزراعي عن الصورة، كما ساهم الارتفاع المتزايد في اسعار المستهلكين دوا ان يواكبها زيادة موازية فيما يحصل عليه المزارعون في زيادة سطوة طبقة الأغنياء والأثرياء في الريف ومن ثم استحواذهم واقتناؤهم لكل جديد في مجال الزراعة ومستلزمات الإنتاج وذلك فى ظل ما هو معروف من ان غالبية المنتجين الزراعيين فى مصر هم من صغار المزارعين ومن ثم اقتصر تعامل المرشد الزراعي في الريف مع هذه الطبقات دون الأخرى، مما ساهم في مزيد من تدهور أوضاع صغار الحائزين ومن ثم تراجع الإنتاج الزراعي وتراجع دور الإرشاد الزراعي.

وبعد ثورة 25 يناير تزايدت المطالبات بضرورة إنشاء كيان للفلاحين والإرشاد من أجل إيصال صوت الفلاح للدولة خاصة بعد تدهور أوضاع الفلاحين وتراجع مستويات معيشتهم، اصدر وزير الزراعة واستصلاح الأراضي قرار وزاري رقم 1176 لسنة 2013 بتشكيل المجلس القومي للإرشاد الزراعي[1] برئاسة وزير الزراعة وعضوية رئيس قطاع الإرشاد الزراعي (مقرر) ورئيس الإدارة المركزية للإرشاد ورئيس الإدارة المركزية للبساتين، رئيس الإدارة المركزية للأراضى والمياه رئيس معهد بحوث المحاصيل الحقلية للإرشاد والتدريب، وجميع وكلاء المعاهد البحثية للإرشاد والتدريب ووكيل المعمل المركزى للمناخ، ونقيب فلاحى مصر، ويلاحظ أنه لأول مرة يشارك الفلاح المصرى في مؤسسة حكومية مع قيادات هذه المؤسسات والقائمين على المراكز البحثية.

ويهدف المجلس إلى:-

- المساهمة في تطبيق الدورة الزراعية التى فشلت الدولة ممثلة في وزارة الزراعة في تنفيذها خلال السنوات الماضية.
- توعية المزارعين بكيفية استخدام المبيدات ومخاطرها وتقنين وضع المبيدات في الريف.
- المساهمة فى اعداد خطة النهوض بالزراعة خلال 10 سنوات .
- دراسة تكلفة المحاصيل الزراعية ، وتسويق المحاصيل الاستراتيجية بما يحقق الاكتفاء الذاتى منها خلال الفترة المقبلة بما فى ذلك دور التعاونيات التى ستتعاقد على شراء 75% من المحاصيل الاستراتيجية من الفلاحين .

وللتعرف على التغيرات التى حدثت فى منظومة الجهاز الارشادى قبل وبعد الثورة سيتم المقارنة بين عامى 2011/2009 م من خلال بعض البنود :

<u>أولاً : من حيث عدد المرشدين</u>

يوضح الجدول (7-13) تناقص عدد المرشدين الزراعيين بالقري حيث يلاحظ من الجدول ان عدد المرشدين الزراعيين بلغ 3417 مرشد خلال عام 2009 96,3% منهم ذكور، 3,7% منهم اناث انخفض العدد الى 3274 مرشد عام 2011م بنسبة انخفاض بلغت نحو 4,2% 83,8% ذكور ، 16,2 % اناث ، ويلاحظ من ذلك تناقص نسبة المرشدين من الذكور مقابل تزايدهم فى الاناث مما يعنى دخول أعداد جديدة من الإناث للعمل الارشادى خلال عام 2011.

[1] **خطأ! مرجع الارتباط التشعبي غير صحيح.**of agriculture

جدول رقم (7-13) التغير فى اعداد المرشدين الزراعيين بالقرى

السنة/البيان	اعداد المرشدين الزراعيين بالقرى				اجمالى	%
	ذكور	%	اناث	%		
2009	3290	96,3	127	3,7	3417	100
2011	2743	83,8	531	16,2	3274	100
% التغير	%16,63-		318,11		4,18-	

المصدر : الادارة المركزية للإرشاد الزراعي ، إدارة تكنولوجيا المعلومات ،

فى مقابل تناقص عدد الذكور والذى يرجع الى البحث عن عمل اخر غير مهنة المرشد الزراعى ، أو نقص عدد المعينين منهم (الجدير بالذكر ان قرارات تعيين المرشدين الزراعين تم وقفها منذ عدة سنوات قبل الثورة)،بالإضافة لتراجع الحالة الأمنية فى القرى بعد الثورة جعلت المرشدين الزراعيين وخاصة المقيمين فى مناطق بعيدة عن مناطق العمل الارشادى يحجمون عن العمل بالريف وخاصة اثناء الثورة .

جدول رقم (7-14) التغير فى حجم الجهاز الوظيفى للارشاد الزراعى قبل وبعد الثورة

السنة البيان	عدد المرشدين الزراعيين	اجمالى الجهاز الوظيفى	% عدد المرشدين الى الجهاز الوظيفى	عدد الجمعيات الزراعية	% عدد المرشدين الى عدد الجمعيات
2009	3417	7121	47,9	4751	71,9
2011	3274	6378	51,3	4147	78,9

المصدر : الادارة المركزية للارشاد الزراعى ، ادارة تكنولوجيا المعلومات ، .

وبالنسبة للجهاز الوظيفى للارشاد الزراعى فقد شهدت فترة ما بعد الثورة تراجعا فى اعداد العاملين بالجهاز الوظيفى للارشاد الزراعى (من اخصائيين زراعيين ، مرشدين زراعيين ، مشرفى أحواض، الخ)... حيث انخفض عدد االعاملين بالجهاز الوظيفى من 1721عضو عام 2009 م الى حوالى 6378 عضو عام 2011 بنسبة انخفاض بلغت حوالى 10,4%.

من ناحية اخرى يلاحظ من الجدول رقم (7-14) انخفاض عدد المرشدين الزراعيين بالجمعيات الزراعية فى بعض المحافظات وزيادتهم فى محافظات اخرى .

جدول (7-15) عدد المرشدين الزراعيين وعدد الجمعيات الزراعية في محافظات الجمهورية

المحافظة	عدد الجمعيات		عدد المرشدين		الجهاز الوظيفى للارشاد الزراعى	
	قبل الثورة 2009	بعد الثورة 2011	قبل الثورة 2009	بعد الثورة	قبل الثورة 2009	بعد الثورة
مطروح	63	98	صفر	صفر	65	64
الإسكندرية	1	62	28	52	193	150
البحيرة	400	497	270	227	518	441
النوبارية	24	86	صفر	24	27	56
الدقهلية	400	485	352	312	604	526
دمياط	70	85	39	34	124	109
كفر الشيخ	209	245	صفر	343	242	563
الغربية	325	328	273	578	486	778
منوفية	290	315	238	262	515	471
شرقية	459	497	466	22	710	257
بورسعيد	4	16	19	4	84	44
إسماعيلية	39	47	34	32	179	175
السويس	7	15	8	7	44	27
قليوبية	187	198	156	123	290	230
شمال سيناء	53	82	58	54	124	116
جنوب سيناء	1	9	11	1	30	25
القاهرة	0	16	65	8	120	39
جيزة	15	179	8	8	95	19
حلوان	3	-		2	-	15
6اكتوبر	112	-	-	76	-	145
فيوم	164	162	168	40	330	205
بني سويف	222	222	230	256	417	418
المنيا	288	309	344	225	586	389
أسيوط	210	236	220	173	263	355
سوهاج	266	170	243	224	342	302
قنا	161	187	138	61	263	169
الأقصر	58	15	5	صفر	26	45
أسوان	76	106	11	46	84	88
الوادي الجديد	40	71	33	80	76	115
البحر الأحمر	0		صفر	صفر		42
الاجمالى	4147	4751	3417	3274	7121	6378

المصدر : الادارة المركزية للارشاد الزراعى ، ادارة تكنولوجيا المعلومات، بيانات غير منشورة ،2014

من ناحية أخرى يلاحظ عدم تناسب عدد المرشدين الزراعيين مع عدد الجمعيات الزراعية فى بعض المحافظات فمحافظة مطروح مثلا يبلغ عدد الجمعيات 63 جمعية لا يوجد بها مرشد زراعى واحد على الإطلاق بينما في محافظة الإسكندرية توجد جمعية زراعية واحدة يتواجد بها 52 مرشد، وهكذا يتضح عدم تناسب توزيع المرشدين الزراعيين على الجمعيات والقرى فى المحافظات مع العلم بأن الطبيعة الزراعية لمحافظة مطروح أوضح من الطبيعة الزراعية لمحافظة الاسكندرية.

7-5-2 المعوقات التى تواجه الإرشاد الزراعى قبل وبعد ثورة يناير

يواجه الإرشاد الزراعي في مصر العديد من المعوقات التى تقف كحجر عثرة أمام تحقيق أهدافه والنهوض بالمزارع وبالزراعة المصرية ، وتتنوع المشاكل والمعوقات التى تواجه الإرشاد الزراعى فى مصر سواء قبل الثورة أو بعدها ومنها:

1- عدم قدرة أنظمة الإرشاد الزراعي على التواصل مع المزارع المصرى واقناعه بتبنى المستحدثات الزراعية والممارسات الزراعية الجيدة التى تفيده فى زيادة إنتاجيته وتحسين مستوى معيشته، وعدم وجود آلية لالزامه بتبنى هذه المستحدثات والممارسات ، حيث يقتنع المزارع المصرى دائماً بوجهة نظره وما تعلمه من أباؤه وأجداده ومارسه فعلياً.
2- عدم مشاركة الفلاح فى البرامج الارشادية منذ البداية وهو الوحيد الادرى بمشاكله واحتياجاته ومن ثم فهناك فجوة ما زالت كبيرة بين محتوى البرنامج الارشادى وحاجات الفلاح ومتطلباته، بالاضافة الى عدم استعانة معظم البرامج الارشادية بالتقنيات الزراعية الحديثة فى توصيل المعلومة والمهارة المطلوبه للفلاح مما يسهم الى حدكبير فى انصراف الفلاح عن البرنامج.
3- نقص الكوادر الإرشادية وخاصة من المرشدين الزراعيين، بالإضافة الى نقص الفئات الشابة حيث يلاحظ أن الكوادر الإرشادية تتركز فى الفئة العمرية من (50-60)عام، الأمر الذى يمكن من خلاله تفسير وجود المرشدين الزراعيين فى الجمعيات الزراعية وعدم نزولهم للحقول الإرشادية بجانب المزارعين ، ويرجع ذلك الى عدم تجديد الجهاز الارسشادى لتوقف التعيينات به مثل باقى أجهزة الدولة لعدة عقود مما ادى الى الخلل المؤسسى فى كافة أجهزة الدولة على الرغم مما يثار من تضخم جهاز الدولة .
4- ضعف كفاءة المرشد الزراعي ونقص مهاراته .
5- ضعف التنسيق بين الإدارات العامة بجهاز الإرشاد الزراعي وتباين أدوارها .
5- عدم توافر وسائل الانتقال والمواصلات للعاملين بالإرشاد الزراعي الامر الذي يشكل معوقاً أمام حركة المرشدين الزراعيين ويحد من فعاليتهم فى توصيل الرسالة الإرشادية .

ccccccc

- قصر تعامل المرشد الزراعي مع فئة معينة فى الريف هى فئة كبار المزارعين وحائزى المساحات الزراعية الكبيرة والقادرين على اقتناء وامتلاك الآلات الحديثة وتبنى المستحدثات.

ومن ثم يلاحظ مما سبق انه لم يستحدث اى امور جديدة تخص الارشاد الزراعى بعد ثورة يناير , وذلك ضمن الكثير من المؤسسات والخدمات المساندة التى تم اهمالها فى القطاع الزراعى سواء قبل او بعد الثورة .

وتنعقد الآمال على الإرشاد الزراعي أن يقوم بدور كبير لدفع عجلة الانتاج الزراعى بعد ثورة يناير نظراً لأهميته الكبيرة في:

- زيادة المساحات المنزرعة من المحاصيل الزراعية وتطبيق المعارف والمهارات والمستحدثات الزراعية، ومن ثم يمكننا تحقيق الاكتفاء الذاتى من أهم المحاصيل الزراعية الإستراتيجية كالقمح ومحاصيل البذور الزيتية ، بالإضافة الى تحسين الانتاح الحيوانى وغيرها .
- رفع مستوى معيشة المزارعين من جهة اخرى .
- المساهمة فى مواجهة المشكلة السكانية فى مصر من خلال التوعية والارشاد للأسر الريفية.
- المساهمة فى حل مشكلة ندرة المياه التى تواجه مصر من خلال التوعية بأساليب ترشيد المياه سواء فى الاستخدامات الزراعية والمنزلية .
- المساهمة فى مواجهة المشكلات التسويقية التى تواجه المزارعين فيما يتعلق بمعاملات ما بعد الحصاد من خلال دور الإرشاد التسويقى .

bbbbbbbbb

الفصل الثامن
التغيرات في أوضاع التنمية البشرية
في الريف المصري قبل وبعد الثورة

8-1 تمهيد:

مر المجتمع المصرى ومازال يمر بالعديد من التغيرات الجذرية بعد ثورة 25 يناير 2011 وما تلاها من تغيرات مازالت تعصف بالمجتمع في مختلف جوانبه السياسية والاقتصادية والاجتماعية وتؤثر في نسيجه الاجتماعى، تأثيرات عديدة ومختلفة على كل المستويات أهمها المستوى السياسى بمختلف أطيافه من الإسلامى إلى الليبرالى التى تلعب دوراً مهماً ومستمراً في المجتمع، فالصراع مازال مستمرا بين مختلف الأطياف في المجتمع المصرى ولذا كان علينا الاهتمام بتلك الفترة المهمة التى قد تعيد تشكيل خريطة المجتمع، وما يهمنا هنا هو التعرف على التغيرات الاجتماعية وخريطة التنمية البشرية بعد ثورة 25 يناير 2011م في بعض أهم أبعادها الاجتماعية، وذلك من خلال التركيز على تغيرات التنمية البشرية التى حدثت في الريف المصرى.

فالريف المصرى يمثل 57,1% من المجتمع المصرى فهو يعد القطاع الأكبر من المجتمع، ولذا سوف نركز على ما حدث له في مجالات التعليم والصحة والدخل وحالة السكان، من خلال تناولنا للتغيرات التى حدثت فى هذه المجالات .

ويرصد ويحلل هذا الفصل عدة محاور تتمثل فى محور حالة السكان، محور التنمية البشرية , التعليم, الصحة، الخدمات الاساسية ، الهجرة الخارجية، الهجرة غير الشرعية (غير النظامية).

8-2 التغيرات السكانية في الريف المصري قبل وبعد الثورة

يعد السكان أحد اهم الموارد الانتاجية في أى دولة من دول العالم فهم الثروة البشرية المتجددة للدولة إذا تم الاهتمام بهم وإعدادهم الإعداد الأمثل.

والسكان قد يمثلون نعمة او نقمة لاى دولة ويتوقف ذلك على اسلوب تعامل الدولة معهم ، فقد يكونوا مصدر رخاء للدولة وتقدمها في حالة دمجهم في خطط التنمية وتوظيفهم واستغلالهم الاستغلال الأمثل بتعليمهم وتدريبهم وتحسين اوضاعهم الصحية والمعيشية ، وبالعكس فقد يكونون مصدر تهديد لخطط التنمية أن لم يكن مصدر يعوق من نجاح هذه الخطط فى حالة اهمالهم وعدم استغلال طاقاتهم .

وتعانى مصر شانها شان العديد من الدول النامية من الزياة السكانية التى تعوق اى سياسات للتنمية حيث أن النمو السكانى في مصر نموا سريعاً ومستمرا فمع بداية الألفية الجديدة زاد السكان بمعدل 2,5% تقريبا سنوياً، ونظرا لان الشريحة العمرية الصغيرة فى المجتمع المصرى تمثل اكثر من ثلثى عدد السكان فان ذلك يمثل مشكلة كبيرة فى ظل عدم توافر فرص عمل وارتفاع معدلات البطالة علاوة على ذلك فإن هناك خللا كبيرا فى توزيع السكان على مستوى الجمهورية ،بالاضافة الى انخفاض الخصائص السكانية نتيجة تزايد معدلات الامية وانخفاض المستوى الصحى لهؤلاء السكان.

8-2-1 التغير فى عدد السكان ومعدلات الزيادة الطبيعية فى الريف المصرى قبل وبعد ثورة يناير :

ارتفع عدد السكان خلال فترة الدراسة من 76,9 مليون نسمة عام 2009 الى 82,5 مليون نسمة عام 2012 بزيادة قدرها 7,3% ، فيما ارتفع معدل نمو السكان من 2% عام 2009 الى 2,2% عام 2012 كما زاد عدد السكان الذكور من 39,3 مليون نسمة عام 2009 الى 42,1 مليون نسمة عام

2012 بنسبة زيادة بلغت حوالى 8,5% ، مقابل زيادة عدد السكان الاناث من 37,6 مليون نسمة عام 2009 الى 40,2 مليون نسمة عام 2012م بنسبة زيادة قدرها 6,5%، أى ان الزيادة فى نسبة الذكور كانت اعلى من الزيادة فى نسبة الاناث بعد الثورة.

جدول رقم (8-1) التغير فى عدد السكان بكل من الريف والحضر خلال الفترة (2012/2009)
(الوحدة بالألف)

البيـــان	حضر	النسبة	ريف	النسبة	معدل النمو	الجملة
قبل الثورة 2009	33083	%43	43842	%57	%2	76925
بعد الثورة 2012	35373	%42,9	47177	%57,1	%2,2	82550

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء عام 2011، 2013.

بلغت نسبة سكان الريف المصرى 57,1%من اجمالى سكان الجمهورية بينما تبلغ نسبة سكان الحضر من اجمالى السكان 42,9%، وقد ارتفع عدد السكان الريفيون من 43,8 مليون نسمة عام 2009 الى 47,1 مليون نسمة عام 2012 وذلك بنسبة زيادة بلغت7,6% ، وترجع الزيادة فى عدد السكان عموماً الى ارتفاع عدد المواليد الخام فى كل من الريف والحضر خلال فترة الدراسة من 27,8 فى الالف عام 2009 الى 28.4مولود فى الالف عام 2012 فى الحضر و29,7 مولود لكل الف من السكان عام 2009 الى 34,4 مولود لكل الف من السكان فى الريف عام2012 وذلك بنسبة زيادة بلغت 5.5 %مقابل نسبة زيادة لم تتجاوز 1% فى الحضر مما يدل على التزايد الكبير فى معدلات المواليد الخام فى الريف عن الحضر لفترة ما بعد ثورة ينا ير وذلك مقابل انخفاض معدل الوفيات .

جدول رقم (8-2) معدلات المواليد والوفيات الخام فى الريف المصرى
لكل الف من السكان والزيادة الطبيعية خلال الفترة (2012/2009)

السنوات/البيان	المواليد	الوفيات	الزيادة الطبيعية
2009	29,7	5,9	23,8
2010	30,3	5,7	24,6
2011	32,6	5,7	26,9
2012	34,3	5,9	28,5

المصدر: الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء ، الكتاب الاحصائى السنوى، سنوات مختلفة

حيث يلاحظ من الجدول رقم (8-2) تزايد معدلات المواليد الخام فى الريف من 29,7 لكل الف من السكان عام 2009م الى 34,3 لكل الف من السكان عام 2012م بنسبة زيادة بلغت 15,5% ، وذلك مقابل ثبات معدل الوفيات حول5,9% لكل الف من السكان ، وقد ادى التزايد فى عدد المواليد الخام عن الوفيات الخام الى التزايد فى معدل الزيادة الطبيعية (الفرق بين المواليد والوفيات) من 23,8 فى الالف عام 2009م الى28,5فى الالف عام 2012م. اما بالنسبة للوفيات العامة فقد بلغ معدل الوفيات الخام 6,2 في الألف عام 2009 مقابل 6,4 في الألف عام 2012، فبرغم ثبات معدل الوفيات عام 2010 و2011 عند 6,1 في الالف إلا أنه ارتفع إلى 6,4 عام 2012، وقد ترجع زيادة معدل الوفيات إلى زيادة حوادث شهداء ثورة 25 يناير 2011 من كافة التيارات السياسية.

ويتضح مما سبق ان هناك تغير فى حجم السكان بالزيادة بعد ثورة يناير نتيجة زيادة عدد المواليد الخام من ناحية اخرى كان معدل الزيادة فى المواليد الاحياء بعد الثورة اعلى فى ريف الوجه القبلى بالمقارنة بريف الوجه البحرى حيث سجل معدل الزيادة 32,1% مقابل 7% للوجه البحرى كما ارتفعت نسبة المواليد الاناث عن الذكور فى ريف الوجه القبلى حيث تمثل 0,7% مقابل 0,6% للذكور ،اما فى ريف الوجه البحرى فقد ارتفعت نسبة المواليد الاناث عن الذكور لتمثل 2,6% مقابل 2,5%.

جدول رقم (8-3) المواليد إحياء بحضر وريف الجمهورية طبقا للنوع

السنة	ريف وجه قبلى			ريف وجه بحرى		
	جملة	أناث	ذكور	جملة	اناث	ذكور
2009	555792	48,4	51,5	859360	48,2	51,8
2010	587352	48,2	50,8	755844	49,10	50,9
2011	709300	48,9	51,1	763834	48,4	51,6
2012	818566	49,1	50,9	803124	49,5	50,5

المصدر: الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، 2013.

ترجع الزيادة فى عدد المواليد إلى عدم اهتمام الدولة بالمشكلة السكانية بعد ثورة 25 يناير 2011 نتيجة اضطراب الاوضاع السياسية والاقتصادية التى مرت بها الدولة والمجتمع المصرى وطغيان هذه الاوضاع عن الحديث عن المشكلة السكانية ، هذا بالاضافة الى تراجع برامج التوعية والحملات الاعلامية الخاصة بتنظيم الاسرة فى الفترات الاخيرة وعدم ادراك المواطنين للمشكلة السكانية ، الأمر الذى كان له تاثيره السلبى على تدهور الخدمات الاجتماعية والتعليمية والصحية فى الريف وعدم ملائمة هذه الخدمات للريفيين سواء من حيث الكم او الكيف، كما ساهمت هذه الزيادات فى تفاقم مشكلة البطالة و الفقر.

8-2-2 آثار ثورة يناير علي توزيعات السكان في ريف المحافظات المصرية :

ونستخلص مما سبق بأن هناك زيادة طبيعية في معدلات المواليد بعد ثورة 25 يناير 2011 حيث بلغت 28,5 في الألف عام 2012 مقابل 23,8 في الألف عام 2009، وقد بلغت الزيادة فى الحضر 31,3 في الألف عام 2012 مقابل 21,2 عام 2009، ومن اللافت للنظر أيضا أن الزيادة الطبيعية في الحضر كانت مرتفعة عن الريف وكما سبق إذ ذكرنا أن المستشفيات الكبرى توجد في الحضر ويتم التسجيل بها، كما قد يرجع ذلك إلى مناخ الثورة الذى شجع على ذلك.

جدول رقم (8-4) معدل النمو السكان في ريف وحضر الوجه القبلي والبحرى

البيـان	ريف الوجه البحرى	ريف الوجه القبلى	حضر الوجه البحرى	حضر وجه قبلى	ريف مصر	الوجه البحرى	الوجه القبلى
معدل النمو السكانى عام 2010	1,9	2,2	1,8	2,5	%2	1,9	2,2
حجم السكان	23242,5	19060,4	9045,0	908,0	42773	32287,5	27998,4

المصدر : الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء ، الكتاب الاحصائى السنوى ،

بلغ معدل نمو السكان فى الوجه القبلى حوالى 2,2% بينما كان معدل نمو السكان فى حضر الوجه القبلى 2,5% بينما ريف الوجه القبلى 2,2% ويتضمن الوجه القبلى تسعه محافظات هى الجيزة، بنى سويف، الفيوم، المنيا، أسيوط، سوهاج، قنا، الأقصر، أسوان". [1]

ويتضح مما سبق زيادة النمو السكانى بالوجه القبلى بالمقارنة بالوجه البحرى ، وهذا يرجع إلى ثقافة الوجه القبلى التى تفضل عدد الأولاد الأكثر، لأنهم يشكلون العائلة الكبيرة والعزوة، التى يفتخر بها أفراد العائلة، فالعدد الأكبر وحجم الأسرة الكبيرة، يمثل مصدر القوة للعائلة في صعيد مصر، الا ان هذا النمو السكانى كانت له اثاره السلبية على معدلات الفقر التى زادت فى الريف نتيجة عدم قدرة السكان على الوفاء بحاجاتهم الاساسية من غذاء وملبس وتعليم وصحة 000الخ حتى ان الوجه القبلى اصبح سمة مميزة للفقر فى مصر .وقد كشف المسح السكانى الذى اجراه قطاع تنظيم الاسرة بوزارة الصحةعام 2010 ان قرى الصعيد مسئولة عن 41% من الزيادة السكانية فى مصر حيث ان 16% فقط من نساء قرى الصعيد يستخدمن وسائل تنظيم الاسرة فى حين 84 % لا يستخدمنها وخاصة فى محافظة سوهاج ، كذلك تعتبر عدم توفر الخدمات الصحية المناسبة والكافية فى قرى الوجه القبلى من بين اسباب الزيادة السكانية فى الوجه القبلى وعلى العكس من ذلك فقد انخفضت معدلات نمو السكان بالوجه البحرى لتصل الى 1,9فى الريف بينما فى الحضر 1,8%.

8-2-3 التغير في التوزيع السكاني وفقا للسن قبل وبعد الثورة

يتضح من الجدول رقم (8-5) ان اكبر تغير كان فى الفئة العمرية 70-74 عام والتى بلغت نسبة التغير فيها 41,8% ما بين متوسطى عامين2009/2010-2011/2012 ثم الفئة العمرية 65-69عاما والتى زادت بنسبة 35,4% ما بين عامى 2009/2010-2011/2012، وأن الفئة العمرية 10-14 لم تحقق نسبة زيادة اكثر من 1,3% ، أما الفئة العمرية 15-19 عاما فقد شهدت انخفاضاً فى متوسطى الفترتين وصلت نسبته حوالى 2,14%، وكذلك الفئة العمرية 20-24سنة قد شهدت انخفاضا بلغت نسبته حوالى 2,4% مما يعنى ان فئة الشباب من 15-24سنة انخفضت اعدادها بعد الثورة ، وقد يرجع السبب فى ذلك نتيجة للاعداد التى قتلت او اصيبت خلال ثورة يناير والاحداث التى تلتها وشارك الشباب فيها بصورة كبيرة .الجدير بالذكر ان الفئة العمرية من 10-14 وحتى 20-24 تشكل اكثر من 30% من اجمالى عدد السكان ، الأمر الذى يعنى ان المجتمع السكانى المصرى مجتمعاً فتياً ، حيث بلغ معدل الاعالة به حوالى 55,1% عام 2013 [2]

---

[1] معهد التخطيط القومى، تقرير التنمية البشرية 2010، القاهرة، ص 283.

[2] الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء , الكتاب الاحصائى السنوى 2013

جدول رقم (8-5) التغير في التوزيع السكاني وفقا للعمر قبل وبعد الثورة

فئات السن	2009	2010	متوسط 2009/ 2010	2011	2012	متوسط 2011 2012/	% التغير بين متوسطى الفترة
4-0	8990	9096	9043	9118	9217	9167	1,4
9-5	7850	8126	7988	8466	8752	8609	7,7
14-10	7518	7530	7524	7592	7652	7622	1,3
19-15	7955	7865	7910	7782	7699	7740	2,14-
24-20	8173	8245	8209	8283	7739	8011	2,4-
29-25	7198	7515	7356	7791	8285	8038	9,3
34-30	5597	5905	5751	6244	8032	7138	24,1
39-35	4603	4726	4664	4899	6615	5757	23,4
44-40	4265	4326	4295	4397	5128	4762	11,0
49-45	3857	3956	3906	4035	4480	4257	8,7
54-50	3300	3397	3348	3503	4127	3991	19,2
59-55	2604	2727	2665	2861	3630	3245	21,7
64-60	1898	1988	1943	2098	2983	2540	30,7
69-65	1332	1399	1365	1475	2224	1849	35,4
74-70	865	919	892	973	1557	1265	41.8
75-	914	959	937	1013	1021	1017	8,5

المصدر : الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء ، الكتاب الاحصائى السنوى ، 2013.

8-2-4 التغير في التوزيع السكاني وفقا للحالة الزواجية قبل وبعد الثورة

شهدت فترة ما بعد الثورة زيادة فى عقود الزواج بالمقارنة بفترة ما قبل الثورة حيث بلغ عدد عقود الزواج حوالى 923 الف عقد عام 2012م بالمقارنة ب750 الف عقد زواج عام 2009 وذلك بنسبة زيادة بلغت 23% ، وترجع الزيادة فى حالات الزواج نتيجة الزيادة السكانية من جهة، ونتيجة التفاؤل بالمستقبل بعد سقوط النظام ، وفى المقابل فقد شهدت فترة الدراسة ثباتاً فى معدلات الطلاق حيث دارت حول 1,9%.

جدول رقم (8-6) التغير فى معدلات الزواج والطلاق قبل وبعد الثورة .

السنة/ البيان	عقود الزواج		شهادات الطلاق	
	عدد	معدل	عدد	معدل
2009	750004	9.9	141467	1,8
2010	864857	11,0	149376	1,9
2011	897969	11.2	151933	1,9
2012	922425	11,2	155261	1,9

المصدر : الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء,الكتاب الاحصائى السنوى.

نننننن

3-8 أوضاع التنمية البشرية في الريف المصرى

التنمية البشرية هى " عملية توسيع لخيارات الناس عن طريق توسيع الوظائف والقدرات البشرية. ومن ثم تعبر التنمية البشرية أيضاً عن النتائج البشرية التى تتحقق في هذه الوظائف والقدرات. وهى تمثل عملية وغاية في الوقت ذاته. وعلى جميع مستويات التنمية تتمثل القدرات الأساسية الثلاث في: أن يحيا الناس حياة مديدة وصحية، وأن يحصلوا على المعرفة، وأن يحصلوا على الموارد اللازمة لمستوى معيشي لائق. ولكن مفهوم التنمية البشرية يمتد إلى ما هو أبعد من ذلك. فمجالات الاختيار الأخري التى يعطي لها الناس اهمية فائقة تتضمن المشاركة والأمن والقابلية للاستدامة وحقوق الإنسان – وهى كلها أمور لازمة لكى يكون الإنسان خلاقاً ومنتجاً ولكى يتمتع باحترام الذات وبالتمكين وبالإحساس بالانتماء إلى المجتمع. وفي التعريف الأخير للتنمية البشرية بأنها تنمية الناس لأجل الناس وبواسطة الناس".[1]

كما تشمل التنمية الحرية فالتنمية حرية، حيث توجد حريات اجتماعية مهمة، مرتبطة بها، مثل القدرة على المشاركة في حياة المجتمع، والاشتراك في المناقشات العامة، وكذلك الاشتراك في عملية صنع القرارات السياسية.[2]

أما الهدف من التنمية البشرية يتمثل في تهيئة بيئة تمكينية يمكن فيها تعزيز قدرات الناس وتوسيع نطاق الخيارات المتاحة لهم.[3]

لذلك فالتنمية البشرية تتضمن اهتماماً ملزماً بالتقدم، بحيث تتحرك الأمور إلى الأمام من موضعها السابق. والإصرار على رؤية دينامية يمكن أن يكون مفيداً على وجه الخصوص في النظر في حقوق الإنسان بمرور الوقت.[4]

ويتضح مما سبق عدم كفاية أن تمنح البلدان حقوقاً اقتصادية واجتماعية من الناحية النظرية فحسب، فليس من الممكن تشريع الصحة الجيدة وفرص العمل. إذ أن ثمة حاجة إلى وجود اقتصاد قوى بدرجة تفي لجعله يوفرها– ولتحقيق ذلك يلزم وجود أناس يعملون اقتصادياً. وسيعمل الناس لأنهم بذلك ينعمون بثمار عملهم وهى: الأجر العادل، والتعليم والرعاية الصحية لأسرهم، وما إلى ذلك. وسيكونون الثروة التى تتيح تعويضهم. ولكن إذا حرموا مرة أخري من ثمار عملهم، فإنهم يفقدون ما لديهم من دافع. ومن ثم فإن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية هى حافز الاقتصاد القوي وجائزته على حد سواء. وهذا ما يجعل إرساء نظرية واسعة لحقوق الإنسان أمراً واجبا لتحقيق التنمية البشرية المستدامة.

ومن ثم يتضح لنا أن التنمية البشرية تعنى الارتقاء بنوعية الحياة من كافة جوانب ها والتركيز على أحد أهم هذه العناصر وهى أن يحيا الناس حياة مديدة صحية وأن يحصلوا على المعرفة وعلى الموارد اللازمة لمستوى معيشى لائق، وهذه العناصر الثلاثة هى مكونات دليل التنمية البشرية، الذى يقيس مدى توافر هذه العناصر الثلاثة بمستويات مختلفة.

حيث يقُسم دليل التنمية البشرية إلى أربع مستويات بقيم مختلفة داخل أى مجتمع وفقا لحالة التنمية البشرية كما يلى:

- مستوى تنمية بشرية مرتفع جداً وقيمته 0,833

---

[1] تقرير التنمية البشرية 2000،ص17

[2] نفس المرجع ص19.

[3] نفس المرجع ص23.

[4] نفس المرجع ص23.

- مستوى تنمية بشرية مرتفع – وقيمته تقع ما بين 0,724– 0,833
- مستوى تنمية بشرية متوسط وقيمته تقع ما بين 616–0,724
- مستوى تنمية بشرية المنخفضة وقيمته تقع ما بين 502– 0,615

وسوف يتم الاعتماد على هذا الدليل في التعرف على كل من موقع مصر عالميا في مستوى التنمية البشرية وكذلك على التغير فى مستويات التنمية البشرية في الريف المصرى في الفترة الزمنية قبل ثورة 25 يناير 2011 وبعد الثورة 2013.

8–3–1 موقع مصر عالميا في مستوى التنمية البشرية:*

حصلت مصر في تقرير التنمية البشرية العالمى نهضة الجنوب على الترتيب (112) مائة واثنا عشر عام 2013 من اجمالى الدول على مستوى العالم الذى يبلغ عددهم 187 مائة وسبعة وثمانون دولة، وكانت قيمة دليل التنمية البشرية الخاص بمصر 0,662 وبهذه القيمة تعد مصر من الدول ذات التنمية البشرية المتوسطة " وقد تراجع ترتيب مصر دوليا بعد الثورة إلى 112 في حين كان الترتيب (101) في عام 2010 بقيمة دليل التنمية البشرية 0,620 [1]

ومن خلال تتبع حالة التنمية البشرية في مصر من خلال تقرير التنمية البشرية العالمى، نجد أن هناك نوع من الثبات النسبى في هذا المستوى منذ عام 2005 وحتى عام 2011 قبل ثورة 25 يناير، حيث كانت قيمة دليل التنمية البشرية في عام 2007 كانت 0,640 وارتفعت قليلا إلى 0,661 عام 2008 وظلت ثابتة حتى عام 2013 كما هو موضح في الجدول رقم (8–7).

وهذا يعنى أن هناك ثبات في حالة التنمية البشرية منذ عام 2007 حتى قبل ثورة 25 يناير 2011 وإلى عام 2012 ، وقد ثبت ذلك من خلال قياس التغير في الترتيب على مستوى دليل التنمية البشرية العالمى ،وسوف يتضح ذلك من خلال الجدول التالى:

جدول رقم (8–7) تطور حالة التنمية البشرية في مصر ونسب التغير عالمياً

السنة	قيمة دليل التنمية البشرية						الترتيب حسب الدليل التغير		المتوسط السنوى لمعدل نمو دليل التنمية البشرية	
	2000	2005	2007	2010	2011	2012	2007-2011	2011-2012	2000-2010	2000-2012
القيمة	0,593	0,625	0,640	0,661	0,661	0,662	صفر	صفر	1,08	0,092

* Undp " تقرير التنمية البشرية : نهضة الجنوب" نيويورك 2013، ص161.

* الأمم المتحدة ، تقرير التنمية البشرية العالمى "نهضة الجنوب" تقدم بشري في عالم متنوع 2013، ص214.

[1] الأمم المتحدة ، تقرير التنمية البشرية العالمى ، الثروة الحقيقية للأمم: مسارات إلى التنمية البشرية، 2010، ص149.

توضيح: ترجع انخفاض قيمة دليل التنمية البشرية في عام 2010 إلى انخفاض قيمة الأدلة بشكل عام في هذا العام حيث كانت كالتالى:

- تنمية بشرية مرتفعة جدا قيمتها 0,878 - تنمية بشرية مرتفعة قيمتها 0,717 3 - تنمية بشرية متوسطة قيمتها 0,592
- تنمية بشرية منخفضة قيمتها 0,393

يتضح لنا من هذا الجدول حالة الثبات في التنمية البشرية في مصر منذ أن انتقلت مصر من مستوى التنمية البشرية المنخفضة عام 2000 إلى بداية حدود التنمية البشرية المتوسطة أى منذ عام 2005 حتى 2012 فلم يتغير الترتيب داخل الدليل كما هو مبين بالجدول، أما معدلات النمو السنوى للدليل لم يتجاوز 1,08% حتى عام 2010 ثم بدأ يقل حتى أقل من 1% سنوياً منذ عام 2010 حتى 2012.

وهذه الحالة تنعكس بصورة مباشرة على حالة التنمية البشرية في الريف المصرى خصوصا أن الاستثمارات التى كانت توجه له تقل عن العاصمة بل نستطيع القول أن معظم الاستثمارات كانت تتم في العاصمة والقليل منها يذهب للريف. ويزداد الأمر سوءاً بالنسبة إلى ريف الوجه القبلى كما نعلم.

ونستخلص مما سبق أن مستويات التنمية البشرية ثابتة داخل إطار التنمية البشرية المتوسطة منذ عام 2005 حتى عام 2013، ولكن القيمة تقل بعد عام 2012 أى بعد ثورة 25 يناير 2011، ويتضح ذلك من المتوسط السنوى لمعدل نمو دليل التنمية البشرية الذى انخفض من 1,08% عام 2010 إلى 0,092% بعد عام 2010 هذا جانب، ومن جانب آخر انخفاض معدلات النمو الاقتصادى بعد الثورة التى لم تتجاوز 2% سنويا.

8-3-2 حالة دليل التنمية البشرية في مصر معدلا بعامل عدم المساواة

من المتغيرات المهمة الجديدة في دليل التنمية البشرية العالمى اضافة عامل عدم المساواة ليوضح لنا عدالة توزيع هذا الدليل بين الشرائح الاجتماعية المختلفة وبين المحافظات المختلفة داخل البلد الواحد.، فعلى سبيل المثال أرتفاع معدلات النمو الاقتصادى في أى دولة من الدول التى توزع عائدات النمو بعدالة تعد مؤشرا جيدا للدولة، ولكن عدم عدالة توزيع هذا النمو بعدالة لا يخفض معدلات الفقر ولا يحُسن من مستويات معيشة معظم شرائح المجتمع.

فهو يتناول دليل التنمية البشرية معدلا بعامل عدم المساواة بعيدا عن متوسط الإنجازات المحققة في أى بلد في الصحة والتعليم والدخل ليبين كيف توزّع هذه الإنجازات على السكان ولهذه الغاية تطرح من قيمة الدليل الأصلى قيمة عدم المساواة في كل بعد من الأبعاد الثلاثة.

ودليل التنمية البشرية معدلا بعامل عدم المساواة هو المستوى الفعلي للتنمية البشرية للتنمية البشرية (بعد حساب عدم المساواة) أما دليل التنمية البشرية فهو المستوى الذى كان يمكن تحقيقه في التنمية البشرية لو توزّعت الإنجازات بالتساوى والفارق بين الدليلين يحسب بنسبة مئوية تدل على الخسارة في المستوى المحتمل للتنمية البشرية نتيجة لعدم المساواة.

والفارق في ترتيب أى بلد حسب دليل التنمية البشرية ودليل التنمية البشرية معدلا بعامل عدم المساواة يشير إلى أن عامل عدم المساواة إما يؤثر سلباً أو إيجابا على ترتيب البلد."[1]

---

[1] "تقرير التنمية البشرية UNDP " مرجع سابق، ص ص 151-152.

جدول رقم (8-8) دليل التنمية البشرية لمصر معدلا بعامل عدم المساواة عام 2012

قيمه دليل التنمية البشرية	دليل التنمية البشرية معدلا بعامل عدم المساواة			دليل متوسط العمر المتوقع عند الولادة		دليل التعليم		دليل الدخل	
	القيمة	الفارق الاجمالى بالنسبة المئوية	التغير في الترتيب	القيمة	الفارق بالنسبة المئوية	القيمة	الفارق بالنسبة المئوية	القيمة	الفارق بالنسبة المئوية
0,662	0,503	24,1	-7	0,724	%13,9	0,347	%40,9	0,505	%14,2

المصدر :* الأمم المتحدة ، تقرير التنمية البشرية العالمى "نهضة الجنوب" تقدم بشري في عالم متنوع 2013،

يوضح لنا الجدول دليل التنمية البشرية معدلا بعامل عدم المساواة تنخفض قيمته بفارق اجمالى نسبة 24,1% مع تغير في الترتيب ينخفض إلى 7-، وهذا يعكس لنا حالة عدم المساواة، على مستوى اجمالى مكونات الدليل.

اما فيما يتعلق بمكونات الدليل والتى تتمثل فى دليل التعليم الذى يصل الفارق بالنسبة المئوية لمعامل عدم المساواة إلى 40,9% أى 41% وينخفض قيمة الدليل إلى 0,347 ويليه في الأهمية دليل الدخل الذى يصل الفارق بالنسبة المئوية 14,2% وقيمة الدليل تصبح 0,505، أما دليل متوسط العمر المتوقع عند الولادة يصل عامل عدم المساواة إلى 13,9% وقيمة الدليل هى 0,724.

ومما سبق يتضح لنا أن تناول دليل التنمية البشرية بعامل عدم المساواة يكشف لنا القيمة الحقيقية للدليل كما يعكس حالة عدم المساواة في المجتمع، فيما يتعلق بدليل التنمية البشرية.

جدول رقم(8-9) حالة التنمية البشرية في مصر قبل وبعد الثورة

الفترة	دليل التنمية[1] البشرية	دليل الناتج المحلى الاجمالى	متوسط نصيب الفرد في الناتج المحلى الاجمالى بالقوة الشرائية المعادلة بالدولار	دليل التعليم 2008/2007	نسبة القيد بجميع المراحل التعليمية	معدل القراءة والكتابة (15+)	توقع الحياه عند الميلاد	توقع الحياه عند الميلاد بالسنوات
قبل الثورة (1)	0,731	0,727	7787	0,689	%66	70,4	0,778	71,7
بعد الثورة (2)	0,662	0,505	5,401	0,347	-	-	-	73,5

(1) (2) تقرير التنمية البشرية " نهضة الجنوب" تقدم بشري في عالم التنوع، 2013، ص214، بيانات قبل الثورة. تقرير التنمية البشرية 2010، بيانات قبل الثورة، ص266.

8-3-3 حالة التنمية البشرية فى مصر قبل وبعد الثورة (وفقا لتقرير التنمية البشرية المصرى)

توضح بيانات الجدول رقم (8-9) أن قيمة الدليل هى 0,731 قبل الثورة وهو ما يعنى أن حالة التنمية البشرية مرتفعة، وبالتالى مكونات الدليل مرتفعة فقد كان قيمة دليل الناتج المحلى الاجمالى 0,727 في حين أنها انخفضت عام 2012 إلى 0,505 فكان متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلى الاجمالى 7787 جنيه مصرى عام 2010 بينما انخفض إلى 5,401 جنيه مصرى عام 2013.

اما دليل التعليم فهو يوضح لنا أن التعليم في خطر ,حيث انخفض من 0,689 إلى 0,347 أى من مرحلة الدليل المرتفع إلى الدليل المنخفض، ويرجع انخفاض قيمة دليل التعليم إلى انخفاض نسبة القيد بجميع المراحل التعليمية وهى 66% بالإضافة إلى ارتفاع نسبة التسرب من التعليم ، واخيرا دليل توقع الحياة عند الميلاد وهو أفضل الأدلة حيث تصل قيمته 0,778 وتوقع الحياة عند الميلاد 71,7 سنه.

8-3-4 حالة التنمية البشرية على مستوى الريف المصرى

توضح بيانات الجدول التالى أن قيمة دليل التنمية البشرية على مستوى الوجهين القبلى والبحرى ينخفض عن قيمة دليل التنمية البشرية على مستوى الجمهورية فقيمة دليل التنمية البشرية فى الوجه القبلى 0,708 وهو ينخفض عن قيمة دليل الوجه البحرى والتى تبلغ0,743ويظهر ذلك واضحا على مستوى الثلاث أدلة.

جدول رقم (8-10) مؤشرات التنمية البشرية في الوجه القبلى والبحرى

توقع الحياه عند الميلاد وسنوات	توقع الحياه عند الميلاد	معدل القراءة والكتابة (+15)	نسبة القيد بجميع المراحل التعليمية	دليل التعليم 2008/2007	متوسط نصيب الفرد في الناتج المحلى الاجمالى بالقوة الشرائية المعادلة بالدولار	دليل الناتج المحلى الاجمالى	دليل التنميةالبشرية	قبل وبعد الثورة
مؤشرات التنمية البشرية في الوجه القبلى								
70,2	0,753	64,4	67,6	0,655	7253,6	0,715	0,708	قبل الثورة
– *	–	–	–	–	–	–	–	بعد الثورة
مؤشرات التنمية البشرية في الوجه البحرى								
71,5	0,775	70,3	67,5	0,694	8322,5	0,734	0,734	قبل الثورة
– *	–	–	–	–	–	–	–	بعد الثورة

المصدر:

(1) تقرير التنمية البشرية " نهضة الجنوب" تقدم بشري في عالم التنوع، 2013، ص214، بيانات بعد الثورة.

(2) تقرير التنمية البشرية 2010، بيانات قبل الثورة، ص266.

8-4 التغير فى الأوضاع التعليمية فى الريف قبل وبعد الثورة

التعليم هو اساس تقدم الشعوب وعماد التنمية البشرية ، وهو سلاح الامم الوحيد للتقدم نحو التقنية والتطور العلمى السريع ، وتهدف اى عملية تعليمية الى تطوير المجتمع ظ وتعليم افراده المهارات والقدرات والخبرات اللازمة لمواجهة متغبيرات الحياه ، كما تسعى من ناحية اخرى للقضاء على ألأمية وخلق اجيال واعية .

* تم الاستعانة ببعض مؤشرات التنمية البشرية المصرية المتاحة على مستوى الريف المصرى من بيانات بحث الدخل والانفاق حيث ان بيانات التنمية البشرية بالريف غير متاحة.لفترة ما بعد الثورة

جدول رقم (8-11) معدلات القيد بالمراحل التعليمية المختلفة قبل وبعد ثورة يناير

بيان / المرحلة	معدل القيد		عدد المقيدين		عدد المدارس		عدد الفصول	
	2009/ 2010	2011/ 2012	2010/2009	2012/2011	2009/ 2010	2012/2011	2010/2009	2011/ 2012
ما قبل الابتدائى	22,5	25	8212	8928	7915	8928	22997	25723
ابتدائى	95	99	9334322	9644456	16951	17249	242676	233917
اعدادى	81	92	4825942	9015920	9854	9644	110388	103501
ثانوى عام	60	25	4041072	4158142	2414	2780	27750	35177
ثانوى فنى	35	30	1260793	1628168	1801	1829	40168	48183

المصدر : الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء، الكتاب الاحصائى السنوى ، 2013

تشير بيانات الجدول رقم (8-11) الى ارتفاع معدلات القيد فى مرحلتى التعليم الابتدائى والاعدادى بعد الثورة 25 يناير من 95%عام2009/2008 الى 99% عام 2012/2011 فى المرحلة الابتدائية ومن 81% عام2010/2009 الى 92% عام 2012/2011 للمرحلة الاعدادية، اما مرحلة التعليم ما قبل الابتدائى والتى تتسم بمعدلات القيد المنخفضة فقد ارتفعت معدلات القيد فيها من 22,5% عام 2010/2009م الى 25% عام 2012/2011 ، فى حين انخفضت معدلات القيد بمرحلة الثانوى العام والفنى حيث انخفضت من 60% الى 25% للثانوى العام خلال فترتى الدراسة ، فيما انخفضت فى الثانوى الفنى من 35% الى 30% ، كما ارتفع عدد المدارس لجميع المراحل التعليمية بعد الثورة عن فترة ما قبل الثورة فيما عدا مدارس المرحلة الاعدادية التى شهدت انخفاضا طفيفاً بلغت نسبته حوالى 2,1%، الا ان الارتفاع فى معدلات القيد بالمراحل التعليمية لا يعبر عن جودة التعليم بأى حال من الأحوال ولا يلبى طموحات المجتمع وسوق العمل فى مصر فى ظل ارتفاع معدلات البطالة والفقر ، فالجدير بالذكر ان مصر احتلت المرتبة141 فى جودة النظام التعليمى بحسب تقرير التنافسية الدولى لعام2013 م[1] ، المرتبة 103 فى مؤشرات التعليم الابتدائى، 86 فى معدلات الالتحاق بالتعليم الثانوى والمرتبة 82 فى الالتحاق بالتعليم الجامعى وذلك ضمن 148 دولة كانت على رأسهم كوريا الجنوبية ثم فنلندا ثم الولايات المتحدة الامريكية ، الأمر الذى يشير الى ان السياسة التعليمية فى مصر ما زالت تتسم بالتخبط وعدم وضوح اهدافها ، هذا بالاضافة الى عدم الاستقرار وخاصة اثناء المرحلة الانتقالية لما بعد ثورة يناير نتيجة تعاقب الحكومات وتمايز الرؤى بعد الثورة، ومن ثم تدهورت العملية التعليمية وارتفعت معدلات التسرب من التعليم وخاصة فى المناطق الريفية فى ظل الاحساس بانخفاض العائد الاقتصادى والاجتماعى منه .

8-4-1 الانفاق على التعليم من موازنة الدولة قبل وبعد الثورة

تميزت فترات ما قبل ثورة يناير بالانخفاض فى نسبة الانفاق على التعليم نظرا لعدم توافر الموارد اللازمة لتمويل هذا الانفاق ، فتشير بيانات الجول رقم (8-12) ان اجمالى الانفاق على التعليم بمختلف انواعه انخفض فى فترة ما بعد ثورة يناير بالمقارنة بفترة ما قبل الثورة، فبالنسبة للتعليم العام

[1] المركز المصرى لبحوث الرأى العام . بصيرة '

انخفضت نسبة الانفاق على التعليم بالنسبة للانفاق العام من 12,6% عام 2010/2009 الى 10,5% عام2012/2011 بنسبة انخفاض بلغت2,1% فى حين انخفض الانفاق على التعليم قبل الجامعى بالنسبة للانفاق العام من 9,7% عام 2010/2009 الى 8,2% عام2012/2011 بنسبة انخفاض بلغت 1,5%.، ألأمر الذى يعنى تضاؤل الشديد فى التمويل الموجه للانفاق على التعليم وخاصة فترة ما بعد الثورة .

جدول رقم (8-12) التغير فى الانفاق على التعليم ونسبته للموازنة العامة للدولة

البيان	2010/2009	2011/2010	2012/2011	2013/2012
الانفاق على التعليم العام	12,6	11,3	10,5	11,9
الانفاق على التعليم قبل الجامعى	9,7	9,0	8,2	9,3
الانفاق على التعليم قبل الجامعى /جملة الانفاق	76,8	78	78,4	78,4
الانفاق على التعليم الجامعى / الانفاق العام	2,9	2,5	2,3	2,6

المصدر : الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء ، الكتاب الاحصائى السنوى ، .2013

8-5 التغير فى الأوضاع الصحية فى الريف المصرى

يعتبر تدهور الآوضاع الصحية فى الريف المصرى من أبرز وأعقد المشكلات التى يتسم بها الريف المصرى عبر عقود طويلة ، فالريف دائما ما كان أرضاً خصبة للعديد من الأمراض والألام، وقد ساهم الفقر وسوء ألآوضاع المعيشية علاوة على الجهل والإهمال المتعمد من الحكومات المتتالية للريف فى الوصول للحالة المتردية التى وصل لها الريف من سوء وتدهور الاوضاع الصحية والتى تفاقمت بعد قيام ثورة 25 يناير وغياب لدور الدولة فى توفير الرعاية الصحية لاهل الريف ، بالاضافة الى ضعف الانفاق على الرعاية الصحية على المستوى القومى .

8-5-1 الانفاق على الرعاية الصحية من موازنة الدولة قبل وبعد الثورة

فكما يتضح من الجدول رقم (8-13) أن الانفاق الحكومى على الرعاية الصحية بلغ حوالى 16 مليار جنيه عام 2009 اى قبل الثورة يمثل حوالى 5% من الانفاق العام ارتفع عام 2012م ليصل الى 27 مليار جنيه الا انه لم تتعدى الزيادة فى الانفاق على الرعاية الصحية سوى 0,14% ،ومن ثم يشير التواضع الشديد فى الاعتمادات الموجهة للانفاق على الرعاية الصحية الى عدم قدرتها على تغطية الاحتياجات اللصحية وخاصة لمنخفضى الدخول من الريفيين ومواجهة الامراض المزمنة والمشاكل الصحية الخاصة بهم خاصة وان الانفاق على خدمات الرعاية الصحية تحتل جزء كبير من بنود الانفاق للأسرة الريفية اذ تاتى فى المرتبة الثالثة فى انفاق الاسرة الريفية بعد الطعام والشراب والمسكن بنسبة 9,6% من الاتفاق الاسرى فى الريف عام 2012/2011.

جدول رقم (8-13) التغير فى الانفاق على الصحة ونسبتها للموازنة العامة للدولة

السنوات	2009	2010	2011	2012
الانفاق العام	323917	403168	490590	533785
الانفاق العام على الصحة	16300	20334	23783	27413
% الانفاق على الصحة من الانفاق العام	5,03	5,04	4,85	5,14

المصدر : الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء ، الكتاب الاحصائى السنوى ، 2013.

وبالرغم من ان ثورة 25 يناير كان من اهدافها تحقيق العدالة الاجتماعية ، الا ان مفهوم العدالة الاجتماعية فى القطاع الصحى لم يتم تحقيقه بعد ثورتى يناير ويونيو حيث ما زال الفقراء فى الريف يواجهون المزيد من الصعوبات فى الحصول على خدمات الرعاية الصحية من المستشفيات والوحدات العلاجية الريفية التى تعانى من انخفاض الكوادر الطبية والسلوك السيء للقائمين على تلك المستشفيات والوحدات.

8-6 التغيرات فى الهجرة الريفية قبل وبعد ثورة يناير:

تعتبر الهجرة إحدى السمات الرئيسية للريف المصرى الذى ترتفع فيه معدلات الفقر والبطالة ويعانى من التهميش والاهمال الحكومى فيسعى الافراد فيه للهروب املاً فى تحقيق مستويات معيشية افضل والحصول على فرص عمل افضل ودخول اعلى تحقق تلك المستويات المعيشية والمعروف ان الهجرة الريفية قد تكون هجرة داخلية من الريف للحضر المدينة داخل حدود الدولة او هجرة خارج حدود الدولة، وغالبا ما تكون الهجرة للمدن او المناطق المركزية التى تتوافر فيها الخدمات الاجتماعية والصحية والتعليمية وفرص العمل ومراكز التعلم والثقافة ، وسيتم التعرض فى هذا الجزء للتغيرات الحادثة فى الهجرة الداخلية او الخارجية وخاصة ما يتعلق بالهجرة غير الشرعية .

8-6-1 التغيرات فى الهجرة الداخلية الريفية قبل وبعد الثورة .

يشكل هذا النوع من الهجرة تحدياً كبيراً أمام واضعى السياسات حيث ان اعداد الريفيين المهاجرين من الريف الى المدينة يعملون فى كثير من ألأحيان كعمالة موسمية أو مؤقتة فى المدينة ، ومن ثم فإن فرص التحول الى طاقات عاطلة كبيرة لا يمكن استغلالها كبيرة وخاصة فى المناطق التى تتمتع بالموارد والامكانيات ، فقد شهدت فترة ما قبل الثورة تزايدا فى معدلات الهجرة الداخلية وفقا لتعداد 2006 حيث كانت القاهرة من اكثر المحافظات جذبا للسكان حتى انها استحوذت على اكثر من 20% من نسبة السكان[1]، بالاضافة الى استواذ القاهرة على أكبر قدر من الاستثمارات والمشروعات التى تتيح عمل للمهاجرين من الريف .

كذلك شهدت فترة ما قبل الثورة انتشار ظاهرة الباعة الجائلين النازحين من الريف للعمل فى بيع مختلف السلع بدءا من الخضروات وحتى السلع المعمرة حتى ادى ذلك الى انتشار ظاهرة افتراش الارصفة بالبائعين الجائلين الذين اصبحو يمثلون مشكلة كبيرة بالقاهرة مما ادى لتدخل الحكومة لايجاد سوق مركزى لهم بمنطقة الترجمان بوسط العاصمة .

وبعد ثورة يناير ونتيجة ما شهدته البلاد من تقلبات سياسية وامنية انخفضت وتيرة الهجرة الريفية الداخلية نتيجة سوء الاوضاع الامنية فى المدن الكبرى وخاصة تلك التى كانت مسرحاً للأحداث والمظاهرات أثناء الثورة والأحداث التى تلت الثورة طول الفترة الانتقالية .

من ناحية اخرى ادى توقف العديد من الأنشطة الاقتصادية بعد قيام الثورة وخاصة الأنشطة السياحية وما يرتبط بها من انشطة واعمال اخرى والتى كانت المستوعب الرئيسي للعمالة الريفية فى المدن الى عودة الكثيرين الى الريف مرة اخرى حيث نشات ما يسمى بالهجرة العكسية للريف مرة اخرى.

---

[1] الكتاب الاحصائى السنوى ، التعداد العام للسكان والاسكان والمنشآت ، 2006

8-6-2 الهجرة الخارجية والهجرة غير الشرعية :

الهجرة الخارجية ظاهرة مركبة وشديدة التعقيد بكل أنواعها واتجاهاتها، وما يعنينا هنا هو نمطين من الهجرة، الهجرة الخارجية الرسمية والهجرة غير الشرعية (أو غير النظامية أو غير الرسمية) والدوافع التى تشجع عليهما وخصوصا الهجرة الدولية وغير الشرعية من الريف المصرى.

ومن أهم الدوافع الاجتماعية للهجرة الدولية وغير الشرعية ما اثبته تقرير جامعة الدول العربية عن الهجرة الدولية تمثلت فى[1] 1- الزيادة السكانية 2- ارتفاع معدلات البطالة

3- ارتفاع نسبة الاعالة 4- ارتفاع معدلات الأمية 5- انخفاض دخل الفرد

وطبقا لإحصاءات المقيمين والعاملين بالخارج من واقع بيانات تعداد 2006 والبيانات الواردة من وزارة الخارجية ووزارة القوى العاملة والهجرة بلغ عددهم 3,9 مليون مواطن مهاجر هجرة مؤقتة[1]، ومن أهم أسباب الهجرة الخارجية المصرية هو البحث عن العمل لأن سوق العمل في مصر غير قادر على استيعاب الإعداد المتزايدة من الحاصلين على مستوى تعليمى فيما فوق الثانوى وخريجى الجامعات، ومع ذلك فالهجرة ليست فقط نتيجة نقص سوق العمل في بعض الأحيان وانما نتيجة الأجور المرتفعة التى يحصل عليها الفرد في الدول التى يسافر إليها وبصفة خاصة دول الخليج.

وبعد الثورة زادت للهجرة الخارجية ونتيجة ثورات الربيع العربى وخصوصا في ليبيا وسوريا واليمن أصبحت الهجرة غير الشرعية هى الأمل الوحيد أمام الباحثين عن العمل والمتطلعين إلى مستوى معيشى أفضل وطموحات نحو الحرية والحياة الكريمة الراغبين فيها.

ولا يوجد فى مصر عموماً احصاءات رسمية او غير رسمية عن اعداد المهاجرين غير الشرعيين نظرا لأن تحركاتهم تعتبر عشوائية وغير منضبطة نتيجة التخوفات من عدم سفرهم او ترحيلهم ، الا ان ارتفاع حالات الغرق والقتل وكذلك حالات الانقاذ والانتشال التى التى يقوم بها خفر السواحل فى الدول المستقبلة او الدول المصدرة للهجرة تلقى المزيد من الاهتمام على هذا النوع من الهجرة الذى تزايد بشكل غير مسبوق املاً فى تحقيق مستويات معيشية افضل ، الجدير بالذكر ان المسجل على المستوى الرسمي من اعداد المهاجرين بدأ منذ عام 2001 عندما أخذت الإدارة العامة لمباحث الأموال العامة في رصد الشباب المرحل من الهجرة غير المشروعة فقد وصلت اعداد من تم القبض عليهم أثناء هجرتهم، و ترحيلهم من قبل دول المقصد، حوالى 6263شاب, على ان هذه الأعداد لا تعبر عن حجم الظاهرة، نظرا لصعوبة تحديدها حيث تتفاوت التقديرات حول حجمها[2]. ولكن كل المؤشرات تشير الى زيادة هذه الهجرة بعدالثورة سعيا وراء ظروف معيشية افضل او لتحقيق الطموحات الشبابية التى لايمكن تحقيقها داخل البلد وسعيا وراء الاستقرار المادى والنفسى. ودالدليل على ذلك هو غرق مراكب الموت التى تحدث بمعدلات كبيرة حاملة الشباب المهاجر أو القبض على القاصدين هذه المراكب قبل اقلاعها.

---

[1] جامعة الدول العربية ، تقرير الهجرة الدولية ،2008 .

[2] مجدة أمام حسانين، "هجرة رأس المال البشرى وانعكاستها على التنمية في المجتمع المصرى: الواقع الراهن وآفاق المستقبل" مذكرة خارجية لاقم 1651، معهد التخطيط القومى، القاهرة ، 20

وتتمثل العوامل المؤدية للهجرة غير المشروعة فى:

أ – **عوامل على المستوى المحلى ومنها :** تزايد معدل البطالة (الاختيارية – الاجبارية– المقنعة) بين الشباب وبخاصة المتعلم.

- اثر التقليد والمحاكاة : كتعبير عن ظاهرة انتقال وانتشار انماط السلوك الاستهلاكى عبر الحدود الدولية ، وعبر التكوينات الاجتماعية المحلية .
- تطلعات الشباب الى حياة أفضل فى الانفتاح على العالم وثورة التوقعات المتزايدة .

ب– عوامل على المستوى الإقليمي وتمثلت فى رتفاع الدعوة في الخليج إلى إحلال العمالة الوطنية محل العمالة الوافدة واتخاذ بعض الدول مثل الكويتخطوات عملية باتجاه إقرار نسب إحلال سنوية في قطاعات مختلفة مما دفع الشباب للبحث عن فرص عمل افضل فى الدول الاوروبية.

غلق الدول الأوروبية أبوابها أمام تيارات الهجرة العربية ،لاسيما دول جنوب وشرق البحر المتوسط بعد أحداث سبتمبر 2001نتيجة ضغوط الأحزاب اليمنية ، ففتحت الباب أمام القوى العاملة من دول شرق أوروبا (سابقا) لتنافس القوى العاملة العربية.

الجدير بالذكر ان الهجرة من الريف الى المدينة او حتى الهجرة الشرعية قد ادت الى احداث العديد من التحولات فى المجتمع الريفى وتكوينه من الناحية النوعية والعمرية حيث ارتفعت نسبة الاسر التى تراسها نساء وارتفاع نسبة الاطفال وكبار السن نتيجة هجرة الشباب . كذلك ادت الهجرة الى وجود ظاهرة التحضر الزائف فى القرية التى اصبحت تماثل المدينة فى كل شىء مثل الهواتف المحمولة ، انماط الاستهلاك ، طرق عرض البضائع ، البذخ والاسراف سواء فى الافراح او المآتم. سيطرة المادة على كل شيىء فى الريف[1].

من ناحية أخرى لا توجد قوانين أو تشريعات تنظم الهجرة غير الشرعية حيث يشكل ذلك تحديا امام كل من الدول المصدرة او المستقبلة حيث ان منع عمليات الهجرة يتنافى مع المواثيق الدولية ومع الاعلان العالمى لحقوق الانسان الذى يقر بحرية الافراد فى التنقل من بلد لاخر .
وبالاضافة الى المخاطر التى يتعرض لها المهاجرون الغير شرعيون من غرق وخلافه وحتى فى حال عدم قدرتهم على الوصول الى تلك الدول أو العودة لديارهم فهناك حالة الغربة التى يعانى منها هؤلاء والاوضاع المعيشية السيئة وغير الآدمية التى يعيشون فيها فى الدول الأوروبية التى لا تقدم لهم أدنى اهتمام ، بل لا والأكثر من ذلك الابتزاز الواضح من تلك الدول للعمالة الغير شرعية من خلال تخفيض الاجور او عدم منحهم اجور مقابل اعمالهم .

---

[1] الخولى سالم ابراهيم الخولى ، التركيبة الاجتماعية والأوضاع الراهنة فى الريف ، سلسلة الأرض والفلاح ، مركز الأرض ، 2013القاهرة

8-7 التغير فى النوع الاجتماعى واحوال المراة الريفية قبل وبعد الثورة

تشكل المرأة المصرية ملمحاً هاماً من ملامح ثورة 25 يناير والموجة الثانية لها فى يونيو 2013 حيث تواجدت بشكل كثيف جداً فى الميادين المختلفة فى جميع مراحل الثورة على الرغم من المضايقات والانتهاكات التى تعرضت لها ، كما لعبت وما زالت تلعب ادوار مهمة فى نجاح الثورة، وليس ذلك بغريب على المرأة المصرية التى شهد التاريخ بمواقفها بدءا من العصور الفرعونية وتوليها لمقاليد الحكم وحتى الثورة العرابية فى القرن التاسع عشر ثائرة ومنددة بالاستعمار ومطالبة بالحرية والعدالة الاجتماعية محطمة فى سبيل ذلك لجميع القيود التى حصرتها فى ادوار محددة (انجابية وتربوية منزلية) لا تنفك عنها ، حيث أدركت هذه المرأة انها جزء هام لا يتجزأ من بنيان هذا المجتمع وأن وجودها هو المكمل لهذا البناء .

وقد عانت المراة المصرية على مدى عقود طويلة من التهميش والاقصاء اما على الجانب الاجتماعى او الاقتصادى او السياسي وقد ساهمت المشاكل الاقتصادية والاجتماعية التى تمر بها الدولة فى الفترات الاخيرة فى تفاقم وتدنى الاوضاع المعيشية والتعليمية فى الريف المصرى الذى يعانى فى الاساس من التهميش مما انعكس على المراة الريفية التى عانت من ويلات هذه الاوضاع، وكانت سبباً فى خروجها خلال ثورة يناير – يونيو.

ويستعرض هذا الجزء أهم أوضاع المرأة والريفية منها على وجه الخصوص للتعرف على التغيرات فى هذه الأوضاع قبل وبعد الثورة.

8-7-1 أوضاع المرأة الريفية فى سوق العمل :

يشير جدول رقم (8-14) إلى توزيع قوة العمل وإجمالى المشتغلات والمتعطلات من الإناث حسب محل الإقامة ومنه يتبين تناقص متوسط عدد المشتغلات من الإناث بالريف من نحو 27868 الف عاملة لمتوسط الفترة (2010/2009) الى 27074 ألف عاملة كمتوسط لفترة ما بعد الثورة (2012/2011) وهذا ما أدى بالطبع إلى زيادة عدد المتعطلات من الإناث بالريف المصري خلال فترة ما بعد الثورة والتى بلغ عدد المتعطلات من الإناث الريفيات نحو 6142 ألف امرأة بعد أن كان هذا العدد 5966 ألف أمرآة فقط قبل الثورة كمتوسط لعامي (2009- 2010) بزيادة فى عدد العاطلات من الإناث بالريف قدرت بنحو 176 ألف أمرأة خرجت عن سوق العمل بسبب تداعيات الثورة.

جدول (8-14) توزيع قوة العمل وإجمالي المشتغلات والمتعطلات بالريف قبل وبعد الثورة

السنوات	2009	2010	متوسط (2010-2009)	2011	2012	متوسط (2012-2011)
			ريف ذكور			
اجمالى المشتغلون	106761	110917	108839	109404	110491	109948
اجمالى المتعطلون	3806	3607	3707	7595	8354	7970
قوة العمل	110567	114524	112546	116999	118845	117922
			ريف اناث			
اجمالى المشتغلات	27799	27936	27868	27361	26786	27074
اجمالى المتعطلات	5968	5964	5966	5606	6677	6142
قوة العمل	33767	33900	33834	32967	33463	33215

المصدر:جمعت وحسبت من بيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء بحث القوي العاملة بالعينة

هذا مع ملاحظة أن قوة العمل ذاتها قد تناقصت خلال فترة ما بعد الثورة حيث بلغت قوة العمل من الريفيات الإناث نحو 33834، 33215 ألف أمرأة كمتوسط للفترتين (2009- 2010)، (2011- 2012) على الترتيب بنقص قدره نحو 619 ألف أمرأة .

كما يشير الجدول السابق إلى أن المشتغلون من الذكور بالريف قد ازداد عددهم على عكس الإناث حيث بلغ عدد المشتغلين منهم نحو 108839، 109948 الف عامل كمتوسط للفترتين (2009- 2010)، (2011- 2012) بزيادة قدرت بنحو 1109ألف عامل أى ما يزيد على النقص الحادث فى إعداد الريفيات المشتغلات فى فترة ما بعد الثورة.

وكما هو الحال مع الإناث الريفيات أزداد عدد المتعطلون من الذكور بالريف المصرى خلال فترة ما بعد الثورة من 3707 ألف عاطل الى 7970ألف عاطل.

8-7-2 الأحوال التعليمية للمرأة الريفية :

يوضح الجدول رقم (8- 15) توزيع الاناث الريفيات العاملات حسب الحالة التعليمية ومنه يتضح ان 55% من الاناث العاملات فى الريف بدون مؤهل ومؤهل أقل من المتوسط وذلك فى متوسط عامى 2010/02009) فى مقابل 16.5% منهن من حملة المؤهلات الفوق متوسطة والجامعية وقد انخفضت بعد الثورة نسبة الاناث بدون مؤهل من 55% الى 51,6% فيما ارتفعت نسبة الاناث العاملات من ذوى المؤهلات المتوسطة والعليا الى 19,2%.

جدول رقم (8-15) توزيع قوة العمل فى الريف حسب النوع والمؤهل قبل وبعد الثورة

السنوات	بدون مؤهل	أقل من المتوسط	متوسط	فوق المتوسط	جامعي	جملة
ريف ذكور						
2009	49095	11764	36233	3449	10026	110567
2010	47029	13563	39052	3654	11225	114523
متوسط (2010-2009)	48062	12663,5	37643	3551,5	10626	112545
2011	47078	14272	40450	3690	11509	116999
2012	45687	15529	41962	3785	11882	118845
متوسط (2012-2011)	46383	14900,5	41206	3737,5	11696	117922
ريف اناث						
2009	17885	1539	9330	1275	3737	33766
2010	16790	1434	9498	1456	4723	33901
متوسط (2010-2009)	17338	1486,5	9414	1365,5	4230	33834
2011	16351	1413	9211	1350	4643	32968
2012	14833	1656	10205	1425	5341	33460
متوسط (2012-2011)	15592	1534,5	9708	1387,5	4992	33214

المصدر:جمعت وحسبت من بيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء بحث القوي العاملة بالعينة.

8-7-3 التوزيع العمرى لقوة العمل النسائية فى الريف:

ومن حيث التوزيع العمرى للاناث الريفيات يوضح الجدول رقم (8-16) أن الاناث الريفيات من ذوى الفئة العمرية الاقل (15-25) يمثلن حوالى 12% فقط من جملة قوة العمل النسائية الكلية فى فترة ما قبل الثورة ازدادت لنحو 12,9% فقط فى فترة ما بعد الثورة ، حيث بلغ متوسط عدد الاناث الريفيات فى الفئة العمرية السابقة نحو 10337 ، 12272 الف انثى لفترتى ما قبل وما بعد الثورة على الترتيب.

وكانت الفئة العمرية المتوسطة (25-40) صاحبة النصيب الاكبر من حيث عدد الريفيات واهميتهن النسبية لقوة العمل فى فترتى ما قبل وما بعد الثورة حيث بلغ متوسطها حوالى 15335 ، 15865 الف انثى تمثل حوالى 45,3% من جملة الاناث الريفيات فى الفئة العمرية (25-40) زادت بنسبة 2,4% لتصل الى 47,7% بعد الثورة ،أما الفئة العمرية الأكبر سناً من الاناث الريفيات بالفئة العمرية (50-65) فكانت اكثر تأثراً بالثورة حيث تناقصت اعدادهن داخل قوة العمل الريفيةمن حوالى 8163 الف انثى لمتوسط الفترة (2010/2009) الى نحو 5078 الف ريفية لمتوسط الفترة (2012/2011) اى بنقص بلغ حوالى 3085 الف انثى .

غغغغغغغ

جدول (8-16) قوة العمل من الاناث الريفيات حسب التوزيع العمري

السنوات	2009	2010	متوسط (2010-2009)	2011	2012	متوسط (2012-2011)
ريف ذكور						
15-25	42115	41549	41832	43971	42883	43427
25-40	45913	48267	47090	50621	51960	51290,5
50-65	22540	21102	21821	22407	24003	23205
جملة	110568	110918	110743	116999	118846	117923
ريف إناث						
12-25	12303	8371	10337	12168	13276	12272
25-40	16119	14550	15334,5	15732	15998	15865
50-65	5343	5017	8163	5067	5089	5078
جملة	33765	27938	33834	32967	33463	33215
جملة الجمهورية						
12-25	92453	79647	86050	95684	95216	95450
25-40	110164	111440	110802	120223	121965	121094
50-65	49918	47205	48561,5	49383	53024	51203,5
جملة	252535	238292	245414	265290	270205	267748

المصدر:جمعت وحسبت من بيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء بحث القوي العاملة بالعينة، القاهرة 2012

8-7-4 تأثير ثورة يناير على البطالة بين النساء الريفيات .

كما يوضح الجدول رقم (8-17) تناقص الأهمية النسبية للمتعطلات من الاناث الريفيات فى فترة ما بعد الثورة حيث بلغت نحو 43,5% فى فترة ما بعد الثورة مقابل نحو 61,7% فقط لفترة ما قبل الثورة من جملة المتعطلين بالجمهورية .

جدول رقم (8-17) الأهمية النسبية للمتعطلات من الإناث الريفيات قبل وبعد الثورة

البيان	السنوات	2009	2010	متوسط (2010-2009)	2011	2012	متوسط (2012-2011)
ريف	ذكور	3806	3607	3707	7595	8353	7974,0
	إناث	5968	5961	5965	5606	6677	6141,5
	%	61,06	62,3	61,67	42,47	44,42	43,5
جملة	ذكور	10131	9872	10002	18221	19416	18818,5
	إناث	13648	13633	13641	13614	14831	14222,5
	%	57,4	58	57,7	42,76	43,31	43,0

المصدر: جمعت وحسبت من بيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء بحث القوي العاملة بالعينة، القاهرة 2012.

ظظظظظظظظ

ومن الجدير بالذكر أن الأهمية النسبية للمتعطلين على مستوى الجمهورية قد تناقصت ايضاً فى فترة ما بعد الثورة مقارنة بما أصبحت عليه بعد الثورة، حيث تناقصت الأهمية النسبية للمتعطلات على مستوى الجمهورية من حوالى 57,7% الى حوالى 43% وذلك من جملة عدد المتعطلين بالجمهورية فى نفس الفترة.

ويوضح الجدول رقم (8-18) الأهمية النسبية لمتوسط المشتغلات من الاناث قبل وبعد الثورة ومنه يتبين أن الاناث المشتغلات يمثلن حوالى 7% ،6,1% فقط من جملة المشتغلين بالجمهورية قبل وبعد الثورة على الترتيب فى المتوسط ، تزداد هذه النسبة لنحو 13,1% ،8,3% بالحضر لمتوسط الفترتين فى حين تقل لنحو 4,4%،4,5% بالريف أيضاً لفترتى ما قبل وما بعد الثورة على الترتيب.

جدول رقم (8- 18) الأهمية النسبية للمشتغلات من الإناث الريفيات قبل وبعد الثورة

البيان	السنوات	2009	2010	متوسط (2010-2009)	2011	2012	متوسط (2012-2011)
	ذكور	0	80612	6295	10626	11063	10845
	إناث	17986	18824	7676	8008	8154	8081
حضر	%	100,0	18,9	13,1	8,3	8,3	8,3
	ذكور	106761	3607	3707	7595	8353	7974
	إناث	27798	5961	5965	5606	6677	6141,5
ريف	%	20,7	4,3	4,4	4,1	4,9	4,5
	ذكور	106761	9872	10002	18221	19416	18819
	إناث	45784	13633	13641	13614	14831	14223
جملة	**%**	**30,0**	**5,7**	**7,0**	**5,8**	**6,3**	**6,1**

المصدر:جمعت وحسبت من بيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء بحث القوي العاملة بالعينة

وهو ما يوضح وجود فجوة كبيرة بين الاهمية النسبية لأعداد المشتغلات من الاناث بالحضر مقارنة بمثيلاتهن فى الريف المصرى ، كما تبين ان هذه الفجوة لم تؤثر عليها الثورة بالريف فى حين انها كانت اكثر حدة بالحضر حيث تناقصت نسبة النساء المشتغلات من نحو 13% الى 8,3%.

8-7-5 التغير فى المشاركة السياسية للمرأة قبل وبعد الثورة :

تعتبر مشاركة المراة فى الحياة السياسية مؤشرا هاماً من مؤشرات تمكين المراة ، ودليل على تقدم المجتمع فى اتجاه تحقيق المساواة بين الجنسين، وقد كشفت ثورة يناير عن نواحى جديدة للمراة المصرية لم يعتدها المجتمع من ارادة ومثابرة وتحدى شديداثناء الثورة ومن خلال حضورها القوى فى الاستفتاءات والانتخابات البرلمانية والرئاسية المختلفة كناخبة ومساهمة فى صنع مستقبل وطنها .

والمتابع لوضع المراة المصرية وخاصة الريفية فى الحياة السياسية قبل الثورة يلاحظ التهميش الشديد التى تعرضت له على مدى العقود الماضية ، وقد ناقشت العديد من المؤتمرات والدراسات المتعددة قبل الثورة ازمة المشاركة السياسية للمراة ومعوقات مشاركتها وغيرها من الامور المرتبطة بهذه المشكلة وكان

هناك مطالبات كثيرة بادراج المراة فى الحياة السياسية وقد اهتمت القيادة السياسية لنظام مبارك وقتئذ بهذه القضية وتم تحقيق بعض المطالب التى صبت فى صالح المراة ومن اهمها صدور القانون رقم 149 لسنة 2009 بزيادة عدد الدوائر البرلمانية وتخصيص مقاعدها للمراة الامر الذى ادى الى تخصيص 64 مقعد للنساء فى البرلمان مع الابقاءعلى امكانية ترشحها للمقاعد العامة ،كما تم انشاءالمجلس القومى للمراة والذى كان من اهدافه الاهتمام بشئون المراة وحل مشكلاتها وتوصيل ذلك لصانع القرار .وعلى مستوى الحياه الحزبية فقدانخفض تمثيل المراة فى الاحزاب السياسية نتيجة عدم ثقة الاحزاب فى قدراتها من ناحية ونتيجة لانخفاض ثقة النساء فى انفسهن من ناحية اخرى بدليل انتخابها للرجل دون بنات جنسها، ورغم بعض الانجازات التى تحققت للمرأة قبل الثورة الا انها اذا قيست بدول العالم وبمؤشرات التمكين فانها ضعيفة جدا خاصة اذا علمنا ان المرأة وخاصة الريفية يتم استخدامها كقوة صوتية فقط اثناء الانتخابات ، بحيث يقتصر دورها على انتخاب الجنس الاخر ،حيث تفضل معظم النساء اختيار الرجال فى مراكز صنع القرار عن بنات جنسها ففى استطلاع للرأى[1] وجد ان نسبة السيدات المصريات اللاتى تعتقدن ان المرأة فى مصر تصلح ان تتولى منصب العمدة 18% ، مقابل 80% يعتقدن انها لا تصلح لهذا المنصب ، فى حين 2% لم يستطعن التحديد، والجدير بالذكر ان المنتدى الاقتصادى العالمى قد اكد فى تقريره حول الفجوة الجندرية العالمية (The Global Gender) على تدنى وضع المرأة فى مصر حيث وصلت مصر على مستوى التمكين السياسي الى المرتبة 124 من 130 من ضمن الدول التى تناولها التقرير وعلى المرتبة 122 من حيث وضع المرأة فى البرلمان[2].

وعموماً فقد شهدت فترة ما قبل الثورة تحقيق المرأة للعديد من المكاسب فى مجال المشاركة المجتمعية ومنها :

صدور قرار جمهورى عام 2007 بتأدية 30 قاضية لليمين القانونية أمام مصدر القضاء حيث كان جميع المتقدمات من عضوات هيئة النيابة الإدارية وقضايا الدولة.

- تعيين103 من حريجات الحقوق في منصب معاون نيابة ادارية عام 2008
- تعيين أول مأذونة في مصر والعالم الإسلامى – أمل سليمان عفيفى عام 2008.
- شغل أول سيدة لمنصب شيخ البلد.
- شغل أول سيدة لمنصب رئيس الوحدة المحلية باحدى قرى أسنا عام 2007.
- شغل أربع سيدات من محافظات مختلفة لأول مرة في منصب سكرتير عام مساعد للمحافظ ورئيس مدينة عام 2008.
- شغل أول سيدة لمنصب العمدة عام 2008 بقري كمبوها بحرى التابعة لمحافظة أسيوط.
- اعلان مجلس الدولة في أغسطس 2009 موافقته للسماح للمرأة بالتقدم لشغل المناصب القضائية لأول مرة منذ انشاء المجلس عام 1947.
- تعيين أول أمراة نائب لرئيس جامعة القاهرة عام 2008.

---

[1] المركز المصرى لبحوث الراى العام "بصيرة". مسح تطلعات المراة المصرية بعد ثورة 25 يابر " يناير 2012.

[2] مجلس الوزراء ، مركز المعلومات و دعم واتخاذ القرار

اما فترة ما بعد الثورة فقد شهدت تراجعاً فى الانجازات التى حققتها المراة قبل الثورة ، وقد ساهمت لغة الخطاب الدينى التى سادت فى تلك الفترة فى مزيد من هذا التراجع ، كما زادت الانتهاكات الموجهة للمرأة وخاصة للمشاركات فى التظاهرات حيث زادت لغة التخوين لهؤلاء النساء المطالبات بالتغيير السياسي والاقتصادى وتشير الارقام التالية الى ما حققته المرأة المصرية بعد ثورة يناير – يونيو.

– فى انتخابات الرئاسة عام 2012 لم تترشح اى سيدة .

– ان المناصب القيادية الوزارية كانت حكراً على الرجال الا انه بعد ثورة يونيو تم تعيين وزيرة للاعلام ووزيرة للصحة ووزيرة للبيئة .

– فى مجال الاحزاب السياسية تم انتخاب اول سيدة لرئاسة حزب سياسي (حزب الدستور).

8-7-5-1 تطور اوضاع المشاركة السياسية للمرأة فى الدساتير المختلفة :

كفلت الدساتير المصرية لما قبل ثورة يناير المساواة بين الرجل والمراة فى المشاركة السياسية سواء بالترشح او الانتخاب ، وقد اختلف وضع المراة فى الدساتير بعد ثورة يناير فلم يتطرق دستور 2012 لتمثيل المراة فى البرلمان وترك امر مشاركتها من خلال ترشحها فى الانتخابات على قوائم الاحزاب او كافراد فى الانتخابات البرلمانية وكان من نتيجة ذلك انخفاض نسبة التمثيل البرلمانى للمراة فى انتخابات مجلس الشعب 2012 ، فى حين اهتم دستور 2014 بالمراة من خلال 22 مادة فى الدستور تناولت اوضاع المراة حيث تم تخصيص 25% من المجالس المحلية للمراة و70 مقعد من البرلمان .الامر الذى يفتح افاقا واسعة امام المرأة لزيادة مشاركتها السياسية ، ويوضح الجزء التالى مدى تمثيل المراة فى الحياة السياسية قبل وبعد الثورة.

8-7-5-2 التمثيل السياسي للمراة الريفية قبل وبعد ثورة يناير

يوضح هذا الجزء تطورات تمثيل المرأة فى الحياه السياسية قبل وبعد ثورة يناير 2011

8-7-5-2-1 تطور تمثيل المرأة في المجالس المحلية :

ظلت مستويات مشاركة المراة في المجالس المحلية متدنية قبل ثورة يناير 2011 ومثلت انتخابات هذه المجالس اعوام 1997 ، 2000 ، 2008 فقط وكان من المقرر اجراء انتخابات اخري في عام 2011 ولم يتم اجراءها بسبب احداث الثورة ، ولم تتعدي نسب مشاركة المراة في عام 1997 في المجالس المحلية عن 5% في اي من المجالس المحلية، حيث بلغت نسب مشاركتها في كل من مجالس المحافظات، والمراكز، والمدن، والاحياء ، القري نحو 3,2 %، 1% ، 1,7%، 4,5% ، 0,7% للمجالس السابقة علي الترتيب، في حين كانت هذه النسب لعام 2002 نحو 3,5% ، 1,5% ، 2,9% ، 5,2% ، 1,3% لهم ايضا علي الترتيب، كما فازت المراة في انتخابات عام 2008 بنحو 2495 من بين 6054 مرشحة علي مستوي كل من مجلس المحافظات والاحياء والمراكز والقري. [1]

[1] صالح عبد الرحمن احمد ، المرأة والمحليات فى مصر ، دراسة استكشافية فى ضوء الوضع فى العالم ، قسم الادارة العامة ،كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جدامعة القاهرة ، 2010

ججججججج

8-7-5-2-2 تطور تمثيل المرأة في مجلس الشعب :

يوضح الجدول (8-19) ان تمثيل المرأة في مجلس الشعب في عام 2010 كان قد شهد زيادة غير مسبوقة حيث حصلت علي نحو 64 مقعد بنسبة بلغت 12,6% من اجمالي المقاعد البرلمانية (وذلك بسبب نظام الكوته الذى تم اقراره من قبل رئيس المهورية قبل الانتخابات، في حين انخفضت هذه النسبة بنحو 2% في عام 2012 بعد الثورة حيث حصلت علي 11 مقعد فقط، ومن ثم نرى مدى التراجع الذى حدث لتمثيل المراة فى البرلمان بعد الثورة . حث اقتصر دور المراة فى المشاركة السياسية فى التصويت فقط فى الانتخابات, الا انه على الجانب الاخر نجد أن ما حدث في اعوام 2013 من 2014 (احداث ثورة يونيو والتصويت لدستور 2013 وانتخابات الرئاسة لعام 2014) أكد علي ريادة دور المراة في المشاركة السياسية ومدي قدرتها علي الدعم والتاييد في احيان والرفض في احيان اخري.

جدول (8-19) تطور نسب تمثيل المراة في مجلس الشعب
خلال الفترة (2000-2012)

السنوات	عدد النائبات	اجمالي المقاعد	%
2000	7	454	1,54
2005	4	454	0,88
2010	64	508	12,6
2012	11	508	2,17

المصدر : جمعت وحسبت من بيانات اللجنة العليا للانتخابات.

8-7-5-2-3 تطور تمثيل المرأة في مجلس الشوري :

يوضح الجدول رقم (8-20) تطور نسبة االمرأة في مجلس الشوري في عامي 2002 ، 2012 ومنه يتبين ضعف تمثيل المراة المصرية في عضوية مجلس الشوري مقارنة بالرجال ، حيث بلغت نسبة تمثيلها نحو 5,7% ، 2.2 % في عامي 2002 ، 2012 علي الترتيب في حين بلغت هذه النسبة 94,3% ، 97,8% للرجال للعامين السابقين علي الترتيب ، وهو ما يدل علي تراجع نسب مشاركة المراة في المجلس بعد الثورة .

جدول (8-20) تطور نسبة النوع في مجلس الشوري المصري
خلال الفترة (2002-2012)

السنة	الاهمية النسبية للنساء	الاهمية النسبية للرجال
1996	5,7	94,3
2002	5.7	94.3
2012	2.2	97.8

المصدر : اللجنة العليا للانتخابات – بيانات مختلفة.

ويتضح مما سبق انه بالرغم من الدور الكبير للمرأة المصرية فى ثورة يناير وفى تصميمها على انجاحها رغم ما تعرضت له من انتهاكات وانتقاص لادميتها الا انها كانت من اقل الفئات حصولاً على مكاسبها من هذه الثورة بالمقارنة بمشاركتها فيها ، حيث تراجعت مكتسباتها، وتأمل المراة مع الدستور الجديد 2014 أن تحقق المزيد من المكتسبات فى ظل منح دستور 2014 المراة وخاصة الريفية فرص كبيرة للتمثيل السياسي من خلال منحها 25% من مقاعد المجالس المحلية ، و70 مقعد فى البرلمان مما يتيح الفرصة امامها للمشاركة بشكل اوسع فى الحياة السياسية.

الفصل التاسع
التغيرات في الأوضاع الأمنية والقضائية في الريف المصري
قبل وبعد ثورة 25 يناير 2011

9-1 تمهيد:

يشغل القضاء أهمية كبرى في معظم النظم السياسية الحديثة فهو الركن الثالث في بناء النظم بعد السلطتين التشريعية والتنفيذية ، وتعتبر مصر من أقدم الدول التى عرفت القضاء وتنظيماته الحديثه منذ العصور الفرعونية وحتى الثورة الفرنسية ، ويقوم القضاء بدوراً هاماً فى الرقابة القضائية على دستورية القوانين وتفسير نصوصها التشريعية ، كما يقوم بدور هام فى تشكيل الأحزاب السياسية ودعم الديمقراطيات هذا علاوة على دوره الرئيسى فى حماية الحقوق والحريات والقيم والأمن فى المجتمع ، ويعتبر كل من القضاء والأمن مكملان لبعضهما البعض فالقضاء العادل يضمن توافر الأمن والامان فى المجتمع ، ويحقق الرفاهية والسلام المجتمعى، كما ان تحقيق الأمن يحقق الرفاه الاجتماعى والاقتصادى بما يضمن للقضاء القيام بدوره ،وتشير احداث ثورة يناير الى الدور الكبير الذى قام به القضاء المصرى فى اشعال هذه الثورة من خلال تضامنه مع الثوار والسعى للقضاء على الفساد وتحقيق النزاهة ، كذلك لم تأتى ثورة 25 يناير من فراغ فقد ادى إلغاء الإشراف القضائي علي الانتخابات وتزويرها بشكل مبالغ فيه من قبل فلول الحزب الوطنى ، علاوة على تراجع الأوضاع الأمنية ووقوع بعض بعض الأحداث من النواحى الأمنية، مثل حادث تفجير كنيسة القديسيين (1 يناير 2011)، وكذلك وقوع عدد من حوادث الانتحار في محيط وزارة الداخلية قبل الثورة بأيام قليلة احتجاجا علي الأوضاع بها ، وكذلك عدد من الاحتجاجات والمحاولات الغير ناجحة للتظاهر قبل الثورة بقليل وقمعها من جانب النظام للمساهمة في إشعال هذه الثورة.

ونظرا لطبيعة البيانات التي تتطلبها دراسة التغيرات في الأوضاع القضائية والأمنية واعتمادها علي السرية فقد تم تغطية هذا الجزء من الدراسة بما هو متاح من البيانات القابلة للنشر فقط ، وبالرغم من هذه البيانات تختلف عن منهجية وإدارة البيانات بالفصول السابقة من الدراسة إلا أنها تستهدف الى حد ما لعرض اهم التغيرات في الأوضاع القضائي والامنية في مصر بصفة عامة (انعكاسا علي كل من الريف والحضر) تأثرا بثورة يناير 2011.

9-2 التغيرات في قطاع القضاء فى مصر قبل وبعد ثورة يناير :

9-2-1 أوضاع القضاء المصرى قبل ثورة يناير :

كان القضاء في مصر قبل ثورة يناير وحتي الانتخابات الأخيرة الضمان الحقيقي لضمان النزاهة والشفافية للانتخابات البرلمانية والنقابية وكذلك الاستفتاءات ،وكان دستور 1971 ينص على استقلال القضاء وحصانة القضاة الا انه فى واقع الامر لم تتحقق تلك الحصانة أو هذا الاستقلال فى عهد النظام السابق(نظام مبارك) وكان اكبر دليل على ذلك إلغاء الأشراف القضائى الكامل فى انتخابات 2005 من قبل الحزب الوطنى الديمقراطى الحاكم انذاك حيث علل المسئولون بالحزب ذلك بان هذا الإلغاء لا يمس نزاهة الانتخابات حيث ان معظم دول العالم لا تتمتع بإشراف قضائي علي الانتخابات وعلي الرغم من

ذلك تكون الانتخابات نزيهة وحيادية, وعموماً فقد اتسمت الأوضاع القضائية قبل ثورة يناير 2011 بعدة خصائص من أهمها :

1- التدخل المستمر من قبل المسئولين والرئاسة بالتحديد في شئون السلطة القضائية، وكان ذلك امتداد للتدخل في شئون القضاء في عهد الرئيس جمال عبد الناصر وان اختلف الأمر في عهد حسني مبارك حيث كان التدخل غير مباشرا من خلال الهيمنة علي المؤسسات ذات العلاقة وتوليتها لذوي الثقة وليس لذوي الخبرة والكفاءة.
2- التدخل في الأحكام القضائية لأغراض سياسية وشخصية وذلك عن طريق الأمر بإنشاء المحاكم الاستثنائية إذا ما أرادت الرئاسة او ذوي النفوذ حكما قضائيا خاصا، مما حال دون استقلالية القضاء في عهد مبارك.
3- أصبحت المحكمة العليا أكثر استقلالية بعد تحويلها إلى محكمة دستورية عليا. كما أصدرت المحكمة الدستورية العليا أحكاماً عديدة لم تكن تصب في مصلحة النظام، وألغت الكثير من القوانين، وأعادت توظيف القضاة الذين تم تسريحهم في عهد عبد الناصر.وأخيرا، منح القضاء بعض المهام الإضافية، كالإشراف على الانتخابات.
4- كان هناك تشابك في العلاقات بين السلطتين التنفيذية والتشريعية خلال عهد مبارك. فقد كان الرئيس يعين رئيس قضاة المحكمة الدستورية العليا، بالإضافة إلى أن وزارة العدل كانت تسيطر على الشئون الإدارية [1].

كل ذلك أدي إلي وجود احتقان بين القضاة المصريين الامر الذى شجعهم على المساهمة في ثورة الخامس والعشرين من يناير عام 2011، وقاموا بعدة مسيرات تندد بنظام مبارك وسياساته في جميع مؤسسات الدولة المصرية. وقد مثل تضامن القضاة مع الثوار تأكيدهم أن القضاء المصري يتمتع بالنزاهة، والتأكيد علي هيبة الدولة المصرية. وقد رفع القضاة شعارات مطالبين بالاستقلال الكامل للسلطة القضائية، وتحصين القضاء ضد الضغوط السياسية والمصالح الخاصة، واحترام القضاة وأحكامهم[2].

<u>9-2-2 أوضاع القضاء المصرى بعد ثورة يناير :</u>

قام القضاة المصريين بمحاولات كثيرة بعد الثورة لتطوير القضاء والمطالبة بإستقلاليته عبر كتابة قانون جديد للتنظيم القضائي، يؤكد الاستقلال الكامل للقضاء. وقد قام القضاة بمحاولتين منفصلتين لصياغة مشروع القانون.وقد واجه هذا المشروع عدة عقبات تتمثل فى احتجاج المحامين، نتيجة تضمن مشروع القانون أحكاماً تسمح للقضاة بمعاقبة المحامين الذين ينتهكون قواعد النظام واللياقة في قاعة المحكمة، الذين ادعوا أن قانونهم الذي ينظم مهنة المحاماة يمنحهم حصانة في قاعة المحكمة، وبدأوا الدعوة إلى إضراب وتنظيم مظاهرات. الأمر الذى ادى الى تراجع مشروع القانون إلى حين تشكيل برلمان منتخب، وكانت اهم انجازات قطاع القضاء في مصر بعد عزل الرئيس الأسبق مبارك من الحكم في 11 فبراير 2011، تولى المجلس الأعلى للقوات المسلحة إدارة شئون البلاد. وفي هذه الفترة صدر أول إعلان دستوري في 13 فبراير 2011، حيث تم تعديل تسع مواد من دستور 1971، وافق الشعب

---

[1] سارة محمود خليل – التحديات الأربع – مستقبل القضاة بعد ثورة يناير– مجلة السياسة الدولية – مؤسسة الأهرام – ابريل 2012.

[2] ناثان براون– قضاة مصر في عهد ثوري– مؤسسة كارنيجى للسلام الدولي – فبراير –2012

عليها في 20 مارس 2011, وفي 30 مارس 2011، صدر الإعلان الدستوري المؤقت، متضمناً 63 مادة، كان نصيب السلطة القضائية منها سبع مواد، كرست استقلال القضاء وحصانة القضاة.
وكان الانجاز الآخر بعد الثورة هي تمكين المحكمة الدستورية العليا من الحصول على مرسوم بقانون في يونيو 2011 من المجلس العسكري الحاكم يحصر خيارات الرئيس لمنصب رئيس المحكمة العليا بأكبر ثلاثة من أعضاء المحكمة العليا سناً.
وبالاضافة الى ما سبق فقد اتسم القضاء المصرى بالعديد من الملامح والتى غيرت من دوره الاساسي بعد ثورة يناير تمثلت فى :

- تدخل القضاء فى السياسة (تسييس القضاء): يرى بعض القضاة أنهم، باعتبارهم مواطنين مصريين، لهم الحق في الانخراط في الأمور العامة للدولة، بينما يرى آخرون أن القضاة يجب ألا يتدخلوا في الشئون السياسية للبلاد، حيث تولى القضاة مهام الإشراف على الانتخابات وقد تأثر القضاة رغماً عنهم بموجة الحماسة الثورية، فاصدروا بعض الأحكام استنادا علي الأمور السياسية والضغط الشعبي.
- إيجاد الطرق للالتفاف حول القضاء: بالرغم من محاولات القضاة من أجل الاستقلال الكامل للسلطة القضائية، فإنه قد تم الاعتماد بشكل رئيسي على المحاكم العسكرية، في ظل حكم المجلس العسكري منذ ثورة يناير. كما أصر المجلس العسكري على سريان حالة الطوارئ حتى شهر يونيو من عام 2011، حيث عمل النظام القضائي في مصر لفترة طويلة، في ظل حالة الطوارئ، حتى أصبح هذا الأمر معتاداً عليه.
- عدم توافر الأمن في قاعات المحاكم: يمثل غياب قوات الأمن في قاعات المحاكم وانعدام الإجراءات الأمنية في الدوائر القضائية انعكاساً لتدهور الأمن العام في مصر بعد ثورة يناير.
- حدوث عدد من الانقسامات داخل السلطة القضائية: ويبدو ذلك جليا من خلال حدة المناقشات داخل السلطة القضائية، وظهور دعوات لتطهير الجهاز القضائي من المتورطين في تجاوزات النظام السابق، وظهور تيارات قضائية جديدة تنتمى لأحزاب سياسية مثل تنظيم "قضاة من أجل مصر"، الذين أعلنوا عن أنفسهم أثناء الانتخابات الرئاسية، وظهر جلياً أنهم قضاة ينتمون إلى الإخوان المسلمين.
- مساهمة القضاة بصفة رئيسية في ثورة 30 يونيو : كانت فترة حكم الرئيس محمد مرسي سلسلة من الصراعات بين الإسلاميين والقوى الاجتماعية والسياسية المختلفة. وكان للقضاء دور واضح ومساهمة هامة في التعجيل بإنهاء حكم الإسلاميين لمصر حيث قاد نادى القضاة المعركة ضد العدوان على استقلال القضاء، وساهمت المحاكم العادية والمحكمة الدستورية العليا بأحكامها في تقويض الدعائم السياسية والدستورية والقانونية لنظام حكم الإسلاميين، فكانت نهايته مع ثورة 30 يونيه 2013.
- عدم استقرار القضاء حتي الانتخابات الرئاسية 2014م: فقد بالغ بعض القضاة في توظيف سوءات النظام السابق للحصول على امتيازات لا تتعلق حقيقة بموضوع الاستقلال، بل كانت أقرب إلى المطالبات الفئوية التي تسير في طريق استقلال القضاء عن الدولة المصرية وليس عن سلطتها التنفيذية.

ومن ثم يتضح مما سبق ان المؤسسة القضائية فى مصر شابها بعض التغيرات والتراجع عن أدوارها، وقد أدى الإفراج عن رموز النظام السابق ومنحهم البراءات المتتالية فيما يعرف بمهرجان البراءات، وكذلك تأجيل معظم القضايا او الفصل فيها الى تراجع الثقة فى

القضاء المصرى من جانب نسبة كبيرة من الشعب حيث أشار استطلاع أجراه مركز بيو للدراسات الأمريكى الى تراجع ثقة المصريين فى القضاء حيث أشار الاستطلاع إلى أن 58% من المصريين صاروا يعتبرون دور القضاء سلبيا فى مقابل 41% رأو العكس [1].

9-3 التغير في دور المحاكم تجاه القضايا المنظورة :

_أدى تفرغ القضاه للأمور السياسية الى تراجع المحاكم عن أداء دورها وانخفض عدد القضايا نتيجة يأس الأفراد من الحصول على حقوقهم في خضم الأحداث السياسية التى أنشغل بها القضاء وإحساسهم بعدم قدرتهم في الحصول على حقوقهم، ويوضح الجدول رقم (9-1) أن عدد القضايا المنظورة أمام المحاكم قد بلغت حوالى 15,3 مليون قضية عام 2009 انخفضت إلى 13,6مليون قضية عام 2011بنسبة انخفاض بلغت حوالى 10.8% ، وان هذه القضايا تمثلت فى القضايا المدنية والجنائية ، وقضايا ألأحوال الشخصية ، وقضايا هيئة الدولة ثم مصلحة الطب الشرعى ، مصلحة الخبراء، وقضايا الكسب غير المشروع .

9-3-1 التغير في الأهمية النسبية للقضايا قبل وبعد الثورة :

ويلاحظ من بيانات الجدول رقم (9-1) ايضاً أن الانخفاض فى عدد القضايا قد انحصر في القضايا المدنية والتى انخفضت من 2,1 مليون قضية عام 2009 الى 2 مليون قضية عام 2011، وكذلك الجنائية التى انخفضت من 8,3 مليون قضية عام 2009 الى 6,9 مليون قضية عام 2011 ومصلحة الخبراء من 615الف قضية الى 546 ألف قضية والكسب غير المشروع من 514 ألف إلى 390 ألف، وقضايا التحكيم من 64 قضية الى 62 قضية عام 2011 وذلك بنسبة انخفاض بلغت 7,7% ،17,2% ,2,2 %،11,2%، 24,2% على التوالى. وذلك في مقابل زيادة عدد القضايا الخاصة بهيئة قضايا الدولة من 1,6 مليون قضية الى 1,7 مليون قضية بنسبة زيادة بلغت 5,6%، ومصلحة الطب الشرعى من 25269قضية الى 31899 قضية بنسبة زيادة بلغت 26,3%، كما زدات عدد قضايا الشهر العقارى من 10493 قضية إلى 14851قضية بنسبة زيادة بلغت 42.2% ، كما يلاحظ ثبات الأهمية النسبية للفصل في القضايا المختلفة سواء قبل او بعد الثورة.

9-3-2 التغير في نسب الفصل في القضايا :

انخفضت نسبة الفصل في القضايا من 70% عام 2009 إلى 65,9% عام 2011 بسبب سوء الأوضاع الأمنية وعدم الاستقرار السياسي في البلاد والاتجاه للنظر والفصل في قضايا أخرى خاصة بالثورة مثل قضايا قتل المتظاهرين والقضايا الخاصة برموز النظام السابق.

حيث انخفضت نسب الفصل في القضايا المدنية من 48,2 % إلى 44,3% والجنائية من 90,7% الى 87,8% ومصلحة الطب الشرعى من 95,5% الى 92,2% والخبراء من 53,2 % إلى 49,3% والشهر العقارى من 10,1% إلى 6,1%.

ويلاحظ إن الانخفاض في عدد القضايا قد انحصر في القضايا المدنية والجنائية ومصلحة الخبراء والكسب غير المشروع والتى انخفضت من 2.1 مليون قضية عام 2009 إلى 2 مليون قضية عام 2011، وكذلك الجنائية التى انخفضت من 8,3 مليون قضية عام 2009 إلى 6,9 مليون قضية عام 2011 ومصلحة الخبراء من 615الف قضية إلى 546 الف قضية والكسب غير المشروع من 514 ألف إلى 390 ألف، وقضايا التحكيم من 64 قضية إلى 62 قضية عام 2011 وذلك بنسبة

---

[1] فهمى هويدى ، أزمة القضاء المصرى ، جريدة الشروق ، 6 يونيو2014
ططططططط

انخفاض بلغت 7,7% ،17,2 ,2,2 ،11,22، 24,2% على التوالى . وذلك فى مقابل زيادة عدد القضايا الخاصة بهيئة قضايا الدولة من 1,6 مليون قضية الى 1,7 مليون قضية بنسبة زيادة بلغت 5,6% ، ومصلحة الطب الشرعى من 25269 قضية الى 31899 قضية بنسبة زيادة بلغت 26,3% كما زدات عدد قضايا الشهر العقارى من 10493 قضية الى 14851 قضية بنسبة زيادة بلغت 42,2% ، ويلاحظ مما سبق أن عدم استقرار الأوضاع الأمنية والسياسية بالبلاد بالإضافة إلى وجود قضايا أخرى ذات أولوية قد أدى إلى التأخير في الفصل في باقى القضايا من ناحية وتأجيل بعضها ، وينعكس هذا أيضا على الريف المصرى الذى عانى بعض أفراده من تأجيل الأحكام والفصل فى القضايا مع تكبد عناء ومشقة السفر إلى أروقة المحاكم.

جدول رقم (9-1) عدد القضايا ونسب الفصل فيها قبل وبعد ثورة يناير 2011

نوع القضايا	2009			2010			2011		
	المنظور	تم الفصل فيها	% الفصل	المنظور	تم الفصل فيها	% الفصل	المنظور	تم الفصل فيها	% الفصل
قضايا مدنية	217099	1046715	48,2	2111167	1022922	48,5	2002905	887139	44,3
قضايا جنائية	8345983	756392	90,7	8003747	7140355	89,2	6911389	6069200	87,8
قضايا احوال شخصية	2007422	758874	37,8	2095045	848091	40,5	205189	778916	38,0
هيئة قضايا الدولة	1622716	480330	29,6	1640567	493976	30,1	1713683	573191	33,4
مصلحة الطب الشرعى	25269	24132	95,5	25215	23938	94,9	31899	29533	92.6
مصلحة الخبراء	615634	327460	53,2	630203	355550	56,4	546545	269330	49.3
الكسب غير المشروع	514379	514373	99,9	432292	432282	100,0	390010	390001	100
التحكيم	64	64	100	50	50	100,0	62	62	100
الشهر العقارى	10493	1055	10,1	10441	3999	38,3	14851	899	6,1
اجمالى	15312259	10720395	70,0	14948728	10321163	69,0	13662533	13662533	65,9

المصـــدر:الجهـاز المركـزى للتعبئـة العامـة والإحصـاء ، الكتـاب الاحصـائى السـنوى (نقـلاً عـن وزارة العـدل)، أكتوبر 2013

9-4 التغير في الأوضاع الأمنية قبل وبعد ثورة يناير 2011م:

شهدت ثورة يناير 2011 عددا من الأحداث التي اقل ما توصف بانها اضطرابات أمنية، حيث بدأت أحداث عام 2011م بحادث تفجير كنيسة القديسيين (يناير 2011) تلاها بعد شهر تقريبا حدوث موقعة الجمل (2 فبراير)، وفي في نهاية الشهر نفسه (23 فبراير) حدثت أحداث دير الانبا بيشوي وما تبعها من فتنة طائفية ، وفي (4 مايو) حدثت واقعة إمبابة وأحداثها التي علي خلفيتها تم اعتصام عدد كبير خاصة من الأقباط أمام ماسبيرو والذي بدا في (8 مايو).

ويوضح الجدول رقم (9-2) أعداد قتلي ثورة يناير 2011م وفقاً للبيانات المتاحة وحسب مناطق الجمهورية.

جدول (9-2) أعداد القتلى بثورة يناير 2011
وحتي 11 فبراير حسب المناطق بجمهورية مصر العربية

المنطقة	عدد القتلي	% من اجمالي القتلي
القاهرة	232	61,38
الإسكندرية	52	13,76
اخري	45	11,90
السويس	18	4,76
بني سويف	17	4,50
اسيوط	3	0,79
رفح	3	0,79
المنصورة	2	0,53
العريش	1	0,26
الاقصر	1	0,26
اطفيح	1	0,26
واحة الخارجة	1	0,26
م. الشيخ زويد وش سيناء	1	0,26
ابو سمبل	1	0.26
الاجمالي	**378**	**100**

المصدر : تقرير هيئة تقصي الحقائق عن ثورة يناير

نقلا عن: Egypt Documented Death Toll From Protests Tops 300 – Human Rights Watch , 9 Feb. .2011

وان كان تقرير رسمي آخر قد أشار إلي أن عدد الضحايا الحقيقي لثورة يناير قد وصل إلي 846 ضحية في كافة محافظات الجمهورية، ويوضح الجدول السابق أن محافظة القاهرة كان لها نصيب الأسد من أعداد القتلي حيث بلغت الاهمية النسبية لإعدادهم بنحو 61.4% من جملة القتلي بالجمهورية، يليها محافظة الاسكندرية بنحو 13.8% بإجمالي 52 قتيلاً.

ككككككك

وأدت حالة الفوضي وارتفاع أعداد القتلي وعوامل أخري إلي تزايد حدة الشعور بعدم الأمن لدي المواطنين المصريين وخاصة الريفيين منهم كتغير أساسي وكنتيجة لثورة يناير 2011 أصبح المطلب الأساسي لهم هو تحقيق الأمن أو بمعني آخر استعادة الأمن بالدرجة الأولى بالنسبة لمطالب الثورة الأخرى وهى العيش والحرية والعدالة الاجتماعية وهو ما أظهره استطلاع رأي لمركز بصيرة قبل الانتخابات الرئاسية 2012 مباشرة والذي أشار فيه أفراد العينة إلي أن " أكثر الحاجات التي يريدون تحقيقها لهم ولمصر بصفة عامة" هي تحقيق واستعادة الأمن بأهمية نسبية بلغت نحو 48.5% من جملة أفراد العينة بالاستطلاع.

ويوضح الجدول رقم (9-3) مدي أهمية تحقيق الأمن ضمن المطالب الشخصية والعامة للمصريين قبل الانتخابات الرئاسية. ومنه يتبين أن مطلب تحقيق واستعادة الأمن هو المطلب الأكثر أهمية من وجهة نظر المصريين في استطلاعي الرأي الذين اجريا قبل جولتي الانتخابات الرئاسية وقدموه علي المطالب الاخري التي كانت من الأهمية في فترات سابقة لثورة يناير تفوق هذا المطلب الذي ربما لم يكن موجوداً.

جدول رقم (9-3) المطالب الأكثر أهمية من وجهة نظر المصريين حتي يحققها الرئيس القادم لمصر (قبل الانتخابات الرئاسية 2012)

م	المطلب	% قبل الجولة الأولي	% قبل الجولة الثانية
1	تحقيق أو استعادة الأمن	48,5	45,6
2	رفع مستوي المعيشة	39,7	42,5
3	توفير فرص العمل	29,9	34
4	تحقيق العدل	28,7	31,1
5	تحقيق مصلحة البلد والشعب	14,1	17,3
6	الرقابة علي الأسعار/ القضاء علي الغلاء والفقر	10,5	9,5
7	تطبيق الشريعة الإسلامية	4,3	3,4
8	الاهتمام بالبحث العلمي	3,6	2,2

المصدر : ماجد عثمان و(آخرون)- استطلاع الراي حول أكثر حاجات عايز الرئيس يحققها ليك وللبلد – مركز بصيرة لاستطلاع الراي- 2012/4/24.

وفي استطلاع رأي لمركز بصيرة اجري في نهاية سبتمبر 2012 حول مدي شعور المواطنين بالتغير في حالة الامن بعد مائة يوم من تولي محمد مرسي رئاسة الجمهورية وجاءت النتائج علي النحو الموضح بالجدول رقم (9-4) ومنه يتبين ان المصريين لم يشعروا بتحسن ملموس في حالة الأمن حال تولي محمد مرسي رئاسة الجمهورية ، وقد يرجع ذلك إلي عدم قبول عدد كبير من المصريين به أو الاعتراف برئاسته للجمهورية (حيث انه تولي الحكم بعد حصوله علي نحو 51% من الأصوات) وهو ما يعني أن 49% من الناخبين أو المصريين غير قابلين له.

لللللللل

جدول رقم (9-4) المطالب الأكثر أهمية من وجهة نظر المصريين حتي يحققها الرئيس القادم لمصر (قبل الانتخابات الرئاسية 2012)

م	المطلب	% قبل الجولة الأولي	% قبل الجولة الثانية
1	تحقيق أو استعادة الأمن	48,5	45,6
2	رفع مستوي المعيشة	39,7	42,5
3	توفير فرص العمل	29,9	34
4	تحقيق العدل	28,7	31,1
5	تحقيق مصلحة البلد والشعب	14,1	17,3
6	الرقابة علي الأسعار/ القضاء علي الغلاء والفقر	10,5	9,5
7	تطبيق الشريعة الإسلامية	4,3	3,4
8	الاهتمام بالبحث العلمي	3,6	2,2

المصدر : ماجد عثمان و(آخرون)- استطلاع الراي حول أكثر حاجات عايز الرئيس يحققها ليك وللبلد – مركز بصيرة لاستطلاع الراي- 2012/4/24.

حيث انه من الجدير بالإشارة إلي أن حالة الأمن وكذلك الشعور بالأمن لدي المصريين وخاصة الريفيين قد تأثر كثيرا بانتماءات المرشحين للرئاسة ورغبات الأفراد فيمن سيكون رئيسا لهم ، فوفقا لاستطلاع الرأي الذي أجراه مركز بصيرة في العاشر من ابريل 2012 ، تبين أن اعلي اختيار للريفيين من المرشحيين للرئاسة قبل بدء الترشيح الرسمي كان عمر سليمان بنحو 23% من الأفراد، ثم اتجه الريفيين أنفسهم للميل نحو اختيار عمرو موسي في الاستطلاعات التالية لانسحاب عمر سليمان والمجراة في (4/19 ، 4/24 ، 5/5) بنسب بلغت 11% ، 14% ، 15% للاستطلاعات الثلاثة علي الترتيب ، أما في الجولة الثانية فقد كان اعلي اختيار للريفيين هو احمد شفيق بنحو 18%.

وهو ما قد يعني أن الريفيين في مجملهم لم يميلوا الي التيار الاسلامي والممثلين له في تلك الانتخابات

في حين اختلف الأمر بالنسبة للحضر والذين فضلوا المرشح الإسلامي عبد المنعم ابو الفتوح في الاستطلاعات الأربعة الأولي بنحو 19% ، 18% ، 24% ، 19% في حين كان الاختيار الأول لهم في الاستطلاع الأخير هو عمرو موسي بنسبة بلغت 17% .

ويتبين من الجدول رقم (9-5) أن الشعور بعدم تحسن حالة الأمن قد قل قليلا بعد مرور 60 يوم من تولي الرئاسة مقارنة بشعورهم بعد 80 يوم فقد أشار نحو 75% من أفراد العينة بانهم شعروا بتحسن في حالة الأمن بعد مرور 80 يوم من تولي محمد مرسي الرئاسة مقابل 58% فقط شعروا بذلك في الاستطلاع السابق له.

جدول (9-5) اراء المصريين حول التغير في حالة الامن
بعد تولي محمد مرسي رئاسة الجمهورية

الراي حول (حالة الامن)	% بعد مرور 80 يوم	% بعد مرور60 يوم
ساءت جداً	2	3
ساءت	5	2
لم يحدث تحسن علي الإطلاق	15	33
حدث تحسن بسيط	53	45
حدث تحسن كبير	22	13
لا اعرف	3	3

المصدر : د. ماجد عثمان (واخرون) – استطلاع راي حوال اداء الرئيس– مركز بصيرة لاستطلاعات الراي– 2013.

ولم يختلف الإحساس لدي المصريين بالشعور بالأمن من الريفيين إلي الحضريين كثيرا حيث يوضح الجدول رقم (9-6) أن نحو 74% من الريفيين شعروا باسترجاع الأمن مقابل 77% من سكان الحضر ، في حين رأي 8% ، 6% منهم ان الأوضاع الأمنية ساءت فى الريف والحضر علي الترتيب.

أما من رأوا بأنه لم يحدث أي تحسن علي الإطلاق في الحالة الأمنية فكانت نسبتهم تمثل حول 14% ، 15% للريف والحضر علي الترتيب ، بينما مثلت نسبة من يرون ان الأوضاع الأمنية تحسنت نحو 20% من الريفيين يقابلهم 25% من الحضر.

جدول (9-6) مدي شعور المصريين بالتغير في الأحوال الأمنية حسب محل الإقامة

التغير في حالة الآمن	ريف	حضر
ساءت جدا	1	2
ساءت	7	4
لم يحدث تحسن علي الإطلاق	14	15
حدث تحسن بسيط	54	52
حدث تحسن كبير	20	25
لا اعرف	4	2

المصدر: د. ماجد عثمان (واخرون) – استطلاع راي حوال اداء الرئيس– مركز بصيرة لاستطلاعات الراي– 2013.

وباستعراض نتائج الاستطلاع علي حسب المنطقة يتضح وجود تباين بين النتائج فيمن يروا أن الأوضاع الأمنية قد ساءت خلال 100 يوم من تولي مرسي الرئاسة ، حيث مال أفراد الوجه القبلي أكثر من غيرهم إلي أنها ساءت مقارنة بالوجه البحري ، حيث رأي نحو 7% منهم أن الأوضاع الأمنية في مصر خلال هذه الفترة ساءت او ساءت جدا وذلك بالوجه القبلي والمحافظات الحضرية في حين بلغت هذه النسبة نحو 5% فقط لأفراد الوجه البحري، وأرجع البعض ذلك إلى إهمال الحكومة المتعمد للوجه القبلى وعدم الاهتمام بالحالة الأمنية به.

ويوضح الجدول رقم (9-7) آراء أفراد العينة حول مدي استرجاع الأمن بعد 100 يوم من حكم مرسي للجمهورية حسب الإقليم التابع له.

جدول (9-7) مدي شعور المصريين بالتغير في الأحوال الأمنية
(بعد 100 يوم من رئاسة مرسي) حسب محل الإقامة

التغير في حالة الآمن	الوجه القبلي	الوجه البحري
ساءت جدا	1	2
ساءت	6	3
لم يحدث تحسن علي الإطلاق	16	14
حدث تحسن بسيط	52	52
حدث تحسن كبير	20	24
لا اعرف	4	4

المصـــــدر : د. ماجـــد عثمـــان (واخـــرون) – اســـتطلاع راي حـــوال اداء الـــرئيس– مركـــز بصـــيرة لاســـتطلاعات الراي– 2013.

كما أشارت أيضا نتائج مسح مرصد أحوال الأسرة المصرية في مايو 2012 إلي تدهور الأوضاع الأمنية المصرية وانعدام شعور المواطنين بالأمن والأمان حيث أشار المسح إلي أن نحو 89,5% من الأسر شعروا بان معدل الجريمة قد ارتفع جداً او ارتفع إلي حد ما في مصر خلال عام 2012 مقارنة بعام 2011م. كما كان 66,5% من الأسر المصرية لديها قلق من إمكانية تعرض منازلهم للسرقة بينما كان 33,3% غير قلقين أو غير قلقين علي الإطلاق من إمكانية تعرض منازلهم للسرقة.

9-5 العوامل التى ساهمت في تردى الأوضاع الأمنية في مصر بعد ثورة يناير

بالإضافة لما سبق فقد كان للعديد من الأحداث التى شهدتها أيام الثورة و الفترة الانتقالية والسنوات التالية للثورة تأثيراً كبيرا على الأوضاع الأمنية والقضائية في مصر وبصفة خاصة فى الريف بعد ثورة يناير 2011 حيث زادت هذه الأحداث من تردى الأوضاع الأمنية فى البلاد ومن اهم هذه الاحداث:

9-5-1 فتح السجون وحرق الأقسام والعديد من النقاط الشرطية خلال أيام الثورة:وهروب المساجين والبلطجية في تخطيط كبير وممنهج وفتح الزنازين وتجمهر الأهالي حول الأقسام، ومقتل رئيس مباحث قطاع السجون اثناء منعه لهروب السجناء، والقيام بتعذيب عدد من الضباط وأمناء الشرطة بها علي مرئي ومسمع من الأهالي مما كان له اثر كبير في ضياع هيبة افراد الشرطة، ومن ثم غياب أدوارهم في حفظ الأمن والدفاع عن المواطنين وبالتالي حدوث انفلات أمنى شديد كان أهمها يميزه انتشار البلطجية آنذاك وارتفاع حوادث السرقة والقتل.

9-5-2 أحداث إستاد بورسعيد : وما ترتب عليها من قتل 77 من مشجعى كرة القدم من الشباب وإصابة أكثر من ألف نتيجة الاشتباكات وأعمال الشغب والقتل المتعمد، وقد اصدر رئيس الوزراء أن ذاك (الدكتور كمال الجنزوري) عدة قرارات بأحداث بعض التغيرات الأمنية من أهمها:

- قرار بنقل مدير امن محافظة بورسعيد لديوان عام الوزراة وإقالة محافظ بورسعيد.
- إيقاف مديري الأمن والمباحث وإقالة إدارة اتحاد الكرة وإحالتهم جميعهم للتحقيق.

وقد ترتب على أحداث بورسعيد انعدام الإحساس بالأمن والأمان والتخوف من حضور اى مباريات أو فعاليات رياضية ، وتوقف الأنشطة الرياضية التى يحضرها الجمهور تماماً ، وصاحب ذلك ايضا ايضا العديد من اعمال الشغب والمظاهرات والتى سادت معظم محافظات الجمهورية واصابة وقتل العديد من المحتجين على احكام القضاء الصادرة بحق هذه المذبحة هذا علاوة على قتل بعض افراد الشرطة والمجندين[1].

9-5-3 ثورة 30 يونيو: وخروج الجماهير من الشعب المصرى للمطالبة بإنهاء حكم الأخوان نتيجة ما آلت إليه البلاد من تراجع في النواحي الاقتصادية والاجتماعية والأمنية،وتفويض الجيش للقيام بهذه المهمة حيث تم بالفعل عزل الأخوان نهائيا من حكم مصر ووضع خارطة للطريق للفترة الانتقالية المؤقته وترتب على ذلك تصاعد الاحتجاجات وأعمال العنف من قبل جماعات الأخوان والموالين لها واعتصامهم فى ميدانى رابعة العدوية والنهضة مما كان له دور كبير ايضا فى تراجع الحالة الامنية بالبلاد ، وزاد الأمر سوءأ ما حدث من أحداث الحرس الجمهورى وما ترتب عليها من قتل وأصابه العديد من الأفراد سواء من جانب جماعات الأخوان المعتصمين فى ميدان رابعة- ومعظمهم من الريف المصرى – أو من جانب الشرطة والقوات المسلحة ، أو سواء من أحداث فض اعتصام رابعة والنهضة وما ترتب على التعامل الأمنى فيها من خسائر كبيرة جدا في الأرواح وفرض حالة الطواري في البلاد حيث ساهم ذلك بشكل كبير فى زيادة الاضطرابات الأمنية فى البلاد وخاصة في الريف المصرى الذى منى بالكثير من الخسائر في الأرواح في فض رابعة والنهضة حيث تزايدت نتيجة لذلك الاشتباكات بين الأهالي والشرطة وأصبحت الطرق غير آمنة، كما تزايدت الهجمات المسلحة على المنشآت وعلى أقسام الشرطة انتقاماً للضحايا الذين سقطوا في رابعة والنهضة من المؤسسات الشرطية، فقد حصر موقع ويكى ثورة اكثر من 98 حادث هجوم على أقسام الشرطة ، بالإضافة الى أكثر من 400 حالة اشتباك.

كما أدت الأحكام الصادرة بحق عدد كبير من الأخوان وشباب الثورة (بتهم عديدة من أهمها احتجاز وتعذيب أفراد، والتحريض علي العنف والمشاركة فيه، وإثارة الشغب والبلطجة والتجمهر والتعدي علي قوات الأمن والسلطات، والمحاكمات المستمرة للرئيس المعزول محمد مرسي وبعض قيادات الأخوان إلى زيادة حالة الاحتقان الأمنى في الشارع وخاصة في الريف الذى يشهد دائما حراكا ثوريا لاستكمال مطالب الثورة وحق الشهداء.

9-5-4 صدور قانوني التظاهر والتحرش: بناءً علي الأحداث السابقة والأحداث الاخري التي زعزعت هيبة الأمن وقوة الدولة صدر قانون رقم (107) لسنة 2013 بتنظيم الحق في الاجتماعات العامة والمواكب والتظاهرات السلمية. وكان إصدار هذا القانون سببا في أحداث هدوء نسبي وتقليل عدد الاعتصامات والتظاهرات وتخفيف حدتها, من ناحية أخرى ترتب على الاضطرابات الأمنية السائدة بعد الثورة تزايد حدة بعض الظواهر الاجتماعية السلبية مثل ظاهرة التحرش الجماعي وكان أبرزها ما حدث

[1] جريدة المصري اليوم ، جريدة اليوم السابع ، جريدة الاهرام ، الثاني من فبراير 2012.

بميدان التحرير مما استلزم إصدار قانون لمعاقبة من يرتكبون مثل هذه الأفعال بالحبس مدة لا تقل عن ستة أشهر وغرامة تتراوح من 3-5 آلاف جنيه، وفي حال التكرار تتشدد العقوبة بالحبس سنة والغرامة تصل لنحو 5-10 آلاف جنيه.

ومن الجدير بالذكر أن الحرس الجامعي كان قد الغي بعد الثورة مباشرة ، إلي أن صدر قرار بهيئة مفوضي الدولة بالمحكمة الإدارية بالإسكندرية بعودة الحرس الجمهوري بالجامعات اعتبارا من 2014/6/15 وذلك نتيجة لأحداث جامعة الأزهر وما شهدته من اشتباكات بين طلاب الأخوان وقوات الأمن أثناء اختبارات أخر العام أسفرت عن مقتل طالبين. وكان جهاز امن الدولة قد تم حله في 2011/2/22 واحالة رئيس الجهاز للتحقيق.

إلي جانب عدد كبير من الأحداث الاخري التي أثرت بشكل كبير في الأوضاع المصرية بشكل عام وكان لها تأثير كبير علي الجوانب الأمنية حيث نخلص من ذلك إلي أن الفترة منذ ثورة يناير 2011 وحتى الآن اتسمت بالاضطراب الأمني والسياسي والاقتصادي والاجتماعي الذي اثر بدوره علي عدد الجرائم بأنواعها وعلي كثرة أعمال الشغب وعدم الرضا العام عن الأداء الشرطي والإحساس بعدم الأمان الذي أدي إلي وجود حلقات من التغيرات التي تؤثر وتتأثر بمثل هذه الأحداث.

9-6 الأوضاع الأمنية داخل الريف المصرى قبل وبعد ثورة يناير

9-6-1 الأوضاع الأمنية في الريف المصرى قبل ثورة يناير

لطالما كان الريف المصرى يتمتع بالأمن والأمان والتسامح بين أهله فكانت حالات السرقة والقتل والعنف من والأمور الغريبة على الريف، وكان مجرد حدوث احد هذه الأمور يثير السخرية والدهشة بين سكان القرى ألأخرى إذا ما حدث في قرية ما ، وكان لنظام العمد والخفراء فيما مضى دور كبير جدا فقى حفظ ألأمن بالقرية، فكان العمدة وخفرائه هم المسئولون عن استتباب الأمن للسكان الريفيين وكان العمدة يتابع الخفراء بصفة مستمرة للتأكد من قيامهم بأعمالهم ، وكان من المستحيل لأى غريب أن يتعدى حدود القرية، وكانت مراكز الشرطة والأقسام الشرطية تقوم بدورها في حفظ الأمن في المراكز والمدن الكبرى فقط وتعتمد على هؤلاء العمد والخفراء في إدارة شئون الأمن بالريف ، إلا أن السنوات التى سبقت الثورة وإلغاء نظام العمد بالريف شهدت تغييرات في هذه الأدوار، فأصبح الغفير مجرد موظف حكومى يملك سلاحا إلا انه غير مدرب عليه ولا يستخدمه إلا في أندر الحالات. ومع انتشار الوسائل الأمنية والتكنولوجية الحديثة الخاصة بالحراسة سيتم الاستغناء كلياً عن مهنة الخفير بالريف المصرى لتحل محله هذه الوسائل.

9-6-2 الأوضاع الأمنية في الريف المصرى بعد ثورة يناير

كان الانفلات الأمنى هو المشهد السائد والبارز في الريف المصرى بعد ثورة يناير، وكانت أهم مطالب الريفيين من حكومات ما بعد الثورة هو تحقيق الأمن والأمان الذى بات حلما لدى الريفيين بعد انتشار حالات البلطجة والسرقة بالآكراه والقتل في مختلف المناطق الريفية، فقد أدى انهيار الشرطة والجهاز الأمنى في أعقاب الثورة إلى ظهور العديد من التشكيلات العصابية المتخصصة في سرقة السيارات والمواشى في القرى.

كذلك أدت الأحداث التى تلت الثورة الليبية وما ترتب عليها من تلاشى الأمن على الحدود إلى تسريب وتهريب كميات ضخمة من الأسلحة المختلفة مما ترتب عليه انتشار الأسلحة بأنواعها بين الريفيين في القرى وذلك لاستخدامها دفاعا عن النفس مما قلل من عنصر الأمان في الريف لحد كبير خاصة في ظل انتشار الأمية في الريف ووجود السلاح في يد من لا يفقه، مما أدى إلى انتشار حالات البلطجة والسطو المسلح والاشتباكات المستمرة بين الاهالى باستخدام الأسلحة البيضاء والنارية، بل والثقيلة فى بعض الاحيان وخير مثال على ذلك الاشتباكات التى حدثت في قرى أسوان وأسفرت عن سقوط العديد ما بين قتلى ومصابين، أيضا تزايدت ظاهرة تجارة المخدرات وتداولها وذلك تحت سمع وبصر الدولة فبيعت المخدرات على الأرصفة ، كما انتشر الباعة الجائلون، وتعدى المواطنون على أملاك الدولة فتم بناء الأكشاك غير المرخصة.

كذلك أدى إغلاق معظم الأقسام الشرطية بوضع المتاريس والدشم أمامها لحمايتها بل ووصل الأمر إلى إقرار مراكز الشرطة بمحدودية قدراتها على ضبط الجناه، وتنصلها من مهمة القيام بالبحث الجنائي إلى قيام الريفيين أنفسهم بدور الشرطة فى حفظ الأمن وضبط الجناه والقضاء على التشكيلات العصابية وقد تمثل ذلك فيما يلى :

- قام الريفيون بتشكيل مجموعات فيما بينهم بالاشتراك مع خفراء القرية لحماية منازلهم وحقولهم ومواشيهم واعتمد البعض منهم على افتراش الأرض أمام منزله لحماية أهله ومنزله فانتشرت ظاهرة موقد النار للتدفئة ويعلوه براد الشاى أمام الفلاح وبجواره الكشاف الكهربائى أو الفانوس أمام المنزل الريفى.
- تم تشكيل دوريات من الأهالى والشباب الريفى لتأمين أسطح المنازل والشرفات ليلاً لمنع السطو عليها كما قام البعض منهم بحراسة الحقول والماشية.
- ظهور بعض السلوكيات الغريبة على المجتمع الريفى نتيجة غياب الدولة والتى تمثلت فى أقامة حد الحرابة على من يتم ضبطه من الجناه أمام الجميع ليكون عبرة لغيره من المجرمين حيث حدث ذلك في محافظة الشرقية أكثر من مرة فيما يعتبر سلوكا عنيفا وغريباُ عن أخلاقيات الريف المصرى والمعروف عنه بالتسامح والطيبة .

هذا بالاضافة الى العديد من السلوكيات التى نشأت جراء غياب الأمن فى الريف.

الفصل العاشر
التغير في الإعلام وتأثيره على الريف المصري قبل وبعد الثورة

10-1 تمهيد:

لعب الإعلام بكافة وسائله المختلفة قديمًا وحديثًا دورًا بارزًا، في تنمية المجتمع والوطن بصفة عامة، وذلك من خلال قيامه بمتابعة أداء الحكومة وكشف فسادها وفضح ممارساتها المتعارضة مع صريح القانون والدستور، فضلاً عن قيامه بنقل مشاكل المجتمع ورفعها للمسئولين من أجل الإسهام في إيجاد حلول واقعية لها.وقد ظل الإعلام المصري حُرًّا إلى حدود ما قبل ثورة 1952، التي قامت فيما بعد بتأميم الإعلام المصري المقروء والمسموع عام 1960، ثم المشاهَد بعد ذلك، فمنذ ذلك الحين، وحتى الآن، ما زالت الصحف القومية الكبرى الثلاث، مملوكة للدولة المصرية، بالإضافة إلى مجموعة من المجلات كمجلة "المصوّر" و"روز اليوسف" و"صباح الخير"، وغيرها. كما أن جهازي الإذاعة والتلفزيون لا يزالان مملوكين للدولة. بالاضافة الى ذلك ادت النمطية والبيروقراطية التى تفشت فى الاعلام الرسمى . بالرغم من الامكانات الكبيرة التى وفرتها الدولة له . الى ظهور العديد من وسائل الاعلام المستقلة والتى استطاعات منافسة الاعلام الرسمى احتلالها مركز الصدارة بالنسبة وقد ترتب على ذلك علاوة على امتلاك الدولة لهذه الوسائل الإعلامية الضخمة، التخلف، والجمود،والمنافسة الشديدة من قبل الدول حديثة العهد بالاعلام وخاصة فى المحيط العربى والخليجى وتصدرها الساحة الاعلامية اقليميا ودوليا.

وقد حظي موضوع الإعلام المسموع والمقروء والمرئي باهتمام شديد من قبل الشعب المصري، بعد ثورة الخامس والعشرين من يناير خاصة بعد النقد الشديد الذي وُجِّه للإعلام الحكومي خلال وبعد الثورة والذى ركز على تجاهلها للثورة ، واتهام بعض وسائل الإعلام بالترويج للثورة المضادة، وتطبيق أجندات خارجية تضر بأمن واستقرار البلاد، الأمر الذي أثار العديد من الأسئلة وعلامات الاستفهام، حول مدى استقلالية وسائل الإعلام المختلفة الحكومية والمستقلة، وقيامها بدورها المنشود في كشف الفساد وتلبية طموحات الشعب المصري الذي يتوق للحرية والديمقراطية وحقوق الإنسان.[1]

ويتعرض هذا الفصل من الدراسة لأوضاع الاعلام المصري قبل وبعد ثورة يناير والتغيرات التى حدثت له ، ودور الثورة فى هذه التغيرات:

---

[1] مركز سواسية لحقوق الإنسان ومناهضة التمييز – الإعلام بعد الثورة بين الموضوعية والانحياز،4 يوليو 2012.
قققققققق

10-2 اوضاع الاعلام المصري قبل ثورة يناير :

10-2-1 من الناحية التنظيمية:

مر الاعلام المصري من حيث الهيكل التنظيمي له بثلاث مراحل رئيسية هي:

أ- ظهور وزارة الاعلام لأول مرة فى نوفمبر ١٩٥٢(عقب ثورة يوليو) وأطلق عليها اسم وزارة الارشاد القومى، ثم تغيراسمها الى وزارة الثقافة والارشاد القومى، ثم عادت مرة أخرى الى وزارة الارشاد القومى، واستمر هذا الوضع حتى عام١٩٧٠.

ب- إنضمام قطاعى الاعلام والثقافة مرة أخرى فى ضوء الاستعداد لحرب اكتوبر حتى صدر القرار الجمهورى رقم٤٣ لسنة١٩٨٢ فاصبح للاعلام وزارة مستقلة تحت مسمى وزارة الدولة للاعلام.

ت- فى عام ١٩٨٦اصبحت وزارة الاعلام وزارة كاملة واستقرت أوضاعها من كافة النواحى ا لادارية والقانونية والتشريعية، وصدرالقرار الجمهورى رقم ٣١٠ لسنة ١٩٨٦ بتحديد اختصاصات وزارةالاعلام وهو القرار الذى مازال سارياً حتى الآن.

10-2- 2 من الناحية التشريعية:

عمل الإعلام المصري في فترة ما قبل الثورة في ظل بيئة قانونية تحد من حقوق وحريات الصحفيين وتعرضهم للخطر الشديد، إذا ما تجاوزا الخطوط الحمراء التي تم وضعها من قبل النظام وقد سعي العديد من الإعلاميين لسنوات طويلة لتغييرها، حتى تتاح لهم حرية الرأي والتعبير دون خوف من مساءلة أو محاكمة أو تعرض للسجن نتيجة لرأي أو موضوع، وبالرغم من الوعود بعدم الحبس في قضايا النشر، إلا أنه تم حبس العديد من الصحفيين في قضايا نشر، وحوصر البعض الآخر ومورست ضغوطً عليهم الي جانب استبعاد االمعارضين للسياسات السائدة.

ويعتبر القانون رقم 96 لسنة 1996 هو المنظم لعمل الصحافة، والذي ينص في معظم مواده علي حرية التعبير عن الراي وممارسة النقد ونشر الانباء وحرية الحصول علي المعلومات واخفاء مصادرها الا ان الاستثناء الوحيد بهذا القانون(يستثني من ذلك حالة اعلان الطواريء او زمن الحرب)[1] كان سببا في تكميم افواه المعارضين والمنتقدين حيث كان تطبيق قانون الطواريء الذريعة الاساسية للحد من حرية الصحفيين.

كما تم فرض رقابة صارمة على الصحف والصحفيين، والتدخل في حرية الصحافة، لحد يصل في كثير من الأحيان لوقف طباعة الصحف، ومصادرة بعض الأعداد، ومنع بعض كبار الكتاب من نشر مقالاتهم بسبب آرائهم الرافضة لسياسات النظام، بل وإحالة بعضهم للمحاكمة في قضايا نشر.

وبالرغم من نص القانون بحق الحصول علي المعلومات و الإحصاءات من مصادرها سواء كانت حكومية أو عامة، وحق نشر ما يتحصّل عليه منها الا ان النظام كان يتعمد عدم نشر أي معلومة

---

[1] المادة الرابعة من القانون رقم 96 لسنة 1996.

خاصة أو عامة، مما كان يدفع البعض للحصول على تلك المعلومات بطرق خاصة، الأمر الذي كان يعرضهم لخطر المساءلة القانونية .

كذلك كان قانون البث الفضائى من اكثرالطرق القانونية قبل الثورة للحد من حرية الاعلام *وتقييد حرية* الرأي والتعبير، وقد رفضت معظم الدول العربية إقراره، بينما قامت السلطات الاعلامية فى مصر بعرضه على البرلمان المصري لإقراره ،وبرّر القائمون على المشروع ذلك، برغبتهم في الحد من إنتاج برامج يتم بثها مباشرة للجمهور بمحتوى يهدد النظام العام والآداب، ومن ثم الإخلال بأمن وسلامة البلاد، و تم استخدام هذه الحجة ضد المعارضين سواء من الأحزاب أو الجماعات السياسية أو من الإعلاميين والصحفيين المعارضين والمستقلين.

والجدير بالذكر ان هذا القانون قد نص علي ان تنشئ هيئة قومية لإدارة مرفق البث تسمى الجهاز القومي لتنظيم البث المسموع والمرئي يتبع وزير الإعلام . ويكون للجهاز الشخصية الاعتبارية العامة ويكون مقره الرئيسي القاهرة، وإنشاء فروع أو مكاتب أخرى له بجميع أنحاء الجمهورية.

وقد نص الجزء الخاص بالعقوبات فمشروع القانون على:" أن يعاقب بالحبس وبغرامة لا تقل عن عشرة آلاف جنيه ولا تتجاوز خمسين ألف جنيه أو إحدى هاتين العقوبتين كل من تعدّى على أي حق من الحقوق المقررة للجهاز". كما يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن شهرين ولا تتجاوز سنتين وبغرامة لا تقل عن خمسين ألف جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين كل من قام بتوصيل برامج مسموعة أو مرئية إلي الغير دون ترخيص مسبق من الجهاز. ويعاقب بالحبس مدة لا تقل عن شهر كل من أفصح أو أدلي ببيانات أو معلومات لا يجوز الإفصاح عنها أو الإدلاء بها متى تعلقت بنشاط الجهاز.

ومن ثم فقدمثل قانون البث الفضائي تراجعًا عن الحرية التي حصل عليها الإعلام، ومخالفة لمبادئ حرية الرأي والتعبير التي يقرها الدستور المصري والاتفاقات الدولية المعنية بحقوق الإنسان.

من ناحية اخرى فقد حصر الإعلام الرسمي نفسه في زاوية الدعاية لسياسات النظام البائد، وتكريس نفسه لتبرير أخطائه وتصوير برامجه ومخططاته على أنها السبيل الوحيد لإنقاذ مصر، في مقابل تقليل وتهميش أصوات المعارضة المصرية الحرة، وذلك كله في وقت كان يشعر فيه الشعب المصري بمزيد من التهميش والحصار والمعاناة، الأمر الذي جعله يفقد الثقة في جميع المؤسسات الاعلامية، ويعزف عن التعرض لها، في مقابل استقاء المعلومات من مصادر اعلامية اخرى غير مصرية مثل قنوات الخليجية الاخرى(الجزيرة،العربية، سي إن إن، وغيرها)

والصحف المستقلة مثل المصري اليوم والدستور والشروق وغيرها وذلك على بالرغم من التضييق الشديد الذي كانت تمارسه أجهزة الدولة الرسمية على تلك المؤسسات خوفًا من كشف فساد النظام أمام الرأي العام المصري. بالاضافة الى ما سبق هناك العديد من المعوقات التى واجهت الاعلام المصري قبل الثورة ومنها:

1- ضعف الاعلام الرسمى وعدم قدرته على التطوير والتوائم مع المتغيرات الاقليمية والعالمية .
2- حالة الافلاس الفكرى التى يعانى منها الاعلام والسطحية الشديدة فى كل ما يقدم من مادة علمية لا تواءم تطلعات المشاهد وطموحاته ، ولا تتناسب مع المتغيرات والتغيرات التى يمر بها العالم.
3- تسيس الاعلام وتوجيهه لخدمة مصالح واهداف النظام الحاكم، ومن ثم يتسم الاعلام المصرى بأنه احادى الجانب .
4- الرقابة الشديدة المفروضة من قبل النظام السابق على الاعلام وادواته وتضييق الحريات حتى لا يتم فضح ممارسات النظام مثل القضاء على سلطة الصحافة ، الرقابة على المدونين والانترنت بشكل عام، بحيث لا يحدث أي نوع من التواصل في هذا الفضاء الرحب ، وقد ظهر هذا جلياً خلال الثورة من قطع الانترنت والهاتف حتى لا يكون هناك تواصل بين المتظاهرين.

10-3 التغير في الاعلام المصري بعد ثورة يناير :

شهدت مصر بعد الثورة وحتي نهاية فترة الدراسة (نهاية عام 2012) تحولاً جذريًّا في أداء وسائل الإعلام وذلك باتجاه الشفافية والمصداقية ،(وذلك كنوع من الاعتذار للشعب) حيث أصبحت وسائل الإعلام تتناول الأحداث بشكل مختلف، كما باتت الصحف الحكومية أكثر صراحة وجرأة، فقد عرضت القنوات الرسمية لأول مرة مقاطع حية من ميدان التحرير، وعمدت الصحف القومية الأهرام والأخبار والجمهورية الى عرض الحقائق كما هي دون تدخل لتبرير سياسات وبرامج الحكومة، وذلك بدرجة فاقت بها العديد من الصحف المستقلة ، وكان لذلك دور كبير فى شيوع شعوراً كبيراً فى اوساط المجتمع المصري والنخب المختلفة بإمكانية التطوير والتغير والسير نحو الأفضل وبنجاح الثورة وقدرة المجتمع المصرى على التقدم والرقى، وقد زاد من هذا الشعور اتجاه وسائل الاعلام لانتقاد حكومات الفترة الانتقالية لما بعد الثورة ، والمطالبة بتحقيق إصلاحات سياسية واقتصادية واجتماعية، دون أن يكون ذلك سببًا في غلق صحيفة أو في استبعاد صحفي أو في سحب أعداد خاصة بأي صحيفة من السوق، حيث تمتع الجميع بالحرية الكاملة، بل ولقد وصل الأمر لدرجة قيام بعض تلك الصحف بقيادة حملات خاصة بما يطلق عليه " الثورة المضادة" دون أن يكون ذلك سببًا في التصدي لتلك الصحيفة أو مصادرتها.

ويوضح الجدول رقم (10-1) مدي التقدم في مؤشر المساءلة والتعبير عن الراي بعد ثورة يناير 2011 هذا بالرغم من عدم وجود تقدم يذكر في مؤشرات الحرية المدنية وإنفاذ القانون ، ومحاربة الفساد والشفافية. حيث يوضح الجدول زيادة مؤشر حرية التعبير عن الراي العام من نحو 1,88 عام 2007م الي حوالي 2,62 عام 2012م بزيادة حوالي 0,98 عما كانت عليه في عام 2011 وبزيادة حوالي 0.74 عن عام 2007 والذي كان يمثل بداية التراجع الشديد في حرية التعبير عن الراي ، حيث بلغت قيمة هذا المؤشر في عام 2005 حوالي 2,31 ومن بعدها بدأ تكميم حرية الراي بشكل كبير.

تتتتتتتتت

في حين يوضح الجدول عدم وجود تقدم في الحريات الاخري بعد الثورة وربما لان هذه الحريات تتطلب استقرارا اكبر في الاجهزة المدنية والقانونية والمحاسبية بالدولة وهو مالم يتحقق بعد ثورة يناير 2011 وحتي الان.

جدول (10-1) مؤشر المساءلة والحريات والشفافية وانقاذ القوانين ومحاربة الفساد

المؤشر	2005	2007	2011	2012
المساءلة والتعبير عن الراي العام	2,31	1,88	1,64	2,62
الحريات المدنية	2,18	2,06	1,91	1,99
انفاذ القانون	3,19	2,65	2,68	2,68
محاربة الفساد والشفافية	1,76	1,72	1,70	1,70

المصدر : وزارة التخطيط ، خطة التنمية 2013-2014

ورغم هذا التحول الكبير الذي شهده الإعلام فى فترة ما بعد الثورة ، الا ان هذا الامر لم يطل حيث عاد الاعلام وانفصل عن نبض الجماهير واصبح اداة فى يد من يملكه يمكن توجيهه لتحقيق مصالحه وخاصة من رجال الاعمال للنظام السابق، ومن ثم فلم يكن الاعلام بعد ثورة 25 يناير عند مستوى طموح الشعب المصرى الذي توقع أن تحدث ثورة في وسائل الإعلام المصرية الحكومية والمستقلة؛وقد يرجع هذا الى بعض الاسباب ومنها :

1- خضوع الاعلام لسيطرة رجال الاعمال وخاصة المالكون لبعض الصحف والقنوات الاعلامية.
2- انفصال الاعلام عن نبض الشارع والانشغال بقضايا اخرى لا تهم المواطن المصرى فى كثير من الاحيان ، بالاضافة الى حملات التكذيب والتخوين التى مارسها الاعلام لصالح بقايا النظام السابق ، ومن ثم خلا من البرامج التي تقوم بتوعية الجماهير من اجل اعادة بناء وطنهم والحفاظ على أمن واستقرار المجتمع.
3- افتقاد بعض وسائل الإعلام للمهنية والحيادية في نقل الأخبار والأحداث.
4- اعتمادها على التقليد بدلاً من الإبداع والمنافسة.
5- عدم حدوث تغييرات جذرية في تلك المؤسسات، باستثناء المؤسسات القومية التي شهدت بعض التغييرات.
6- التركيز الكبير على الصراع الدائر بين الأحزاب السياسية من جهة وبين الإسلاميين والعلمانيين والليبراليين من جهة أخرى، وقيام الصحف التابعة لتلك الأحزاب بشن حملات ضد الآخر، دون مراعاة لصالح الوطن الذي يحتاج إلى الاستقرار وإلى دعم الجميع من أجل إعادة البناء.

ثثثثثثثث

10-4 آراء المصريون في أداء وسائل الإعلام بعد ثورة يناير :

قام مركز سواسية لحقوق الإنسان ومناهضة التمييز للاعلام باجراء استبيانًا حول آراء الجماهير المصرية في أداء وسائل الإعلام المختلفة[1]، ونظرا لصعوبة اجراء استطلاع مماثل لاستكمال هذا الجزء من الدراسة فقد تم الاستعانة بما توصلت اليه الدراسة الاستطلاعية بالمركز بما يتناسب واهداف الدراسة الحالية ، وقد جاءت نتائج الاستبيان كالتالي:

10-4-1 آراء المصريون في اداء وسائل الإعلام المرئية:

يوضح جدول (10-2) أن 14% من المصريين بعينة الدراسة يرون أن أداء وسائل الإعلام المرئية سواءً كانت فضائيات أو قنوات أرضية كان محايداً، وذلك في مقابل 60% يرون انه كان موجهاً، هذا في الوقت الذي كان فيه 26% من المصريين غير متابعين لأداء وسائل الإعلام المرئية.

كما تبين أن 54% من المصريين يرون أن أداء قناتي الجزيرة والجزيرة مباشر كان محايداً، وذلك مقابل 20% يرون أنه كان موجهًا، بينما كان هناك 26% من المصريين غير متابعين لأداء قنوات الجزيرة.

أما فيما يتعلق بالقنوات الرسمية، فقد تبين أن الجماهير المصرية لا تزال تنظر إلى الإعلام المصري الرسمي بعين الريبة والشك، إذ يرى 14% فقط من المصريين المستطلع آراؤهم أن الإعلام المصري كان محايدًا، وذلك مقابل 46% يرون أنه كان موجهًا، بينما كان هناك 40% من المصريين غير متابعين لأداء الإعلام المصري المرئي، وهو ما يعنى أن الجماهير المصرية لا تزال فاقدة للثقة في الإعلام المصري، وأن الإعلام المصري بالرغم من التغييرات التي حدثت به بعد الثورة، إلا أنه لا يزال غير قادر على إقناع الجماهير المصرية والوصول إليها، وأن الجماهير لا تزال تنظر إليه على أنه يلعب دور المحلل لأداء الحكومة المصرية بعد الثورة.

أما بالنسبة للقنوات المستقلة فقد تبين أن 12% من الجماهير ترى أن أداء قناة التحرير الجديدة كان محايدًا، وذلك في مقابل 54% كانوا يرون أن الأداء كان موجهًا، بينما كان هناك 34% غير متابعين لأداء قناة التحرير، وتعكس تلك الإجابات شك الجماهير المصرية في القنوات الإعلامية التي ظهرت بعد الثورة، إذ يعتقد البعض أن هذه القنوات تحصل على تمويلها من رجال الأعمال المحسوبين على النظام السابق، كما تعكس تلك الإجابات كذلك أن هناك نسبة كبيرة من الجماهير لا تعلم شيئًا عن تلك القنوات.

---

[1] تم الاستطلاع بمنهجية علمية وبلغ حجم العينة خمسة آلاف مواطن من عدة محافظات ومراكز مصرية مختلفة، بالإضافة إلى المشاركين في الاستبيان المنشور على الموقع الإلكتروني وعلى موقعه على الفيس بوك، ورعي بالاستبيان ان يكون معبرًا عن مختلف الفئات والمصريين داخل مصر.

كما تبين أن 8% فقط من الجماهير ترى أن أداء قناة (أون تي في) كان محايدًا، بينما يرى 80% من المشاهدين أن أداءها كان موجهًا، وذلك مقابل 12% غير متابعين لأداء القناة، وهو ما يعنى عدم ثقة كبيرة من قبل المشاهدين في أداء قناة (أون تي في).

أما بالنسبة لقنوات دريم فقد أشار الاستبيان إلى أن 24% من الجماهير ترى أن أداء قنوات دريم كان محايدًا، وذلك مقابل 70% من المصريين يرون أنه كان موجهًا، بينما كان هناك 6% فقط غير متابعين لأداء قنوات دريم.

جدول (10-2) اراء المصريين في الاعلام المرئي

الجهة	محايد	موجه	غير متابع
اعلام مرئي (فضائي وارضي)	14	60	26
الجزيرة والجزيرة مباشر	54	20	26
قنوات رسمية	14	46	40
قنوات مستقلة(التحرير الجديدة)	12	54	34
اون تي في	8	80	12
المحور	16	44	40
اوربت (مشفرة)	12	10	78

المصـدر:جمعـت وحسـبت مـن واقـع بيانـات اسـتطلاع الـراي ، مركـز سواسـية لحقـوق الإنسـان ومناهضـة التمييـز-الإعـلام بعد الثورة بين الموضوعية والانحياز-4 يوليو 2012.

الأمر نفسه بالنسبة لقناة المحور، إذ تبين أن 16% من الجماهير يرون أن أداء قناة المحور كان محايدًا، بينما يرى 44% أنه كان موجهًا، وذلك مقابل 40% غير متابعين لأداء القناة، ويعنى ذلك أن هناك حالة كبيرة من عدم الثقة في أداء قناة المحور، وذلك بسبب ملكيتها لأحد اعضاء الحزبي الوطنى المنحل .أما بالنسبة لقناة أوربت فقد فكان نحو 12% من الجماهير يرون أن أداء قناة أوربت كان محايدًا، وذلك مقابل 10% يرون أنه كان موجهًا، بينما كان هناك 78% غير متابعين لأداء القناة، ويعنى ذلك أن هناك نسبة عالية جدًّا من المشاهدين لا تتابع قناة أوربت، وذلك لأنها من ضمن القنوات المشفرة والتي يتابعها المشاهدون المشتركون فقط فيها، وهو ما يعنى أن القنوات المشفرة لا يوجد إقبال كبير عليها، وأن نسبة قليلة من المشاهدين هم الذين يتابعون تلك القنوات، وهو ما يعنى كذلك أن تأثير تلك القنوات محدود للغاية على المواطنين.

10-4-2 آراء المصريون في اداء الصحف :

يوضح الجدول رقم (10-3) التغير في اراء المصريين في الصحف فبعد ان كانت مصدرا اساسيا للاخبار يمكن الاعتماد عليه والثقة فيه فيما قبل ، فقد ظهر ان 8% فقط من المصريين يرون أن أداء صحيفة المصري اليوم كان محايدًا، بينما يرى 80% من هؤلاء أن أداءها كان موجهًا، وذلك مقابل 12% فقط غير متابعين للصحيفة، ويعنى ذلك أن هناك تراجعًا في حيادية صحيفة المصري اليوم بعد الثورة، وذلك بالرغم من أن المصري اليوم قد بنت شهرتها وانتشارها اعتمادًا على الشفافية والمصداقية

والحيادية في التعامل مع الأحداث، وهو ما يعكس خللاً كبيرًا في أداء الصحيفة بعد الثورة، مما يستوجب إعادة النظر في السياسة التحريرية للجريدة، والتوقف عن تبني وجهات نظر خاصة، أو توجيه حملات ضد هيئات أو مؤسسات بعينها.

أما بالنسبة لصحيفة الدستور فقد تبين أن 28% من الجماهير ترى أن أداء صحيفة الدستور كان محايدًا، وذلك مقابل 32% يرون أنه كان موجهًا، بينما عبر 40% من الجماهير عن عدم متابعتهم لصحيفة الدستور، ويعنى ذلك أن هناك تقاربًا كبيرًا في وجهتي نظر الجماهير تجاه صحيفة الدستور، كما يعنى أن الدستور من أكثر الصحف المستقلة حيادية بعد الثورة؛ إذ حصلت على أعلى نسب الحياد مقارنة بصحيفة المصري اليوم وصحف الأهرام والأخبار والجمهورية، وإن كانت نسبة غير المتابعين للصحيفة أكبر من الصحف الأخرى، ويعنى ذلك أيضًا أن هناك تغيرًا ملحوظًا في السياسة التحريرية للصحيفة ورغبة في الوصول للجماهير والتعبير عن الأحداث بشيء من الشفافية والمصداقية.

على غرار القنوات الفضائية والأرضية الرسمية، كان حكم الجماهير على أداء الصحف القومية قاسياً، إذ رأى 20% من الجماهير المُستطلَع آراؤهم أن أداء صحيفة الأهرام والأخبار والجمهورية كان محايدًا، وذلك مقابل 70% رأوا أنه كان موجهًا، بينما كان هناك 10% غير متابعين لتلك الصحف، وهو ما يعني أنه لا تزال هناك حالة من عدم الثقة في الصحف القومية المصرية وخاصة الأهرام والأخبار والجمهورية، وإن كانت نسب متابعة تلك الصحف كبيرة مقارنة بالعديد من الصحف المستقلة والخاصة، وهو ما يتطلب ضرورة النظر في أسباب عدم ثقة الجماهير فيها، والعمل على تغيير الصور الذهنية المرتبطة في أذهان الجماهير بما كان يحدث في السابق، خاصة وأن لتلك الصحف انتشارًا كبيرًا في مختلف أنحاء الجمهورية.

جدول (10-3) اراء المصريين في الصحف المصرية بعد ثورة يناير 2011

الجهة	محايد	موجه	غير متابع
صحيفة المصري اليوم	8	80	12
الدستور	28	32	40
الصحف القومية (الاهرام- الجمهورية- الاخبار)	20	70	10

المصدر:جمعت وحسبت من واقع بيانات استطلاع الراي ، مركز سواسية لحقوق الإنسان ومناهضة التمييز-الإعلام بعد الثورة بين الموضوعية والانحياز-4 يوليو 2012.

10-4-3 آراء المصريون في اداء المواقع الصحفية:

يوضح الجدول رقم (10-4) أن 6% فقط من الجماهير يرون أن أداء موقع اليوم السابع كان محايدًا، وذلك مقابل 80% يرون أنه كان موجهًا، بينما كان هناك 14% من القراء غير متابعين لموقع اليوم السابع، أما بالنسبة لموقع إخوان أون لاين فقد تبين أن 20% من القراء يرون أن موقع إخوان أون لاين محايدًا، وذلك في مقابل 60% يرون أنه موجه، بينما بلغت نسبة غير المتابعين 20%. ويبدو أن تبعية موقع إخوان أون لاين لجماعة الإخوان المسلمين واهتمامه بأخبارها ومحاولاته الترويج لأفكارها هو

السبب في الاعتقاد بأن الموقع موجه لخدمة الجماعة، وأن ما ينقله من أخبار وما يعرضه من تحليلات ومقالات تصب جميعها في خدمة الجماعة.

الأمر نفسه بالنسبة لموقع بوابة الوفد، إذ يتبين أن 30% من القراء يعتقدون بأن موقع بوابة الوفد محايدًا في عرضه للأخبار والأحداث بعد الثورة،وذلك في مقابل 55% يرون أنه موجه لخدمة أجندة حزب الوفد التي يعمل ضمن منظومتها الإعلامية، بينما كان هناك 15% غير متابعين لأداء الموقع، ويبدو من خلال ذلك أن رأي القراء في المواقع والصحف الحزبية واحد، حيث يعتقد الغالبية أن تلك المواقع والصحف موجهة لخدمة أجندات خاصة، وهو ما يجعل العديد من القراء يتعاملون مع المواد الإخبارية المنشورة في تلك المواقع والصحف والفضائيات بشيء من الحذر.

على عكس موقع بوابة الوفد وموقع إخوان أون لاين، كان رأي 60% من المصريين في أداء بوابة الأهرام أنه كان محايدًا، بينما رأي 30% من المصريين أنه موجه، في حين كان هناك 10% غير متابعين للموقع، وهو ما يعني أن موقع بوابة الأهرام يحوز على ثقة القراء الذين يعتقدون بأنه يتعامل مع الأخبار بمهنية عالية وينقلها بشيء من الشفافية والمصداقية.

جدول (10-4) اراء المصريين في المواقع الاعلامية المصرية بعد ثورة يناير 2011

الجهة	محايد	موجه	غير متابع
اليوم السابع	6	80	14
اخوان اون لاين	20	60	20
بوابة الوفد	30	55	15
بوابة الاهرام	60	30	10

المصـدر:جمعـت وحسـبت مـن واقـع بيانـات اسـتطلاع الـراي ، مركـز سواسـية لحقـوق الإنسـان ومناهضـة التمييـز-الإعـلام بعد الثورة بين الموضوعية والانحياز-4 يوليو 2012.

<u>ومما سبق يمكن استخلاص</u> العديد من النتائج الهامة التي يتعين أخذها في الاعتبار، حتى يتم تطوير أداء تلك الوسائل في المستقبل، بما يسهم في تطوير وتنمية المجتمع المصري، وتتمثل أهم تلك النتائج فيما يلي:

1- أن هناك حالة من عدم الرضا عن أداء وسائل الإعلام المرئية بشكل عام بعد الثورة؛ إذ يرى غالبية المصريين أن أداء القنوات الفضائية والأرضية كان موجهًا سواء كان ذلك بالإيجاب أو بالسلب؛ إذ يرى المصريين أن أداء القنوات الرسمية كان موجهًا تجاه دعم الحكومة المصرية وتبرير تصرفات أعضائها، بينما كان أداء وسائل الإعلام المستقلة موجهاً ضد الحكومة وضد الثورة.

2- أن الجماهير المصرية لا تزال فاقدة للثقة في القنوات الفضائية والأرضية المصرية الرسمية، فبالرغم من التغييرات التي حدثت بها بعد الثورة، إلا أنها لا تزال غير قادرة على إقناع الجماهير المصرية والوصول إليها، خاصة وأن الجماهير لا تزال تنظر إليها على أنها تلعب دور المحلل لأداء الحكومة المصرية بعد الثورة.

3- أن هناك نسبة كبيرة من الجماهير تكاد تقترب من النصف لا تتابع أداء هذه القنوات، وهو ما يُحتِّم على مسئولي القنوات المصرية الأرضية دراسة هذه الظاهرة ووضع حلول عملية لاجتذاب المواطن المصري وخاصة فى الريف، وإقناعه بقدرة القنوات المصرية على المنافسة وعلى تقديم أفضل البرامج الحوارية والنشرات الإخبارية بمنتهى الصدق والشفافية.

4- أن هناك نسبة كبيرة من الجماهير وخاصة فى الريف لا تتابع البرامج أو القنوات الأرضية والفضائية بسبب ضغوط الحياة اليومية، وهذا ما يفسر ضعف تأثير القنوات التليفزيونية على الجماهير.

5- تشكك الجماهير المصرية في القنوات الفضائية التي ظهرت بعد الثورة، إذ يعتقد البعض أن هذه القنوات تحصل على تمويلها من رجال الأعمال المحسوبين على النظام السابق.

6- هناك نسبة كبيرة من الجماهير لا تزال لا تعلم شيئًا عن القنوات الفضائية الجديدة، ولذلك فهي لا تتابعها، وهو ما يتعين معه أن تقوم تلك القنوات بالترويج لنفسها، بحيث تتمكن من الوصول لأكبر نسبة من المشاهدين.

7- أن هناك حالة من عدم الثقة أداء قناة (أون تي في)، وذلك بالرغم من نسب المشاهدة العالية التي تحصل عليها.

8- أن هناك حالة من عدم الرضا على أداء القنوات الخاصة بسبب مواقفهما الداعمة للنظام السابق أثناء الثورة،بالاضافة الى ضعف الاقبال على القنوات المشفرة من ناحية اخرى , ومن ثم ضعف تأثيرهذه القنوات على الجماهير .

9- ابتعاد العديد من الصحف ذات الانتشار الكبير عن الحيادية، وذلك بالرغم من أن تلك الصحف قد بنت شهرتها وانتشارها اعتمادًا على الشفافية والمصداقية والحيادية في التعامل مع الأخبار والأحداث.

10-أنه لا تزال هناك حالة من عدم الثقة في الصحف القومية المصرية وخاصة الأهرام والأخبار والجمهورية، وذلك بالرغم من التطوير والتغيير الذي حدث في تلك الصحف، والتي قامت ولأول مرة في تاريخها بعرض مختلف وجهات النظر على صفحاتها، وهو ما يتطلب ضرورة النظر في أسباب عدم ثقة الجماهير فيها، والعمل على تغيير الصور الذهنية المرتبطة في أذهان الجماهير بما كان يحدث في السابق، خاصة وأن لتلك الصحف انتشارًا كبيرًا في مختلف أنحاء الجمهورية.

11-اعتقاد غالبية المستطلع آراءهم بأن المواقع والصحف الحزبية موجهة لخدمة أجندات خاصة، وهو ما يجعل العديد من القراء يتعاملون مع المواد الإخبارية المنشورة في تلك المواقع والصحف والفضائيات بشيء من الحذر.

ونستنتج من ذلك ان مرحلة ما بعد الثورة قد كشفت عن العديد من السلبيات التي وقع فيها الإعلام المصري والتي تحتاج إلى إعادة نظر، حتى ينهض الإعلام المصري ويقوى على المنافسة، ويصبح قادر على الوصول إلى كافة دول العالم مثله في ذلك مثل الجزيرة والصحف العربية الدولية والغربية كالحياة والشرق الأوسط والنيويورك تايمز والواشنطن بوست والتايمز وغيرهما.

ظظظظظظظظظ

10- 5 دور الاعلام فى الريف المصرى قبل وبعد الثورة :

تزايد الاهتمام الدولي سواء على مستوى المؤسسات والمنظمات الدولية أو حكومات الدول بالإعلام ودوره فى تنمية المجتمعات الريفية باعتبارها سلة الغذاء لتلك الدول وان العمل على تحسين مستويات المعيشة والأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لهذه المجتمعات هو الضمانة الوحيدة لقدرة تلك الدول على تحقيق الاكتفاء الذاتى وتحقيق التنمية الزراعية بها ، لذلك فان الإعلام يمثل عامل رئيسي وهام فى تشكيل الرأى العام الريفى وزيادة وعيه ، وهو فى نفس الوقت أداة التغيير فى المستقبل ، وقد اهتمت الدولة بالريف المصري منذ الثمانينات وقبل تطبيق برامج التحرر الاقتصادي من خلال وضع الريف فى السياسات الإعلامية لتلك الفترة حيث تم افراد مواد وبرامج إعلامية وتعليمية وإرشادية مخصصة للريفيين والعاملين في القطاع الزراعي من فلاحين ومربين وغيرهم،وقد حوت هذه المواد الاعلامية على معلومات زراعية عن زراعة مختلف انواع المحاصيل وطرق الزراعة والإنتاج الحيواني وكيفية حل المشاكل الزراعية المتعددة والمختلفة ، كما تناولت الجوانب الاجتماعية والاقتصادية والصحية للافراد الريفيين والمجتمع الريفى كل ما يمت للريفيين بصلة مثل برامج (سر الأرض) والبرامج الخاصة بمحو الأمية فى الريف المصري بالإضافة الى الرسائل التوعية الخاصة بشرائح المجتمع الريفى ومنها المرأة والتى كان لوزارة الزراعة بالإضافة الى وزارة الصحة دور كبير فى تقديمها مثل برامج تنظيم الأسرة ، وقد أثر التناول الاعلامى للقضايا الريفيين فى تلك الفترة فى حياة.

الا انه بمرور السنوات وإتباع الدولة لسياسات التحرر الاقتصادي وترك الريفيين للتعرض لآليات السوق الحر فقد تضائل الدور الاعلامى التى كانت تقوم به الدولة ازاء توعية الريفيين شيئا فشيئاً حتى تلاشى هذه الدور وخاصة على مستوى الإعلام الرسمي فلم نجد اى دور للإعلام فى محاربة مشاكل البطالة فى الريف او مشاكل ارتفاع مستويات الأمية بين الريفيين حيث اقتصر دور الإعلام فى هذه الفترة على كشف مظاهر الخلل فى الريف فقط وعرضها على المسئولين دون وجود دور لحلها ، كذلك كانت توجه الدفة الإعلامية للريف أثناء فترات الاستحقاقات الانتخابية وخاصة لرموز النظام السابق .

وفى ظل ثورة 25 يناير لم يقوم الإعلام الرسمي بدوره المنوط به في توضيح الحقائق للريفيين الذين استعاضوا عنه بالإعلام الافتراضي عبر شبكات التواصل الاجتماعي بأنواعها المختلفة والتى نجحت فى حشد هؤلاء الريفيين للمطالبة بتغيير أوضاعهم والمطالبة بالعيش والحرية والعدالة الاجتماعية التى طالما حرم منها الريف المصري ، وبعد نجاح الثورة تدارك الإعلام الأخطاء التى وقع فيها وبدأ بتغيير الدفة للمساهمة فى مرحلة ما بعد الثورة ،الا انه فى غمرة الاحداث المتلاحقة بعد الثورة اغفل الريف ولم يتم تخصيص برامج خاصة بتنميته الا من قلة من برامج التوك شو التى استعرضت بعض مشاكل الريف فقط ،دون تقديم مادة إعلامية خاصة بالريف ومن ثم تم تجاهل الاعلام الزراعى المتمثل فى البرامج الزراعية المتخصصة ، والإعلام الزراعى المكتوب (المجلات الزراعية ، أو جرائد او غيرها).

وقد ادى التجاهل الاعلامى للريف سواء قبل الثورة او بعدها الى وجود العديد من المشاكل التى من الصعب حلها فى المدى القصير ومنها :

- ضعف الوعي الاقتصادي والسياسي لدي المصريين الريفيين وتفشي الامية لديهم.
- تمكين الخطاب الديني المتطرف من اللعب بعقول البعض خاصة الاميين منهم.
- شيوع عدم الثقة في الاعلاميين الرسميين والمشهورين خاصة في فترة ما بعد الثورة وقد ظهر ذلك بوضوح في الانتخابات الرئاسية والتي كانت تدعم بوضوح مرشح رئاسي بعينه (الفريق احمد شفيق) على حساب المرشح الآخر.
- زيادة اتجاه الشباب الريفي للهجرة الخارجية وضعف الانتماء لديهم خاصة للموطن الاصلي لهم.

وبالرغم مما سبق الا انه يبقى هناك تأثيراً ايجابياً لدور الاعلام فى الريف المصرى تجلى فى مساهمته الكبيرة فى كسر حاجز الخوف لدى الريفيين وخاصة من السلطة الحاكمة والنظام القمعى، وكذلك رفع الوعى السياسي والذى ادى الى زيادة حجم المشاركة السياسية لدى الريفيين والتى ارتفعت بشكل واضح بعد ثورة 25 يناير .

الفصل الحادى عشر
التغير في أحوال المجتمع المدني
بالريف المصري قبل وبعد الثورة

11-1 تمهيد :

يحظى مفهوم المجتمع المدني بأهمية خاصة فى ظل المتغيرات التي أصبحت تمر بها المجتمعات المختلفة في الوقت الحاضر وفي ظل الموجات والحركات الثورية التي أصبحت تحتاج مجتمعاتنا وخاصة المجتمع المصري وما وترتب عليها من حراك ثقافي واجتماعي وسلوكي نتج عنه تغير المفاهيم والرؤى المتعارف عليها في تلك المجتمعات ومنها مفهوم المجتمع المدنى ومكوناته ووظائفه وأدواره التي يؤديها داخل المجتمع ومدى استفادة المجتمع منه.

ويشكل المجتمع المدني القطاع الثالث في الدولة بجانب الحكومة والسوق ويتفاعل معها، ويعرفه البرنامج الانمائى للأمم المتحدة بأنه "مجموعة من الفاعلين غير التابعين للدولة لا تهدف إلى تحقيق أرباح أو الحصول على سلطة حاكمة، في حين يرى تقرير التنمية البشرية أن المجتمع المدني يقوم على ثلاثة أعمدة هى الدولة والقطاع الخاص والفضاء الاجتماعي "المجتمع المدني [1] يشغله المواطنون ويقومون بتطويع أنفسهم من خلاله طواعية، لتعزيز القيم والأهداف المشتركة[2]
ويضم المجتمع المدني شبكة واسعة من الروابط والمنظمات الطوعية التى تدعم الديمقراطية وتسعى لتحقيق منافع أو مكاسب جماعية للمجتمع ككل أو لبعض الفئات المهمشة فيه، ولا تسعى للربح، ولا الحصول على السلطة، كما أنها يمكن أن تنهض بدور رئيسي في التنمية مثل المنظمات غير الحكومية المتخصصة كالجمعيات الأهلية أو جمعيات تنمية المجتمع المحلى التي توجد في المناطق التي يسكنها الفقراء ومجموعات المرأة ومجموعات الشباب والجمعيات البيئية والنقابات المهنية والعمالية وغيرها.[3]

وقد عرفت مصر مصطلح المجتمع المدني مع بداية القرن العشرين وبروز مفهوم الخدمات التطوعية والأعمال الخيرية (البر والإحسان) وذلك لمساعدة الفقراء والمحتاجين وتقديم يد العون للأهل والجيران والمناطق المجاورة وتنوعت صور هذه المساعدات سواء مادية او عينية أو معنوية ونتيجة لذلك نمت الجمعيات الخيرية التي أصبحت تؤدى هذه الخدمات ثم تطورت أدوارها لتقوم بتقديم خدمات الرعاية الاجتماعية والصحية ثم تطورت مرة أخرى لتتولى الدفاع عن الفئات المهمشة فى المجتمع كالمرأة والفقراء، وأطفال الشوارع وغيرها إلى جانب اتجاه بعضها لتقديم القروض لإقامة مشروعات صغيرة ومتناهية الصغر لبعض تلك الفئات بهدف مساعدتها وانتشالها من الفقر، وبمرور الوقت تطورت ادوار

---

[1] سحر إبراهيم الدسوقي، مستقبل المجتمع المدني، الهيئة العامة للاستعلامات، 2011، ص45.

[2] معهد التخطيط القومي، البرنامج الانمائى للأمم المتحدة، تقرير التنمية البشرية 2008.

[3] معهد التخطيط القومي، الشراكة بين الدولة والفاعلين الرئيسيين لتحفيز النمو والعدالة في مصر، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية، رقم 218، فبراير 2010، ص 149.

ججججججججج

هذه المنظمات لتهتم بالنواحي السياسية ولتكون وسيلة ضغط على بعض الحكومات لتحقيق مصالح بعض هذه الفئات، مما يعنى ان هناك تغيرات حدثت في توجهات منظمات المجتمع المدني منذ نشأتها وحتى الآن.

وقد لعب المجتمع المدني في مصر دوراً كبيراً قبل ثورة 25 يناير من خلال التمهيد للثورة ومن خلال التوعية وكشف قضايا الفساد والتزوير في الانتخابات، وقضايا التعذيب في مصر نشر الوعي بحقوق الإنسان وخاصة بين فئات الشباب والمثقفين والتي شكلت طليعة ثورة يناير،الأمر الذي ساهم في إشعال هذه الثورة، كما لعب دوراً كبيراً أيضا أثناء الثورة من خلال توثيقه ليوميات الثورة، ورصد ومتابعة الانتهاكات التي حدثت للثوار، وتشكيل لجان قانونية لإدارة الأزمات وحل مشاكل المتظاهرين والعمل على تقديم كافة أشكال العون والمحافظة عليهم.

وسيتم التركيز في الجزء التالي على الجمعيات الأهلية والنقابات المهنية في مصر باعتبارهما أكثر منظمات المجتمع المدني تأثراً بثورة 25 يناير، بالإضافة للأحزاب والمشاركة السياسية.

11-2 الجمعيات الأهلية ودورها قبل وبعد ثورة 25 يناير

تمثل الجمعيات الأهلية الجزء الأكبر من مكون المجتمع المدني فى مصر، حيث بلغ عددها حوالي 21,500 جمعية عام 2007 ارتفع عام 2009 ليبلغ 27,600 جمعية وفقا لتقديرات وزارة التضامن الاجتماعي ثم ارتفعت لتبلغ حوالى 42 ألف[1] ثم 43 ألف جمعية عام 2014 يعمل 26% منها في أنشطة تنموية، 74% في أنشطة خيرية ورعائية وخدمية وحقوقية،ورغم هذا التقسيم الا انه من الصعوبة الفصل بين الأنشطة التنموية والخيرية فى تصنيف الجمعيات للتداخل الشديد بين الأنشطة وبعضها البعض.وعموماً يمكن تصنيف المنظمات ألأهلية فى مصر وفقاً لمجال عملها الى:

جدول رقم (11-1) مجالات عمل الجمعيات الأهلية في مصر

المجـال	النسبة
منظمات خيرية تعتمد على علاقة مباشرة بين مانح ومتلقي	%32
منظمات رعائية وخدمية	%30
منظمات تستهدف التنمية وتمكين المواطن	%26
منظمات حقوقية ولا تقدم خدمات	%7
منظمات مغلقة العضوية تعبر	%5

المصدر: منتدى البدائل العربية للدراسات، التمويل الأجنبي المدني في مصر بعد ثورة 25 يناير 2010 ، الواقع والتحديات والمعايير، أوراق البدائل 2014/1/5.

[1] من كلمة د/نجوى خليل وزيرة الشئون الاجتماعية السابقة ، مؤتمر الجمعيات والمؤسسات الأهلية (تكامل) 2013/5/29. صفحة المؤتمر على اليوتيوب Yotub,w.w.w

والمعروف أنه منذ الثمانينات زادت اهمية الجمعيات الأهلية ودورها التنموى فى مصر وتم النظر إليها على أنها الكيان التنظيمي الأكثر مساهمة في إحداث التنمية، وأن دورها لا يقل بأي شكل عن القطاعين الحكومي والخاص. وخاصة بعد تراجع دور الدولة في عملية التنمية في السنوات الأخيرة في ظل إتباع الدولة لسياسات الإصلاح الاقتصادي والتحول الهيكلي حيث تم الاعتماد عليها كأدوات للتخفيف من أثار هذه السياسات وخاصة على الفئات الأشد فقراً في المجتمع،لذلك فقد برز دورها خلال الفترات الماضية وكانت القطاع الثالث في التنمية بجانب قطاع الدولة ووحداتها والقطاع الخاص[(1)].

وقد لعبت دوراً كبيراً في الريف المصري من خلال تقديمها للخدمات المادية أو التعليمية أو الثقافية في القرى ، كلك ساهمت هذه الجمعيات لحد كبير في نشر الوعي بحقوق الإنسان لدى فئات كثيرة من المثقفين وقطاع عريض من الشباب في المجتمع .

وقد أعطى القانون رقم 84 لسنة 2002 والخاص بالجمعيات الأهلية هذه الجمعيات دفعه قوية للنهوض ومزيد من التحرر من العديد من القيود الإدارية ، كما أتاح لها تنويع أنشطتها ومجالات وميادين العمل لتشمل أنشطة خدمية وإنتاجية وذلك للمساهمة في عملية التنمية وزيادتها، كما أكد هذا القانون على حق هذه الجمعيات في ممارسة الدفاع عن حقوق الإنسان وحق المرأة والطفل، وفي سبيل ذلك قرر هذا القانون العديد من المزايا والإعفاءات اللازمة لتشجيع عملها، الأمر الذي أدى إلى تزايد أعدادها سنه بعد أخرى بشكل كبير وتعددت مجالات عملها بحيث أصبحت تعمل في العديد من المجالات كما يتضح من الجدول رقم (11-2).

11-2-1 التغير في أعداد الجمعيات الأهلية قبل و بعد الثورة

باستعراض الجدول رقم (11-2) يلاحظ تنوع الأنشطة والخدمات التي تقوم بها الجمعيات الأهلية ما بين رعاية الأمومة والطفولة، ورعاية الأسرة وتنظيمها ,تقديم المساعدات الاجتماعية ، رعاية الفئات الخاصة ، تقديم الخدمات الثقافية والعلمية والدينية ، وغيرها , وأن جمعيات التنمية الاجتماعية تشكل النسبة الأكبر منها(63,4%). تليها جمعيات المساعدات الاجتماعية.

[(1)] فاطمة محمد الرزاز، التنظيم القانونى للجمعيات والمؤسسات الأهلية فى مصر وفقاً لأحكام القانون 84 لسنة 2002 ، مجلة مصر المعاصرة ، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والاحصاء والتشريع ، يوليو /اكتوبر 2002، العدد 467-468 ، السة الثالثة والتسعون ، القاهرة .

جدول رقم (11-2) عدد الجمعيات الأهلية* وفقا لأنشطة الجمعية

البيان	2009	2010	2011	2012	% التغير 2012/2009
جمعيات رعاية الامومة والطفولة	178	184	198	203	%14
جمعيات رعاية وتنظيم الأسرة	121	123	122	120	0,82
جمعيات المساعدات الاجتماعية	330	346	357	381	15,4
جمعيات رعاية الفئات الخاصة	58	72	83	98	%68
جمعيات الخدمات الثقافية والعلمية والدينية	201	201	201	201	صفر
جمعيات تزاول أكثر من نشاط	278	288	322	331	%19
جمعيات تنمية	2017	2740	2224	2217	%19
اجمالى	**3183**	**3954**	**3507**	**3551**	**%11,6**

- تشمل الجمعيات الأهلية وفق الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء كل من الجمعيات الأهلية المعانة وجمعيات التنمية المعانة

المصدر : الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء،الكتاب الاحصائى السنوي ,2013 ،النشرة السنوية لإحصاءات الخدمات الاجتماعية ، عام 2012.

كما يلاحظ التزايد العددي للجمعيات الأهلية بعد الثورة، من3183جمعية عام 2009م الى 3551جمعية عام 2012بنسبة زيادة بلغت11,6%، وأن نسبة الزيادة في عدد جمعيات رعاية الفئات الخاصة كانت هي الأعلى حيث بلغت 68%، تليها الجمعيات التي تزاول أكثر من نشاط بنسبة 19% ، ويلاحظ أن الزيادة التي حدثت بعد الثورة كانت فى عدد الجمعيات التي تقدم المساعدات الاجتماعية والتي سعت الى التخفيف من أثار الفقر وتلبية احتياجات الناس من ذوى الدخول المنخفضة والتي زادت بعد فترة الثورة ، كذلك شهدت الجمعيات الخاصة برعاية وتنظيم الأسرة تراجعا بعد الثورة من 121 جمعية الى 120 جمعية بنسبة تغير بلغت حوالي 0,82% ، وكذلك جمعيات التنمية التي تراجعت من 2740 جمعية عام 2010م إلى 2217 عام 2012 بنسبة انخفاض بلغت من ناحية أخرى يلاحظ أن معظم الجمعيات التي تقدم مساعدات للأسر ما زالت تتبع المنهج التقليدي الخيري في تقديم المساعدات والذي يربط تقديم المساعدات والهبات بالدين .

11-2-2 التغير في أعداد المستفيدين من خدمات الجمعيات الأهلية:

ازداد عدد المستفيدين من خدمات الجمعيات الاهلية بصفة عامة بعد الثورة بنحو 4,9% ويوضح الجدول رقم (11-3) تراجع عدد الأفراد المستفيدين من خدمات جمعيات التنمية من 5232 الف فرد الى 4331 الف فرد عام 2012 بنسبة انخفاض بلغت حوالى 17,2% كما تراجع عدد المستفيدين من جمعيات الأمومة والطفولة من 152 ألف فرد عام 2009 إلى 114 ألف فرد عام 2012م بنسبة تراجع بلغت 25%، كما تراجع عدد الأفراد المستفيدين من جمعيات رعاية الفئات الخاصة بحوالي 6,2%، وفى المقابل بلغت اعلي نسبة زيادة فى أعداد المستفيدين من خدمات الجمعيات الثقافية والعلمية والدينية عام 2012 لتبلغ 655% ، أما جمعيات رعاية وتنظيم الأسرة والجمعيات التي تزاول

أكثر من نشاط وجمعيات المساعدات الاجتماعية فقد تناقص أعداد المستفيدين من خدماتها من 210 ، 814، 165 ألف فرد عام 2009 إلى 150,594,117 ألف فرد على التوالي بنسب انخفاض بلغت51%،32,6%، 9% على التوالي .

جدول رقم (11-3) عدد المستفيدين من أنشطة الجمعيات الأهلية خلال الفترة 2012/2009

البيان	2009	2010	2011	2012	%التغير 2012/2009
جمعيات رعاية الأمومة والطفولة	152	125	153	114	%25-
جمعيات رعاية وتنظيم الأسرة	210	125	129	117	%51-
جمعيات المساعدات الاجتماعية	165	204	375	150	%9-
جمعيات رعاية الفئات الخاصة	81	145	59	75	%6,2-
جمعيات الخدمات الثقافية والعلمية والدينية	245	198	1569	1850	%655
جمعيات تزاول أكثر من نشاط	814	942	385	594	%32,6-
جمعيات تنمية	5232	6333	4221	4331	17,2-
اجمالى	**6899**	**8072**	**6891**	**7239**	**%4,9**

المصدر : الجهاز المركزي للتعبئة لعامة والإحصاء، النشرة السنوية لإحصاءات الخدمات الاجتماعية عام 2012 ، إصدار نوفمبر 2012

ويلاحظ أيضا التغير في منهجية عمل هذه الجمعيات حيث ان مجالات عمل هذه الجمعيات كما سبق توضيحه كانت منصبة على قضايا التنمية إلا أنه بعد الثورة تحولت منهجية العمل بها لتدخل في الشئون والقضايا السياسية، وقضايا حقوق الإنسان وغيرها الأمر الذي أثار الشكوك حول توجهات هذه الجمعيات والأغراض الخفية لها وخاصة تلك الجمعيات التي تتلقى تمويلاً من جهات خارجية، فنلاحظ أن الفترة الانتقالية بعد ثورة يناير (الثلاث سنوات) تم إنشاء حوالي 16000 جمعية أى بمعدل 5300 جمعية سنوياً.

11-2-3 التوزيع الجغرافي للجمعيات الأهلية

ما زالت الجمعيات الأهلية تعانى من سوء التوزيع الجغرافي سواء قبل الثورة او بعدها ، فبينما تستحوذ محافظة القاهرة بمفردها على النسبة الأكبر من عدد الجمعيات بالنسبة للمحافظات الأخرى بنسبة 23,9%، فيستحوذ الوجه البحرى على 42% من عدد الجمعيات الأهلية، وينخفض هذا العدد في الوجه القبلي ليبلغ (25,4%) من عدد الجمعيات ، ثم القاهرة 23,9% ، فالجيزة 5,2% كما أن عدد هذه الجمعيات ينخفض بالريف عن الحضر.

جدول رقم (11-4) التوزيع الجغرافي للجمعيات الأهلية فى مصر

التوزيع الجغرافي	عدد الجمعيات	%
القاهرة	6115	23,9
الجيزة	1302	5,2
الوجه القبلي	6453	25,4
الوجه البحري	10728	42,06
المحافظات الحدودية	904	3,5
الاجمالى	25502	100

المصدر: الاتحاد العام للجمعيات الأهلية2010.

- ارتباط التوزيع الجغرافي للجمعيات الأهلية بمستوى التنمية البشرية للمحافظةومن ثم فإن خريطة توزيع الفقر تتعارض مع خريطة توزيع الجمعيات (تزايد الجمعيات حيث لا حاجة لها في المناطق الغنية ، وتتناقص فى ظل الحاجة إليها في المناطق الفقيرة).
- عدم اتفاق التوزيع الجغرافي مع الكثافة السكانية إلا في محافظات القاهرة، الإسكندرية، الجيزة.

11-2-4 التغيرات الاجرائية التي حدثت في الجمعيات الأهلية بعد ثورة يناير 2011

بعد ثورة يناير أثير الجدل في الأوساط السياسية والاجتماعية حول أهداف الجمعيات الأهلية ومنظمات المجتمع المدني التى تعمل في مصر والأغراض الخفية لها ومصادر تمويلها والأغراض الخفية لهذا التمويل , خاصة بعد ما تم رصد محاولات بعض هذه الجمعيات للتدخل في الشئون السياسية للدولة، حيث ثبت ان بعض هذه الجمعيات كان له دور كبير فى تدريب وتأهيل بعض الأحزاب السياسية وشباب الثورة تحت غطاء الدفاع عن حقوق الإنسان، ولاشك أن قضية التمويل الأجنبي الشهيرة التي حدثت إبان الثورة قد فنحت الباب امام تقنين أوضاع هذه الجمعيات والمنظمات، فقد بلغ حجم الأموال التى تم إنفاقها في تدريب الأحزاب السياسية أكثر من 55 مليون دولار[1]من ناحية أخرى استحوذت حوالي 30 منظمة فقط على حوالي مليار جنيه في ستة أشهر منذ عام 2011.

كما ثبت أن بعض هذه المنظمات تعمل في مصر بدون ترخيص وخاصة من وزارة التضامن، وقد أدى هذا الغموض حول الأغراض الخفية لهذه المنظمات والجمعيات الأهلية وحول مصادر تمويلها إلى قيام محكمة الأمور المستعجلة في سبتمبر 2013 بإصدار قرار تجميد أرصدة حوالي 1055 جمعية في البنوك وذلك في القاهرة ومحافظات الجمهورية، ومن أكثر الجمعيات التي طالها القرار الجمعية الشرعية وجمعية أنصار السنة، بنك الطعام المصري، إلا أن رئيس الجمهورية للفترة الانتقالية أستثنى مؤسسة بنك الطعام المصري من القرار، كما شمل القرار عدداً من الجمعيات الصغيرة والمنتشرة في المحافظات والتي تمثل فروعا لجمعيات اكبر على مستوى الجمهورية.

الجدير بالذكر أن تبعات هذا القرار قد أضرت بالمستفيدين من خدمات هذه الجمعيات خاصة وأن هذه الجمعيات تمتلك فروعاً في القرى والمحافظات النائية والتي لا تصل إليها يد الحكومة ، الأمر الذى ساهم لحد كبير في الإضرار بالمستفيدين من هذه الجمعيات في تلك المناطق ومعظمهم من الريفيين.ويوضح الجدول رقم (11-5) عدد الجمعيات التى تم تجميد ارصدتها على مستوى المحافظات بعد الثورة .

حيث يتضح من بيانات الجدول ان محافظتى الشرقية والدقهلية يضمان اكبر عدد من الجمعيات اللاتى تم تجميد ارصدتها.

---

[1] منتدى البدائل ، مرجع سابق.

جدول رقم (11-5) عدد الجمعيات التي تم تجميد أرصدتها على مستوى المحافظات بعد ثورة يناير

المحافظة	الشرقية	القاهرة	الدقهلية	الاسكندرية	القليوبية	البحيرة	دمياط	المنوفية	بنى سويف
عدد الجمعيات	130	28	128	35	74	70	63	52	55

المصدر: جريدة المصري اليوم، الثلاثاء 2013/12/24.

11-2- 5 قانون الجمعيات الأهلية الجديد

بالرغم من أن القانون رقم 84 لسنة 2002 قد منح الحرية للجمعيات الأهلية من حيث التكوين والتشكيل وخلافه ، إلا أن الاختلالات التي شابته قد أدت إلى تكريس لأوضاع الجمعيات الأهلية في مصر فبالرغم من أن نصوص القانون نظمت إلى حد ما عمل هذه الجمعيات إلا أنها وضعت عليها قيوداً شديدة فيما يختص بعملية التسجيل حيث دفع ذلك بالعديد من الجمعيات والمنظمات إلى التحايل على القانون من خلال إنشاء شركات مدنية غير هادفة للربح قامت بتلقي الأموال من الخارج ولم تقم بالإخطار أو الإفصاح عن هذه الأموال ومن ثم خرجت من رقابة الدولة (الشئون الاجتماعية) ، كذلك فإن معظم ميزانيات هذه المنظمات غير معروفة، ويتم التعتيم عليها، هذا علاوة على الأدوار الخفية التي تقوم بها تلك الجمعيات والتي ينص عليها قانون الجمعيات الأهلية 84 لسنة 2002 وغيرها من المشاكل التي أثارتها الجمعيات .

ومن ثم فقد أعدت الحكومة الانتقالية بعد ثورة 25 يناير مشروع قانون جديد ينظم عمل هذه الجمعيات والمنظمات، حيث يحظر هذا القانون على أي جمعية ممارسة الأنشطة السرية أو التشكيلات ذات الطابع العسكري.

ويجيز المشروع الجديد للقانون للجمعيات أن تمارس أنشطة لا تتنافى مع أهدافها بالتعاون مع المنظمات الأجنبية بشرط إخطار الحكومة كما إنه يعطى الحق للجمعيات في تلقى تبرعات وأموال من داخل مصر وخارجها بشرط أن تكون المنظمات الداعمة لهذه الجمعيات مصرح لها بممارسة ودعم أنشطة الجمعيات، وتخضع لرقابة الجهة الإدارية المختصة بحيث يجب أن تقدم هذه الجهة انجاز سنوي للحكومة خلال ممارسة هذا النشاط.

من ناحية أخرى تم الاهتمام بالجمعيات الأهلية في دستور 2014 حيث تم تحويل المواد الخاصة بالعمل الأهلي إلى قوانين وتشريعات ووضع آليات للعمل الأهلي بالمشاركة مع الدولة.

11-2-6 المعوقات التى تواجه الجمعيات الأهلية بعد الثورة

لاشك أن الجمعيات الأهلية ومنظمات المجتمع المدني تواجه بالعديد من المعوقات التي تؤثر على أداءها وتحجم من فعاليتها في عملية التنمية، وتتمثل هذه المعوقات في:

- ضعف التمويل المقدم لهذه الجمعيات، وستزداد هذه المشكلة في ظل القانون الجديد.
- تراجع ثقافة التطوع في المجتمع المصري خاصة في ظل تراجع الأوضاع الاقتصادية بالبلاد وسوء مستويات المعيشة وارتفاع معدلات الفقر.
- ضعف البناء المؤسسي للجمعيات الأهلية ومنظمات المجتمع المدني.

- ضعف كفاءة ومهارات العاملين بالجمعيات.
- عدم عدالة التوزيع الجغرافي للجمعيات الأهلية.
- ضعف قدرة الجمعيات على التعامل مع المشكلات الأكثر أولوية.
- اعتماد غالبية المشروعات التنموية للجمعيات الأهلية على الحكومة بشكل رئيسي (الجمعيات المعانة).
- التقليدية الشديدة في أعمال معظم الجمعيات وخاصة التى تقوم بتقديم المساعدات للأسر حيث ما زالت تنتهج النهج التقليدي الخيري فى هذا الموضوع .
- استمرار وجود معوقات خاصة بتأسيس هذه الجمعيات موجودة في قانون 84 لسنة 2002 والذي يعطى الحق لوزارة التضامن، بمنح أو منع الترخيص لهذه الجمعيات، والجدير بالذكر أن مشروع القانون الجديد للجمعيات والمؤسسات الأهلية قد نص على أن تكوين الجمعيات أو حلها لابد أن يكون مرجعه للقضاء .

ونخلص مما سبق أن التغير الذي حدث في الجمعيات الاهلية حدث فى جانبين أساسيين هما : التغير في أعداد هذه الجمعيات بالزيادة في فترة ما بعد الثورة ,التغير في توجهات وأهداف هذه الجمعيات من الجانب التنموي والخيري إلى الجانب السياسي, ومن ثم فان هذه التغيرات لا تخدم فى مجملها الريف المصرى.

11-3 التغير في النقابات المهنية قبل وبعد ثورة يناير 2011:

النقابات المهنية والعمالية هي تنظيمات جماعية اختيارية للعمال في كافة المجالات الصناعية، الزراعية، التجارة، الخدمات ...الخ، سواء كانت عمالة دائمة أو مؤقتة، منتظمة أو غير منتظمة، أصحاب عمل، او عاملين في مهنة أو مجال معين عند صاحب عمل أو أكثر من صاحب عمل بهدف الدفاع عن حقوقهم وتمثيل مهنهم والنهوض بمستويات معيشتهم وتحسين أوضاعهم الاجتماعية والثقافية والفكرية والمهنية وحماية مصالحهم، كما أنها تعبر عن وحدة المصالح المشتركة لأعضائها وتقوم إدارتها على أسس وقواعد الديمقراطية[1]

وللحركة النقابية في مصر تاريخ طويل، كما أنها مرت بمراحل كثيرة من الانكسار والانتعاش بحسب الظروف السياسية السائدة . وتكتسب النقابات أهمية كبيرة في مصر نظرا لضخامة عدد أعضاءها بالمقارنة بأي تنظيمات أخرى، بالإضافة إلى الدور السياسي التي أصبحت تقوم به من خلال المساهمة في صنع السياسات المهنية بالدولة.

فقد بلغ عدد النقابات المهنية في مصر حوالي 21نقابة تضم أكثر من 6مليون عضو خلال متوسط عامي 2012/2011م تحتل نقابة المهن التعليمية المرتبة الأولى من حيث الأعضاء بنسبة (43,5%) تليها نقابة التجاريون بنسبة (30,2%) ثم نقابة التطبيقيون(15%)، ثم نقابة المهندسون(9,2%)

---

[1] عبد الرحمن ناصف، ثورة 25 يناير ومستقبل الحركة النقابية في مصر، الهيئة العامة للاستعلامات، ص11.

وتتضمن أهداف النقابات المهنية ما يلى[2]:

- حماية والحفاظ على حقوق أعضاءها.
- وضع السياسة المهنية.
- التنسيق مع الدولة فيما يختص بوضع السياسة المهنية.
- تقديم خدمات اجتماعية للأعضاء.وبجانب الأدوار السابقة فإن النقابات لها دور كبير ومهم فى العمل السياسي باعتبارها تعبر عن مصالح اعضائها ويمكن لها ممارسة كافة اشكال العمل السياسيى الذى تستطيع من خلاله مناقشة كافة القضايا والمشاركة فى صنع السياسة العامة كجزء من المجتمع المدنى[3].

ورغم التدخل المستمر من جهة الدولة في النقابات من أجل العمل على إضعاف وتقييد حرياتها إلا أنه على مر تاريخ لعبت بعض النقابات المهنية أدواراً سياسية كبيرة على الساحة السياسية وناضلت من أجل تحقيق الإصلاح السياسي والديمقراطي من خلال مواقف النخب النقابية أو مجالس إدارات هذه النقابات أو بدعمها لحركات التغيير، كما أنها شكلت بيئة وسطية بين العمل السياسي وبين الأنشطة الاجتماعية والخدمية، وقد سبقت الحركات النقابية ثورة 25يناير بوقت بعيد حيث قامت بالعديد من الاحتجاجات والإضرابات بدءاً من عمال مصانع الغزل والنسيج في المحلة وحتى عمال السويس مروراً بإضرابات واحتجاجات المعلمين والأطباء وغيره حيث تحولت هذه الإضرابات إلى ثورة شعبية كبيرة استهدفت تغيير الأوضاع المعيشية والاجتماعية والاقتصادية لأعضاء هذه النقابات وللمواطنين بشكل عام وتحقيق الحرية والعدالة الاجتماعية. واستمر هذا الحراك خلال الفترة الانتقالية وحتى الآن بغرض تحقيق أهداف الثورة ، حيث يلاحظ اتجاه العديد من النقابات لإصلاح أوضاعها وإعادة صياغة هياكلها بعد الثورة الا ان التدخل والسيطرة الحكومية ما زالت مستمرة بعد الثورة والدليل على ذلك تجميد العضوية ببعض النقابات وصدور احكام قضائية بذلك.

11-3-1التغير في أعداد النقابات المهنية:

لم تتغير أعداد النقابات المهنية بعد الثورة بالمقارنة بفترة ما قبل الثورة إلا انه حدث تغير فى عدد الأعضاء المنتمين لهذه النقابات بحيث زاد عدد الاعضاء بعد الثورة من 5,7 مليون عضو عامى 2010/2009 الى حوالى 6 مليون عضو عام 2012/2011 بنسبة زيادة قدرها 6,13% ، حيث بلغت الزيادة أقصاها فى نقابة المهن الصحفية التى ارتفع عدد اعضائها من 7142 الى 8729 عضو بنسبة زيادة بلغت حوالى 22,2% ، فيما انخفض عدد الأعضاء المنضمين لنقابات أخرى لتصل اعلى نسبة انخفاض فى الاعضاء فى نقابة المهن العلمية التى انخفض عدد اعضائها بنحو 43% ثم نقابة المعلمون بنسبة انخفاض بلغت 26,7%.

---

[2] معهد التخطيط القومي، تقرير التنمية البشرية، 2003، ص ص 67-68.

[3] الهامى الميرغنى ، مفهوم ودور النقابات المهنية فى مصر ، منتدى الحوار المتمدن ، 3/6/

جدول رقم (11-6) التغير في عدد النقابات المهنية في مصر
عامي 2010/2009-2012/2011

بيـان	2010/2009			2012/2011			%
	عدد	%ذكور	%اناث	2012/2011	%ذكور	%إنـاث	للتغير
أطباء بشر يون	209920	70,2	29,8	225994	67,3	32,7	7,6
أطباء أسنان	33766,5	69,3	30.7	38470	56,9	43,1	13,9
أطباء بيطريون	46800	62,2	37.8	52137	62,1	37,9	11,4
صيادلة	134557	40,1	59,9	150975	38,3	61,7	12,2
مهن زراعية	429616	74	26	480214	75,8	24,2	11,8
مهن تعليمية	1502278	55	17	1679032	54,6	45,3	11,7
مهن هندسية	473482	83	42,8	511296	82,7	17,3	10,0
تجاريون	1009810	57,2	25	888962	55,5	44,5	11,9-
معلمون	495610	75	37	363101	72,7	27,3	26,7-
مهن علمية	183733	63	33	104752	65,4	34,6	43-
مهن صحفية	7142	67	38	8729	69,3	30,7	22,2
مهن تمثيلية	2884	62	29	308705	62,0	38	7,9
مهن سينمائية	3807	71	18	4298	72,0	28	12,9
مهن موسيقية	36953	82	18	40134	80,5	19,5	8,6
مهن التمريض	212116	13	42	220787	8,5	91,5	4,0
تطبيقيون	795381	58	52	835950	8,8	41,2	5,1
فنانون تشكيليون	17199	48	50	19660	58,8	49,6	14,3
مهن اجتماعية	56434	50	29	59312	50,3	49,6	5,09
مرشدون سياحيون	13914	71	30.2	16067	73,9	26,1	15,4
مهن رياضية	31222	69,7	30,3	31894	70,7	29,3	2,15
نقابة العلاج الطبيعي	8875	49	51	8986	46,5	53,5	1,25
المجموع	5,705499	52,3	47,7	6,055	60,3	39.7	6,13

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، النشرة السنوية لإحصاءات الخدمات الاجتماعية 2012م - نوفمبر 2013 مرجع رقم 71.12423 /2012

كذلك يلاحظ تراجع نسبة الاناث من اعضاء بعض النقابات فى فترة ما بعد االثورة بالمقارنة بفترة ما قبل الثورة (2010/2009)، وان بعض النقابات تراجع فيه عدد الاعضاء من الذكور مقابل تزايد عدد اعضاءها من الاناث مثل نقابات الاطباء البسريون ، واطباء الاسنان والصيادلة ، المهن التعليمية ، الهندسية ، التجاريون ، المعلمون

لللللللل

11-3-2 التغير فى الأهمية النسبية للنقابات المهنية :

من ناحية اخرى لم تحدث تغيرات كبيرة فى الأهمية النسبية للنقابات المهنية حيث ما زالت نقابة المهن التعليمية تحتل المرتبة الاولى من حيث عدد الاعضاء، كما زادت أهميتها النسبية بالنسبة لاجمالى عدد اعضاء النقابات من 26,3% قبل الثورة الى 27,7% قبل الثورة ، كما انخفضت الاهمية النسبية لنقابة المهن التجارية والتى تحتل المرتبة الثانية بعد المهن التعليمية م 17,7% قبل الثورة الى 14,6% بعد الثورة .

والجدير بالذكر انه تم اجراء انتخابات نقابية بعد ثورة يناير وعقب انتخابات مجلس الشعب والتي حصل علي معظم المقاعد بها مرشحي الاخوان (حزب الحرية والعدالة)الا ان النقابيين فشلوا فى ادارة هذه النقابات الامر الذى دعا الجمعيات العمومية لبعض النقابات للدعوة الى سحب الثقة من رؤساء مجالس الادارة بتلك النقابات.

11-3-3 التغير فى اعداد النقابات العامة :

فيما يتعلق بالنقابات العامة فقد انخفض عدد اللجان بها من حوالى 1188 لجنة قبل الثورة الى 1163 لجنة نقابية بعد الثورة بنسبة انخفاض بلغت 1,7%، كما انخفض عدد الاعضاء المنضمين لها من 3222عضو الى 3066 عضو بنسبة انخفاض بلغت 4,8%.

جدول رقم (11-7) اوضاع النقابات االعامة قبل وبعد الثورة

البيان	النقابات العامة	
	عدد اللجان	عددالاعضاء (بالألف)
2009	1188	3222
2010	1198	3352
2011	1163	3060
2012	1163	3066

المصـــدر :الجهـــاز المركـــزي للتعبئـــة العامـــة والإحصـــاء، النشـــرة الســـنوية لإحصـــاءات الخـــدمات الاجتماعية - 2012م - نوفمبر 2013 مرجع رقم 2012/ 12423-71

11-3-4 التغير في الخدمات التي تقدمها النقابات لأعضائها بعد الثورة

تقدم النقابات العديد من الخدمات لأعضائها سواء كانت خدمات اقتصادية أو اجتماعية وذلك للمساهمة في تهيئة معيشة كريمة لهؤلاء الأعضاء وتتمثل أهم تلك الخدمات في المعاشات، الإعانات، مصاريف الجنازة، العلاج، الرحلات والحفلات والمصايف، الأنشطة الرياضية والثقافية والترفيهية، بالإضافة إلى بعض الخدمات الأخرى، حيث لم يحدث تغير فى هذه الخدمات ، والجدير بالذكر ان اوضاع النقابات شهدت تراجعا قبل قيام ثورة يناير واستمر هذا التراجع بعد الثورة حيث ساءت أوضاعها وتضاءل دورها ولم يتعدى دورها فى نظر العديد من الاعضاء سوى فى تقديم بعض الخدمات مثل رحلات العمرة ، العلاج المخفض ، المصايف ، معارض السلع المعمرة ، حيث لم تعمل هذه النقابات على اجراء تطوير للمهن المنتمية اليها نتيجة انشغال العديد منها فى الصراعات السياسية من

جهة ولضعف التمويل المتوافر لها من ناحية اخرى ، كذلك ادى سيطرة بعض الاحزاب السياسية على عمل النقابات وتسييسها الى تزايد الفساد المالى بمعظم هذه النقابات[1]

11-4 التغيرات فى الأحزاب والمشاركة السياسية بعد ثورة 25 يناير 2011:

11-4-1 التغير فى الحياة الحزبية فى مصر قبل وبعد ثورة يناير[2]:

تعتبر مصر من أوائل الدول التي عرفت الحياة الحزبية وكان للأحزاب فيها دور فعال على مدى التاريخ، وقد مرت الحياة الحزبية فى مصر بالعديد من المراحل بداية من عام 1907 حيث تعددت الأحزاب وظهرت احزاب من اهمها أحزاب الأمة ، الحزب الوطني ، حزب الإصلاح على المبادئ الدستورية ، الحزب الجمهوري المصري ، وغيرها ، وكانت هذه البداية الحقيقية لتكوين وتعدد الأحزاب في مصر، الا انه تم قمع هذه الاحزاب من قبل السلطات القائمة فى ذلك الوقت وتم اغلاق الصحف التابعة لها ، ثم تلى ذلك مرحلة التعددية الحزبية والتى ارتبطت بثورة 1919 ووجود دستور 1923 والذى شكل اطارا قانونيا للحياة الحزبية والسياسية فى مصر، ثم مرحلة التنظيم السياسي الواحد (1953.1976) والتى شهدت قيام مجلس قيادة ثورة يوليو 1952 بحل جميع الأحزاب القائمة وإلغائها وحظر تكوين أحزاب سياسية جديدة وذلك بهدف ضمان الوحدة الوطنية فى هذه الفترة التي تمر بها البلاد ، ثم مرحلة التعددية الحزبية المقيدة (1977-25 يناير) والتى حدد سماتها دستور 71 وقانون الأحزاب السياسية رقم 40 لسنة 77 وتعديلاتهما المتتالية، حيث تم تأسيس ثلاثة منابر حزبية تمثل اليمين والوسط واليسار في إطار الاتحاد الاشتراكي وذلك بقرار من الرئيس أنور السادات تم تحويلها الى أحزاب سياسية فيما بعد ، وفى عام 2005 تم إدخال بعض التعديلات على القانون رقم 40 لسنة 1977 حيث تناولت هذه التعديلات طريقة تشكيل الأحزاب المختلفة وشروط قيامها وعلاقاتها ببعضها البعض ونوعية البرامج التى تقدمها للمواطنين، ومن ثم نجد ان الحياة الحزبية فى مصر لم تكن على وتيرة واحدة وانما اتسمت بالتغير من وقت لأخر وخضوعها للنظام السياسي القائم ،هذا على الرغم من قدم التجربة الحزبية وثراء الأحزاب السياسية وتنوع خبراتهاالامر الذى افقدها فعاليتها وتاثيرها لدى المواطنين، بحيث كان معظمها لا يتعدى كونه مقراً أو جريدة وذلك بسبب غياب الديمقراطية الحقيقية التي هيأت الساحة لبروز ونفوذ حزب واحد هو الحزب الوطني الديمقراطي اوالحزب الحاكم والذي كان يرأسه رئيس الدولة .

11-4-1-1 التغير في عدد ونوعية الأحزاب السياسية بعد ثورة يناير 25:

بعد ثورة 25 يناير وشيوع والتفاؤل بمزيد من الحريات شهدت الساحة السياسية تسابقا محموما لتأسيس أحزاب جديدة والانضمام لأحزاب موجودة بالفعل وانشقاق أحزاب عن أحزاب، حتى وصل عدد الأحزاب الجديدة والتى تم الإعلان عنها أكثر من 90 حزباً سياسياً، وكانت السمة البارزة لهذه الأحزاب

---

[1] الهامى الميرغى , النقابات المهنية بين الأزمة الهيكلية والقانون 100 ، دار ناشرى للنشر الالكترونى 2003.

[2] انظر فى لك نجوى الفوال،سلوى العامرى (دكاترة) ، استطلاع رأى الجمهور فى النظام الحزبى المصرى ، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية ، قسم بحوث وقياسات الرأى العام ، القاهرة 2008.

هو السرعة التي يتم بها تشكيل الحزب واستقطاب الحزب لرموز ثورية معينة أو استقطابه للقوى الشبابية الثورية والتي لم تستوعب الفرق بين العمل الثوري والعمل الحزبي، هذا علاوة على ضعف خبرات هذه القوى وعدم تدريبها على العمل السياسي او حداثة ممارستها له، الأمر الذى ترتب عليه ، ضعف فعالية هذه الاحزاب و سرعة اختفائها من الساحة السياسية او انشقاق أحزاب اخرى عنها والتبديل بين أعضائها من حزب لآخر فى ظل غياب الانتماءات الحزبية للأعضاء، ويمكن تصنيف الأحزاب الجديدة التى ظهرت خلال هذه الفترة عموماً الى :

1- أحزاب ليبرالية تستهدف تحقيق الحريات الفردية وتؤمن باقتصاد السوق وتحقيق الديمقراطية للجميع مثل أحزاب الإصلاح والتنمية ، ثوار التحرير ، الأحرار المصريين ، المستقبل الجديد ، المصري الليبرالي ، التحالف الليبرالي ، حزب التنمية ، حزب الإرادة المصرية .
2- أحزاب يسارية ومختلطة ممثل حزب التحالف الشعبي، الحزب الشيوعي، الحزب الاشتراكي المصري .وتهتم هذه الأحزاب بالفئات المهمشة وخاصة الفقراء وتؤمن بضرورة تدخل الدولة لمساعدة هذه الفئات.
3- أحزاب دينية أو ذات صبغة دينية منها أحزاب إسلامية وأخرى مسيحية، إسلامية مثل أحزاب الحرية والعدالة ، البناء والتنمية ، الوسط ، النهضة ، الإصلاح والتنمية ، التيار المصري ، التوحيد العربي ، النور الديمقراطي ، النور ، الأصالة ، أما الأحزاب المصرية مثل حزب ألأمة المصرية ، الكتلة المصرية ، شباب الثورة ، الاتحاد المصري ، أبناء مصر.
4- أحزاب عمالية مثل حزب العمال الديمقراطي، القومي المصري، العمال المصري، وتستهدف هذه الأحزاب المطالبة بإعادة الشركات التي تم خصخصتها وبدور أكبر للدولة فى المجالات الاقتصادية, الصحية، والاجتماعية بالإضافة إلى تطبيق الحد الادنى والاقصى من الاجور.
5- أحزاب فلاحيه مثل حزب الريف المصري* ويهدف الى وصول الدعم للريف المصرى والقرى المصرية وتحسين أوضاع الأسر الريفية ونشر الوعي بينها ومحاربة الامية[1]

من ناحية أخري ساهم فى عدم فعالية هذه ألأحزاب عدم وجود قيادة لثورة يناير تحقق الاصطفاف الشعبي ورائها أو على الأقل تحقق اصطفاف الثوار تحت اسم حزبي معين ، ولذلك تفرق الثوار وسعى كل منهم للانضمام إلى حزب مما أدى الى تشابه مسميات هذه الأحزاب وتشابهت برامجها وأهدافها ورؤيتها ومن ثم، ومن ثم فقد عانت الساحة السياسية أثناء هذه المرحلة الانتقالية من غياب أحزاب فعالة يمكنها جذب المواطنين لبرامجها .

أيضاً شهدت هذه الفترة صدور امر قضائي بحل الحزب الوطني الديمقراطي فى 16 ابريل 2011، حيث لجأ أعضاء الحزب المنحل الى تكوين عدة أحزاب جديدة حتى يمكنهم المنافسة مرة اخرى على مقاعد البرلمان الجديد مما أثار حفيظة القوى الثورية التي رأت فى ذلك محاولة لإعادة النظام

---

* قامت فكرة الحزب على اندماج كل القرى المصرية فى كيان واحد يدافع عن مصالحه ويمثله في البرلمان ، وتمت الدعوة اليه من قبل مجموعة من شباب قرية العمار الكبرى بمحافظة القليوبية .

[1] يسرى احمد عزباوى ، مستقبل الاحزاب السياسية الجديدة بعد ثورة يناير ، الاهرام الرقمى ، اغسطس 2011.

السابق مرة أخرى الأمر الذي دعا الأحزاب الأخرى الى المناداة بتطبيق قانون العزل السياسي، لمنع هؤلاء من الترشح مرة أخرى .

من ناحية اخرى وبعد الموجه الثورية الثانية لثورة يناير فى 6/30 اقرت لجنة الخمسين فى المادة "54" فى باب الحقوق والحريات الخاصة حظر تكوين او انشاء الاحزاب على اساس دينى .حيث نصت المادة على "للمواطنين حق تكوين الاحزاب السياسية باخطار ينظمه القانون ولا يجوز قيامها او مباشرتها لاى نشاط على اساس دينى او التفرقة بين المواطنين بسبب الجنس او الاصل او الموقع الجغرافى او الطائفى او ممارسة اى نشاط سرى او معادى لمبادىء الديمقراطية اوذى طابع عسكرى وشبه عسكرى ولا يجوز حل الاحزاب الا بحكم قضائى "، حيث يأتى صدور هذه المادة لتجنب الاخطاء التى حدثت فى انتخابات مجلس الشعب 2012 وسيطرة الاحزاب الدينية على البرلمان .

وعموما يلاحظ أن الأحزاب التى تشكلت بعد ثورة يناير لم يكن لها دور على الساحة السياسية حيث يرجع ذلك لبعض الأسباب والتي منها :

- التتابع السريع للأحداث السياسية بعد الثورة لم يعطى فرصة للاحزاب لتحسين أوضاعها علاوة على السرعة التي تشكلت بها هذه الأحزاب دون تأهيل او استعداد لاستيعاب الاعضاء المنضمين اليها.
- نقص التمويل المتاح أمام هذه الأحزاب (وخاصة فى ظل إلغاء الدعم الحكومي لتلك الأحزاب) شكل عائقا امام انتشارها الجغرافي فى المحافظات المختلفة أو ممارسة أنشطتها بصورة دورية .
- عدم وضوح الأهداف والبرامج الخاصة بكل حزب ، وتشابه الأهداف والبرامج الخاصة بمعظم الاحزاب
- تنامي الصراعات وحملات التشويه بين الأحزاب المختلفة خلال الفترة الانتقالية ساهم في وجود نوع من عدم الثقة بين الشعب وهذه الأحزاب ومن ثم انصراف الكثير من المنضمين لهذه الأحزاب بعد فترة قصيرة من انضمامهم إليها حيث يلاحظ ذلك في أحزاب الدستور ، الكرامة ، ....الخ
- أن الأحزاب القديمة التي كانت تمارس عملها منذ فترات بعيدة ما زالت تعانى من شيخوخة قياداتها ومن الجمود الفكري، والرؤية الفردية (حيث ارتبطت ببعض الشخصيات والمسميات دون النظر الى ومن ثم فلم تجرى اى تطوير على رؤيتها او برامجها أو حتى قياداتها ، مثل حزب الوفد مثلاً .والمنتبع لنتائج الانتخابات الأخيرة بالحزب يلاحظ ذلك .
- معاناة معظم الأحزاب من قضية الانتماء الحزبي فمعظم الأحزاب التي تشكلت عن فكر ايدلوجى معين تعانى من قضية الانتماء الحزبي بحيث ان المنضمين لهذه الأحزاب لا يعرفون ما هى أيدلوجيتهم الفكرية بعكس الأحزاب التي تشكلت عن فكر عقائدي مثل حزب النور او حزب الكتلة المصرية والتي لا تعانى من هذه القضية .

- الخلط بين مفهوم العمل الثوري والعمل السياسي حيث ان معظم الأحزاب الجديدة كانت من الشباب الثوري ، الذي تملكه شعور بأن الأحزاب التي انضموا اليها بعدت كثيراً عن اهداف الثورة[1] .
- انصراف الغالبية العظمى من المواطنين عن الاهتمام بالحياة السياسية خاصة في ظل ارتفاع الأسعار وتدهور مستويات المعيشة والاهتمام بتحقيق الحاجات الأساسية وضعف الأمل في الحكومات المتتالية في رفع مستويات المعيشة ، ومن ثم شيوع حالة من الإحباط لدى المواطنين تجاه هذه الأحزاب ، وتشير توقعات المرحلة القادمة الى عودة اندماج الاحزاب مرة اخرى فى حزب قوى يكون قادر على خوض غمار الحياة السياسية.

11-4-2 المشاركة السياسية قبل وبعد ثورة يناير

المشاركة السياسية هى حق المواطن في المشاركة في اتخاذ القرار السياسي ، ويعرف كل من صمويل هنتغنتون وجون نيلسون المشاركة السياسية على انها "النشاط الذي يقوم به المواطنون بقصد التأثير فى عملية صنع القرار الحكومى سواء كان هذا النشاط فرديا او جماعيا منظما ام عفويا، سلمياً أم عنيفاً ، متواصلاً ام متقطعاً .شرعياً ام غير شرعياً فعالاً أم عديم الفعالية [2]

ويعبر عن وصول مجتمع ما لدرجة النضج الاجتماعي بقدرة أفراده على تحقيق الممارسة السياسية وفى قدرتهم على التأثير في القرار السياسي إما بتقديم المساندة للسلطة القائمة او المعارضة لها وذلك بهدف تغيير مخرجات النظام السياسي بالشكل الذي يلاءم مطالبة الافراد والجماعات ، بل وفى تحويل هذه المطالب وتنفيذها على أرض الواقع [3]

وعموما يشير المفهوم الشائع والعام للمشاركة السياسية على انها المشاركة فى الانتخابات أما بالقيد في جداول الانتخابات او التصويت فيها بداية من الانتخابات الرئاسية أو التشريعية (مجلسي الشعب والشورى) أو انتخابات المجالس المحلية وحتى انتخابات النقابات والاتحادات والجمعيات والنوادي الاجتماعية والرياضية .....الخ .

الا ان ما يهم التركيز عليه هنا هو حالة المشاركة السياسية خلال الاستحقاقات الانتخابية المختلفة التى تمر بها مصر سوا قبل الثورة او بعدها .

---

[1] بدوى خليفة ، متاهة الاحزاب السياسية ،جريدة المصرى اليوم ، 2014/3/16م

[2] حسين علوان البيج ، المشاركة السياسية والعملية السياسية ، المستقبل العربى ، العدد 223، سبتمبر 2007، السنة 20 ص64.

[3] عبد المنعم المشاط ، التنمية السياسية فى العالم الثالث ، نظريات وقضايا ، مؤسسة العين للنشر والتوزيع , 1988,ص306.

11-4-2-1 الاستحقاقات الانتخابية قبل وبعد ثورة يناير :

يعتبر لفظ الاستحقاقات الانتخابية من الالفاظ التى اصبحت شائعة بعد ثورة يناير بالرغم من وجودها قبل الثورة الا انها لم يتم تداولها كثيرا بسبب بعد الافراد عن الخوض فى الحياه السياسية او ممارسة العمل السياسي ، بجانب التعتيم الاعلامى الذى كان سائداً فى الفترات السابقة ورؤية القيادة السياسة السابقة للشعب المصرى بأنه غير مؤهل للممارسة الديمقراطية، وعموماً تتمثل أهم تلك الاستحقاقات الانتخابية فى :

11- 4-2-1-1 الدستور

شهدت فترة ما بعد ثورة يناير نمو الوعي السياسي لدى المواطنين خاصة بعد نجاح ثورتهم وإدراكهم لأهمية أصواتهم وقدرتها على إسقاط اى نظام لا يتماشى مع طموحاتهم ، ومن ثم فليس غريباً أن يرتفع عنصر المشاركة السياسية من اجل بناء وإقامة دولة ديمقراطية ، ويلاحظ انخفاض عنصر المشاركة السياسية لدى المواطنين قبل الثورة وعلى مدى سنوات عديدة نتيجة لانعدام ثقة المواطنين فى أى نظام انتخابى ، وعدم وجود اى ضمان لنزاهة اى عملية انتخابية .

وتعتبر الاستفتاءات الدستورية اقل الاستحقاقات الانتخابية أهمية من ناحية المشاركة السياسية، وبمراجعة تاريخ مشاركات المصريين في الاستفتاءات فنجد انعدام المشاركة السياسية في الاستفتاء على الدساتير التي سبقت ثورة 25 حيث لا توجد استفتاءات وبالتالي لا توجد مشاركة من المصريين في إعداد دستور بلادهم لذلك كانت هذه سابقة لثورة 25 في هذا الشأن ، وقد اختلفت نسب المشاركة في الاستفتاءات التي تلت ثور25 يناير حيث كانت اعلي نسبة للمشاركة في استفتاء 19 مارس 2011م الذي أجرى على تعديلات دستور 71 وذلك في عهد المجلس العسكري الذي كان يدير شئون البلاد بعد ثورة 25 يناير، تلاه الاستفتاء على دستور 2012 والمسمى بدستور الإخوان (دستور الجمعية التأسيسية والتي انخفضت نسبة المشاركة فيه إلى 32,9% ثم استفتاء 2014 على دستور لجنة الخمسين والذي بلغت نسبة المشاركة فيه 38,6%(حيث ربط الكثيرون ممن قالوا نعم الموافقة على استفتاء الدستور بالميل نحو الاستقرار)، وذلك كما يتضح من جدول رقم (11-8)، وكان معظم المصوتين من الريفيين لتزايد الدوائر الانتخابية بالريف.

ويتضح من ذلك تزايد نسبة المشاركة السياسية للمواطنين بعد ثورة يناير وزيادة وعى المواطينين بأهمية الاستفتاء على الدستور لتحديد مصير البلاد ، وذلك بالمقارنة بالفترات السابقة للثورة .

جدول رقم (11-8) نسب المشاركة فى الاستفتاءات الدستورية بعد ثورة يناير 25

البيان	% التصويت		أصوات صحيحة	أصوات باطلة	% المشاركة	عدد المقيدين بجداول الانتخابات بالمليون
	نعم	لا				
استفتاء 2011 على التعديلات الدستورية	14,192 %76,6	4,174	18,366	0,171	%41,1	45,4
استفتاء 2012	15,693 (%63,83)	6,061 36,17	16,754 98,22	303,395 1,78	%32,9	51,918
استفتاء 2014	19,985	0,381	20,366	246,3	38,6	53,4

المصدر : حسبت من بيانات اللجنة العليا للانتخابات

11-4-2-1-2 الانتخابات البرلمانية قبل وبعد ثورة يناير

تعتبر الانتخابات البرلمانية أكثر أهمية من الاستفتاءات على الدستور ومن انتخابات الرئاسة نظرا لقوة الحشود المرتبطة بها ولتشابك المصالح الفردية والجماعية في مختلف الدوائر الانتخابية ، ولم تشهد مصر قبل ثورة يناير برلمان حقيقي يعبر عن أمال وطموحات المواطن المصري ، ولذلك فليس من الغريب ان تنخفض المشاركة السياسية فى هذه الفترة ، وخاصة في الريف ، كذلك شهدت الانتخابات البرلمانية السابقة للثورة (انتخابات 2010) تزويراً فى نتائج الانتخابات لصالح الحزب الوطني الحاكم للبلاد وتم استبعاد أحزاب المعارضة في هذه الانتخابات، كما تم التخلص من الأحزاب المستقلة ، وجاءت النتائج مزورة باستحواذ الحزب الحاكم على معظم مقاعد البرلمان (97%)[1]

فى ظل نسبة مشاركة وصلت الى 25% على عدد 508 مقعد ويعتبر ذلك من أهم أسباب اندلاع ثورة يناير المجيدة نتيجة إحساس المواطن بالإحباط الشديد وعدم القدرة على التغيير او تحسين أحواله ، كذلك يلاحظ استحواذ الأحزاب الدينية مثل حزب الحرية والعدالة والنور على نتائج انتخابات 2012 فى مقابل استحواذ الحزب الوطني الديمقراطي على نتائج 2010 ،ويلاحظ انه مثلما تم الاعتماد على أصوات الريفيين فى برلمان 2010 فقد تم الاعتماد عليها أيضا فى برلمان 2012 م وفى كلا الحالتين يكون الاعتماد على الأصوات تحت ضغط الفقر وارتفاع نسبة الامية والجهل فى الريف المصري لذلك فلم يكن من المستغرب ان تأتى الانتخابات فى الحالتين اعتمادا على اصوات الريفيين ،ومن المتوقع ان يقدم قانون تقسيم الدوائر الانتخابية خلال الفترة القادمة حلولاً للعديد من معوقات المشاركة السياسية من جهة وللحيلولة دون استحواذ حزب معين او فصيل معين أو دائرة انتخابية على مقاعد البرلمان من جهة اخرى .

[1] www.sis.gov.egLarLpolitics/parties

)

جدول رقم(11-9) انتخابات مجلس الشعب قبل وبعد ثورة يناير

وجه المقارنة	برلمان2010	برلمان 2012
% المشاركة	%25	%54
عدد المرشحين	5058	7195
عدد المقاعد	508	508
عدد الناخبين	25495237	2583713
عدد الدوائر الانتخابية	4930	4339
نظام الانتخاب	فردى	قوائم نسبية على ثلثين القوائم وفردي على الثلث الباقي
نتائج الانتخابات (الأحزاب الفائزة فى الانتخابات)	الحزبالوطني الديمقراطي97% حزب الوفد2,4% حزبالتجمع الوطني الديمقراطي	حزب الحرية والعدالة 43,7 حزب النور 22,04 حزب الوفد7,67 3المصريين الأحرار 2,95 البناء والتنمية 2,56 أحزاب أخرى

المصدر : اللجنة العليا للانتخابات – بيانات مختلفة.

11-4-2-1-3 انتخابات مجلس الشورى

لم تحظى انتخابات مجلس الشوري بالاهتمام الكافى من المواطنين مثل الانتخابات البرلمانية حيث كثرت الاراء المطالبة بالغاء مجلس الشورى بعد الثورة والاكتفاء بمجلس الشعب فقط توفيرا للنفقات ، وقد اجريت انتخابات 2012 على مرحلتين يومى 29 ، 30 يناير (بعكس انتخابات 2010 اجريت فى يوم واحد) , وشهدت هذه الانتخابات انخفاضا فى نسبة المشاركة كما يتضح من الجدول رقم (11-10)،كما كانت هذه الانتخابات تحت اشراف قضائى كامل ، واستحوذ حزب الحرية والعدالة على معظم المقاعد بنسبة 58%.

جدول (11-10) المشاركة السياسية في انتخابات مجلس الشورى (2010- 2012)

البيان/السنة	2010	2012
عدد ا لمقيدين	40000000	50376800
عدد المدعوين لانتخابات في الدوائر المعنية بالتجديد	25435966 دور أول 2852300 دور ثاني	50376800
إجمالي المرشحون	453	2833
عدد المقاعد	88	180
نسبة التصويت	30,8	7,2% للفردى ، 7,67% للقوائم
نتائج الانتخابات	الحزب الوطنى 80 مقعد	. الحرية والعدالة 105 . حزب النور45 مقعد . الوفد 14 مقعد . الكتلة المصرية 8 مقعد . . الحرية 3 مقاعد . السلام الديمقراطى مقعد واحد
الاشراف القضائى	لا يوجد	يوجد
مدة العضوية	6 سنوات	4 سنوات

مصدر : اللجنة العليا للانتخابات – بيانات مختلفة.

11-4-2-1-4 انتخابات المجالس الشعبية المحلية :

كانت اخر انتخابات للمجالس الشعبية المحلية عام 2008بلغ عدد المرشحين لها على مستوى الجمهورية 57540 مرشحاً يتنافسون على 52 الف مقعد ، بلغ عدد المرشحين المستقلين 3000 مرشح حيث تشير النتائج: الى[1] أن عدد مرشحي الحزب الوطني الديمقراطي 52000 ، وعدد مرشحى حزب التجمع 234 مرشح بينهم 16 سيدة ، اما حزب الوفد فتقدم بـ 508 مرشح بينهم 24 سيدة ، في حين ان حزب الجبهة تقدم بنحو 16 مرشح لا يوجد بينهم نساء ، اما مرشحوا الاخوان فبلغ عددهم 23 مرشح.

والجدير بالذكر ان المجالس المحلية قبل ثورة يناير لم يكن لها دور فى خدمة الشعب وكانت قد تحولت خلال فترة النظام السابق الى بؤر للفساد السياسي والمالي حيث تم إهدار مليارات الجنيهات فى مشروعات وهمية لا تدر دخول للدولة بالإضافة الى تزايد ظواهر الرشوة فى المحليات ووجود العديد من وقائع الاختلاسات ، هذا بالاضافة الى مساهمتها فى تزوير الانتخابات التشريعية اما بالترغيب او بالترهيب .، وعدم قيامها بدورها الرقابى المنصوص عليه فى القانون .

---

[1] الجمعية المصرية للنهوض بالمشاركة الشعبية ، مرصد حالة الديمقراطية .

وبعد ثورة يناير زادت المطالبات بإلغاء المجالس المحلية وحلها بإعتبارها احد صور الفساد، وباعتبارها أحد ادوات النظام السابق حيث تعمل على تحقيق اهدافه وغاياته ، وانه ليس من المقبول استمرارها بعد سقوط رأس النظاملذلك فقد ت محلها بقرارمن المحكمة ، وكان من المقرر اجراء انتخابات اخري في عام 2011 ولم يتم اجراءها حتى الان.

11-4-2-1-5 الانتخابات الرئاسية:

تعتبر الانتخابات الرئاسية من أهم الانتخابات التي جرت بعد ثورة يناير نتيجة لأنها كانت أول انتخابات ديمقراطية يشعر فيها المصريون أنهم هم بأنفسهم الذين يحددون من يحكمهم، ولتزايد رغبة المصريين من جهة أخرى في انتهاء المرحلة الانتقالية التي طال أمدها وتحقيق استقرار البلاد. ارتفع عدد المرشحين انذاك إلى حوالي 13 مرشح وذلك على خلاف انتخابات الرئاسة فى 2005، البعض منهم ينتمي لأحزاب والبعض من رموز النظام السابق ومنهم المستقل، وتم إجراء هذه الانتخابات تحت إشراف قضائي تام وبإشراف اللجنة العليا للانتخابات وقد ارتفعت نسبة المشاركة فى هذه الانتخابات مقارنة بانتخابات الرئاسية عام 2005 (23%) حتى وصلت الى46,4% في الجولة الأولى, 51,73 % في الجولة الثانية ، وقد أدى تشتت الأصوات بين مرشحي الثورة إلى انحسار المنافسة بين مرشحين وصلا إلى جولة الإعادة احدهما من رموز النظام السابق وهو الفريق أحمد شفيق – آخر رئيس وزراء في عهد مبارك.

جدول (11-11) نتائج الانتخابات الرئاسية 2005، 2012 ,2014

المؤشر	2005	2012		2014
		الجولة الأولى	الجولة الثانية	
إجمالي عدد الناخبين المقيدين في الجداول الانتخابية	32768833	50996079	50958794	53591273
عدد المرشحين	11	13	2	2
نسبة االتصويت	%23	46,42	%51,85	%47,5
إجمالي عدد الأصوات الصحيحة	_	232650516	25577511	24227380
إجمالي عدد الأصوات الباطلة	_	406720	843252	1036411
نتائج الانتخابات	فوز مرشح الحزب الوطنى محمد حسنى مبارك	فوز مرشح حزب الحرية والعدالة محمد مرسى والمرشح المستقل احمد شفيق	فوز محمد مرسى عن حزب الحرية والعدالة	فوز المشير عبد الفتاح السيسي

المصدر: جريدة الأهرام، بتاريخ 9 سبتمبر2005، العدد 43376، اللجنة العليا للانتخابات الرئاسية، الموقع الرسمي للانتخابات الرئاسية ، 2012.

تتتتتتتتتت

والأخر من حزب الحرية والعدالة التابع لجماعة الإخوان المسلمين حيث اشتدت المنافسة بينهما لتأتى النتيجة بفوز مرشح حزب الحرية والعدالة د محمد مرسى والذي تولى الحكم في مايو2012 بنسبة 51,8% مقابل 48,% للمرشح احمد شفيق وليتم عزله بعد ثورة 30 يونيو نتيجة لسوء الأداء والعديد من المشاكل الاقتصادية التي مرت بها البلاد خلال الفترة الانتقالية . وعموما تختلف هذه النتائج عن انتخابات الرئاسة لعام 2005 والتي فاز فيها كل من الرئيس السابق حسنى مبارك بنسبة 88% ، وفاز منافسه د/ أيمن نور مرشح حزب الغد بنحو7,5% ، ونعمان جمعة مرشح حزب الوفد بحوالي 2,9% من حيث ارتفاع نسب المشاركة وتنوع المرشحين ، بالاضافة الى ان انتخابات 2012 جرت فى مناخ اكثر تنافسية فى ظل خروج الحزب الوطنى من الانتخابات والعملية السياسية بالاضافة لتوافر الشروط اللازمة لنزاهتها من[1] تنقية كشوف انتخابية واشراف قضائى كامل، اما انتخابات الرئاسة لعام 2014 والتى اكتسبت اهميتها من حيث تحديدها لخارطة الطريق التى تم الاتفاق عليها بعد عزل محمد مرسى بعد اندلاع المظاهرات التى طالبت برحيله عن السلطة وكانت نتيجتها فوز المرشح عبد الفتاح السيسى بنسبة اصوات بلغت 96,91% فى مقابل 3,07% لحمدين صباحى لمرشح المنافس.

11-5 المشاركة السياسية للريف فى الاستحقاقات الانتخابية

يعتبر الريف المصرى كتلة تصويتية كبيرة لا يمكن لأى مرشح النجاح بدونها فالريف كما سبق القول يمثل اكثر من 57% من عدد السكان ويشكل حوالى 74% من الدوائر الانتخابية على مستوى الجمهورية[2]، وبالرغم من ذلك فإنه دائما منسياً ولا يتم تذكره الا اثناء الانتخابات ، الملاحظ أن أعضاء مجالس الشعب والشورى فى المناطق الريفية كانوا لا ينظرون إلى الريف إلا أثناء الانتخابات ، فيظل الريف مهملا لا يتم تقديم خدمات له والدليل على ذلك التدهور والتدني الواضح في البنية التحتية للريف وفى سوء الخدمات المقدمة وتراجع المؤسسات الريفية بالإضافة الى انتشار المحسوبيات والرشاوى ، أما أثناء الانتخابات فيتم تقديم الخدمات والسلع العينية والسلع المعمرة للفقراء فى الريف مقابل أصواتهم الانتخابية ، بالإضافة لقيام البعض من المرشحين بإجراء تطوير ما فى جزء من البنية التحتية كإنشاء طريق أو إصلاح طريق او بناء مدرسة..او تقديم علاج للأفراد...الخ وذلك لشراء الأصوات . ومن ثم يتم استغلال فقر وجهل ومرض الريفيين في الدعاية الانتخابية بشكل كبيربما يعنى ان الاهتمام بالريف موسمى ، من ناحية اخرى ظل الريف لسنوات طويلة بعيدا عن ممارسة العملية السياسية بمعناها الحقيقى فقد اقتصر اهتمام الريفيين بالعملية السياسية على التصويت فقط في الانتخابات كما اقتصر أيضا على المستوى المحلى المحيط بهم اى داخل القرية فقط مثل انتخاب العمد ، الجمعيات الزراعية، حيث كان ينظر إلى هذا النوع من الانتخابات على إنها تشكل جانباً من جوانب القوة والمصالح داخل

---

[1] د/ يسرى العزباوى بين الاستقرار والتغيير الخرائط التصويتية المحتملة للانتخابات البرلمانية القادمة ، البوابة نيوز 2012/1/28.

[2] محمد السنى ، الثورة المصرية والطبقات الاجتماعية صاحبة المصلحة فى التغيير ،موقع مصرس على الانترنت ، 2003/12/26

القرية، ومن ثم انعدمت مشاركة الريفيين في باقي الانتخابات على المستوى القومي وقد ساهمت عدة عوامل في عزوف الريفيين عن المشاركة في العملية السياسية منها انعدام الثقة في العملية الانتخابية برمتها نتيجة عمليات التزييف والتزوير التي تتم لصالح البعض، وغياب اى ضمانات رقابية للعملية الانتخابية ،ومن ثم إيمان الريفيين بأن صوتهم ليس له قيمة فى ظل هذا الواقع وانه لن يغير من النتيجة المستهدفة خاصة في ظل انتشار ظواهر مثل تسويد البطاقات الانتخابية ، وتقفيل الصناديق الانتخابية ، بالإضافة الى سيطرة فئات معينة على الحياة السياسية ، بالإضافة إلى عوامل أخرى تمثلت في عدم قدرة الأحزاب السياسية على استقطاب الريفيين للعمل السياسي ، هذا علاوة على سيطرة فئات معينة فى الريف على المشهد السياسي تمثلت فى عائلات معينة او قبائل معينة بحيث انتشرت ظاهرة العصبيات فى الريف وخاصة اثناء الانتخابات ومن ثم انعدم الأمل لدى الريفيين فى الترشح للانتخابات وممارسة العمل السياسي واقتصر الأمر على التصويت فقط ، كل هذه الأسباب بالإضافة إلى أسباب أخرى ادت الى عزوف الريفيين عن المساهمة فى العملية السياسية حيث ينظر الريفيين الى العملية الانتخابية بأنها عملية شكلية لا تؤدى الا لتعطيل مصالحهم واعمالهم .

ومن ثم يلاحظ عدم وجود اى مشاركة حقيقية للريفيين في إدارة شئون بلادهم خلال فترات ما قبل ثورة يناير ، لذا فليس من المستغرب خروج حشود الريفيين من مختلف قرى ومحافظات مصر أثناء ثورة يناير الى الميادين المختلفة املاً فى تغيير هذه الأوضاع، وقد شهدت فترة ما بعد الثورة حراكا سياسيا ريفياً جديدا تمثل في ارتفاع نسبة المشاركة في جميع الاستحقاقات الانتخابية التي تلت الثورة حيث كان لنجاح الثورة والتفاؤل بمستقبل أفضل دور كبير في إقبال الريفيين على التصويت في العملية الانتخابية ، بالإضافة إلى ذلك فإن الشيء الأبرز في جميع الاستحقاقات الانتخابية التي جرت بعد ثورة يناير هو مشاركة المرأة الريفية بشكل كثيف حيث اقتصرت المشاركة على عملية التصويت فقط.

من ناحية اخرى فقد ادت الفوارق التنموية بين الريف والحضر الى تغير اتجاهات التصويت، حيث ارتبط التصويت فى مرحلة منه بالحالة التنموية ففى الصعيد الذى ترتفع فيه معدلات الفقر وخاصة فى الريف فقد اتجه التصويت تجاه الاسلاميين فى انتخابات 2012 سواء البرلمانية او الرئاسية وذلك مقابل تصويت الريفيين فى الوجه البحرى لصالح التيار المدنى او لرجل الدولة الاقوى باعتباره الأقدر على قيادة البلاد واتجاه البعض منهم أيضاً للتصويت لفلول النظام السابق.

ونستخلص من ذلك انخفاض المشاركة السياسية فى الريف المصري قبل ثورة يناير وتزايد هذه المشاركة بعد الثورة نتيجة التفاؤل بمستقبل جديد للبلاد تتحقق فيه العيش والحرية والعدالة الاجتماعية .

خخخخخخخخ

نتائج الدراسة والتوصيات

جاءت ثورة 25 يناير على حين غرة، وإن كان هناك العديد من الارهاصات التى بدأت قبل 25 يناير بعدة سنوات ، تنذر من له خبره ودراية اجتماعية وسياسية بأن هناك أمراً أو حدثا جسيما سوف يقع. ولقد وقع بالفعل في 25 يناير 2011م وما بعدها.

وكان نتيجة هذا الحدث هو عديد من التفاعلات في المجتمع جزئياً وكليا في قطاعاته وفي مؤسساته بل وفي أفراده أنفسهم الذين استوعبوا الحالة والذين لم يستوعبوها.

نتيجة لذلك حدثت تغيرات عديدة لم تكن متوقعة أو بعضها كان متوقعاً منها الاقتصادى والاجتماعى والسياسي وغيرها من التغيرات التى ضربت بكل جوانب المجتمع. هذه التغيرات كان لها إنعكاساتها التى اثرت في جميع مكوناته وعناصره. وأدت إلى العديد من الآثار الموجبة والسالبة في مختلف أركانه.

ومن ثم جاءت هذه الدراسة لرصد تلك التغيرات ومعرفة آثارها الايجابي منها والسلبى للتعرف على التوجهات وتحديد آثارها وكيفية توجيه ما هو سلبى منها. وكذلك الاستفادة من تلك الفرصة التاريخية في معايشة ثورة شعبية كاملة واستخدام وسائل وأساليب لقياسها وتحديد اتجاهاتها، وفي نفس الوقت التحوط للتغيرات السلبية التى تعوق عملية التنمية القومية الشاملة والريفية منها على وجه الخصوص. وقد تم اختيار الفترة 2010/2009، 2012/2011 كفترتى دراسة للمقارنة والتحليل.

وتقع الدراسة فى 11 فصل تناول الاول منها التغيرات الاقتصادية الكلية الحادثة فى الاقتصاد المصرى قبل وبعد قيام الثورة من حيث الناتج القومى الاجمالى ومعدلات النمو والادخار والاستثمار وغيرها ، كما تعرض الفصل الثانى لنظرة تاريخية على عملية التنمية الزراعية في مصر والتعرف على اوضاع القطاع الزراعى بعد الثورة ، فيما تناول الفصل الثالث أوضاع الأمن الغذائي في الريف المصري قبل وبعد ثورة يناير وكذلك التغيرات فى التجارة الخارجية الكلية والزراعية على وجه الخصوص ،كما تناول الفصل الرابع التغيرات في نمط الحيازات والأسعار والإيجارات المزرعية قبل وبعد الثورة والاجراءات التى تمت بعد الثورة بشأنها ، فيما تعرض الفصل الخامس لموضوع التعديات على الأراضى الزراعية والتعرف على الأسباب والدوافع و التغيرات التى تمت بشأنه ، اما الفصل االسادس فتناول التغيرات في أوضاع العمالة الزراعية والريفية والأجور وصافي العائد قبل وبعد ثورة يناير ، فى حين تناول الفصل السابع أهم التغيرات الحادثة في المؤسسات والمنظمات الريفية والخدمات المساندة قبل وبعد الثورة من حيث الجمعيات الزراعية ، بنك الائتمان الزراعى ، الوحدات المحلية القروية ، دور الارشاد الزراعى كأحد الخدمات المساندة فى القطاع الريفى والزراعى ، اما الفصل الثامن فتناول أوضاع التنمية البشرية فى الريف المصرى وما طرأ عليها من تغيرات قبل وبعد الثورة بالاضافة للتعرف على ، واحوال الهجرة الريفية،وأحوال المرأة الريفية والنوع.

فى حين تناول الفصل التاسع أوضاع القضاء المصرى قبل وبعد ثورة يناير ومدى تأثر الريف بهذه الأوضاع ، اما الفصل العاشر فقد تناول أوضاع الاعلام وخاصة الاعلام الريفى ومدى تأثيره على الريفيين ومدى تأثرهم به ودوره فى التنمية الريفية.

في حين تعرض الفصل االحادى عشر لأوضاع المجتمع المدنى وأحواله والتغيرات التى حدثت فى كل من الجمعيات ألأهلية والنقابات ، وكذلك التغيرات فى المشاركة السياسية وبشكل خاص المشاركة السياسية فى الريف ومدى التغير فيها قبل وبعد الثورة، وبناء عليه توصلت نتائج هذه الفصول الى :

<u>أولاً التغيرات الاقتصادية : تمثلت اهم التغيرات الاقتصادية التى حدثت بعد ثورة يناير : فى</u>

- انخفاض معدل النمو الاقتصادى من 5,1% عام 2010/2009 الى 2,2% عام 2012/2011 بسبب انخفاض معدل الادخار من الناتج المحلى الاجمالى من 17,8% قبل الثورة الى 11,7% بعد الثورة اى عام 2012/2011، وانخفاض معدل الاستثمار المحلى من 19,2% الى 18,7%، وانخفاضه من اجمالى الاستثمار من 43,5% قبل الثورة الى 37,1% بعد الثورة كما إنخفضت معدلات الزيادة السنوية في الإستثمار الخاص خلال نفس الفترة من 11,1% إلى 5,9% ثم أصبحت سالبة في عام 2013/2012 بنسبة 0,8% ، كما إنخفضت حصة قطاع الزراعة من اجمالى الإستثمار الخاص من 3,1% إلى 1,8%، واتجاه الاستثمار الخاص بعد الثورة الى انتاج سلع وخدمات لا تتناسب مع احتياجات ورغبات أصحاب الدخول الدنيا ومنهم السكان الريفيون .
- تزايد العجز فى الموازنة العامة للدولة منذ قيام الثورة الى ثلاثة أمثاله عام 2013/2012 بالمقارنة بعام 2010/2009، وزيادة حصة العجز من الناتج المحلى الاجمالى من 10,2% الى 18,5% خلال نفس الفترة وكان لذلك تأثيره السلبى على الريفيين بشكل خاص ، كان لزيادة الأجور تحت ضغط المطالب الفئوية بعد الثورة الدور الأكبر فى تزايد هذا العجز بالاضافة الى تزايد الدعم من 28,1% عام 2010/2009 الى 33,5% عام 2013/2011(يشكل دعم المواد البترولية الجزء ألأكبر من الدعم بحوالى 68% من حجم الدعم خلال الفترة من 2009/2008– 2012/ 2013 ، وهو لا يخدم الفئات الفقيرة فى الريف).
- ارتفاع العجز فى ميزان المدفوعات من 9,8 مليار دولار عام 2011/2010 الى 11,3 مليار دولار عام 2012/2011.
- انعكست الاوضاع السابقة على مجموعة من الظواهر التى وقع عبؤها على الريفيين بشكل خاص ومن أهمها ارتفاع كل من معدلات التضخم و البطالة والفقر.
- انخفاض المساحات المنزرعة من المحاصيل المختلفة منذ عام (2011/2010) بنحو 27.5 ألف فدان واستمرار الانخفاض خلال الفترة (2014/2011) بنحو 44.5 ألف فدان. كما اكدت الدراسة على أن هناك استمرارية في تناقص المساحة الارضية المزروعة ما لم تكون هناك تشريعات حقيقية لوقف ذلك الامر كما اشارت الدراسة الأن التوسع في الاستصلاح لا يتماشي مع تناقص المساحة الزراعية بدليل تزايد النقص في المساحة المزروعة في سنوات ما بعد الثورة.

- زيادة الانتاجية الفدانية من بعض المحاصيل الزراعية، والرئيسية منها علي وجة الخصوص خلال الفترة (2012/2009) من محاصيل القمح والقطن من2,681، 0,989 طن للفدان عام 2009 الى 2,782، 1,325طن/فدان بعد الثورة ،حيث يرجع ذلك لعوامل غير اقتصادية لا يمكن البناء عليها ولا يمكن قياسها قد يكون لها الاثر الاكبر في زيادة الانتاجية الفدانية مثل حافز الثورة والتصميم والرغبة العامة في اثبات الذات؛ توفر الايدي العاملة الزراعية نتيجة لعودة العمالة من الخارج وكذلك الركود في قطاعات الصناعة والخدمات والسياحة واتجاه الايدي العاملة إلى قطاع الزراعة ، فيما انخفضت انتاجية الفدان من محاصيل رئيسية اخرى مثل الأرز،الذرة الشامية ، الفول ، قصب السكر من 4,031 ، 3,383، 2,203، 48,84 طن/فدان قبل الثورة الى 4,003، 3,297، 1,739 45,3 طن/فدان ، كما زادت نسبة الاستثمار الزراعي من جملة الاستثمارات القومية من 2,9% من إلى 3,4% عام 2013/2012. وايضا الاستثمارات الزراعية من نحو 6,7 مليار جنيه عام 2010/2009 إلى نحو 8,38 مليار جنيه خلال الفترة2013/2012. مما يعنى ان هناك اتجاه نحو تنمية القطاع الزراعي خلال الفترة القادمة ، ، كما زادت الأرقام القياسية لأسعار المنتجين والمستهلكين بحوالى 17,5%، 17,8% ما بين عامى 2010/وكذلك زاد الرقم القياسي لاسعار الطعام والشراب بحوالى 26,1% خلال نفس الفترة .
- أن أوضاع الميزان الغذائى مثلت امتداداً طبيعياً للأوضاع السائدة فيما قبل ثورة 25 يناير، فقد استمرت زيادة الواردات من الحبوب وخاصة القمح على الرغم من الإستمرار في تحسن أوضاعه الإنتاجية نتيجة وجود سياسة سعرية واضحة له من خلال إعلان سعر ضمان قبل موعد الزراعة بوقت كافي، كما استمرت واردات الذرة الشامية في الزيادة، وظلت أوضاع الميزان الغذائي للأرز تتأثر بسياسات التجارة الخارجية التى تتبعها الحكومة بالنسبة لصادرات محصول الأرز، وظلت أوضاع الحاصلات الغذائية البستانية من الخضر والفاكهة تحقق فائضاً استمراراً للأوضاع السابقة، وظل الإنتاج المحلى من مجموعة البقوليات وأهمها الفول والعدس منخفضاً مع تزايد الواردات منها، وبالنسبة للمحليات فقد استمر إنتاج سكر القصب في الزيادة واستمر إنتاج سكر البنجر في الارتفاع، أما فيما يتعلق بمجموعة الزيوت النباتية فلقد استمرت كميات الواردات منها في الزيادة بدرجة كبيرة، وبالنسبة للمنتجات الغذائية الحيوانية فلقد انخفض إنتاج مختلف أنواع اللحوم الحمراء مع زيادة كمية الواردات، الأمر الذى يتضح معه أنه لم تحدث أى تغيرات تذكر في هيكل الميزان الغذائى المصرى في الفترة التى تلت ثورة 25 يناير وذلك نتيجة استمرار السياسات الزراعية كما هى وكذلك توجهات السياسة العليا للدولة بدون أى تغيير هيكلي.

- ارتفاع الفجوة الغذائية للمحاصيل والمنتجات التى يتم إستيرادها بشكل رئيسى مثل الحبوب ومحاصيل البذور الزيتية، والزيوت النباتية، والمنتجات الحيوانية في الفترة التالية لثورة 25 يناير.
- كما كانت مؤشرات الاكتفاء الذاتى للسلع الغذائية خلال الفترة التى تلت ثورة 25 يناير امتدادا لنفس المؤشرات خلال الفترة السابقة على الثورة، أى أنه لم تحدث أية تغيرات تذكر في مؤشرات الاكتفاء الذاتى من أهم السلع الغذائية في مصر في الفترة التى تلت ثورة 25 يناير عن الفترة السابقة للثورة وذلك نتيجة لاستمرار السياسات الزراعية كما هى وكذلك توجهات السياسات الاقتصادية التجارية والمالية والنقدية في نفس السياق بدون أى تعديل هيكلي.
- فيما يخص أوضاع الميزان التجاري الكلى والميزان التجاري الزراعي والغذائي في مصر، وكذلك أوضاع فجوة التجارة الخارجية الزراعية، وفجوة التجارة الخارجية الغذائية ونسب تغطية الصادرات الكلية والزراعية والغذائية للواردات الكلية والزراعية والغذائية قبل وبعد ثورة 25 يناير تبين وجود اتجاه متناقص لجميع تلك المتغيرات بعد ثورة 25 يناير عما كانت عليه الأوضاع قبل الثورة مع تفاوت نسب ذلك التناقص، فعلى الرغم من زيادة قيمة الصادرات الكلية كمتوسط خلال عامي 2011، 2012 عن مثيلتها في عامي 2009، 2010، إلا أن معدل الزيادة الأعلى في قيمة الواردات الكلية خلال عامي 2011، 2012 عن مثيله في عامي 2009، 2010 أدى إلى تزايد قيمة فجوة التجارة الخارجية الكلية من 135,347 مليار جنيه كمتوسط لعامي 2009، 2010 إلى 207,252 مليار جنيه كمتوسط خلال عامي 2011، 2012 و بنسبة تقدر بحوالي 153%، وكذلك فإنه على الرغم من زيادة الصادرات الزراعية خلال الفترة التالية لثورة 25 يناير فإن معدلات الزيادة الأكبر في قيمة الواردات الزراعية أدت إلى زيادة قيمة فجوة التجارة الخارجية الزراعية بنسبة تقدر بحوالي 154% وهى مساوية تقريباً لنسبة الزيادة في قيمة فجوة التجارة الخارجية الكلية، أما بالنسبة لأوضاع التجارة الخارجية للسلع الغذائية فإنه على الرغم من زيادة صادراتها خلال الفترة التي تلت ثورة 25 يناير فإن زيادة معدل الواردات الغذائية بعد الثورة أدى أيضاً إلى زيادة فجوة التجارة الخارجية للسلع الغذائية بعد الثورة إلى 228% أى بأكثر من الضعف وتتجاوز قيمة تلك الفجوة كل من فجوتى التجارة الخارجية الكلية، والتجارة الخارجية الزراعية بحوالي 75%، الأمر الذي يلقى بظلاله على أوضاع الأمن الغذائي في مصر خاصة وأن مصرمن الدول المستوردة الصافية للغذاء ، كما اشارت الدراسة الى ان التزايد فى استيراد السلع الغذائية لازال يأخذ اتجاهاً صعودياً وضاغطاً على الميزان التجاري بالرغم من الزيادات المنخفضة فى انتاج بعض المحاصيل الغذائية، وإلى تزايد أثر العوامل الضاغطة والمؤدية لتزايد عجز الميزان التجاري الغذائي بعد ثورة 25 يناير نتيجة بعض العوامل والتي من أهمها الضغوط التي تعرض لها الجنيه المصري مع تآكل جزء كبير من احتياطيات النقد الأجنبي الأمر الذي أدى لتزايد أسعار استيراد السلع الغذائية،

- بالنسبة لأوضاع الحيازات الزراعية بعد ثورة يناير فقد تمثلت اهم التغيرات فى هذا المجال فى تطبيق الحيازات الالكترونية ، مشروع إصدار قانون لتنظيم التعاونيات الزراعية في عام 2012، إصدار مشروع لتعديل قوانين الإصلاح الزراعي بهدف حل مشكلة الورثة وتسليم العقود النهائية لتمليك الأراضي وحل مشكلة صرف تعويضات للمتضررين من قانون الإصلاح الزراعي ومشكلة أسعارالأراضي.
- ان معظم المحاصيل الزراعية شهدت ارتفاعا فى اسعارها المزرعية بعد ثورة يناير 2011 بالمقارنة بما كانت عليه هذه الاسعار قبل الثورة ، وكانت اكثر المحاصيل تأثراً بالثورة المحاصيل الزيتية والتى ارتفع متوسط السعر المزرعى لها بعد الثورة بنحو 483 جنيه/للأردب بسبب اهميتها فى التصنيع، ثم محاصيل القمح والعدس والقصب وبنجر السكر والاعلاف والتى بلغت نسب الزيادة فى الاسعار المزرعية لها بعد الثورة حوالى 42%،39%،35%،24%،24% لكل منهم على الترتيب فى حين انخفضت الأسعار المزرعية لكل من محاصيل الكتان ، الخضر ، البرسيم وبلغت نسب الانخفاض 50%، 37%،4% على التوالى لكل منهم حيث أرجعت الدراسة هذا الانخفاض لسوء الاوضاع الامنية في المقام الاول والتي اثرت سلبا علي نقل المحاصيل وعدم اقبال المشتريين علي المجازفة بالنقل عبر الطرق الرئيسية بالاضافة الي ازمة السولار والبنزين واثرها السلبي علي الانتقال بين الاسواق ايضا. كما اشارت الدراسة الى ارتفاع قيمة ايجارات الاراضى الزراعية بعد الثورة بالمقارنة بفترة ماقبل الثورة لتبلغ اقصاها فى الاراضى المزروعة بالمحاصيل الزيتية وبنجر السكر ثم الفول البلدى ، البرسيم بنسب زيادة بلغت نحو 41%،33%،22,7%،20,9% وكانت اقل نسبة ارتفاع فى محصول العدس ، بالاضافة الى ارتفاع الأهمية النسبية للإيجار بالنسبة لصافى العائد فى محاصيل الفول وبنجر السكر بعد الثورة بالمقارنة بقبل الثورة وذلك بنسب 15,5%،1,85% لكل منهم على التوالى. وانخفاض الاهمية النسبية للايجار بالنسبة لصافى العائد فى كل من محاصيل القمح ، البرسيم، الكتان ، الأعلاف ، بنسب انخفاض بلغت 43,8%،50,7%،58,3%، 27,4%، وأرجعت الدراسة اسباب الانخفاض الى حدوث ثلاثة امور هى انخفاض الايجارات او زيادة متوسط صافى العائد او حدوثهما معاً .
- بلغت جملة مساحة الأراضى الزراعية التى تم التعدى عليها بعد ثورة 25 يناير وتحديدا منذ 2011/1/25 وحتى 2013/2/9 حوالى 44825فدان بعدد حالات تعدى وصلت الى 1038981 حالة تعدى تم ازالة 6152 فدان فى مقابل 38673 فدان لم يتم ازالتهم ، وكانت اكبر المساحات التى تم التعدى عليها بعد الثورة محافظة الغربية 4645 فدان بحالات تعدى بلغت 97998 حالة تعدى ، فى حين كانت اقل المحافظات من حيث المساحة التى تم التعدى عليها هى محافظة شمال سيناء 20 قيراط بعدد حالات تعدى وصل الى ثلاثة حالات

- ان أهم اسباب التعدى على الاراضى الزراعية تفتيت الملكية الزراعية ، تجريف التربة ، الانفلات الأمنى ، تباطؤ الأجهزة الأمنية فى القيام بأدوارها بعد ثورة يناير ، طرق الرى المستخدمة ، تأخير كردونات المبانى من قبل الحكومة ، وجود ثغرات قانونية فى قانون البناء تبرئ المتهمين بالتعدى على الاراضى .
- ارتفاع قيمة الأجور الزراعية بعد الثورة(وهو تأثير ايجابى) نتيجة تناقص عرض العمالة الزراعية فى الريف وذلك لتزايد معدلات الهجرة من الريف سواء داخلية ام خارجية ، الأمر الذى ساهم الى حد كبير فى ارتفاع الأسعار المزرعية للمحاصيل الزراعية لتعويض الزيادة فى الأجور .والتكاليف الفدانية،وقد تزايدت قيمة التغير في الاجور للمحاصيل الهامة محل الدراسة كما تزايدت الأهمية النسبية لهذا التغير ، وانه بالرغم من تناقص قيمة التغير لبعض المحاصيل الهامة الا ان الأهمية النسبية للزيادة في الاجور لا زالت كبيرة وملفتة للنظر وترجع اسبابها للثورة بما تضمنته من متغيرات ، وان اعلى نسبة للتغير فى الأجور خلال فترتى ما قبل الثورة وما بعدها كانت فى محاصيل البرسيم والكتان بنسب زيادة بلغت 108%، 67% على التوالى ، فى حين كانت اقل المحاصيل تأثرا بإرتفاع اجور العمالة القصب والأعلاف والخضر بنسب زيادة بلغت 21%،27%،29% على التوالى ، ورغم الزيادة فى اجور العمالة البشرية للمحاصيل السابقة الا انه لوحظ انخفاض الأهمية النسبية لها من جملة التكاليف المحصولية وخاصة فى محاصيل العدس والمحاصيل الزيتية بحوالى 7%،3% على التوالى ، وكانت محاصيل البرسيم ، والكتان من أكثر المحاصيل ارتفاعاً فى اجور العمالة البشرية بعد الثورة كما زادت اجور العمالة الالية للفدان من المحاصيل الزراعية الرئيسية مثل العدس ، بنجر السكر ، القطن ، الفول البلدى، الأعلاف ، القمح ، المحاصيل الزيتية، البرسيم ، الأرز الصيفى بنسب زيادة بلغت154%،33%،29%،28%،26%،21%،20% ، الا انه لم تنخفض الا فى محصول الخضر بنسبة 6% ، كما اتضح عدم وجود تغير نسبى كبير او ملحوظ فى الاهمية النسبية لأجور العمالة الآلية من جملة التكاليف للمحاصيل محل الدراسة، حيث تناقصت هذه النسبة فى محاصيل القمح ، القصب ، الأرز الصيفى والكتان والمحاصيل الرئيسية بما لا يزيد عن 2% كما كان اثر الثورة ايجابيا علي الفلاح المصري من حيث زيادة صافي العائد لمعظم محاصيل الدراسة والتى ارتفعت بنسب 196%،129 %،122%، 97,8%، 49,7% 46,7%، 45,3%، 28,7%، 8%، 19,7% لمحاصيل العدس، البرسيم ، الكتان ، القمح ، القصب ، المحاصيل الزيتية ، الأعلاف ، بنجر السكر ، الأرز الصيفى ، الخضر ما عدا محصول القطن والذي تناقص صافي العائد الفداني منه بنحو 5,25% بعد الثورة ، كما أثرت الثورة ايجابياً على معدلات العائد بالنسبة للتكاليف المتغيرة والكلية والتى ارتفعت بشكل غير مبرر وخاصة فى محاصيل البرسيم ، العدس، الخضر ، القمح ، الكتان .

بببببببببببب

- أن المؤسسات الريفية لم تشهد تغييرات جوهرية بعد ثورة يناير حيث اتسمت اوضاعها بالثبات فبالنسبة للجمعيات الزراعية فما زالت تعانى من سيطرة الدولة وإسناد مهامها لبنك التسليف والإئتمان الزراعى وقد بلغت أهم التغيرات الحادثة فى مجال الجمعيات الزراعية فى تزايد عدد الجمعيات الزراعية بعد الثورة بحوالى 10 جمعيات بنسبة زيادة بلغت 0.5% ، كما تزايد إجمالى عدد الأعضاء المساهمين فى هذه الجمعيات من 4342 عضو قبل الثورة أى 4552 عضو بعد الثورة بنسبة زيادة بلغت 4.8%، كما تراجع دور التعاونيات فى التسويق الزراعى نتيجة إسناد مهمة التسويق الزراعى إلى القطاع الخاص .وقد أشارت الدراسة فى هذا الصدد إلى أن تركز دور التسويق المحلى للسلع الزراعية ومستلزمات الإنتاج فى القطاع الخاص دون وجود دور موازى للتعاونيات الحقيقية التى تعبر عن فئة صغار المزارعين قد أدى إلى زيادة التوجهات الإحتكارية فى التسويق المحلى للمنظمات الزراعية وتوقعت الدراسة أن يؤدى تطبيق الحيازة الالكترونية الذى تم العمل به مع بداية هذا العام سيكون له دور فى عودة التسويق التعاونى نتيجة ارتباط العلاج بالجمعيات الزراعية مرة أخرى. كما أشارت الدراسة إلى تزايد قيمة المشروعات الاستثمارية فى الجمعيات الزراعية بعد الثورة بنسبة 22,7% وكانت اعلى نسب للزيادة فى مشروعات الامن الغذائي التى حققت زيادة بحوالى 88,2% بعد الثورة ،تليها مشروعات الميكنة الزراعية بنسبة 36,5% ، ورغم ان الدور الأبرز للتعاونيات هو توزيع الاسمدة ومستلزمات الانتاج الا ان ضآلة كميات الأسمدة المتداولة بالجمعيات بالنسبة لإحتياجات المزارعين من السماد ساهم إلى حد كبير فى إرتفاع أسعارها ، اما المعوقات التى تعانى منها الجمعيات الزراعية فلم يطرأ عليها تغيير وهى امتداد لحالتها قبل الثورة ، وبالنسبة لبنك التنمية والائتمان الزراعى فقد شهدت سنوات ما بعد الثورة امتداداً لنفس دور البنك قبل الثورة من حيث التراجع فى اداء الخدمات للمزارعين ومن حيث القروض التى يتم منحها، فقدشهدت فترة ما بعد الثورة توسع البنك فى منح القروض قصيرة الأجل فى مقابل انخفاض حجم القروض متوسطة الاجل وطويلة الاجل نظرا لانخفاض عنصر المخاطرة وسرعة دوران راس المال فى الاولى، كما انخفض حجم القروض الموجهة للانتاج النباتى والحيوانى والسمكى بعد الثورة، كما تم استحداث قروض استهلاكية وقروض الشباب والعاملين ومن ثم يتبين أن القروض التي منحها بنك التنمية والائتمان بعد الثورة لم تكن بقصد زيادة الإنتاج الزراعي وإنما في إطار التسليف التجارى ،كما يلاحظ اختفاء اى إسهامات للبنك فى استصلاح اوإضافة اراضى زراعية جديدة بعد الثورة ، كذلك لا توجد ضمن القروض المقدمة من البنك قروض عينية للمحاصيل الزراعية من مستلزمات انتاج او الات زراعية وخلافه حيث ترك البنك توزيع هذه القروض للقطاع الخاص مما ترتب عليه عدم توفر مستلزمات الإنتاج بالأسعار والكميات والوقت المناسب للفلاح، كما شهدت فترة ما بعد الثورة اتجاهات قوية لتحول البنك الى بنك تجارى يقدم مختلف الخدمات المصرفية التى تقدمها البنوك الأخرى رغم الأراء المعارضة لذلبك والتى ترى ان هذا التحول ستكون له اثاره السلبية على صغار المزارعين الذين سيتجاهلهم البنك فى مقابل استفادة كبار المزارعين منه، ومن ثم نجد ان بنك التنمية فى تراجعه

عن اداء ادواره فى خدمة القطاع الزراعي سيكون لذلك اثره السلبى على الريفيين .، وفى مجال الادارة المحلية قارنت الدراسة بين اوضاع الادارة المحلية فى دساتير ما بعد وما قبل الثورة ،كما تناولت الدراسة اوضاع المجالس الشعبية المحلية قبل الثورة وبعدها واشارت الى التراجع الذى حدث فى ادوارها وخاصة فى الريف المصرى قبل الثورة والغائها بعد الثورة ، كما استنتجت الدراسة تزايد عدد الوحدات المحلية بعد الثورة بالرغم من تناقص عدد المستفيدين من خدماتها ، وانخفاض عدد الخدمات التى تؤديها الوحدات المحلية فى الريف بعد الثورة بالمقارنة بقبل الثورة.

- تراجع الإرشاد الزراعي عن أداء دوره المنوط به خلال السنوات السابقة لثورة 25 يناير وانعكاس ذلك بشكل مباشر على الإنتاج والإنتاجية الزراعية بشكل خاص نتيجة لعدة أسباب منها عدم وجود إرادة سياسيه جادة للنهوض بالإنتاج الزراعي وتنمية الريف، واختلاف الرؤى والتوجهات للقائمين على العمل الزراعي في مصر من وقت لآخر ،تراجع منظومة البحث العلمي في مصر ومن ثم تراجع دوره في النهوض بالإنتاج الزراعي، تزايد التفتت الحيازى في الريف في الفترة الماضية وما أدى إليه من صعوبة تطبيق التقنيات الحديثة في الانتاج أو تحديث الآلات والمعدات الزراعية ومن ثم إعاقة الإرشاد الزراعي عن القيام بدوره الحقيقي في الريف. وقد أدى تراكم هذه الأسباب إلى تراجع مستوى المنتجين الزراعيين في الريف نتيجة ضعف الدور الأرشادى، كما تراجعت الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في الريف وغاب المرشد الزراعي عن الصورة ، واشارت الدراسة الى تناقص نسبة المرشدين الزراعيين من الذكور مقابل تزايدهم فى الاناث مما يعنى دخول اعداد جديدة من الاناث للعمل الارشادى خلال عام 2011 ما يرجع تناقص الذكور فى العمل الارشادى الى البحث عن عمل اخر غير مهنة المرشد الزراعى ، او نقص عدد التعيينات (تم وقف التعيينات بالجهاز الارشادى)،بالإضافة لتراجع الحالة الامنية فى القرى بعد الثورة جعلت المرشدين الزراعيين يحجمون عن العمل بالريف وخاصة لمن يعملون فى المدن.
- تردى اوضاع التنمية البشرية فى الريف وانخفاض مؤشرات التنمية البشرية به وخاصة ما يتعلق بالصحة والتعليم الذى انخفضت مؤشراتهما. كما اشارت الدراسة الى الزيادات السكانية الحادثة بعد الثورة واسبابها والى ارتفاع معدلات الهجرة من الريف الى الحضر سواء قبل او بعد الثورة والى زيادة معدلات الهجرة غير الشرعية.

ان المرأة المصرية كانت ملمحاً هاماً من ملامح ثورة 25 يناير والموجة الثانية لها فى يونيو 2013 كما لعبت ادوار مهمة فى نجاح الثورة ، وانها عانت على مدى عقود طويلة من التهميش والاقصاء اما على الجانب الاجتماعى او الاقتصادى او السياسي وقد ساهمت المشاكل الاقتصادية والاجتماعية التى تمر بها الدولة فى الفترات الاخيرة فى تفاقم وتدنى الاوضاع المعيشية والتعليمية فى الريف المصرى الذى يعانى فى الاساس من التهميش مما انعكس على المراة الريفية التى عانت من ويلات هذه الاوضاع ، وكانت سبباً فى خروجها خلال ثورة يناير – يونيو. وتوصلت الدراسة الى تناقص متوسط عدد المشتغلات من الإناث بالريف من نحو 27868، الى 27074 ألف عاملة كمتوسط للفترتين ماقبل وما بعد الثورة وهذا ما أدى بالطبع إلى زيادة عدد المتعطلات من الإناث بالريف المصري والى انخفاض تمثيل المراة فى الاحزاب السياسية قبل ثورة يناير نتيجة عدم ثقة الاحزاب فى قدراتها من ناحية ، وعدم ثقة النساء فى انفسهن من ناحية اخرى ، وانخفاض ثقة النساء فى انفسهن من ناحية اخرى ، وان الانجازات التى حققتها المراة قبل ثورة يناير كانت ضعيفة جدا بالمقارنة بمؤشرات التمكين العالمية ،ان المراة يتم استخدامها كقوة صوتية فقط اثناء الاستحقاقات الانتخابية وخاصة فى الريف والى تراجع الانجازات التى حققتها المراة قبل ثورة يناير نتيجة سيادة لغة الخطاب الدينى بعد ثورة يناير.

إتسام الأوضاع القضائية قبل ثورة يناير 2011 بعدة خصائص من أهمها التدخل المستمر من قبل المسئولين والرئاسة بالتحديد في شئون السلطة القضائية ،التدخل في الأحكام القضائية لأغراض سياسية وشخصية من خلال إنشاء المحاكم الاستثنائية، تشابك العلاقات بين السلطتين التنفيذية والتشريعية ، وقد ادى إلغاء الإشراف القضائي علي الانتخابات وتزويرها بشكل مبالغ فيه من قبل فلول الحزب الوطنى السابق الى حدوث احتقان فى الاوساط القضائية ، اما بعد ثورة يناير فقد اتسم القضاء المصرى بالعديد من الملامح التى تمثلت أهمها فى تدخل القضاء فى السياسة (تسييس القضاء) ،إيجاد الطرق للالتفاف حول القضاء ،عدم توافر الأمن في قاعات المحاكم ، حدوث انقسامات داخل السلطة القضائية ، مساهمة القضاة بصفة رئيسية في ثورة 30 يونيو ، عدم استقرار القضاء حتي الانتخابات الرئاسية 2014م .

تراجع المحاكم عن اداء دورها وانخفاض عدد القضايا نتيجة يأس الأفراد من الحصول على حقوقهم فى خضم الأحداث التى انشغل بها القضاء واحساسهم بعدم قدرتهم فى الحصول على حقوقهم، حيث انخفض عدد القضايا بأنواعها من 15,3 مليون قضية عام 2009 الى 13,6 مليون قضية عام 2011 كما ادى عدم استقرار الأوضاع الأمنية والسياسية بالبلاد بالاضافة الى وجود قضايا احرى ذات اولوية الى التأخير فى الفصل فى باقى القضايا من ناحية وتأجيل بعضها ، وينعكس هذا ايضا على الريف المصرى الذى عانى بعض افراده من تأجيل الأحكام والفصل فى القضايا مع تكبد عناء ومشقة السفر الى اروقة المحاكم ، بينما لجأ اخرون الى اخذ حقوقهم عبر اساليب اخرى .

٥٥٥٥٥٥٥٥٥

ان الفتـرة منـذ ثـورة ينـاير 2011 وحتـى الان اتسـمت بالاضـطراب الامنـي والسياسـي والاقتصـادي والاجتمـاعي الـذي اثـر بـدوره علـي عـدد الجـرائم بانواعهـا وعلـي كثـرة اعمـال الشـغب وعـدم الرضـا العـام عـن الاداء الشـرطي والاحسـاس بعـدم الامـان الـذي ادي الـي وجـود حلقـات مـن التغيـرات التـي تـؤثر وتتـاثر بمثـل هـذه الاحـداث وخاصـة فـى الريـف المصـرى الـذى كـان الامـن والامـان والتسـامح سـمته الاساسـية قبـل الثـورة ، الا ان ثـورة ينايركـان لهـا تأثيرهـا السـلبى علـى الريـف الـذى اصـبح يعـانى مـن الانفـلات الامنـى وانتشـار حـالات البلطجـة والسـرقة بـالآكراه والقتـل فـى مختلـف المنـاطق الريفيـة نتيجـة تراجـع جهـاز الشـرطة والجهـاز الأمنـى فـى اعقـاب الثـورة عـن القيـام بـأدوارهم ممـا ادى الـى ظهـور العديـد مـن التشـكيلات العصـابية فـى القـرى وانتشـار مظـاهر العنـف والبلطجـة وظهـور سـلوكيات جديـدة على الريف المصرى .

تضاءل دور الاعلام فى الريف مع نهاية فترة التسعينات واتباع الدولة لسياسات التحرر الاقتصادى وتعرض الريفيين لآليات السوق و تراجع دور الدولة ازاء توعية الريفيين وخاصة على مستوى الإعلام الرسميكما استمرت هذه الاوضاع فى ظل ثورة 25 يناير ولم يقوم الإعلام الرسمي بدوره المنوط به في توضيح الحقائق للريفيين الذين استعاضوا عنه بالإعلام الافتراضي عبر شبكات التواصل الاجتماعي بأنواعها المختلفة والتى نجحت فى حشد هؤلاء الريفيين للمطالبة بتغيير أوضاعهم والمطالبة بالعيش والحرية والعدالة الاجتماعية التى طالما حرم منها الريف المصري ،

وقد ادى التجاهل الاعلامى للريف سواء قبل الثورة او بعدها الى وجود العديد من المشاكل التى من الصعب حلها فى المدى القصير ومن اهمها ضعف الوعي الاقتصادي والسياسي لدي المصريين الريفيين وتفشي الامية لديهم ،تمكين الخطاب الديني المتطرف من اللعب بعقول البعض خاصة الاميين منهم ، وزيادة اتجاه الشباب الريفي للهجرة الخارجية وضعف الانتماء لديهم ، ورغم ذلك فإن التأثير الايجابى لدور الاعلام فى الريف المصرى تجلى فى مساهمته الكبيرة فى كسر حاجز الخوف لدى الريفيين وخاصة من السلطة الحاكمة، وكذلك زيادة الوعى السياسي والذى ادى الى زيادة حجم المشاركة السياسية لدى الريفيين والتى ارتفعت بشكل واضح بعد ثورة 25 يناير وظهرت جليا فى ثورة يونيو 2013.

ان المجتمع المدنى لعب دوراً كبيراً قبل واثناء وبعد ثورة يناير من خلال التمهيد للثورة ومن خلال التوعية وكشف قضايا الفساد والتزوير في الانتخابات، وقضايا التعذيب في مصر نشر الوعي بحقوق الإنسان وخاصة بين فئات الشباب والمثقفين والتي شكلت طليعة ثورة يناير،الأمر الذي ساهم في إشعال هذه الثورة، كما لعب دوراً كبيراً أيضا أثناء الثورة من خلال توثيقه ليوميات الثورة، ورصد ومتابعة الانتهاكات التي حدثت للثوار، وتشكيل لجان قانونية لإدارة الأزمات وحل مشاكل المتظاهرين والعمل على تقديم كافة أشكال العون والمحافظة عليهم.وان عدد الجمعيات الاهلية زاد بعد ثورة يناير من 3183 جمعية عام 2009 الى 3551 جمعية عام 2012 بنسبة زيادة بلغت 11,6% حيث ترجع الزيادة لتزايد عدد جمعيات رعاية الفئات الخاصة والمساعدات الاجتماعية فى حين انخفض عدد الجمعيات الخاصة وجمعيات تنظيم الاسرة ، كما تراجعت اعداد المستفيدين من خدمات هذه الجمعيات بعد الثورة بالمقارنة بأعدادها بعد الثورة وخاصة جمعيات التنمية والتى انخفضت اعدادها بنسبة 17,2%بالمقارنة بقبل الثورة ، كما تغيرت منهجية عمل هذه الجمعيات من القضايا التنموية الى التدخل فى الشئون السياسية وقضايا حقوق الانسان الامر الذى اصبح يثير الشكوك حول اغراض هذه الجمعيات وتوجهاتها وخاصة تلك

التى تتلقى تمويل اجنبى .كما اشارت الدراسة الى التغيرات الاجرائية ةالتى تمت بخصوص الجمعيات الاهلية بعد الثورة واهمها ما يختص بتجميد ارصدة تلك الجمعيات وارتباطها بالتمويل الاجنبى .

- عدم حدوث تغييرات جوهرية فيما يختص بالنقابات المهنية ، وان النقابيين فشلوا فى ادارة النقابات التى تم انتخاب اعضائها بعد ثورة يناير ، كما تم تجميد عضوية بعض النقابات بعد الثورة.

بالرغم من قدم التجربة الحزبية فى مصر الا ان الاحزاب قبل الثورة لم يكن لها دور فى الحياه السياسية قبل الثورة ، كما ان الأحزاب التى تشكلت بعد ثورة 25 يناير لم يكن لها ايضا دور فعال بسبب حداثة بعضها من ناحية وضعف خبراتها من ناحية اخرى ، بالاضافة الى عدم توافر التمويل اللازم لها بالاضافة الى عوامل اخرى كان لها دور كبير فى اختفائها من الساحة السياسية ، كما أشار الفصل الى المعوقات التى واجهت الأحزاب فى مصر بعد ثورة يناير ، كما اوضحت نتائج الدراسة تزايد نسب المشاركة فى الاستحقاقات الانتخابية التى تمت بعد ثورة يناير (استفاءات على الدستور ، انتخابات برلمانية ، مجلس شورى ، انتخابات رئاسة الجمهورية) بالمقارنة بنسب المشاركة قبل الثورة .

بالرغم من ضخامة الكتلة التصويتية فى الريف وتشكيله لحوالى 74% من الدوائر الانتخابية الا انه مهمش ولا يتم الاهتمام به الا اثناء فترات الاستحقاقات الانتخابية ، وأن الريفيين يتم شراء أصواتهم الانتخابية اثناء هذه الاستحقاقات قبل وبعد الثورة ،

ان الريف ظل بعيدا عن المشاركة السياسية نتيجة عدة اسباب من اهمها انعدام الثقة فى العملية الانتخابية وغياب اى ضمانات رقابية لها ، وخضوع المشهد السياسي فى الريف للعصبيات، حيث ساهمت تلك العوامل وغيرها فى عزوف الريفيين عن ممارسة العمل السياسي.

- ان ثورة يناير شهدت تزايد فى المشاركة السياسية خلال الاستحقاقات الانتخابية المتتالية بعد الثورة ، وان الفوارق التنموية بين الريف والحضر ادت الى تغيير اتجاهات التصويت لدى الريفيين .

<u>وازاء هذه التغيرات السابقة توصى الدراسة بالآتى :</u>

- العمل على تهيئة المناخ الآمن والجاذب للاستثمار وخاصة فى المجال الزراعى وبما ينعكس على الاستقرار النسبي للقرارات الإنتاجية للمستثمرين في هذا المجال
- توسيع فرص الاستثمار المحلى والأجنبي فى كافة المجالات وذلك من خلال تيسير قوانين الاستثمار والتى تتيح العديد من هذه الفرص أمام جميع المستثمرين بشكل عادل، بالإضافة إلى إيجاد خطط استثمارية مدروسة ومحكمة.
- العمل على الاهتمام بزيادة الانتاج الزراعى من خلال تحسين الانتاجية الزراعية واستصلاح واضافة المزيد من الأراضى الزراعية لتعويض الفقد السنوى فى المساحات المستزرعة ، والاستفادة من المشروعات الكبرى التى يجرى العمل بها بعد ثورة يناير مثل محور قناة السويس الجديد .
- تطوير الهياكل الانتاجية والتسويقية الزراعية بما يتناسب مع المتغيرات العالمية والاقلمية واحتياجات الاسواق الخارجية .
- تشجيع الزراعات التعاقدية ووضع اسس واستراتيجيات خاصة بالتعاقدات التسويقة للمنتجات الزراعية، وذلك لحل مشاكل المزارعين فى هذا الشأن (ولا شك ان قيام المزارعين بحرق محاصيل القطن فى الأونة الأخيرة يستدعى تشجيع هذه الزراعات.
- تشجيع تجميع الاستغلال الزراعى للقضاء على مشكلة تفتت الحيازات الزراعية.

- ضرورة التوعية الإعلامية من خلال(الإعلام المرئي– المسموع– المكتوب) بخطورة التعدى على الاراضى الزراعية.
- تفعيل القوانين الجديدة والتشريعات الخاصة بمنع تجريف والتعدى على الاراضى الزراعية ووضعها ضمن القضايا الجنائية لردع المخالفين لتلك القوانين وسد الثغرات القانونية التى تؤدي إلى حصولهم علي أحكام براءات قضائية .
- ضرورة إصلاح التعاونيات الزراعية واسناد االدور الاقراضى لها بدلاً من بنك التنمية والائتمان الزراعى وذلك من خلال وجود بنك تعاونى تقوم الدولة بدعمه.
- تشجيع التأمين التعاونى متعدد الأغراض وتوفير كافة الظروف المناسبة له .
- ضرورة وجود بنك للمعلومات الزراعية يعمل على إتاحة المعلومات الخاصة بالقطاع الزراعي.
- أن تكون مجالس ادارات الجمعيات التعاونية الزراعية بالانتخاب المباشر بين صغار الزراعين .
- ضرورة توفير الإعداد الكافية من المرشدين الزراعيين المؤهلين والمدربين وتحديد اختصاصاتهم الوظيفية بحيث يكون نطاق العمل مرشد زراعي / حوض.
- ضرورة تدريب وتأهيل المرشد الزراعي وتزويده بالمعلومات الريفية المتعلقة بالبيئة المحلية التى يعمل فيها وفق كل منطقة والعمل على اكسابه لغة سكان هذه المنطقة وعاداتها وأعرافها من اجل كسب ثقة المزارع وسهولة إيصال الرسالة الإرشادية إليه.
- العمل على رفع رواتب المرشدين الزراعيين وتقديم الحوافز لهم لترغيبهم فى نزول القري والعمل مع الفلاح.
- التنسيق بين كافة الجهات المسئولة عن العمل الارشادى وضرورة إيجاد أليه للربط بين محطات البحوث الإقليمية وكليات الزراعة وتفعيل محطات البث التلفزيوني والإذاعات المحلية التى تخدم المناطق الزراعية .
- الاهتمام بالتنمية البشرية فى الريف والعمل على رفع مؤشرات التنمية به من خلال الاهتمام بالتعليم وتقديم تعليم شامل عالى الجودة، وتوفير الرعاية الصحية الشاملة لفقراء الريف ، وزيادة مساهمة الدولة فى الضمان الاجتماعي وإتاحتة لكافة الريفيين من ذوى الدخل المنخفض وتوفير خدمات المياه النقية والصرف الصحى لجميع الريفيين وعلى مستوى الوجهين القبلى والبحرى.
- صياغة سياسات لاحتواء الشباب الريفى باعتبارهم اكثر فئات المجتمع ودمجه فى منظومة الاقتصاد وعلى مستوى كافة القطاعات وتطوير قدراتهم بما يؤدى لخلق فرص عمل مناسبة لهم ويحد من الهجرة غير الشرعية ذات المخاطر المؤكدة عليهم وعلى دولهم الأصلية .
- وضع إستراتيجية توظيف قومية تندمج مع خطة التنمية القومية بهدف خلق فرص عمل اكثر ومعالجة عدم التوافق بين الفرص أو الطلب مع مراقبة السياسات الاقتصادية الكلية وسياسات سوق العمل.
- بناء كوادر نسائية على المستوى القومى والريفى يمكنها المشاركة فى الأحزاب والترشح فى الانتخابات وفى مواقع صنع القرار ، بالاضافة الى تفعيل المواد الخاصة بالمرأة والواردة بالدستور الجديد 2014 وتنفيذها على أرض الواقع .

ccccccccccc

- الاهتمام بالمرأة الريفية والعمل على تحسين مستوى معيشتها وأسرها وخلق الظروف المواتية لها لتشجيعها على المشاركة السياسية سواء بالتصويت أو التمثيل السياسي.
- تفعيل الأجراءات الأمنية المناسبة لضبط منظومة الأمن فى المجتمع وخاصة فى الريف المصرى .
- ضرورة توفير لبيئة الداعمة للجمعيات الأهلية والعمل الاهلى والتطوعى، وخاصة فى الريف من خلال تأمين الدولة لأنشطتها وتوفير التشريعات الملاءمة لها.
- وجود إلية للرقابة على أعمال الجمعيات الأهلية وخاصة فى الريف بدون التدخل فى عمل هذه الجمعيات حتى لا تتعارض مع الهدف من إنشاءها وهو أن يكون محور للنشاط الأهلى بعيد عن تدخل الحكومة.
- ضرورة قيام الأحزاب السياسية المختلفة بإعادة صياغة لبرامجها وأهدافها وتوجهاتها بما يتفق واحتياجات المجتمع خلال هذه الفترة الانتقالية وبما يسمح بمساهمتها الفعالة فى حل الكثير من المشاكل المطروحة على الساحة .
- ضرورة تهيئة مناخ من الديمقراطية يسمح بحرية الرأى والرأى الآخر، وتوسيع فرص المشاركة السياسية .

الـمـــــــلاحـــــــق

الـفـصل الاول

جدول (1) الناتج المحلى الاجمالى (بالأسعار الثابتة)خلال الفترة (2009/2008-2011-2012)

- (مليار جنيه)

الأنشطة الاقتصادية	2009/2008	2010/2009	2011/2010	2012/2011
الزراعة والغابات والصيد	106,6	110,3	113,3	116,6
الاستخراجات	113,7	114,7	115,4	115,5
الصناعات التحويلية	128,3	134,8	133,5	134,4
الكهرباء والمباه	14,6	15,5	16,2	17,1
التشييد والبناء	38,9	44,0	45,6	47,1
اجمالى الأنشطة السلعية	402,1	419,3	424,0	430,8
اجمالى الأنشطة الخدمية	394,7	418,4	430,0	442,2
الاجمالى العام	796,8	837,7	854,0	873,0

المصدر: وزارة التخطيط والتعاون الدولى- تقارير متابعة الخطة السنوية- أعداد مختلفة.

جدول (2) تطور الإيرادات والإستخدامات العامة للدولة خلال الفترة (2009/2008-2013/2012)

(مليار جنيه)

البيـان	2009/2008	2010/2009	2011/2010	2012/2011	2013/2012
أولا: المصروفات					
الأجور وتعويضات العاملين	76,1	85,4	96,3	122,8	143,0
شراء السلع والخدمات	25,7	28,1	26,1	26,8	26,6
الفوائد	52,8	72,3	85,1	104,4	147,0
الدعم والمنح والمزايا الاجتماعية	127,1	103,0	123,1	150,2	197,1
المصروفات الأخرى	27,0	28,9	31,4	30,8	35,0
الإستثمارات	43,4	48,3	39,9	35,9	39,5
اجمالى المصروفات	352,1	366,0	401,9	471,0	588,2
حيازة أصول مالية محلية وأجنبية	4,9	3,0	3,5	3,9	6,3
سداد القروض المحلية والأجنبية	18,3	26,5	32,2	36,5	71,3
اجمالى الاستخدامات	375,3	395,5	437,5	511,4	665,8
ثانيا: الإيرادات:					
الضرائب	163,2	170,5	192,1	207,4	251,1
المنـح	8,0	4,3	2,3	10,1	5,2
الايرادات الأخرى	111,2	93,3	70,9	86,1	94,0
اجمالى الإيرادات	282,5	268,1	265,3	303,6	350,3
متحصلات من الأقراض وبيع الأصول	2,3	3,3	5,6	4,6	4,5
إجمالى عام الإيرادات	284,8	271,4	270,9	308,2	354,8
العجز الكلى	90,5	124,1	166,6	203,2	311,0
ثالثا: مصادر التمويل:					
إقتراض وإصدار أوراق مالية محلية	90,0	114,8	165,2	197,7	286,0
إقتراض وإصدار أوراق مالية أجنبية	-	9,3	1,4	5,5	25,0
إجمالى مصادر التمويل	90,0	124,1	166,6	203,2	311,0

المصدر: وزارة المالية- الحساب الختامى للدولة- وزارة المالية- أعداد مختلفة.

جدول (3) حجم الدعم خلال الفترة (2009/2008–2013/2012)

(مليار جنيه)

البيـان	2009/2008	2010/2009	2011/2010	2012/2011	2013/2012
دعم السلع التموينية	21,072	16,819	32,743	30,212	32,550
دعم المواد البترولية	62,703	66,524	67,680	95,535	120,000
دعم نشاط الصادرات	4,219	3,316	3,213	2,595	3,067
التأمين الصحى والأدوية	0,399	0,312	0,314	0,472	0,458
دعم الإنتاج الصناعى	0,700	0,400	0,300	0,075	0,241
دعم المزارعين	0,144	0,362	0,293	0,378	0,869
دعم إسكان محدودى الدخل	1,050	1,400	1,552	1,500	0,350
أخرى	3,543	4,437	5,116	4,126	13,265
اجمالى	93,830	93,570	111,211	134,963	170,800

المصدر: وزارة المالية– الحساب الختامى للموازنة العامة للدولة– أعداد مختلفة.

جدول (4) الموارد والإستخدامات (بالأسعار الثابتة) خلال الفترة (2009/2008–2013/2012)

(مليار جنيه)

البيـان	2008/ 2009	2009/ 2010	2010/ 2011	2011/ 2012	النصف الأول من 2012/2011	النصف الأول من 2013/2012
الناتج المحلى الاجمالى بسعر السوق	835,4	878,4	893,9	913,8	795,7	814,6
الواردات من السلع والخدمات	269,0	260,5	282,4	312,9	200,2	205,7
مجموع الموارد	1104,4	1138,9	1176,3	1226,7	995,9	1020,3
الاستهلاك النهائى الخاص	602,4	627,2	661,9	704,8	647,1	670,1
الاستهلاك النهائى الحكومى	91,0	95,1	98,7	101,8	87,7	91,4
مجموع الاستهلاك النهائى	693,4	722,3	760,6	806,6	734,8	761,5
الإستثمارات	160,1	166,4	166,7	171,3		
التغير في المخزون	2,9	3,5	5,4	10,8		
التكوين الرأسمالى الاجمالى	163,0	176,0	172,1	182,1	116,9	112,7
الصادرات من السلع والخدمات	248,0	240,6	243,6	238,0	144,2	146,1
مجموع الاستخدامات	1104,4	1138,9	1176,3	1226,7	995,9	1020,3

المصدر: وزارة التخطيط والتعاون الدولى– تقارير متابعة الخطة السنوية– أعداد مختلفة.

ل.ل.ل.ل.ل.ل.ل.ل

جدول (5) الاستثمار حسب الأنشطة الاقتصادية بالأسعار الجارية خلال الفترة (2013/2012-2009/2008)

(مليار جنيه)

الأنشطة الاقتصادية	2009/2008			2010/2009			2011/2010			2012/2011			2013/2012		
	إجمالى	عام	خاص	إجمالى	عام	خاص	إجمالى	عام	خاص	إجمالى	عام	خاص	إجمالى	عام	خاص
الزراعة والرى	6,9	2,8	4,1	6,6	2,7	3,9	6,2	2,6	3,6	5,4	2,7	2,7	8,2	05,4	2,8
التعدين والبترول والغاز	44,2	5,7	38,5	45,3	2,1	43,2	40,3	1,9	38,4	62,4	19,3	43,1	58,3	18,5	39,8
الصناعات التحويلية	23,7	5,9	17,8	22,4	6,9	15,5	20,9	4,6	16,3	22,5	3,0	19,5	25,7	4,1	21,6
الكهرباء والمياه	24,2	24,2	–	21,7	21,7	–	23,8	23,8	–	23,5	23,5	–	20,6	20,6	–
التشييد والبناء	3,8	0,9	2,9	4,2	1,1	3,1	5,8	1,0	4,8	1,7	0,8	0,9	3,3	0,9	2,4
النقل والاتصالات والتخزين	36,8	17,7	19,1	44,4	16,8	27,6	44,8	16,8	28,0	47,2	18,9	28,3	41,0	14,8	26,2
قناة السويس	0,5	0,5	–	0,5	0,5	–	0,5	0,5	–	0,3	0,3	–	0,4	0,4	–
تجارة الجملة والتجزئة	4,4	0,2	4,2	5,9	0,3	5,6	10,5	0,5	10,0	8,8	0,3	8,5	7,8	0,4	7,4
الوساطة المالية والتأمين	0,4	0,4	–	0,9	0,9	–	1,2	1,2	–	1,5	1,5	–	0,9	0,9	–
المطاعم والفنادق	5,2	0,6	4,6	4,4	0,4	4,0	5,7	0,3	5,4	5,6	0,6	5,0	6,6	0,3	6,3
الأنشطة العقارية	13,2	0,7	12,5	17,7	2,2	15,5	32,9	2,3	30,6	40,1	1,1	39,0	35,1	0,9	34,2
خدمات التعليم	8,0	4,4	3,6	4,6	3,0	1,6	5,8	3,1	2,7	6,6	4,5	2,1	6,4	3,6	2,8
الخدمات الصحية	5,6	3,2	2,4	4,5	3,1	1,4	5,2	2,8	2,4	4,7	2,8	1,9	4,1	1,7	2,4
خدمات اجتماعية أخرى	20,3	15,9	4,4	41,4	35,9	5,5	25,5	22,7	2,8	15,7	13,1	2,6	23,2	17,2	6,0
الاجمالى	197,2	83,1	114,1	224,4	97,6	126,8	229,1	84,1	145,0	246,0	92,4	153,6	241,6	89,7	151,9

المصدر: وزارة التخطيط والتعاون الدولى – تقارير متابعة الخطة السنوية – اعداد مختلفة.

جدول (6) نسبة الفقر في المحافظات الريفية خلال الفترة2009/2008-2013/2012

المحافظة	نسبة الفقراء			دليل التنمية البشرية
	2009/2008	2011/2010	2013/2012	
دمياط	%1,1	%3	%10	0,764
الدقهلية	%9,3	%12	%14	0,751
الشرقية	%19,2	%12	%14	0,737
القليوبية	%11,3	%22	%21	0,746
كفر الشيخ	%11,2	%14	%18	0,731
الغربية	%7,6	%8	%11	0,754
المنوفية	%17,9	%16	%15	-
البحيرة	%23,5	%23	%20	0,733
الاسماعيلية	%18,8	%18	%15	0,758
الوجه البحرى	%14,2	%17	-	0,734
الجيزة	%23	%18	%32	0,752
بنى سويف	%41,5	%38	%39	0,717
الفيوم	%28,7	%41	%36	0,699
المنيا	%30,9	%32	%30	0,702
أسيوط	%61,0	%69	%60	0,710
سوهاج	%47,5	%59	%55	0,711
قنا	%39	%51	%58	0,711
الأقصر	%40,9	%39	%47	0,748
أسوان	%18,4	%54	%39	0,745
الوجه القبلى	%36,9	%51,4	%49	0,708*

المصدر: الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء، 2013، بيانات بحث الدخل والانفاق والاستهلاك، مرجع سابقمعهد التخطيط القومى ، تقرير التنمية البشرية " الشباب 2010" ، القاهرة.

جدول رقم (7) اجمالى السكان وقوة العمل بالريف والحضر خلال عامى 2012/2009

السنة / البيان	2009			2012		
	حضر	ريف	اجمالى	حضر	ريف	اجمالى
السكان	33083	43842	76925	35373	47177	82550
قوة العمل – ذكور – اناث	109200 83534 25666	144333 110567 33766	253533 194102 59431	117896 89891 28005	152309 118846 33463	270205 208737 61468
مشتغلين	95194	134560	229754	98681	137276	235957
متعطلين	9774	14007	23781	17240	17008	34248

المصدر: -

– جمع وحسب من : الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء، الكتاب الإحصائى السنوى ، 2013

– الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء،النشرة -
السنوية المجمعة لبحث القوى العاملة لعامي 2012،
2013، ابريل 2013

الفصل الرابع

جدول (1) عدد الحيازات بمحافظات الجمهورية قبل ثورة يناير 2011

المحافظة	جملة عدد الحيازات
القاهرة	1089
الإسكندرية	41759
بورسعيد	15957
السويس	8049
دمياط	67846
الدقهلية	519370
الشرقية	588033
كفر الشيخ	327723
البحيرة	455885
الغربية	331
المنوفية	347947
الاسماعيلية	69136
حلوان	56958
6 اكتوبر	135025
الجيزة	3855
الفيوم	299107
المنيا	407694
اسيوط	361781
سوهاج	385080
قنا	224683
الاقصر	81245
اسوان	113272
البحر الاحمر	4337
الوادي الجديد	22472
مطروح	25088
شمال سيناء	27194
جنوب سيناء	5609

المصدر: نتائج التعداد الزراعي لعام 2010 ، قطاع الشئون الاقتصادية ،
- وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي ، بيانات غير منشورة، 2014

جدول (2) توزيع الحيازات بأرض وبدون ارض علي محافظات الجمهورية قبل ثورة يناير 2011

المحافظة	الحيازات بأرض	الحيازات بدون ارض
القاهرة	1039	50
الإسكندرية	36087	5672
بورسعيد	14503	1454
السويس	6660	1389
دمياط	57990	9856
الدقهلية	440708	78662
الشرقية	508712	79321
كفر الشيخ	275930	51793
البحيرة	404446	51439
الغربية	304778	25985
المنوفية	317588	30359
الإسماعيلية	60433	8703
حلوان	38007	18951
6 أكتوبر	109447	25578
الجيزة	3740	115
الفيوم	233716	65391
المنيا	312728	94966
أسيوط	245471	116310
سوهاج	291756	93324
قنا	168965	55718
الأقصر	59110	22135
أسوان	87922	25350
البحر الأحمر	84	4253
الوادي الجديد	19611	2861
مطروح	21572	3516
شمال سيناء	25834	1360
جنوب سيناء	1851	3758

المصدر: نتائج التعداد الزراعي لعام 2010 ، قطاع الشئون الاقتصادية ،
– وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي ، بيانات غير منشورة– 2014

جدول (3) مساحة الحيازات بمحافظات الجمهورية قبل ثورة يناير 2011 فدان

المحافظة	مساحة الحيازات
القاهرة	9721
الإسكندرية	189002
بورسعيد	110563
السويس	48369
دمياط	156355
الدقهلية	743519
الشرقية	938640
كفر الشيخ	624909
البحيرة	1703995
الغربية	397932
المنوفية	459610
الإسماعيلية	318539
حلوان	61046
6 أكتوبر	346329
الجيزة	4814
الفيوم	412085
المنيا	529361
أسيوط	370034
سوهاج	351655
قنا	266470
الأقصر	146738
أسوان	201309
البحر الأحمر	1088
الوادي الجديد	220507
مطروح	36591
شمال سيناء	545
جنوب سيناء	2074

المصدر: نتائج التعداد الزراعي لعام 2010 ، قطاع الشئون الاقتصادية،
– وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي ، بيانات غير منشورة، 2014

جدول (4) مساحة الحيازات تبعا لنوعها –(مملوكة– مستأجرة)

بمحافظات الجمهورية قبل ثورة يناير 2011 فدان

المحافظة	المساحة المملوكة	المساحة المستأجرة
القاهرة	9715	6
الإسكندرية	183853	5149
بورسعيد	109125	1438
السويس	48219	150
دمياط	115247	41108
الدقهلية	713836	29683
الشرقية	875897	62743
كفر الشيخ	578985	45924
البحيرة	364323	33609
الغربية	432395	27515
المنوفية	1561108	142887
الإسماعيلية	279460	39079
حلوان	58996	2050
6 أكتوبر	338839	7490
الجيزة	4628	186
الفيوم	373699	38386
المنيا	501851	27510
أسيوط	346311	20333
سوهاج	344198	7457
قنا	249660	16810
الأقصر	130905	15833
أسوان	193049	8260
البحر الأحمر	86	1002
الوادي الجديد	168716	51791
مطروح	34187	2404
شمال سيناء	545	0
جنوب سيناء	1989	85

المصدر: نتائج التعداد الزراعي لعام 2010 ، قطاع الشئون الاقتصادية ،
– وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي ، بيانات غير منشورة، 2014

قققققققققق

جدول (5) مساحة الأرض المزروعة بمحافظات الجمهورية قبل ثورة يناير 2011

فدان

المحافظة	مساحة الأرض المزروعة
القاهرة	5646
الإسكندرية	181005
بورسعيد	48796
السويس	35223
دمياط	127525
الدقهلية	725758
الشرقية	923674
كفر الشيخ	586007
البحيرة	1583857
الغربية	396506
المنوفية	451692
الإسماعيلية	288951
حلوان	59691
6 اكتوبر	324800
الجيزة	4659
الفيوم	407544
المنيا	528207
اسيوط	367333
سوهاج	349630
قنا	266779
الاقصر	147313
اسوان	222117
البحر الاحمر	802
الوادي الجديد	176246
مطروح	146664
شمال سيناء	181450
جنوب سيناء	17079

المصدر: نتائج التعداد الزراعي لعام 2010 ، قطاع الشئون الاقتصادية ، – وزارة الزراعة واستصلاح الاراضي ، بيانات غير منشورة–، 2014

الفصل السادس

جدول (1) التكاليف المتغيرة والكلية لأهم المحاصيل الزراعية خلال الفترة (2009–2012)

جنيه/فدان

	2009		2010		2011		2012	
المحصول	التكاليف بدون أيجار	جملة التكاليف	التكاليف بدون إيجار	جملة التكاليف	التكاليف بدون إيجار	جملة التكاليف	التكاليف بدون إيجار	جملة التكاليف
قطن	2321	3998	2838	4571	3350	5193	3575	5490
قصب	4273	6031	4616	6606	4663	6691	5421	7755
قمح	2003	3459	2130	3680	2443	4069	2712	4425
شعير	1609	2850	1614	2896	1868	3115	2266	3634
فول بلدي	2064	3522	2088	3568	2365	4093	2625	4502
بنجر سكر	1555	2697	2057	3254	2079	3458	2354	4092
الارز الصيفي	2119	3788	2320	4073	2589	4423	3048	4948
ذرة شامية صيفي	2146	3303	2515	3710	2797	4082	2850	4240
ذرة شامية نيلي	1877	2892	2158	3178	2310	3367	2437	3525
ذرة رفيعة صيفي	1404	2433	1554	2651	1710	2813	1824	2822
فول صويا صيفي	1547	2643	1680	2773	4590	6598	2019	3188
فول سوداني	2089	3229	2294	3489	9789	12342	2788	4020
سمسم	1405	2508	1537	2593	4768	6579	2077	3237
عباد شمس	1006	2023	1189	2214	2997	4254	1396	2506
عدس	2024	3202	2057	3149	3514	4632	3666	4861
طماطم ص	3148	4205	3394	4388	3198	4188	3309	4300
فلفل ص	2589	3579	3018	4215	2485	3639	2254	3515
برسيم تحريش	433	1194	456	1256	486	1294	545	1499
برسيم مستديم	893	1933	969	2096	1063	2357	1168	2620
كتان	1662	2988	1673	3091	1904	3322	2071	3655
بصل	2364	3290	2477	3438	2670	3637	2635	3612
ثوم	3766	4848	4082	5170	4433	5665	4752	5960
طماطم ش	3243	4318	3367	4434	3409	4499	3586	4817
فلفل ش	3920	5078	3222	4450	3461	4685	3203	4510

المصدر : نشرة التكاليف وصافي العائد ، قطاع الشئون الاقتصادية ، وزارة الزراعة ، (2009 –2012)

جدول (2) قيمة إيجار أهم المحاصيل الزراعية خلال الفترة (2009–2012)

جنيه/فدان

المحصول	2009	2010	2011	2012
قطن	1677	1733	1843	1915
قصب	1758	1990	2028	2334
قمح	1456	1550	1626	1713
شعير	1241	1282	1247	1368
فول بلدي	1458	1480	1728	1877
بنجر سكر	1142	1197	1379	1738
الارز الصيفي	1669	1753	1834	1900
ذرة شامية صيفي	1157	1195	1285	1390
ذرة شامية نيلي	1015	1020	1057	1088
ذرة رفيعة صيفي	1029	1097	1103	998
فول صويا صيفي	1096	1093	2008	1169
فول سوداني	1140	1195	2553	1232
سمسم	1103	1056	1811	1160
عباد شمس	1017	1025	1257	1110
عدس	1178	1092	1118	1195
طماطم ص	1057	994	990	991
فلفل ص	990	1197	1154	1261
برسيم تحريش	761	800	808	954
برسيم مستديم	1040	1127	1294	1452
كتان	1326	1418	1418	1584
بصل	926	961	967	977
ثوم	1082	1088	1232	1208
طماطم ش	1075	1067	1090	1231
فلفل ش	1158	1228	1224	1307

المصدر : نشرة التكاليف وصافي العائد ، قطاع الشئون الاقتصادية ، وزارة الزراعة ، (2009 –2012)

تتتتتتتتتتت

جدول (3) قيمة أجور العمالة البشرية خلال الفترة (2009–2012)

المحصول	2009	2010	2011	2012
قطن	1004	1274	1660	1664
قصب	1254	1482	1486	1841
قمح	648	698	845	1006
شعير	504	493	613	870
فول بلدي	729	765	925	1090
بنجر سكر	644	762	856	1025
الأرز الصيفي	655	725	941	1218
ذرة شامية صيفي	810	1033	1216	1205
ذرة شامية نيلي	748	841	959	980
ذرة رفيعة صيفي	557	619	661	715
فول صويا صيفي	763	617	789	982
فول سوداني	642	839	1043	1110
سمسم	562	748	894	892
عباد شمس	426	512	530	578
عدس	646	1289	1339	1368
طماطم ص	869	1144	1369	1391
فلفل ص	1010	567	766	636
برسيم تحريش	112	109	819	172
برسيم مستديم	209	196	235	286
كتان	416	508	846	699
بصل	771	792	792	881
ثوم	1498	1559	1790	2069
طماطم ش	1120	1253	1317	1355
فلفل ش	1386	501	1646	1908

المصدر : نشرة التكاليف وصافي العائد ، قطاع الشئون الاقتصادية ، وزارة الزراعة (2009–2012)

ثثثثثثثثثث

جدول (4) قيمة أجور العمالة الآلية خلال الفترة (2009–2012)

المحصول	2009	2010	2011	2012
قطن	346	432	445	560
قصب	972	994	972	1095
قمح	456	483	557	580
شعير	355	357	446	544
فول بلدي	343	354	418	471
بنجر سكر	277	341	393	430
الارز الصيفي	594	683	668	770
ذرة شامية صيفي	322	364	417	504
ذرة شامية نيلي	267	318	307	398
ذرة رفيعة صيفي	386	300	363	383
فول صويا صيفي	383	425	481	404
فول سوداني	275	438	443	587
سمسم	342	237	278	331
عباد شمس	230	252	264	315
عدس	349	447	1446	574
طماطم ص	322	462	451	545
فلفل ص	349	391	426	491
برسيم تحريش	114	133	154	150
برسيم مستديم	216	258	266	282
كتان	388	309	320	415
بصل	243	297	396	377
ثوم	428	460	493	468
طماطم ش	560	1537	468	513
فلفل ش	434	366	451	441

المصدر : نشرة التكاليف وصافي العائد ، قطاع الشئون الاقتصادية ، وزارة الزراعة ، (2009 –2012)

خخخخخخخخخ

جدول (5) قيمة صافي العائد لأهم المحاصيل الزراعية خلال الفترة (2009–2012)

المحصول	2009	2010	2011	2012
قطن	403	4281	3215	1223
قصب	5437	7257	9551	9450
قمح	2190	1977	3884	4358
شعير	1251	1280	1217	2454
فول بلدي	2179	1565	1474	2605
بنجر سكر	4230	3051	4729	4638
الارز الصيفي	2458	3430	3917	3620
ذرة شامية صيفي	1611	2430	2658	3220
ذرة شامية نيلي	1205	2015	2150	2251
ذرة رفيعة صيفي	1249	1609	1900	2533
فول صويا صيفي	1372	681	1447	3878
فول سوداني	4831	5191	6003	6404
سمسم	1569	1787	1804	3457
عباد شمس	794	787	718	1240
عدس	2126	10442	17730	19425
طماطم ص	6700	3042	3527	3650
فلفل ص	3437	1340	2048	3712
برسيم تحريش	2074	3096	4718	5641
برسيم مستديم	2074	6608	9667	11660
كتان	662	2214	2863	3517
بصل	707	7069	8394	8740
ثوم	1316	21839	15582	8656
طماطم ش	6662	9664	1648	21683
فلفل ش	7827	9290	9093	7696

المصدر : نشرة التكاليف وصافي العائد ، قطاع الشئون الاقتصادية ، وزارة الزراعة ، (2009 –2012)

-

ذذذذذذذذذ

جدول (6) السعر المزرعي لأهم المحاصيل الزراعية خلال الفترة (2009–2012)

المحصول	2009	2010	2011	2012
قطن	677	1340	1066	1169
قصب	235	280	335	360
قمح	242	272	352	378
شعير	281	297	304	395
فول بلدي	573	575	596	717
بنجر سكر	317	263	355	364
الارز الصيفي	1495	1837	2008	2067
ذرة شامية صيفي	193	262	270	303
ذرة شامية نيلي	191	265	270	288
ذرة رفيعة صيفي	205	265	275	317
فول صويا صيفي	2207	2316	2866	4117
فول سوداني	464	503	528	557
سمسم	908	936	972	1357
عباد شمس	2711	2750	2847	3415
عدس	1023	1042	1419	1448
طماطم ص	652	1009	1127	1167
فلفل ص	939	1033	1203	1220
برسيم تحريش	2954	2176	3006	3570
برسيم مستديم	6363	2176	3006	3570
كتان	2414	674	758	801
بصل	6390	755	840	858
ثوم	8428	2789	2210	1452
طماطم ش	547	712	1737	1474
فلفل ش	1785	1850	1884	1672

المصدر : نشرة التكاليف وصافي العائد، قطاع الشئون الاقتصادية، وزارة الزراعة،

.a –2012)

ضضضضضضضضضضض

الفصل السابع

جدول رقم (1) قيمة الاستثمارات فى مشروعات االامن الغذائى بالجمعيات التعاونية الزراعية متعددة الاغراض

نوع المشروع/السنة	2009/2008	2010/2009	2011/2010	2012/2011
	%	%	%	%
تسمين دواجن	7,6	30,4	12,9	7,6
انتاج بيض	33,4	19,3	10,1	8,3
تحضين كتاكيت وبط	-	4,4	0,04	1,15
تسمين عجول	4,4	13,8	63,6	64,0
تربية اناث	0,035	0,3	0,23	0,7
اغنام وماعز	0,04	0.8	0.06	0,07
اعلاف	3,3	13,6	5,3	6,3
مناحل	0,7	2,6	0,9	0,7
تصنيع زراعى والبان	3,2	11,3	5,3	10,1
مشروعات زراعية	0,06	0,9	0,33	0,24
بيوت محمية صوب بلاستيك	0,19	0,2	0.09	0
توكيلات تجارية	–	-	0.1	-
اخرى	0,10	2,2	0,7	0,6
الاجمالى	104136	55298	148016	196046
%	100	100	100	100

المصدر : الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء , نشرات القطاع التعاونى ، اعداد مختلفة

-

جدول رقم (2)اقيمة الاستثمارات فى المشروعات الخدمية بالجمعيات الزراعية متعددة الاغراض خلال الفترة من 2009/2008-2012/2011

نوع المشروع/السنة	2009/2008	2010/2009	2011/2010	2012/2011
فروع منزلية	3153	3149	4088	3800
مراكز توزيع انابيب البوتجاز	3860	3931	3812	3481
مخابز نصف الية	663	1153	574	664
سيارات نقل	2419	1968	1971	1805
مشروعات تصنيع	42	6414	2	336
مشرعات اخرى	14061	16057	20591	17925
الاجمالى	24521	33505	31860	29009

المصدر : الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء , نشرات القطاع التعاونى ، اعداد مختلفة

غغغغغغغغغغ

المراجع

(1) الاتحاد العام للتعاونيات فى ج.م.ع المؤتمر التعاوني لمئوية الحركة التعاونية المصرية (1908–2008) الوثيقة التعاونية الوطنية : مصر التعاونية – التعاونيات تنمية مشاركة، مارس 2008م لاتحاد العام للجمعيات الأهلية2010.

(2) استطلاع الراي حول أكثر حاجات عايز الرئيس يحققها ليك وللبلد – مركز بصيرة لاستطلاع الراي– 2012/4/24.

(3) الأمم المتحدة، تقرير التنمية البشرية العالمى، الثروة الحقيقية للأمم: مسارات إلى القيم البشرية 2010.

(4) الأمم المتحدة، تقرير التنمية البشرية العالمى، نهضة الجنوب تقدم بشرى في عالم متنوع، 2013.

(5) إيهاب محمد يونس– سبل مواجهة العجز في الموازنة العامة للدولة– مجلة النهضة – كلية الاقتصاد والعلوم السياسية– المجلد الثالث عشر – العدد الثانى– أبريل 2012، ص 22.

(6) البنك المركزى – المجلة الاقتصادية – عدد 2 لعام 2012/2011 – ص.

(7) البنك المركزى المصرى– التقرير السنوى– أعداد مختلفة.

(8) البنك المركزى المصرى– المجلة الاقتصادية– أعداد مختلفة.

(9) التقرير السنوي لمعهد ستوكهولوم الدولي لابحاث السلام (SIRRI) – 2005 .

(10) الجمعية المصرية للنهوض بالمشاركة الشعبية ، مرصد حالة الديمقراطية فى مصر، 2013.

(11) الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء ، نشرة القطاع التعاوني الزراعي ، أعداد مختلفة.

(12) الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء– أسعار المستهلكين يناير2014 .

(13) الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء– الأرقام القياسية ومعدلات التضخم لأسعار المستهلكين للأقسام والمجموعات– اجمالى الجمهورية – سنوات ميلادية، مختلفة.

(14) الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء– مؤشرات الفقر طبقا لبيانات بحث الدخل والأنفاق والاستهلاك (2013/2012).

(15) الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء، التعداد العام للسكان والمنشأت، 2006.

(16) الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء، الفقر والهجرة الداخلية، بيانات غير منشورة، 2013.

ظظظظظظظظظظظ

(17) الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء، الفقر والهجرة الداخلية، بيانات غير منشورة، 2012.
(18) الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء، الفقر والهجرة الداخلية، بيانات غير منشورة، 2011.
(19) الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء،النشرة السنوية المجمعة لبحث القوى العاملة لعامي 2012، 2013، ابريل2013 .
(20) الجهاز المركزى للعبئة العامة والاحصاء،النشرة السنوية المجمعة لبحث القوى العاملة لعامى 2012، 2013، ابريل 2013.
(21) اللجنة العليا للانتخابات الرئاسية ، الموقع الرسمي للانتخابات الرئاسية ، 2012.
(22) الخولى سالم إبراهيم الخولى، التركيبة الاجتماعية والأوضاع الراهنة في الريف، سلسلة الأرض والفلاح، مركز الأرض، القاهرة 2013.
(23) السياسات الزراعية المستقبلية لمصر في ضوء المتغيرات المحلية والإقليمية ، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية رقم (214) معهد التخطيط القومي .أغسطس 2009 ص200.
(24) السيد السيد جابر عبد الرحمن وكامل صلاح الدين محمدالأمين، التعدى على الأراضى الزراعية وأثره على الامن الغذائى المصرى دراسة حالة محافظة الشرقية، المؤتمر الحادى والعشرون للاقتصاديين الزراعيين 30-31 اكتوبر 2013، معهد بحوث الاقتصاد، مركز البحوث الزراعية، ص245.
(25) السيد محمد خليل ابراهيم ، سلوى عامر خضر ، (دكاترة) دور بنك التنمية والائتمان الزراعى فى تنمية القطاع الزراعى ، دراسة حالة فى محافظة الشرقية ، المجلة المصرية للاقتصاد الزراعى ، المجلد الثانى والعشرون ، العدد الثالث ، 2012.
(26) بدوى خليفة ، متاهة الاحزاب السياسية فى مصر، جريدة المصرى اليوم ، 2014/3/16م.
(27) تقرير هيئة تقصي الحقائق عن ثورة يناير نقلا عن : Egypt Documente Death Toll From Protests Tops 300 – Human Rights Watch , 9 . Feb. 2011.
(28) جريدة الأهرام، بتاريخ 9 سبتمبر2005، العدد43376.
(29) جريدة الشروق- عدد الأحد 16 سبتمبر 2012.
(30) جريدة المصري اليوم، جريدة اليوم السابع، جريدة الأهرام، الثاني من فبراير 2012.
(31) جريدة المصري اليوم، الثلاثاء 2013/12/24.
(32) جمال حمدان "شخصية مصر"- عالم الكتب- القاهرة 1980.

(33) سام داود ومصطفى سليمان وآخرون، مبادئ الاقتصاد الكلى، دار المسيرة للطبع والنشر– الأردن.

(34) حسين علوان البيج ، المشاركة السياسية والعملية السياسية ، المستقبل العربى ، العدد 223، سبتمبر 2007، السنة 20 ص64.

(35) حمد عبد الظاهر ، الدور الاقتصادى والاجتماعى للتعاونيات ، الندوة القومية حول دور التعاونيات فى النهوض بالعمل الزراعى فى الدول العربية ، منظمة العمل الدولية ، دمشق 23– 25 نوفمبر 2010.

(36) خالد احمد إبراهيم أبو النور ، دراسة تحليلية لأثر قروض البنك الرئيسي للتنمية والائتمان الزراعي على بعض المحاصيل السكرية والزيتية في جمهورية مصر العربية ، المجلة المصرية للاقتصاد الزراعي ، المجلد 23 ، العدد الثاني ، يونيو 2013 ، ص645.

(37) سارة محمود خليل – التحديات الأربع – مستقبل القضاة بعد ثورة يناير– مجلة السياسة الدولية – مؤسسة الأهرام – ابريل 2012.

(38) سحر إبراهيم الدسوقي، مستقبل المجتمع المدني، الهيئة العامة للاستعلامات، 2011، ص45.

(39) سيد محمد ساداتي الشنقيطي ، القنوات الفضائية – المآخذ والايجابيات ، مركز دعم تقنية المعلومات sitc – انتهاكات حرية الاعلام في مصر 2012– برنامج استقلالية الاعلام – حرية منتهكة – القاهرة –2013.

(40) شريف هلالي، دور النقابات المهنية في دعم التطور الديمقراطي، المؤسسة العربية لدعم المجتمع المدني وحقوق الإنسان،2009 .

(41) عبد الحافظ الصاوى– موازنة ما بعد الثورة... دعم للأغنياء ولا عزاء للفقراء– مكتبة الشروق الدولية 2011، ص23.

(42) عبد الرحمن ناصف، ثورة 25 يناير ومستقبل الحركة النقابية في مصر، الهيئة العامة للاستعلامات، ص11.

(43) عبد المنعم المشاط ، التنمية السياسية فى العالم الثالث ، نظريات وقضايا ، مؤسسة العين للنشر والتوزيع , 1988, ص306.

(44) عز النوبي – جريدة اليوم السابع– الأربعاء، 25 يونيو 2014 القاهرة (عن تصريحات لوزير الزراعة صلاح عبد المؤمن ، زكريا هلال رئيس الهيئة العامة للإصلاح الزراعي).

(45) على عبد الوهاب نجا " مشكلة البطالة واندماج الإصلاح الاقتصادى – دراسة تحليلية"، الدار الجامعية ، 2005.

(46) كريمة كريم " الآثار الاقتصادية والاجتماعية لسياسات الإصلاح الاقتصادى" (1992/91) القاهرة.

(47) ماجد عثمان (واخرون) – استطلاع راي حوال اداء الرئيس– مركز بصيرة لاستطلاعات الراي– 2013.

(48) ماجد عثمان (وآخرون)– استطلاعات راي متعددة– مركز بصيرة لاستطلاعات الراي.مركز سواسية لحقوق الإنسان ومناهضة التمييز– الإعلام بعد الثورة بين الموضوعية والانحياز–4 يوليو 2012، المادة الرابعة من القانون رقم 96 لسنة 1996.

(49) مجدة إمام، هجرة رأس المال البشرى وانعكاساتها على التنمية في المجتمع المصرى: "الواقع الراهن وآفاق المستقبل" ، مذكرة خارجية رقم 1651، معهد التخطيط القومى– القاهرة 2011.

(50) محمد السنى ، الثورة المصرية والطبقات الاجتماعية صاحبة المصلحة فى التغيير، موقع مصر على الانترنت ، 2013/12/26.

(51) محمد عبد الفتاح القصاص ، التصحر – تدهور الأراضى فى المناطق الجافة ، عالم المعرفة، العدد 242، المجلس الوطنى للثقافة والفنون والآداب ، الكويت ، 1999. ص 174.

(52) www.sis.gov.egLarLpolitics/parties/

(53) http://www.alborsanews.com/2012/06/04

(54) الموقع على اليوتيوب Yu tub,w.w.w

(55) ABD EL-rahman sayed abdelrahman ,change detection of soil sallinty and urban encroachment in fayoum governorate using satellite date and geographic information system ,athesis submitted in partial fulfillment of the of the reqequirements for the degree of ,master of scienc in soil science ,faculty of agriculture ,moshtohor ,zagazig university 2003,p 192.

ججججججججج